بوستان کتاب

الاشارات و التنبيهات

للشيخ الرئيس ابن سينا

التحقيق: مجتبى الزارعي

بوستان كتاب

الإشارات و التنبيهات

●**المؤلف:** الشيخ الرئيس ابن‌سينا ●**التحقيق:** مجتبى الزارعي

●**الناشر:** مؤسسة بوستان كتاب

(مركز الطباعة و النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)

●**المطبعة:** مطبعة مؤسسة بوستان كتاب ●**الطبعة:** الثالثة / ١٤٣٤ق، ١٣٩٢ ش

●**الكمية** ٥٠٠ ●**السعر:** ١٨٠٠٠ تومان

printed in the Islamic Republic of Iran

❖**العنوان:** قم، شارع شهداء (صفائيه)، ص ب ٩١٧ / ٣٧١٨٥، الهاتف: ٧-٣٧٧٤٢١٥٥ الفاكس: ٣٧٧٤٢١٥٤، الهاتف: ٣٧٧٤٣٤٢٦

❖**بيع الجملة و مركز الإعلام:** قم، ساحة شهداء، جنب ورودية دفتر التبليغات الإسلامية ، الهاتف: ٣٧٨٣٧١٠٢ ـ ٣٧٨٤٣١٧٩

❖**المعرض المركزي:** قم، شارع شهداء (بتعاون أكثر من ١٧٠ ناشر يعرض اثني عشر ألف عنواناً من الكتب)

❖**المعرض الفرعي (٢):** طهران، ساحة فلسطين، شارع طوس، زقاق تبريز، الهاتف: ٨٨٩٥٦٩٢٢

❖**المعرض الفرعي (٣):** مشهد المقدّسة، تقاطع خسروي، مجمّع ياس، الهاتف: ٢٢٣٣٦٧٢

❖**المعرض الفرعي (٤):** أصفهان، تقاطع كرماني، گلستان كتاب، الهاتف: ٢٢٢٠٣٧٠

❖**المعرض الفرعي (٥):** أصفهان، ساحة انقلاب، قرب سينما ساحل، الهاتف: ٢٢٢١٧١٢

❖**التوزيع:** بكتا (توزيع الكتب الإسلامية و الإنسانية)، طهران، شارع حافظ، قرب تقاطع كالج، بداية زقاق بامشاد، الهاتف: ٨٨٩٤٠٣٠٣

[redacted]

عبر البريد الالكتروني للمؤسسة: **E-mail:info@bustaneketab.com**

الآثار الحديثة في المؤسسة و التعرّف إليها في «وب سايت»: http://www.bustaneketab.com

مع جزيل الشكر والتقدير لجميع الزملاء الذين ساهموا في انتاج هذا العمل:

●أعضاء لجنة دراسة الإصدارات ●أمين لجنة الكتاب: جواد آهنگر ●ضبط التنقيح: محمدحسين مولوي، ولي قرباني و محمد نقويان ●الملخص العربي: سهيلة خائفي ●الملخص الإنجليزي: مريم خائفي ●فيها: مصطفى محفوظي ●مسؤول واحدة التنضيد: أحمد مؤتمني ●تصحيح التنضيد: أحمد أخلي و أحمد مؤتمني ●ترتيب الصفحات: حسين محمدي ●خبير التطبيق: محمّدجواد مصطفوي ●التطبيق: علي الحسيناوي ●الضبط الفني لترتيب الصفحات: سيّد علي قائمي ●خبير التصميم والغرافيك و تصميم الغلاف: مسعود نجابتي ●مدير الإنتاج: عبدالهادي أشرفي ●مديرية الإعداد : حميدرضا تيموري ●مديرية المطبعة : مجيد مهدوي و وبقية الزملاء في قسم الليتوغرافيا ، والطباعة والتغليف.

رئيس المؤسسة

اسماعيل اسماعيلي

فهرس المواضيع الإجمالي

الجزء الأوّل: علم المنطق

الجزء الثاني: علم الطبيعة وما قبله

مقدّمة المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء وخاتمهم محمّد وعلى أهل بيته الطـيّبين الطاهرين.

لاشكّ أنّ تقييم أيّ مؤلّف وتقييم مؤلّفاته، يحتاج إلى إلمام بشخصيّته، وبأفكـاره، وإلى اطّلاع على نتاجاته ولو إجمالاً.

ولذا؛ فقبل أن أبدأ ببيان عمليّة تصحيح هذا الكتاب *(الإشـارات والتـنبيهات)*، سأذكـر باختصار مقتطفات من حياة مؤلّفه، مع نبذة عن منهجه في مجال الفلسفة، ونكـات حـول الكتاب نفسه. ثمّ أشرح كيفيّة إجراء التصحيح والتحقيق التي تمخّض عنها هذا الكتاب.

١ـ حياة ابن سينا

يُعتبر أبو علي حسين بن عبد الله بن سينا الملّقب بـ«الشيخ الرئيس» من نوادر عـظماء الفلسفة وأشهر الأطبّاء في العالم. وُلد سنة ٣٧٠ أو ٣٧٥ للهجرة في «خرميثنا» إحدى نواحي بخارى. كان أبوه «عبد الله» يقطن منطقة «بلخ»، ويشتغل بأعمال الديوانيّة ـكما اصطلح عليها آنذاك ـ، وأمّه من أهل «افشنة»، واسمها «سِتاره» بمعنى «النجم» بالفارسيّة.

تلقى ابن سينا دروساً في القرآن والأدب في بخارى، وكان إذ ذاك في سنّ التمييز. وقد امتاز بالنبوغ المبكر والذكاء إلى درجة كان يحسّ بأنّه يستطيع أن يستغني عن معلّميه ويكتفي بمطالعة الكتب بنفسه لاكتساب العلوم المختلفة؛ ولذا فقد أصبح موضع عناية أُستاذه الذي أوصى والده بأن يتفرّغ (أبوعلي) للدراسة وطلب العلم. وقد استطاع ابن سينا أن يكتسب الكثير من العلوم كالحساب والجبر والمقابلة والفقه والمنطق والأدب الفارسي والعربي وكتاب أقليدس، بمدّة قصيرة.

ثم بدأ يطالع الكتب المصنَّفة في علم الطبّ، حتّى أصبح ـ خلال فترة قصيرة ـ معلّماً في هذا المجال، وقد تتلمذ على يده الكثير من فضلاء عصره. بالإضافة إلى ذلك فإنّه كان يعالج المرضى، واكتسب في هذا المجال أيضاً تجارب كثيرة.

ثمّ توجّه إلى علم مابعد الطبيعة، فقرأ كتاب «مابعد الطبيعة» ـ لأرسطو ـ أربعين مرّة وحفظ مافيه، إلّا أنّه لم يفهم محتواه بحيث فقد الأمل في فهم محتواه، وتوهّم أنّ مابعد الطبيعة علم لا يمكن فهمه وإدراكه، إلى أن اطّلع صدفة على كتاب «أغراض مابعد الطبيعة» ـ للفارابي ـ والذي أعانه كثيراً في الولوج إلى علم مابعد الطبيعة وحلّ عقده، ومن ثمّ فهمه.

أكمل ابن سينا تتلمذه واستحصاله لعلوم زمانه وهو في سنّ الثامنة عشرة، وانتقل إلى مرحلة التعمّق والتأمّل في مااكتسب من العلوم وإبداء نظره بشأنها.

توفّي والده وكان له من العمر ٢٢ سنة، فاضطرّ ـ لتأمين مصدر رزقه ـ إلى الاشتغال في أعمال السلطان. وكانت الدولة السامانيّة إذ ذاك في حالة ضعف واضطراب، ممّا اضطرّه إلى الذهاب إلى كركانج ليعيش في كنف وزيرها «أبي حسين السهيلي» الذي كان يكرم العلماء.

ولم تمض على وجوده هناك مدّة حتّى حرّض عليه حسّادُه السلطان محمود، وذلك بإثارة النزعة الطائفيّة فيه ليأمر بالقبض عليه، ففرّ من هناك، وظلّ يتنقل من مدينة إلى أخرى حتّى وصل إلى جرجان، وبدأ بالتعليم والتصنيف بدعم مالي من رجل محبّ للعلوم ونشرها يدعى «أبومحمد الشيرازي»، وكتب رسائل متعدّدة وكتباً كثيرة، منها: كتاب «المبدأ والمعاد»، وبداية كتاب «القانون».

ثمّ توجّه إلى الري، وبعدها بفترة قصيرة ذهب إلى همدان، فعمل في بلاط شمس الدولة حاكم همدان الذي عيّنه وزيراً له. وقد أدّى انشغاله بمنصب الوزارة إلى تقليص نشاطه في مجال التدريس وربّما توقّفه، غير أنّه وافق على إلقاء محاضرات في كتاب «القانون» ودروس في «الحكمة»، وذلك بعد إلحاح من تلميذه الجوزجاني؛ وقد تمخّض عن تلك المحاضرات كتاب «الشفاء». وكان قد طلب من تلامذته أن يكتفوا بالاستماع لمحاضراته دون الخوض في مناقشة، لعدم توفّر الوقت الكافي لذلك.

والذي يطّلع على بعض مكاتبات ابن سينا، يستنتج أنّه لم‌يكن راغباً في تولّي منصب الوزارة وإنّما تقبّله مضطرّاً؛ لأنّ ذلك إنّما يكون على حساب مستواه العلمي والمعنوي.

ويبدو أنّ هنالك أمرين أدّيا إلى تقرّبه من الحكّام والسلاطين، وهما:

أوّلاً: أنّه كان طبيباً ماهراً مشهوراً، ولذا فقد أصبح محطّ أنظارهم، وذلك يستدعي تقريبه إليهم، لأنّهم بحاجة إلى أمثاله.

وثانياً: أنّ الشيخ ـ كسائر العلماء ـ كان بحاجة إلى مكان آمن بعيد عن الاضطرابات ليواصل التحقيق والتدريس والتأليف في كنف حاكم يكنّ للعلم والعلماء تقديراً واحتراماً. ولذا فقد كان يفرّ من بعض الحكّام ويميل إلى بعض آخر؛ وإن كان لعقائده ومذهبه تأثير في ذلك.

عندما توفّي شمس الدولة خلفه ابنه مجد الدولة في إدارة دفّة الحكم، وحينذاك استقال ابن سينا عن منصبه، ممّا أثار غضب مجد الدولة، وأدّى ذلك إلى فرار ابن سينا وتخفّيه في بيت أحد مريديه، ثمّ هرب متنكّراً إلى مدينة إصفهان ليعيش في كنف حاكمها «علاء الدولة» الذي قرّبه إليه فأصبح ابن سينا من خواصّه.

كتب ابن سينا ـ حين كان في إصفهان ـ قسماً آخر من كتابه «الشفاء»، وأتمّه وهو في الطريق في بعض أسفاره التي استصحبه خلالها علاء الدولة، وكذلك بالنسبة لكتاب «النجاة».

ابتلي ابن سينا ـ في أواخر حياته ـ بالصرع؛ ممّا أدّى إلى ضعفه وتدهور حالته الصحّية، فانتقل ـ وهو في هذه الحالة ـ إلى همدان وتوفّي ودفن هناك سنة ٤٢٨ أو ٤٢٧ للهجرة، عن

عمر يناهز الثامنة والخمسين أو الثالثة والخمسين.[١]

٢ـ فلسفته

ابن سينا الذي لُقّب بين فلاسفة المسلمين بالشيخ، عُرف بأنّه أحد أعاظم «فلسفة المشّاء» في العالم، ويعزّى هذا الرأي لأنّ بعض مؤلّفاته توحي إلى اتّخاذه هذا المنهج، مثل: كتاب «الشفاء» و«النجاة» و «المبدأ والمعاد».

والحقيقة أنّ الأمر ليس كذلك، فبالإضافة إلى أنّ لابن سينا آراء تختلف عن آراء الفلاسفة المشّائين، فإنّ منهجه أيضاً فيه اختلاف عن منهجهم. فهو لم‌يكتف بالرأي الشائع لديهم والذي يؤكّد على الاستدلال العقلي الصرف. والدليل على ذلك أمران:

الأوّل: أنّه في مقدّمة كتاب «منطق المشرقيّين» ـ بعد أن ذكر مؤاخذات كثيرة على المشّائين ـ صرّح بأنّه لا يتّفق معهم في كثير من آرائهم، وقال بالاستدلال المبتني على الحدس[٢].

والثاني: أنّ بعض آثاره التي كتبها في أواخر حياته تؤكّد ذلك، إذ أنّه أشار في بعض مكاتباته إلى أنّه ألّف «المسائل المشرقيّة» التي أثبت فيها مطالب من «الحكمة العرشيّة». وكذلك أشار إلى كتاب «الإنصاف» وهو كتاب مفصّل، ضاع فيما بعد[٣]؛ وقد ذُكر أنّه كان كتاباً شاملاً لجميع كتب أرسطو، وقد قارن فيه ـ بإنصاف ومن مستوى أعلى ـ بين المشرقيّين والمغربيّين[٤]، وهذا يدلّ على أنّه كان على علم بأنّ هنالك منهجان في الحكمة: منهج المشرقيّين، ومنهج المغربيّين. هذا، وكان ابن سينا أوّل من استعمل مصطلح «الحكمة المتعالية»[٥]. وكلّ ذلك يدلّ على أنّه لم‌يكن فيلسوفاً مشّائياً بالمصطلح المشهور.

ويمكن القول: إنّ فلسفته متأثّرة بمرحلة التكامل من المشرب العرفاني، ومن آثاره

١) انظر: تاريخ الحكماء: ٤١٣ ـ ٤٢٦، عيون الأنباء: ٣/٥ ـ ٢٧، وفيات الأعيان: ٢/١٥٧ـ ١٦١.

٢) منطق المشرقيين: ٣ و ٤.

٣) أرسطو عند العرب: ٢٤٥.

٤) عيون الأنباء: ٣/٢٦.

٥) الإشارات: الفصل التاسع من النمط العاشر.

التي تشير لهذا المعنى: «رسالة حيّ بن يقظان» و«رسالة الطير» وكذلك النمط الثامن إلى النمط العاشر من كتاب «الإشارات»؛ وهي تشير كذلك إلى أنّه كان يؤمن بكشف الحقائق عن طريق القلب والشهود. وقد ذهب أبعد من ذلك، إذ جرّب بعض المعاني العرفانيّة، حيث صرّح في «الإشارات» أنّه شاهد بعض جزئيّات المعاني المذكورة، وسمع البعض الآخر ممّن يصدّقه[١].

وأمّا عن الّذين تأثّر بهم ابن سينا، فلم تتوفّر لدينا أخبار مؤكّدة عن ذلك، غير أنّ محمد بن منوّر ادّعى أنّ ابن سينا كان يلتقي بالشيخ أبي سعيد أبي الخير وأصبح من مريديه[٢]. ولكن ملاحظة القرائن ـ التي لا مجال لذكرها هنا ـ تدلّ على ضعف هذا القول.

بيد أنّه كانت هنالك مكاتبات بين الشيخ الرئيس والشيخ أبي سعيد، لازالت نسخ منها محفوظة في مكتبات خاصّة، وهي تحتوي على مجموعة من الأسئلة طرحها الشيخ أبو سعيد على الشيخ يستفسر من خلالها عن سبب استجابة الدعاء، وكيفيّة الزيارة وحقيقتها وتأثيرها في النفوس والأبدان؛ وفي هذا مؤشّر على أنّ الشيخ أبي سعيد كان يأخذ عن ابن سينا[٣].

وفي إحدى المكاتبات نرى أنّ ابن سينا يوصي أبا سعيد بن أبي الخير ـ بوصايا قيّمة وعميقة المعنى، نظير ما جاء في رسالته المعروفة المسمّاة بـ«العهد»[٤]. وقد أشير ـ في بعض آثاره ـ إلى «رسالته في الزهد» التي كان قد وجّهها إلى الشيخ أبي سعيد[٥].

بيد أنّنا نستطيع أن نفترض ـ بعد مطالعة الرسائل المتبادلة بينهما ـ أنّه كان هناك تبادل آراء بين ابن سينا والشيخ أبي سعيد، وبالتالي فإنّ كلّاً منهما استفاد من الآخر، كلٌّ حسب تعمّقه في مجال معيّن من العلوم؛ فابن سينا أخذ المعارف عن الشيخ أبي سعيد في العرفان، بينما استفاد الشيخ أبو سعيد من ابن سينا في الحكمة والمباحث النظرية والعقليّة.

---

١) الفصل الرابع والعشرون من النمط العاشر.

٢) أسرار التوحيد في مقامات الشيخ أبي سعيد أبي الخير: ٢٠٩ ـ ٢١١.

٣) رسائل ابن سينا في أسرار الحكمة المشرقيّة: ٤٤ و ٤٥. ٤) عيون الأنباء: ٣ / ١٤.

٥) نفس المصدر: ٣ / ٢٧.

والملاحظة الأخيرة التي نودّ أن ندوّنها هنا حول فلسفة ابن سينا هـي إمكـان تأثّـرها بالمفاهيم القرآنيّة؛ حيث نراه يستشهد بها في بعض المواضع. وهذا يشير بالطبع إلى أنّه بعد اطّلاعه على معاني الآيات القرآنيّة المتعلّقة بالمفاهيم الحكمية، حاول مـن خـلال التـعمّق والتدبّر فيها أن يطرحها بشكل مطالب فلسفية مبرهنة بأسلوب فلسفي، ويجعلها في نـظام تفكيره الفلسفي. ويؤكّد ذلك عندما نلاحظ أنّ لابن سينا تفسيراً لبـعض السـور والآيـات القرآنيّة(١).

٣ـ كتاب الإشارات والتنبيهات

وهو من أهمّ كتب ابن سينا، إذا لم نقل أهمّها. ومنهجه فيه ـ كـما تـقدّم ـ يـبتني عـلى الاستدلال العقلي والحدس، وقد ذكر فيه ابن سينا مصطلح «الحكمة المتعالية» لأوّل مرّة(٢). أمّا من حيث الآراء المطروحة فيه، فإنّنا نرى أنّ للمؤلّف آراء خاصّة خلاف آراء المشّائين.

ويقع هذا الكتاب في قسمين رئيسيّين:

القسم الأوّل يتعلّق بعلم المنطق، ويتضمّن عشرة أبواب، سمّي كلّ منها بـ«النهج»، الذي يشتمل بدوره على عدّة فصول.

القسم الثاني يتضمّن ثلاثة علوم، وهي ـ على التوالي ـ الطبيعيّات، ما بعد الطبيعة والعرفان. وهو يتكوّن من عشرة أبواب، سمّي كلّ منها بـ«النمط»، وكلّ نمط يتضمّن فصولاً متعدّدة.

يبتدئ كلّ فصل من فصول الكتاب بعنوان معيّن، مثل «إشارة»، «تنبيه»، «وهم وتنبيه»؛ فإن كان محتوى الفصل يتّضح بأقلّ تأمّل، وُضع له عنوان «تـنبيه»، وإن كـان يـحتاج إلى استدلال وبرهان ابتدئ بعنوان «إشارة». أمّا إذا كان ابتداؤه عرض إشكال ملحق بـالإجابة عليه، كان عنوانه «وهم وتنبيه».

وحيث إنّ هذا الكتاب القيّم هو آخر ما ألّفه الشيخ(٣) ـ أو على الأقـلّ أحـد المـؤلَّفَين

---

١) أعيان الشيعة: ٦/ ٧١.

٢) الفصل التاسع من النمط العاشر.

٣) انظر: عيون الأنباء: ٣/ ٢٦.

الأخيرين له ـ، فإنّه يتميّز بالدقّة والإتقان والشمولية من جهة، واحتوائه على عبارات موجزة وبيان عذب من جهة أخرى.

فابن سينا يقول في تعريف كتابه هذا: «... إنّي مُهدٍ إليك في هذه ***الإشارات والتنبيهات*** أُصولاً وجملاً من الحكمة، إن أخذتْ الفطانة بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها»، وفي خاتمة الكتاب يقول: «إنّي مخضت لك في هذه الإشارات عن زبدة الحقّ وألقمتك قفيّ الحِكم في لطايف الكلم».

أمّا الفخر الرازي الذي يُعتبر من أعظم الشارحين والناقدين للإشارات فيقول في وصفه: «ولمّا كان كتاب ***الإشارات والتنبيهات*** تأليف الشيخ الرئيس وإن كان صغير الحجم، إلّا أنّه كثير العلم عظيم الاسم مستغلق النظم، مستصعب على الفهم، مشتمل على العجب العجائب، منطبق على كلام أولي الألباب، متضمّن للنكت العجيبة والفوائد الغريبة التي خلت عنها أكثر المبسوطات ولا توجد في شيء من المطوّلات... وكنتُ قد صرفتُ طرفاً صالحاً من العمر إلى تتبّع فصوصه وتفهّم نصوصه واستكشاف أسراره والتعمّق في أغواره؛ أردتُ أن أثبت تلك الفوائد إرشاداً للطالبين إلى هذا المطلب العظيم والمقصد الكريم»(١).

والحكيم المحقّق الطوسي﴿ره﴾ الذي يعتبر أعظم شارحي الإشارات والمدافعين عنه، يقول في وصفه: «... وكذلك كتاب ***الإشارات والتنبيهات*** من تصانيفه وكتبه ـ كما وسمه هو به ـ مشتمل على إشارات إلى مطالب هي الأمّهات، مشحون بتنبيهات على مباحث هي المهمّات، مملوّ بجواهر كلّها كـ«الفصوص»، محتوٍ على كلمات يجري أكثرها مجرى النصوص، متضمّن لبيانات معجزة في عبارات موجزة وتلويحات رائقة بكلمات شائقة؛ قد استوقف الهمم العالية على الاكتناه بمعانيه، واستقصر الآمال الوافية دون الاطّلاع على فحاويه»(٢).

والنكتة الأخيرة فيما يرتبط بـ«الإشارات» هي أنّ الشيخ يؤكّد في مقدّمته أن لا يُعرَض الكتاب إلّا على أهله وبشروط يذكرها في آخر ***الإشارات***، ويقول في خاتمة الكتاب: «... فصُنْه عن المبتذلين والجاهلين، ومن لم يُرزق الفطنة الوقّادة والدُّربة والعادة، وكان صغاه مع

---

١) شرح الإشارات (مخطوط): الصفحة الأولى. ٢) شرح الإشارات: ١/١ ـ ٢.

الغاغة، أو كان من ملحدة هؤلاء المتفلسفة ومن همجهم. فإن وجدت من تثق بنقاء سريرته واستقامة سيرته وبتوقّفه عمّا يتسرّع إليه الوسواس وبنظره إلى الحقّ بعين الرضا والصدق، فآته ما يسألك منه مدرّجاً مجزّءاً مفرّقاً تستفرس ممّا تسلفه لما تستقبله. وعاهده بالله وبأيمان لا مخارج لها ليجري فيما تؤتيه مجراك متأسّياً بك، فإن أذعت هذا العلم وأضعته فالله بيني وبينك، وكفى بالله وكيلاً».

وكذلك يكتب في جواب لِبعض تلاميذه: «فأمّا كتاب *الإشارات والتنبيهات* فإنّ النسخة لا تخرج منها إلّا مشافهة مواجهة، وبعد شروط لا تعقد إلّا مكافحة، وليس يمكن أن يستفتح بها ويطلع معه غريب عليها؛ فإنّه لا يمكن أن يطّلع عليها إلّا هو والشيخ الفاضل أبو منصور بن زيلة. وأمّا الرعاع والمُضْغة ومن ليس من أهل الحقيقة والحَومة، فلا سبيل إلى عرض تلك الأقاويل عليهم»(١).

٤ـ شروح الإشارات وحواشيه

بما أنّ هذا الكتاب كان محطّاً لأنظار الحكماء، وهو من أهمّ المتون الدراسية للحوزات الفلسفية، فقد بدأ الحكماء والمتكلّمون يدوّنون الشروح والحواشي العديدة عليه. وفيما يلي نستعرض نماذج من تلك الشروح:

١) *البشارات في شرح الإشارات*، تأليف أوحد الدين علي بن اسحاق (الأوحدي) الأبيوردي، المتوفّى سنة ٥٥١ هـ(٢).

٢) *الشرح* المنسوب إلى شيخ الإشراق شهاب‌الدين يحيى بن عمر بن أميرك السهروردي(٣).

٣) *شرح الإشارات*، تأليف الإمام الفخر الرازي المتوفّى سنة ٦٠٦هـ. وهو من أهمّ الشروح، ويشتمل على إيضاحات مفيدة جدّاً وتطويلات كثيرة، وعلى اعتراضات وإثارة

---

١) ارسطو عند العرب: ٢٤٥.

٢) ترجمهٔ قديم الإشارات والتنبيهات (بالفارسية): ٥.

٣) ترجمهٔ قديم الإشارات والتنبيهات (بالفارسية): ٦.

شكوك حول الإشارات، تمثّل النزاع الفكري بين مدرسة المتكلّمين والإمام الرازي من ناحية، وبين مدرسة الحكماء والشيخ الرئيس من ناحية أخرى.

٤) ***كشف التمويهات في شرح التنبيهات***، تأليف أبي الحسن علي بن أبي علي محمد الآمدي، المتوفّى سنة ٦٣١ هـ. وهو عبارة عن ردّ على الفخر الرازي[١].

٥) ***شرح الإشارات***، تأليف رفيع الدين الجيلي، المتوفّى سنة ٦٤١هـ[٢].

٦) ***حلّ مشكلات الإشارات***، تأليف الحكيم المحقّق الخواجة نصير الدين الطوسي، المتوفّى سنة ٦٧٢هـ. انتصر مؤلّفه للشيخ الرئيس ودفع عنه أكثر الاعتراضات التي أثارها الفخر الرازي، وهو يعدّ اليوم أهمّ الشروح للإشارات، وأصبح كتاباً دراسياً ومحوراً أساسياً لحواشي الحكماء وتعليقاتهم.

٧) ***شرح الأُصول والجمل من مهمّات العلم والعمل***، تأليف عزّ الدولة سعد بن منصور المشهور بابن كمونة، المتوفّى سنة ٦٧٦ أو ٦٩٠هـ[٣].

٨) ***شرح الإشارات***، تأليف الإمام برهان الدين محمد بن محمد النسفي، المتوفّى سنة ٦٨٨هـ[٤].

٩) ***شرح الإشارات***، تأليف العلّامة قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي، شارح «حكمة الإشراق»[٥].

١٠) ***إيضاح المعضلات من شرح الإشارات***، تأليف العلّامة الشيخ جمال الدين حسن بن يوسف الحلّي، المتوفّى سنة ٧٢٦ هـ وهو شرح للإشارات ولشرح الحكيم الطوسي[٦].

١١) ***الإشارات إلى معاني الإشارات***، تأليف العلّامة الحلّي أيضاً[٧].

١٢) ***بسط الإشارات***، تأليف العلّامة الحلّي أيضاً[٨].

١٣) ***المحاكمات بين شرحي الإشارات***، تأليف المولى قطب الدين محمد بن محمد الرازي

---

١) المصدر السابق.
٢) المصدر السابق.
٣) المصدر السابق، الذريعة: ٢ / ٩٦.
٤) ترجمهٔ قديم الإشارات والتنبيهات (بالفارسية): ٧.
٥) ترجمهٔ قديم الإشارات والتنبيهات (بالفارسية): ٧.
٦) الذريعة: ٢ / ٩٦.
٧) المصدر السابق: ٢ / ٩٦.
٨) المصدر السابق: ٢ / ٩٦.

البويهي، المتوفّى سنة ٧٦٦ هـ. ويشتمل على شرح الإشارات، ومقارنة بين شرح الفخر الرازي وشرح الحكيم الطوسي.

١٤) ***شرح الإشارات والتنبيهات***، تأليف المحقّق الآغا حسين بن جمال الدين محمد الخوانساري، المتوفّى سنة ١٠٩٩ هـ[١].

١٥) ***حاشية الإشارات***، تأليف بدر الدين الشوشتري، من القرن السابع[٢].

١٦) ***حاشية الإشارات***، تأليف العلّامة قطب الدين الشيرازي[٣].

١٧) ***حاشية الإشارات***، تأليف السيد شريف الجرجاني، شارح المواقف[٤].

١٨) ***حاشية الإشارات***، تأليف العلّامة الدواني[٥].

١٩) ***حاشية الإشارات***، تأليف سيّد الحكماء آقا ميرزا أبو الحسن الجلوة[٦].

٢٠) ***حاشية الإشارات***، تأليف الشيخ محمد تقي الآملي، صاحب التعليقة على ***شرح المنظومة***[٧].

وهنالك حواش كثيرة على شرح الإشارات ـ تأليف الحكيم الطوسي ـ ذكرها العلّامة الطهراني في *الذريعة*[٨]، وكذلك شروح وتعليقات حديثة على الإشارات لم نذكرها هنا تفصيلاً، ك***دروس الإشارات*** للعلّامة الشهيد المطهري ﵀.

٥ ـ عمليّة التصحيح والتحقيق

أ) تصحيح الكتاب

لاشكّ أنّ أيّ كتاب بشري مضى على تأليفه ما يقارب ألف سنة، يكون عرضة للتغيير والتحريف؛ لذلك لابدّ أن تلاحظ في تصحيحه وتحقيقه عناصر ثلاثة على الأقلّ.

---

١) الذريعة: ١٣ / ٩١.
٢) ترجمة قديم الإشارات والتنبيهات (بالفارسية): ٨.
٣) المصدر السابق.
٤) المصدر السابق.
٥) المصدر السابق.
٦) المصدر السابق: ١١.
٧) المصدر السابق.
٨) الذريعة: ٦/١١٠.

العنصر الأوّل: صحّة العبارات من الناحية الأدبيّة، مع الأخذ بنظر الاعتبار منهج المؤلّف وعصره.

العنصر الثاني: صحّة العبارات من حيث المحتوى الذي ألّف بشأنه الكتاب.

والعنصر الثالث: توفّر نسخ متعدّدة لكي يتسنّى للمحقّق جمع القرائن؛ وبالتالي الحصول على أعلى حالة من الاطمئنان بأنّ النسخة الحاصلة من عمليّة التحقيق متطابقة مع النسخة الواقعية التي كتبها المؤلّف في حينه.

ولاشكّ أنّ توفّر جميع هذه العناصر شيء ليس باليسير، وقد لايكون ممكناً أساساً. وقد بذلت جهداً كبيراً ـ في تحقيق وتصحيح هذا الكتاب ـ لتحقيق ذلك قدر الإمكان.

وللتأكيد على العنصر الأخير، لاحظت أيضاً ـ مع ما في يدي من النسخ ـ كتاب الإشارات بشرح الدكتور سليمان دنيا، المطبوع بمصر، وكتاب الإشارات المطبوع في جامعة طهران، وترجمة الإشارات ـ بالفارسيّة ـ المنسوبة إلى عبد السلام الفارسي المتوفّى في القرن السابع الهجري.

وقد وضعت في المتن العبارات واللغات التي كانت ـ باعتقادي ـ هي الأصحّ أو الصحيحة، وفي الهامش وضعت العبارات واللغات التي كانت صحيحة أو خاطئة. وتجنّبت التصرّف في متن الكتاب ـ زيادة كان أو نقصاناً ـ.

ب) الهوامش

جعلت في هامش الكتاب صنفين من المطالب:

الأوّل: ما يرتبط باختلاف النسخ. والثاني: ما أضفته أنا لإرشاد القارئ إلى نكتة أخرى ـ في هذا الكتاب أو في كتاب آخر ـ ترتبط بالمطلب المتناوَل. وفي بعض المواضع ذكرت ترجمة علَم من أعلام الفلسفة الّذين ذُكرت أسماؤهم في هذا الكتاب.

ج) أرقام الفصول

جعلت لفصول الكتاب أرقاماً لتُعين القارئ على المطالعة والتحقيق بدقّة وسهولة. ووضعت هذه الأرقام بين معقوفين [ ] احترازاً من التصرّف في أصل الكتاب.

د) وضع العناوين

أضفت في مواضع متعدّدة من الكتاب عناوين تسهّل للقارئ الوصول إلى ما يروم مطالعته من فصول الكتاب دون إتلاف في الوقت، وقد وضعتها بين معقوفين [ ].

وقد أضفت كلمة «أو» في موضع واحد فقط من الكتاب(١)، ووضعتها بين معقوفين [ ] تجنّباً لأيّ تصرّف في الكتاب.

هـ) الفهارس

تسهيلاً للاستفادة من هذا الكتاب، وحرصاً على وقت القارئ ولكي يتمكّن الباحث من الوصول إلى مرامه بسرعة وسهولة؛ فقد نظمت مجموعة من الفهارس في آخر الكتاب، وهي: فهرس الآيات الكريمة والروايات الشريفة، فهرس الأعلام، فهرس مصادر التحقيق، فهرس الألفاظ المنطقية، فهرس الألفاظ الفلسفية، فهرس الألفاظ العرفانيّة، وفهرس المواضيع التفصيلي.

والجدير بالذكر أنّ معيار تنظيم فهارس الألفاظ المنطقية والفلسفية والعرفانيّة ـ التي تحوي ألفاظاً مشتركة ـ وتمييز كلّ منها عن الأُخرى، هو كثرة استعمالها ومدى أهمّيتها في الموضع الذي استخدمت فيه.

هذا وأودّ الإشارة إلى أنّني اعتمدت في تنظيم فهرس المواضيع التفصيلي على «شرح الإشارات» للحكيم الطوسي، وفي بعض المواضع على شرح الفخر الرازي.

---

١) انظر: الفصل الثالث من النهج الثامن.

٦ـ النسخ المعتمدة

١) نسخة مخطوطة لكتاب *الإشارات والتنبيهات* بأكمله، يرجع تاريخ كتابتها إلى ما بين القرنين السابع والثامن الهجريّين. وتوجد هذه النسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، برقم ٥٠٨٥، ورمزت لها بـ«أ».

٢) نسخة مخطوطة أخرى لكتاب «الإشارات»، وتشمل فقط قسم المنطق. وتوجد في مكتبة آية الله المرعشي النجفيّ، برقم ٥٥٤٨، وكتبت بتاريخ ١١٤٠هـ، ورمزت لها بـ«ب».

٣) نسخة مخطوطة لشرح «الإشارات» للحكيم الطوسيّ، تشتمل على قسم المنطق فقط. توجد صورة هذه النسخة في «مركز إحياء التراث الإسلامي» بمدينة قم المقدّسة، برقم ١٤٦. تاريخ كتابتها بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريّين، ورمزت لها بـ«ص».

٤) نسخة مخطوطة أخرى لشرح «الإشارات» للحكيم الطوسي، من بداية الكتاب إلى آخر قسم المنطق، وتاريخ كتابتها القرن العاشر الهجري. توجد هذه النسخة في مكتبة آية الله الگلپايگانيّ بمدينة قم المقدّسة، برقم ٤/١٥٥. ورمزت لها بـ«م».

٥) نسخة مخطوطة لشرح «الإشارات» للإمام الفخر الرازي، من بداية الكتاب إلى نهايته. وتوجد في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ١٨٤٧. رمزت لها بـ«خ».

٦) نسخة مخطوطة أخرى لشرح «الإشارات» للرازي، وهي تشتمل على قسم المنطق فقط. وهي موجودة أيضاً في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ٥٢٨٥. وقد رمزت لها بـ«ر».

٧) نسخة مخطوطة مصحّحة لشرح «الإشارات» للحكيم الطوسي، تشمل قسم الحكمة من أوّله إلى آخر الكتاب، وتاريخ كتابتها سنة ١٠٥١ هـ. توجد هذه النسخة في مكتبة آية الله الگلپايگانيّ، بمدينة قم المقدّسة، برقم ٥٢/٥٨، ورمزت لها بـ«ق».

٨) نسخة مخطوطة لكتاب «الإشارات»، من بداية قسم الحكمة إلى آخر الكتاب، وتاريخ كتابتها يرجع إلى محرّم الحرام من سنة ١٠٤٢ الهجرية. وهي موجودة في مكتبة آية الله

المرعشي النجفي‌رحمه‌الله، برقم ٦٥٢٥، ورمزت لها بـ«د».

٩) نسخة مخطوطة أخرى لشرح «الإشارات» للحكيم الطوسي، من بداية قسم الحكمة إلى آخر الكتاب، وتاريخ كتابتها غرّة شهر رمضان المبارك سنة ١٠٧٩ للهجرة. هذه النسخة موجودة حاليّاً في مكتبة آية الله الكلپايگاني‌رحمه‌الله، برقم ٢٦/١٠٤، وقد رمزت لها بـ«ط».

١٠) نسخة مطبوعة لشرح الرازي على «الإشارات»، من بداية قسم الحكمة إلى آخر الكتاب؛ طبعت في مصر وإيران مع شرح الحكيم الطوسي باسم «شرحي الإشارات»، وقد رمزت لها بـ«ف».

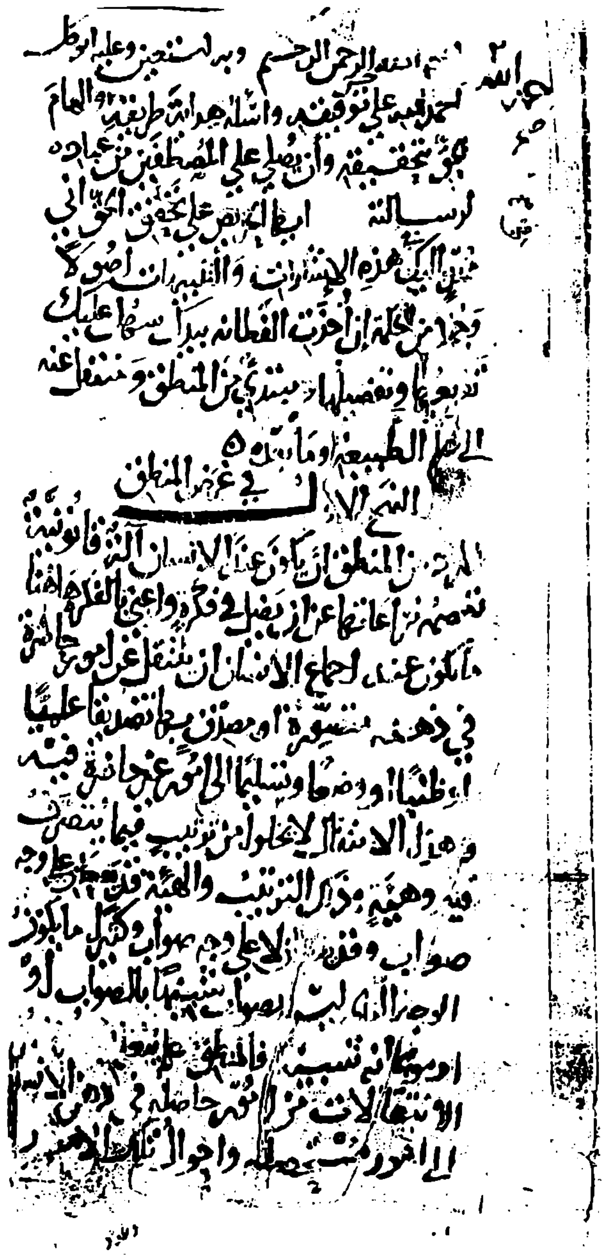
١١) الحكيم الطوسي‌رحمه‌الله أشار في شرحه إلى نسخ متعدّدة لـ«الإشارات» كانت بحوزته، وكلّما صرّح بمواضع الاختلاف بينها وذكرها في الشرح، ذكرتها في هذا الكتاب «في الهامش»، ورمزت لها بـ«ش».

وقبل أن أختم هذه المقدّمة أودّ أن أتقدّم بالشكر والامتنان لرئيس مكتبة آية الله الكلپايگاني «السيد عرب زاده» وإلى زملائه، على ما بذلوه من اللطف في تزويدي بأصل النسخ المتوفّرة في المكتبة، وبالتالي تسهيل مهمّتي هذه.

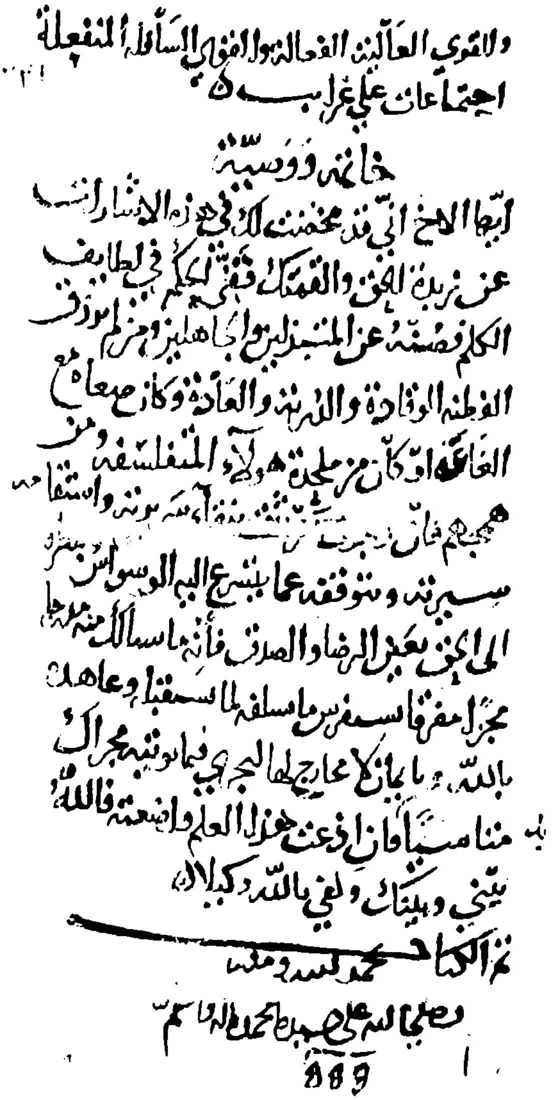
وكذلك أقدّم شكري الجزيل إلى الأخ الخطّاط سعد المالكي الذي تفضّل بإعانتي على صياغة هذه المقدّمة وتقويمها.

والحمد لله أوّلاً وآخراً.

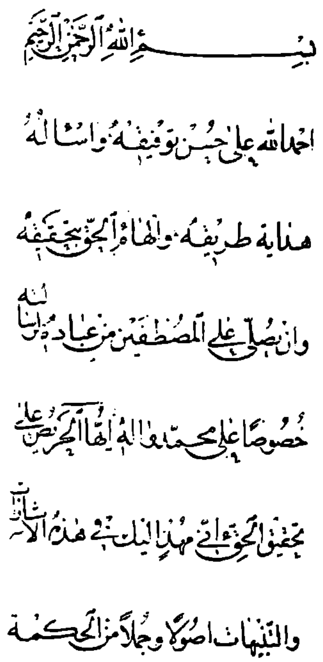
مجتبى الزارعي
قم المقدّسة


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه التوكل
الحمد لله على توفيقه وأسأله هداية طريقه والهام
الحق بتحقيقه وأن يصلي على المصطفين من عباده
لرسالته ... ايها الحريص على تحقيق الحق اني
مهد اليك هذه الاشارات والتنبيهات اصولا
وجملا من الحكمة ان اخذت الفطانة بيدك سهل عليك
تفريعها وتفصيلها ومبتدئ من المنطق ومنتقل عنه
الى علم الطبيعة وما قبله
النهج الاول في غرض المنطق
الغرض من المنطق ان يكون عند الانسان آلة قانونية
تعصمه مراعاتها عن ان يضل في فكره واعني بالفكر ههنا
ما يكون عند اجماع الانسان ان ينتقل عن امور حاضرة
في ذهنه متصورة او مصدق بها تصديقا علميا
او ظنيا او وضعا وتسليما الى امور غير حاضرة فيه
وهذا الانتقال لا يخلو من ترتيب فيما ينتقل
فيه وهيئة وذلك الترتيب والهيئة قد يقع على وجه
صواب وقد يقع لا على وجه صواب وكثيرا ما يكون
الوجه الذي ليس بصواب شبيها بالصواب او
موهما انه شبيه به فالمنطق علم يتعرف منه
الانتقالات من امور حاصلة في ذهن الانسان
الى امور مستحصلة واحوال تلك ...

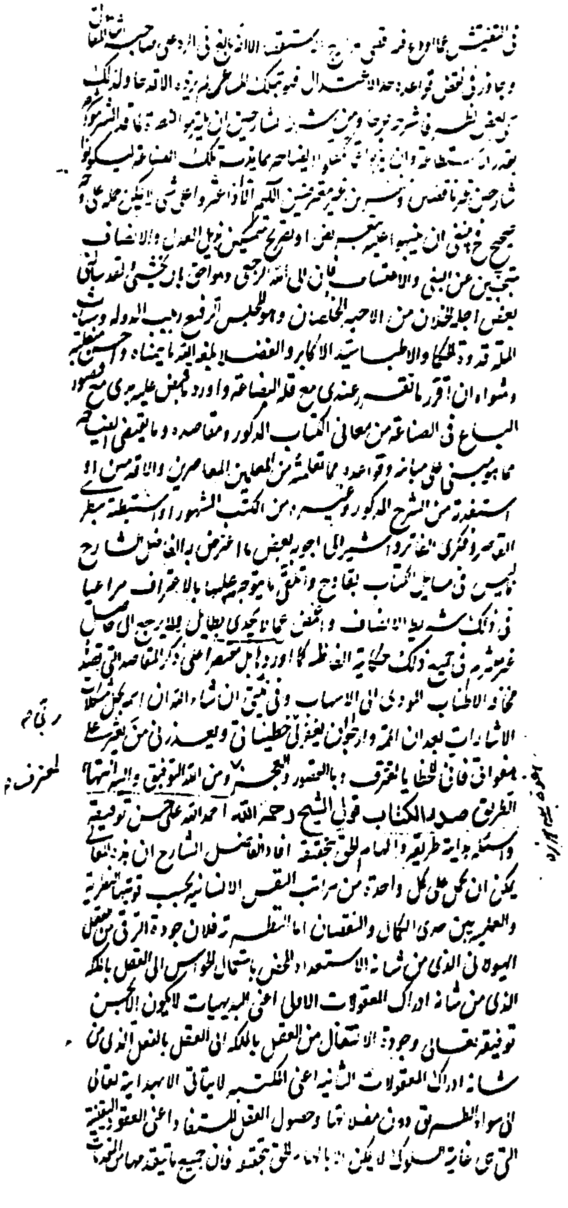
١. صورة الصفحة الأولى من نسخة «أ».



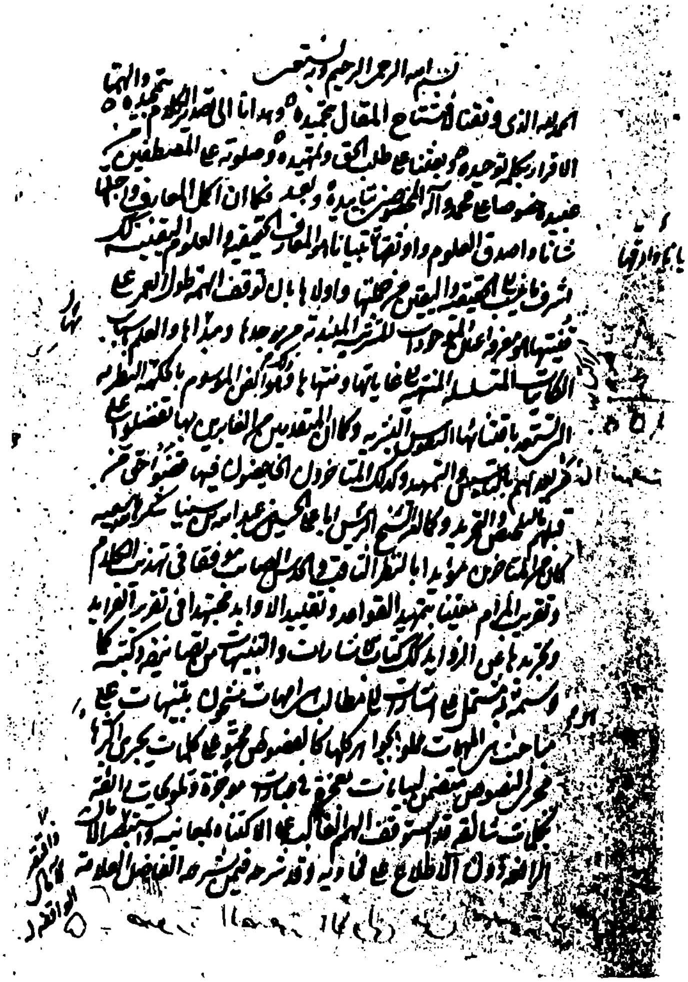
٢. صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «أ».


بسم الله الرحمن الرحيم
أحمد الله على حسن توفيقه وأسأله
هداية طريقه وإلهام الحق بتحقيقه
وأن يصلي على المصطفين من عباده لرسالته
خصوصاً على محمد وآله أيها الحريص على
تحقيق الحق إني مهدٍ إليك في هذه الإشارات
والتنبيهات أصولاً وجملاً من الحكمة

٣. صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ب».

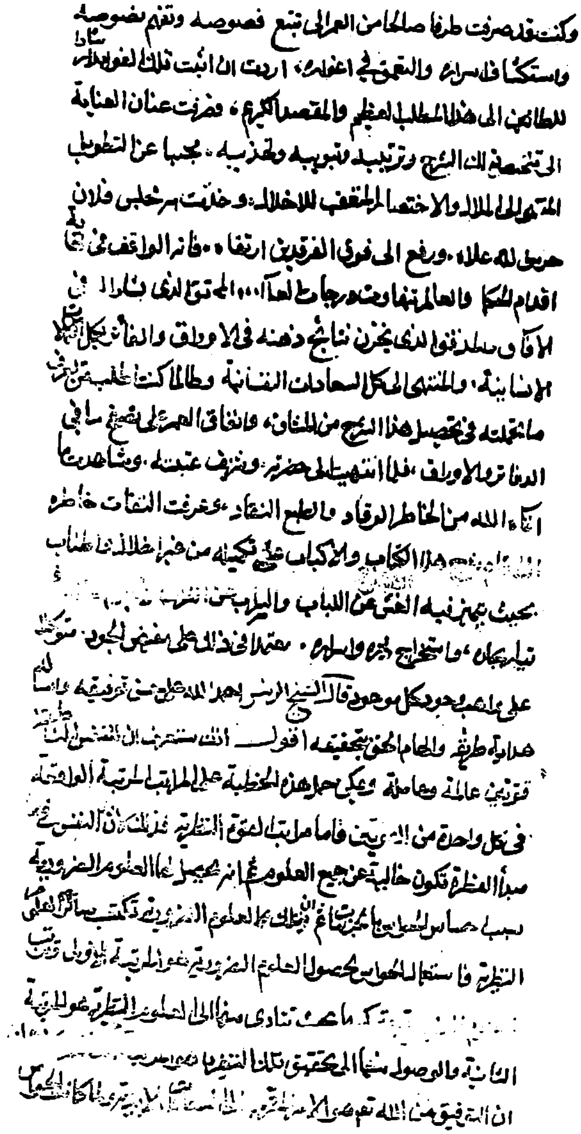


٤. صورة من نسخة «ص».


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي وفقنا لافتتاح المقال بتحميده وهدانا الى تصدير الكلام بتمجيده

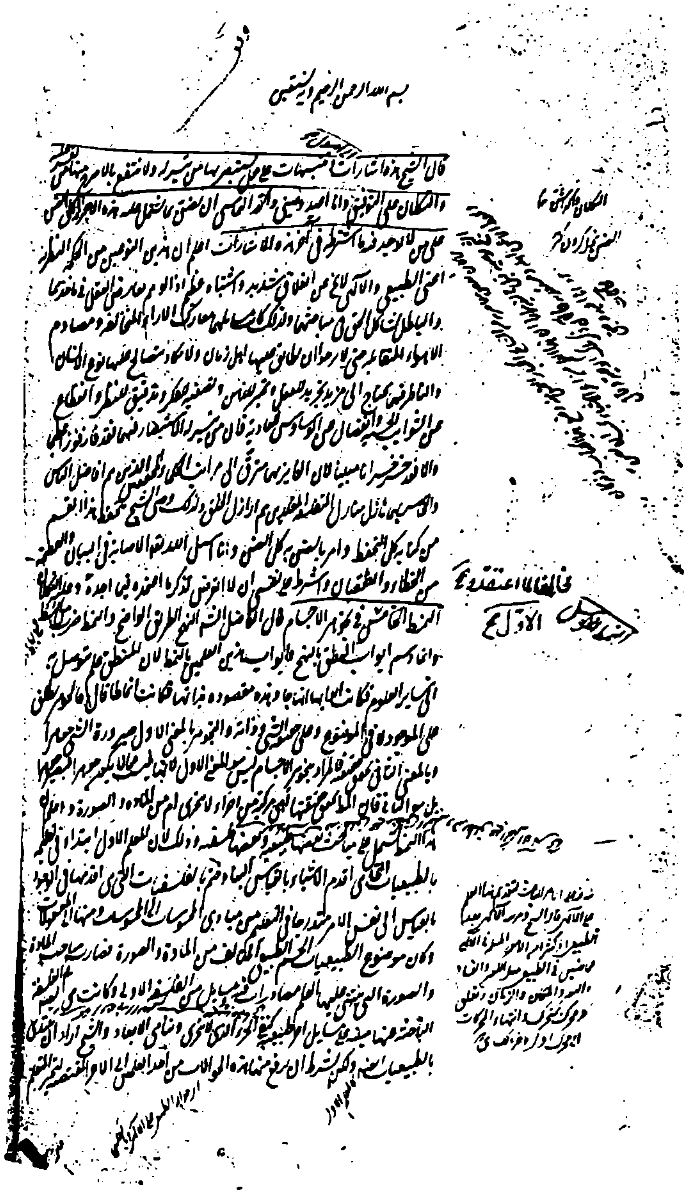
٥. صورة الصفحة الأُولى من نسخة «م».



٦. صورة من نسخة «خ».



٧. صورة من نسخة «ر».


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

٨. صورة من نسخة «ق».



٩. صورة الصفحة الأُولى من نسخة «د».



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

هذه اشارات الى اصول وتنبيهات على جمل يستبصر بها من تيسر له

ينتفع بالاصرح منها من تعسر عليه والتكلان على التوفيق وانا اعيد وصيتي

واكرر التماسي ان يضن بما تشتمل عليه هذه الاجزاء كل الضن على من لا يوجد فيه

ما اشترطه في آخر هذه الاشارات. اقول اعلم ان هذين النوعين من الحكمة

النظرية اعني الطبيعي والالهي لا يخلوان عن اغلاق شديد واشتباه [illegible]

الوهم يعارض العقل في ماخذهما والباطل يشابه الحق في مباحثهما ولذلك

كانت ساحتهما معارك الآراء المختلفة ومصادم الاهواء المتنافية بل حتى

[illegible] يتطابق عليهما اهل زمان ولا يكاد يتصالح عليهما نوع الانسان والناظر

فيهما يحتاج الى مزيد تجريد للعقل وتمييز للذهن وتصفية للفكر وتدقيق للنظر

وانقطاع عن الشوائب الحسية وانفصال عن الوساوس العادية فان من

يتيسر له الاستبصار فيما [illegible] نفوذ [illegible] ولا [illegible] حسرا ناصبا لان

الفائز بهما مترق الى مراتب الحكماء المحققين الذين هم افاضل الناس والخائب

بهما نازل في منازل المتفلسفة المقلدين الذين هم اراذل الخلق ولذلك

امر الشيخ بحفظ هذا القسم من كتابه كل الحفظ وامر بالضن به كل الضن وانا

اسال الله تعالى الاصابة في البيان والعصمة من الخطأ والطغيان وان اشترط

على نفسي ان لا اتعرض لذكر ما اعتقده فيما اجده مخالفا لما اعتقده فان

التقرير غير الرد والتفسير غير النقد والله المستعان وعليه التكلان في كل

النمط الاول في تجوهر الاجسام قال الفاضل الشارح النهج الطريق الواضح و

[illegible] وانما وسم ابواب المنطق بالنهج وابواب هذين العلمين

بالنمط لان المنطق علم يتوصل به الى سائر العلوم فكانت ابوابه انهاجا و[illegible]

مقصوده [illegible]

١٠. صورة الصفحة الأولى من نسخة «ط».

الإشارات والتنبيهات

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[1]

أحمد اللّه على حسن توفيقه، وأسأله[2] هداية طريقه وإلهام الحقّ بتحقيقه[3]، وأن يصلّي على المصطفين من عباده لرسالته[4] خصوصاً على محمّد وآله[5].

أيّها الحريص على تحقّق الحقّ[6]! إنّي مُهدٍ إليك في هذه *الإشارات والتنبيهات* أصولاً وجملاً من الحكمة، إن أخذت الفطانة بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها[7]؛ ومبتدئ من علم المنطق[8]، ومنتقل عنه إلى علم الطبيعة وما قبله[9].

---

١) أ: مع إضافة «وعليه أتوكّل»، ب: مع حذف «وبه نستعين».

٢) م: و أسأل.

٣) خ، ر: من هنا إلى رقم (٧) محذوفة.

٤) أ: من هنا إلى رقم (٥) ساقطة. ص: لرسالته و.

٦) ب،م: تحقيق الحقّ.

٨) أ: من المنطق.

٩) أ: مابعده.

[الجزء الأوّل]

[علم المنطق]

النهج الأوّل

[١] في غرض المنطق[١]

المراد[٢] من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونيّة تعصمه[٣] مراعاتها عن أن يضلّ في فكره. وأعني بالفكر هاهنا: مايكون عند إجماع الإنسان[٤] أن ينتقل عن أُمور حاضرة في ذهنه -متصوّرة، أو مصدّق بها[٥] تصديقاً علمياً أو ظنيّاً، أو وضعاً وتسليماً[٦]- إلى أُمور غير حاضرة فيه.

وهذا الانتقال لايخلو[٧] من ترتيب فيما يتصرّف فيه[٨] وهيأة، وذلك الترتيب والهيأة قد يقع[٩] على وجه صواب، وقد لايقع على وجه صواب[١٠]. وكثيراً مّا يكون الوجه الذي ليس بصواب شبيهاً بالصواب، أو موهماً أنّه شبيه به.

فالمنطق علم يتعلّم فيه[١١] ضروب الانتقالات من أُمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أُمور مستحصلة، وأحوال تلك الأُمور. وعدد أصناف ما ترتيب الانتقال

---

١) ش: بحذف «في غرض المنطق».
٢) خ،ر: الغرض.
٣) م: تعصم.
٤) م: الناس.
٥) م: متصدّق بها.
٦) م: وضعياً وتسليماً.
٧) ر: لابدّ له (بدل «لايخلو»).
٨) م: تصرّف فيه.
٩) أ،ر: قديقعان.
١٠) أ: وقد يقعان لا على وجه صواب، ص: وقد يقع لا على وجه صواب.
١١) ش: يتعلّم منه.

فيه[١] وهيأته جاريان[٢] على الاستقامة، وأصناف ما ليس كذلك.

[٢] إشارة

وكلّ تحقيقٍ يتعلّق[٣] بترتيب الأشياء حتّى يتأدّى منها إلى غيرها، بل بكلّ تأليف؛ فذلك التحقيق يحوج إلى تعرّف المفردات التي يقع فيها الترتيب والتأليف، لا من كلّ وجه[٤]، بل من الوجه الذي[٥] لأجله يصلح أن يقعا فيها[٦].

ولذلك[٧] ما يحوج المنطقيّ إلى أن يراعي أحوالاً[٨] من أحوال المعاني المفردة، ثمّ ينتقل منها إلى[٩] مراعاة أحوال التأليف[١٠].

[٣] إشارة

ولأنّ بين اللفظ والمعنى علاقةً مّا، وربّما أثّرت أحوال في اللفظ في أحوال في المعنى[١١]؛ فلذلك يلزم المنطقيّ أيضاً[١٢] أن يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك[١٣] غير مقيّد بلغة قوم دون قوم[١٤] إلّا في ما يقلّ.

[٤] إشارة

ولأنّ المجهول بإزاء المعلوم فكما أنّ الشيء قد يُعلم تصوّراً ساذجاً ـ مثل علمنا

---

١) خ: ترتب الانتقال فيه، م: يترتب الانتقال فيه.
٢) م: جاريتان.
٣) م: متعلّق.
٤) أ: جهة.
٥) ص: بل الوجه الذي.
٦) خ: يصحّ أن يقعا فيه، ر: يصلح أن يقعا فيها، م: يصلح أن تقعا فيها.
٧) م: وكذلك.
٨) م: الأحوال.
٩) أ، خ: ينتقل إلى.
١٠) م: مراعاة التأليف.
١١) م: أحوال المعنى.
١٢) ب: بحذف «أيضاً».
١٣) خ: من حيث إنّ ذلك.
١٤) أ، خ: بحذف «دون قوم».

بمعنى(١) اسم المثلّث ـ وقد يُعلم تصوّراً معه تصديق(٢) ـ مثل علمنا أنّ كلّ مثلّث فإنّ زواياه مساوية لقائمتين(٣) ـ، كذلك الشيء(٤) قد يجهل من طريق التصوّر(٥)، فلا يتصوّر(٦) معناه إلى أن يتعرّف، مثل ذي الاسمين والمنفصل وغيرهما؛ وقد يجهل من طريق التصديق(٧) إلى أن يتعلّم(٨)، مثل كون القطر قويّاً على ضِلعي القائمة التي يوترها.

فالسلوك الطلبيّ منّا في العلوم ونحوها(٩) إمّا أن يتّجه إلى تصوّر يُستحصل، وإمّا أن يتّجه إلى تصديق يستحصل. وقد جرت العادة بأن يسمّى الشيء الموصل(١٠) إلى التصوّر المطلوب(١١) «قولاً شارحاً»، فمنه حدّ ومنه رسم ونحوه؛ وأن يسمّى الشيء الموصل(١٢) إلى التصديق المطلوب «حجّة»، فمنه قياس ومنه استقراء ونحوه(١٣).

ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب(١٤)، فلاسبيل إلى درك مطلوب مجهول(١٥) إلّا من قِبل حاصل معلوم، ولاسبيل أيضاً إلى ذلك مع الحاصل المعلوم إلّا بالتفطّن للجهة التي لأجلها صار مؤدّياً إلى المطلوب.

[٥] إشارة(١٦)

فالمنطقي ناظر في الأُمور المتقدّمة المناسبة لمطلوب مطلوب وفي كيفية تأدّيها

---

١) خ،ر: تصوّرنا لمعنى.
٢) خ: من هنا إلى رقم (٣) محذوفة.
٣) ب: مساوٍ لقائمتين، م: متساوية لقائمتين.
٤) خ،ر: بحذف «الشيء».
٥) م: بطريق التصور.
٦) ب: ولايتصوّر.
٧) ب: جهة التصديق.
٨) خ: أن يعلم.
٩) خ: في العلوم ونحوه، م: في بيان العلوم ونحوها.
١٠) م: بأن تسمّى التي توصل.
١١) ب: تصوّر المطلوب.
١٢) م: بأن تسمّى التي توصل.
١٣) خ. ر. ص: من هنا إلى رقم (١٤) ساقطة.
١٥) م: مجهول مطلوب.
١٦) ب، ر، م: بحذف «إشارة».

بالطالب[١] إلى المطلوب المجهول[٢]. فقصارى أمر المنطقيّ إذن أن يعرف[٣] مبادئ القول الشارح وكيفية تأليفه، حدّاً كان أو غيره[٤]؛ وأن يعرف مبادئ الحجّة وكيفيّة تأليفها، قياساً كان أو غيره.

وأوّل مايفتتح منه[٥] فإنّما يفتتح[٦] من الأشياء المفردة التي يأتلف منها[٧] الحدّ والقياس[٨]، وما يجري مجراهما[٩]. فلنفتتح[١٠] الآن ولنبدأ بتعريف كيفية دلالة اللفظ على المعنى.

[٦] إشارة
إلى دلالة اللفظ على المعنى

اللفظ[١١] يدلّ على المعنى إمّا على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبإزائه؛ مثل دلالة «المثلّث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع.

وإمّا على سبيل التضمّن، بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه؛ مثل دلالة «المثلّث» على الشكل، فإنّه يدلّ على الشكل لا على أنّه اسم للشكل[١٢]، بل على أنّه اسم[١٣] لمعنىً جُزؤه الشكل.

وإمّا على سبيل[١٤] الاستتباع والالتزام[١٥]، بأن يكون اللفظ دالاّ بالمطابقة على

---

١) ص، م: بالمطالب.
٢) خ، ر: من هنا إلى رقم (٤) محذوفة.
٣) م: بحذف «أن يعرف».
٥) ب: تفتتح، م: يفتتح به منه.
٦) ب: بحذف «فإنّما يفتتح»، خ: إنّما يفتتح.
٧) ب: تأتلف منها، خ: منها تأتلف، ر: يتألف منها، م: تألف منها.
٨) خ،ر:من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٩) أ، ب: معهما، م: مجريها.
١٠) ب:ولنفتتح.
١١) خ، ر: من هنا إلى رقم (١٣) ساقطة.
١٢) أ، م: اسم الشكل.
١٤) خ:طريق.
١٥) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنىً غيرُه كالرفيق الخارجيّ، لاكالجزء منه[١]، بل هو مصاحب ملازم له[٢]؛ مثل دلالة لفظ «السقف» على الحائط و«الإنسان» على قابل صنعة الكتابة.

[٧] إشارة
إلى المحمول

إذا قلنا: «إنّ الشكل محمول على المثلّث»[٣] فليس معناه: أنّ حقيقة المثلّث هي حقيقة الشكل. ولكن معناه: أنّ الشيء الذي يقال له: مثلّث[٤]، فهو بعينه يقال له[٥]: إنّه شكل؛ سواء[٦] كان في نفسه معنى ثالثاً، أو كان في نفسه أحدهما.

[٨] إشارة
إلى اللفظ المفرد والمركّب

اعلم أنّ[٧] اللفظ قد يكون مفرداً[٨]، وقد يكون مركّباً.

[اللفظ المفرد]

واللفظ المفرد هو الذي لايراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه[٩]، مثل تسميتك إنساناً بـ«عبد الله»[١٠]، فإنّك حين تدلّ بهذا على ذاته ـ لا على

---

١) أ: كالجزء.
٢) أ: سلازم.
٣) خ: من هنا إلى رقم (٥) محذوفة.
٤) ب: يقال لذاته: إنه مثلث، ص: يقال له: إنّه مثلث.
٦) أ: بحذف «سواء».
٧) خ: بحذف «اعلم أنّ»، ر: بحذف «اعلم».
٨) خ: من هنا إلى رقم (٧) من الصفحة التالية محذوفة.
٩) م: جزء.
١٠) أ: إنساناً عبد الله.

صفته من كونه عبداً لله[١] ـ فلست تريد بقولك: «عبداً»[٢] شيئاً أصلاً، فكيف إذا سمّيته[٣] بعيسى.

بلى[٤] في موضع آخر قد تقول: «عبد اللّه» وتعني بـ«عبد»[٥] شيئاً، وحينئذ[٦] «عبد اللّه» نعت له، لا اسم[٧]؛ وهو مركّب لا مفرد.

[اللفظ المركّب]

والمركّب ما[٨] يخالف المفرد[٩]، ويسمّى«قولاً».

فمنه «قول تامّ»، وهو الذي كلّ جزء منه لفظ تامّ الدلالة؛ اسم، أو فعل وهو الذي يسمّيه المنطقيّون «كلمة»، وهو الذي يدلّ على معنى موجود لشيء غير معيّن في زمان معيّن من الثلاثة[١٠]. وذلك مثل قولك: «حيوان ناطق».

ومنه «قول ناقص»، مثل قولك: «في الدار» وقولك: «لا إنسان»، فإنّ الجزء من أمثال هذين يراد به الدلالة؛ إلّا أنّ أحد الجزئين أداة لا يتمّ مفهومها[١١] إلّا بقرينة مثل «لا» و«في»، فإنّ القائل: «زيدٌ في» أو «زيدٌ لا» لايكون قد دلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثله[١٢] ما لم يقل: «في الدار» أو[١٣] «لا إنسانٍ»، لأنّ «في» و«لا» أداتان ليستا كالأسماء والأفعال.

---

١) ص: عبدالله.
٢) ب،ص:عبد.
٣) ص:إذا سمّيت.
٤) ب،ص: بل.
٥) ب: بقولك «عبد».
٦) أ: ويكون حينئذ، ص: وحينئذ يكون.
٧) أ: نعتاً له، لا اسماً؛ ر: نعت له، لا اسماً؛ ص: نعتاً له، لا اسم.
٨) م:هو ما
٩) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
١٠) ص:الأزمنة الثلاثة.
١١) أ: مفهوماً.
١٢) م:في كماله.
١٣) ب: و.

[٩] إشارة

إلى اللفظ الجزئيّ واللفظ الكلّيّ[١]

اللفظ قد يكون جزئيّاً، وقد يكون كلّياً[٢]. والجزئيّ هو الذي نفس تصوّر معناه[٣] يمنع وقوع الشركة فيه، مثل المتصوّر من«زيد».

وإذا[٤] كان الجزئيّ كذلك فيجب[٥] أن يكون الكلّيّ مايقابله، وهو الذي نفس تصوّر معناه لايمنع وقوع الشركة فيه؛ فإن امتنع بسبب[٦] من خارج مفهومه. فبعضه يكون مشتركاً فيه[٧] بالفعل، مثل «الإنسان»[٨]؛ وبعضه[٩] مشتركاً فيه بالقوّة والإمكان، مثل«الشكل الكريّ المحيط باثنتي عشرة[١٠] قاعدة مخمّسات»؛ وبعضه ليس يقع فيه شركة[١١] ـ لابالفعل، ولا بالقوّة والإمكان ـ بسبب[١٢]غير نفس مفهومه، مثل «الشمس» عند من لايجوّز وجود شمس أُخرى[١٣].

مثال الجزئيّ: «زيد»، و«هذه الكرة المحيطة بتلك»[١٤]، و«هذه الشمس». مثال[١٥]الكلّي: «الإنسان»، و«الكرة المحيطة بها» مطلقة، و«الشمس».

---

١) أ: إشارة إلى اللفظ الكلّي واللفظ الجزئي؛ خ،ر: إشارة إلى الكلّي والجزئي.

٢) أ: قد يكون كلّياً، وقد يكون جزئياً؛ خ: من رقم (١) إلى هنا محذوفة.

٣) خ: من هنا إلى رقم (٦) محذوفة.

٤) ب،ص،م:فإذا.

٥) ب،ص:وجب.

٦) ص:لسبب.

٧) خ: فبعضه مشترك فيه.

٨) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٩) أ، ر: وبعضه يكون.

١٠) أ: بذي اثنتي عشرة؛ ب،م: باثني عشر.

١١) ب،ص،م: بحذف «شركة».

١٢) ص: لسبب.

١٣) ص: وجود الشمس أُخرى.

١٤) أ: بذلك.

١٥) أ، م: ومثال.

[١٠] إشارة

إلى الذاتيّ والعرضيّ اللّازم والمفارق

قد يكون(١) من المحمولات ذاتيّة(٢)، وعرضيّة لازمة ومفارقة(٣). ولنبدأ بتعريف الذاتيّة.

اعلم أنّ من المحمولات محمولات(٤) مقوّمة لموضوعاتها. ولست أعني بالمقوّم: المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه(٥) في تحقّق وجوده(٦)، ككون الإنسان مولوداً أو مخلوقاً أو محدثاً(٧)، وكون(٨) السواد عرضاً؛ بل المحمول(٩) الذي يفتقر إليه الموضوع في تحقّق ماهيّته(١٠) ويكون داخلاً في ماهتّه جزءاً منها(١١)، مثل الشكليّة للمثلّث و(١٢) الجسميّة للإنسان.

ولهذا لايفتقر(١٣) في تصوّر الجسم جسماً إلى أن يمتنع(١٤) عن سلب المخلوقيّة عنه من حيث يتصوّره(١٥) جسماً، ويفتقر(١٦) في تصوّر المثلّث مثلّثاً إلى أن يمتنع(١٧) عن سلب الشكليّة عنه(١٨). وإن كان هذا فرقاً غير عامّ، بل قد يكون بعض اللازمة غير المقوّمة(١٩) بهذه الصفة ـ على ما سَيُتلى عليك ـ؛ ولكنّه في

---

١) خ: فاعلم أنّ (بدل «قد يكون»)، ر: واعلم أنّ (بدل «قد يكون»).

٢) خ: من هنا إلى رقم (٤) محذوفة.

٣) أ: لازمة غير مفارقة،ر:ومفارقة.

٥) ب: إليه الموضوع.

٦) خ: من هنا إلى رقم (٨) محذوفة.

٧) ر: مولوداً ومخلوقاً ومحدثاً.

٩) خ:بحذف «المحمول».

١٠) أ: في ذاته؛ خ، ر: في ماهيته؛ خ: من هنا إلى رقم (١٢) محذوفة.

١١) أ،ر:جزء منها، ب: وجزءاً منها.

١٢) ص، م: أو.

١٣) خ،م: نفتقر.

١٤) خ:نمتنع.

١٥) أ:بحذف «من حيث يتصوّره»؛ب:من حيث تصوّره؛ خ،م: من حيث نتصوّره.

١٦) خ،م: نفتقر.

١٧) خ: نمتنع.

١٨) خ:من هنا إلى آخر الفصل ساقطة.

١٩) أ:بعض اللوازم الغير المقوّمة.

هذا الموضع فرق[١].

[١١] إشارة

إلى الذاتيّ المقوّم

اعلم أنّ كلّ شيء له ماهيّة[٢] فإنّه إنّما يتحقّق موجوداً في الأعيان، أو متصوّراً في الأذهان بأن يكون أجزاؤها حاضرة معها[٣]. وإذا كانت له[٤] حقيقة غير كونه موجوداً أحد الوجودين[٥] وغير مقوّمة به[٦]، فالوجود معنى مضاف إلى حقيقته[٧]، لازم أو غير لازم.

وأسباب وجوده أيضاً غير أسباب ماهيّته، مثل الإنسانيّة؛ فإنّها في نفسها[٨] حقيقة مّا وماهيّة ليس[٩] أنها موجودة في الأعيان أو موجودة في الأذهان مقوّماً لها، بل مضافاً إليها[١٠]. ولو كان مقوّماً لها لَاستحال أن يتمثّل معناها في النفس خالياً عمّا هو جُزؤها المقوّم، فاستحال أن يحصل لمفهوم الإنسانيّة في النفس وجود، ويقع الشكّ في أنّها هل لها في الأعيان[١١] وجود أم ليس؟[١٢] أمّا الإنسان فعسى أن لايقع في وجوده شكّ[١٣]، لا بسبب مفهومه، بل بسبب الإحساس بجزئيّاته. ولك أن تجد مثالاً لغرضنا في[١٤] معان أُخر.

فجميع مقوّمات الماهيّة داخلة[١٥] مع الماهيّة في التصوّر، وإن لم يخطر بالبال

---

١) أ: مع إضافة «من حيث نتصوّره، وإن كان هذا فرقاً غير عامّ».
٢) خ: له حقيقة. «خ» من هنا إلى رقم (٤) محذوفة.
٣) ر: حاضرة معه.
٤) أ: فان كانت له، ر: واذا كانت لها.
٥) أ: مع كونها موجوداً بأحد الوجودين.
٦) أ،ر،م: وغير مقوّم به.
٧) ر:حقيقتها.
٨) خ: من هنا الى رقم (١١) ساقطة.
٩) أ: ماهيّة وليس،م: ماهيّة ليس.
١٠) ب: مضاف إليها.
١٢) م: أم لا
١٣) خ: من هنا إلى رقم (١٤) ساقطة.
١٤) ب،م:من.
١٥) م: من حيث داخلة.

مفصّلة؛ كما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال، لكنّها إذا أُخطرت بالبال تمثّلت[١].

فالذاتيّات للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي[٢] هذه المقوّمات. ولأنّ الطبيعة الأصلية التي لايختلف فيها إلّا بالعدد ـمثل الإنسانيّة[٣]ـ فإنّها مقوّمة لشخص شخص تحتها، ويفضل عليها[٤] الشخص بخواصّ له[٥]؛ فهي أيضاً ذاتيّة، فهذا هو المقوّم[٦].

[١٢] إشارة

إلى العرضيّ اللازم الغير المقوّم[٧]

وأمّا اللّازم الغير المقوّم ـويخصّ باسم «اللّازم»، وإن كان المقوّم أيضاً لازماًـ فهو الذي يصحب الماهيّة ولايكون جزءاً منها، مثل كون المثلّث مساوي[٨] الزوايا لقائمتين[٩]. وهذا وأمثاله من لواحق تلحق المثلّث عند المقايسات لحوقاً واجباً، ولكن بعد ما يقوّم المثلّث بأضلاعه الثلاثة. ولوكانت[١٠] أمثال هذه مقوّمات، لكان المثلّث ومايجري مجراه يتركّب من مقوّمات غير متناهية[١١].

وأمثال هذه إن كان لزومها بغير وسط، كانت معلومة واجبة اللزوم[١٢]، فكانت[١٣]ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقوّمة. وإن كان لها وسط تبيّن به[١٤]، علمت واجبة به. وأعني بالوسط: مايقترن[١٥] بقولنا: «لأنّه» حين يقال:

---

١) خ: اخطرت تمثلت. خ من هنا إلى رقم (٢) ساقطة. ٣) ب: مع حذف «مثل الانسانيّة».

٤) ص:يفصّل عليها. ٥) أ،خ،ر:لها.

٦) أ،م: بحذف «فهذا هو المقوّم». ٧) أ: غير المقوّم.

٨) خ:متساوي. ٩) خ: من هنا إلى رقم (١١) ساقطة.

١٠) ص:كان. ١٢) خ:واجبة اللوازم.

١٣) ب،ر،ص: وكانت. ١٤) خ:تتبيّن.

١٥) خ:يقرن.

«لأنّه كذا».

وهذا الوسط إن كان مقوّماً للشيء لم‌يكن اللّازم مقوّماً له، لأنّ مقوّم المقوّم مقوّم؛ بل[1] كان لازماً له أيضاً. فإن احتاج إلى وسط تسلسل[2] إلى غير النهاية، فلم‌يكن وسط؛ وإن لم‌يحتج فهناك[3] لازم بيّن اللزوم بلا وسط.

وإن كان الوسط لازماً متقدّماً[4]، واحتاج إلى توسّط[5] لازم آخر أو مقوّم غير منتهٍ في ذلك إلى لازم[6] بلا وسط، أيضاً تسلسل[7] إلى غير النهاية؛ فلابدّ في كلّ حال من لازم بلا وسط.

فقد بان[8] أنّه ممتنع الرفع في الوهم. فلا يلتفت[9] إذن إلى قول من قال[10]: إنّ كلّ ما ليس بمقوّم فقد يصحّ رفعه في الوهم.

ومن أمثلة ذلك: كون كلّ عدد مساوياً لآخر، أو مفاوتاً له[11].

[١٣] إشارة

إلى العرضيّ الغير اللازم

وأمّا المحمول الذي ليس بمقوّم[12] ولا لازم، فجميع المحمولات التي يجوز أن تفارق الموضوع، مفارقة سريعة أو بطيئة، سهلة أو عسرة[13]. مثل كون الإنسان شابّاً، أو شيخاً، أو قائماً، أو جالساً[14].

---

١) م:بلى.
٢) أ: يتسلسل.
٣) خ:هنالك.
٤) خ:الوسط لازماً متقوّماً،ر:للوسط لازم مقوّم.
٥) ب، ص، م: وسط.
٦) ص:اللازم.
٧) خ: بلاوسط تسلسل، ر: بلاوسط يتسلسل.
٨) ر: وقد بان.
٩) أ: فلا تلتفت.
١٠) أ، م: إلى من قال، خ: إلى مايقال، ر: إلى ما قال.
١١) ب: مقارناً له؛ خ، ر: مفاوتاً.
١٢) خ: ليس له مقوّم، م: الذي لمقوّم.
١٣) ر: غير سهلة.
١٤) أ: شابّاً وشيخاً وقائماً وجالساً، ب: شابّاً أو شيخاً وقائماً وجالساً،خ،ص،م: شابّاً أو شيخاً أو جالساً أو قائماً.

[١٤] إشارة[١]

ولمّا كان المقوّم يسمّى «ذاتيّاً» فما ليس بمقوّم ـ لازماً كان أو مفارقاً ـ فقد يسمّى «عرضيّاً»، ومنه ما يسمّى «عرضاً» وسنذكره.

[١٥] إشارة

إلى الذاتيّ بمعنى آخر

وربّما قالوا في المنطق[٢]: «ذاتيّ» في غير هذا الموضع منه*، وعَنوا به[٣] غير هذا المعنى، وذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيّته. مثل ما يلحق المقاديرَ أو[٤] جنسها من المناسبة والمساواة، والأعدادَ من الزوجية والفردية، والحيوانَ من الصحّة والسقم. وهذا القبيل[٥] من الذاتيّات يخصّ باسم «الأعراض الذاتيّة»، مثل ما يتمثّلون به[٦] من الفطوسة للأنف.

وقد يمكن أن يرسم الذاتيّ برسم ربّما جمع الوجهين جميعاً. والذي يخالف هذه الذاتيّات، فما يلحق الشيء لأجل أمر خارج عنه أعمّ منه: لحوق[٧] الحركة للأبيض، فإنّها إنّما تلحقه لأنّه جسم، وهو معنى أعمّ منه؛ أو أخصّ منه: لحوق[٨] الحركة للموجود، فإنّها[٩] إنّما تلحقه لأنّه جسم، وهو معنى أخصّ منه[١٠]. وكذلك لحوق الضحك للحيوان، فإنّه إنّما يلحقه[١١] لأنّه إنسان.

---

١) أ: بحذف «إشارة»؛ خ، ر: بإسقاط كلّ هذا الفصل.
٢) خ: بحذف «في المنطق».
*) أي: في كتاب البرهان.
٣) خ، ص: وعنوا.
٤) أ: و.
٥) أ: هذا القسم.
٦) خ: يتمثلون له.
٧) م: كلحوق.
٨) م: كلحوق.
٩) ب، خ: فإنّه.
١٠) ب: بحذف «وهو معنى أخصّ منه».
١١) ب: بإسقاط «فإنّه إنّما يلحقه».

[١٦] إشارة

إلى المقول في جواب ماهو[١]

يكاد المنطقيّون الظاهريّون[٢] عند التحصيل عليهم[٣] لايميّزون بين «الذاتيّ» وبين «المقول في جواب ما هو»[٤]، فإن اشتهى بعضهم أن يميّز كان الذي يؤول إليه قوله هو «أنّ المقول في جواب ما هو من جملة الذاتيّات، ما كان مع ذاتيّته أعمّ»[٥]. ثمّ يتبلبلون إذا حقّق عليهم الحال[٦] في ذاتيّات هي أعمّ وليست أجناساً، مثل أشياء يسمّونها «فصول الأجناس»[٧]، وستعرفها.

لكنّ الطالب بـ«ما هو» إنّما يطلب الماهيّة، وقد عرفت الماهيّة وأنّها إنّما تتحقّق بمجموع المقوّمات[٨]، فيجب أن يكون الجواب بالماهيّة[٩]. وفرق بين «المقول في جواب ما هو»، وبين «الداخل في جواب ما هو» و«المقول في طريق ما هو»؛ فإنّ نفس الجواب غير الداخل في الجواب والواقع في طريقه.

واعلم أنّ سؤال السائل بـ«ما هو» بحسب[١٠] ما يوجبه كلّ لغة هو أنّه: «ماذاته؟» أو «ما مفهوم اسمه؟»[١١]، وإنّما هو هو باجتماع مايعمّه وغيره وما يخصّه، حتّى يتحصّل ذاته المطلوب[١٢] في هذا السؤال تحقّقها[١٣]؛ والأمر الأعمّ لا هو «هويّة الشيء»، ولا مفهوم اسمه بالمطابقة.

ولهم أن يقولوا: إنّا نستعمل هذا اللفظ على عرفٍ ثانٍ؛ ولكن عليهم أن يدلّوا

١) ص: إشارة إلى الفرق بين الذاتيّ والمقول في جواب ما هو.
٢) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٣) أ: بحذف «عليهم».
٤) ب: من هنا إلى رقم (٥) ساقطة.
٦) ص: الحال عليهم.
٧) ب: فصولاً لأجناس.
٨) ب: من هنا إلى رقم (٩) ساقطة.
١٠) ص: إنّما هو بحسب.
١١) أ: مامفهوم اسمه مطابقة، ب: مفهوم اسمه.
١٢) ب،م: المطلوبة.
١٣) ب: تحقيقها.

على المفهوم المستحدث، ويأثروه إلى قدمائهم دالّين على ما اصطلحوا عليه عند النقل، كما هو عادتهم. وأنت عن قريب ستعلم: أنّ لهم عن العدول[١] عن الظاهر في العرف غِنىً.

[١٧] إشارة

إلى أصناف المقول في جواب ماهو

اعلم أنّ[٢] أصناف الدالّ على ما هو من غير تغيير مفهوم العرف[٣] ثلاثة:

أحدها: بالخصوصيّة المطلقة، مثل دلالة الحدّ على ماهيّة الاسم[٤]، كدلالة «الحيوان الناطق» على الإنسان.

والثاني: بالشركة المطلقة، مثل ما يجب أن يقال حين يُسأل عن جماعة مختلفة، فيها مثلاً فرس وثور وإنسان[٥]: «ما هي؟»، وهنالك لا يجب ولا يحسن إلّا «الحيوان». فأمّا[٦] الأعمّ من الحيوان -كالجسم- فليس لها بماهيّة مشتركة[٧]، بل جزء الماهيّة المشتركة. وأمّا الإنسان والفرس[٨] ونحوهما[٩] فأخصّ دلالة ممّا يشتمل عليه تلك الماهيّة[١٠].

وأمّا مثل «الحسّاس» و«المتحرّك بالإرادة طبعاً» -وإن أنزلنا أنّهما مقوّمان مساويان لتلك الجملة معاً بالشركة[١١]- فليسا يدلّان على الماهيّة[١٢]، وذلك لأنّ المفهوم من «الحسّاس» و«المتحرّك بالإرادة» وأمثال

---

١) أ: في العدول، ب: من العدول.
٢) خ: بحذف «اعلم أنّ».
٣) ب، ص: غير تغيّر مفهوم العرف، م: من غير تغيير العرف.
٤) خ، ر: من هنا إلى رقم (١٠) محذوفة.
٥) أ، ب: إنسان وثور.
٦) م: وأمّا.
٧) ب: ماهيّة مشتركة.
٨) ص، م: الفرس والإنسان.
٩) ب: والثور ونحوها.
١١) خ: بحذف «معاً بالشركة».
١٢) خ، ر: بالشركة (بدل «على الماهيّة»).

ذلك[١] بحسب المطابقة هو[٢] أنّه شيء له قوّة حسّ أو قوّة حركة[٣]؛ وكذلك مفهوم الأبيض هو أنّه شيء ذو بياض. فأمّا ما ذلك الشيء؟ فغير داخل في مفهوم هذه الألفاظ، إلّا على طريق الالتزام حين يُعلم من خارج أنّه لا يمكن أن يكون شيء من هذه إلّا جسماً.

وإذا قلنا: «لفظة كذا تدلّ[٤] على كذا» فإنّما نعني به طريق المطابقة أو[٥] التضمّن، دون طريق الالتزام؛ وكيف والمدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود؟! وأيضاً لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبراً، لكان ما ليس بمقوّم صالحاً للدلالة على «ما هو»[٦]؛ مثل «الضحّاك»[٧] مثلاً، فإنّه من طريق الالتزام يدلّ على «الحيوان الناطق»[٨]؛ لكن قد اتّفق الجميع على أنّ مثل هذا لا يصلح في جواب «ما هو».

فقد بان أنّ الذي يصلح فيما نحن فيه أن يكون جواباً عن «ما هو» أن نقول لتلك الجماعة[٩]: «إنّها حيوانات»؛ وتجد اسم الحيوان موضوعاً بإزاء جملة ما تشترك فيه هي[١٠] من المقوّمات المشتركة بينها ـ التي تخصّها[١١] ـ وما في حكمها وضعاً شاملاً، إنّما[١٢] يخلى عمّا يخصّ كلّ واحد منها. هذا[١٣].

وأمّا الثالث فهو ما يكون[١٤] بشركة وخصوصيّة معاً، مثل ما إنّه إذا[١٥] سُئل عن جماعة ـ هم زيد وعمرو وخالد ـ «ما هم؟»[١٦] كان الذي يصلح أن يجاب به على

---

١) خ: بحذف «وأمثال ذلك».

٢) أ: هو مجرّد؛ خ، ر: من هنا إلى رقم (١٣) محذوفة.

٣) أ: قوّة الحسّ والحركة، ب: قوة حسّ وحركة.

٤) ب: لفظ كذا يدلّ.

٥) أ: و.

٦) أ: من هنا إلى رقم (٨) ساقطة.

٧) ب: الضحك، م: الضاحك.

٨) ب: الجملة.

١٠) ب: ما تشترك فيه، ص: ما يشترك فيه هي.

١١) ص، ب، م: دون التي تخصّها.

١٢) م: وإنّما.

١٤) ر: وأمّا الذي يكون.

١٥) خ، ر: مثل ما إذا.

١٦) أ: مع إضافة «لست أقول: من هم».

الشرط المذكور: «إنّهم أُناس»[١]، وإذا سئل عن زيد وحده «ما هو؟» ـلستُ أقول: «من هو؟» ـكان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور[٢]: «إنّه إنسان»، لأنّ الذي يفضل[٣] في «زيد» على الإنسانيّة أعراض[٤] ولوازم لأسباب[٥] في مادّته التي منها خُلق، وفي رحم أُمّه وغير ذلك عرضت له، لا يتعذّر[٦] علينا أن نقدر عروض أضدادها في أوّل تكوّنه، ويكون هو هو بعينه.

وليس كذلك نسبة الإنسانيّة إليه، ولا نسبة الحيوانيّة إلى الإنسانيّة والفرسية. وذلك لأنّ الحيوان الذي كان يتكوّن إنساناً فإمّا[٧] أن يتمّ تكوّنه ممّا يتكوّن منه[٨]، فيكون إنساناً؛ وإمّا أن لا يتمّ تكوّنه، فلا يكون لا ذلك الحيوان، ولا ذلك الإنسان.

وليس يحتمل التقدير المذكور من أنّه لو لم يلحقه لواحق جعلته إنساناً ـبل لحقته أضدادها أو مغايراتها ـلكان يتكوّن حيواناً غير إنسان[٩]، وهو ذلك الواحد بعينه؛ بل إنّما يجعله حيواناً ما يتقدّمه، فيجعله إنساناً. فإن كان على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم، وليس ذلك على المنطقيّ.

---

١) خ، ر: من هنا إلى رقم (٩) محذوفة.
٢) ب،م: بحذف «على الشرط المذكور».
٣) ص: لأنّ الذي يفصّل، م: لأنّ الفضل يفضل.
٤) أ، ب: إنّما هو أعراض.
٥) أ: لوازم الأسباب.
٦) أ: ولا يتعذّر.
٧) ب: إمّا.
٨) ب: بكوّن منه.

النهج الثاني

في الألفاظ الخمسة المفردة[1] والحدّ والرسم

---

١) أ، ر: في الخمسة المفردة.

[١] إشارة

إلى المقول في جواب «ماهو» الذي هو الجنس والمقول في جواب «ماهو» الذي هو النوع[١]

كلّ محمولٍ كلّيّ[٢] يقال على ما تحته في جواب «ما هو؟» فإمّا أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط، وإمّا أن تكون بالعدد فقط مختلفة[٣]؛ فأمّا ما يتقوّم به من الذاتيّات فغير مختلف أصلاً. والأوّل يسمّى «جنساً» لما تحته، والثاني يسمّى «نوعاً».

و من عادتهم أيضاً أن يسمّوا كلَّ واحد من مختلفات الحقائق تحت القسم الأوّل «نوعاً» له و[٤] بالقياس إليه؛ على أنّ اسم النوع عند التحقيق إنّما يدلّ في الموضعين على معنيين مختلفين. وممّا يسهو فيه المنطقيّون ظنّهم أنّ اسم النوع[٥] في الموضعين له دلالة واحدة، أو[٦] مختلفة بالعموم والخصوص.

---

١) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٢) ب: كلّ محمول.

٣) م: بالعدد مختلفة.

٤) ب: بحذف «الواو».

٥) أ: أنّ النّوع.

٦) ش: و.

[٢] إشارة
إلى ترتيب الجنس والنوع(١)

ثمّ إنّ الأجناس قد تترتّب متصاعدة(٢)، والأنواع قد تترتّب(٣) متنازلة؛ ويجب أن ينتهي.

وأمّا إلى ماذا ينتهي في التصاعد أو في التنازل من المعاني الواقع عليها(٤) الجنسيّة والنوعيّة؟ وما المتوسّطات بين الطرفين؟ فممّا ليس بيانه على المنطقيّ، وإن تكلّفه تكلّف فضولاً. بل إنّما يجب عليه أن يعلم أنّ هاهنا جنساً عالياً، أو أجناساً عالية هي أجناس الأجناس، وأنواعاً سافلة هي أنواع الأنواع، وأشياء متوسّطة هي أجناس لما دونها وأنواع لما فوقها، وأنّ لكلّ واحد منها في مرتبته خواصّ.

وأمّا أن يتعاطى النظر في كميّة أجناس الأجناس وماهيّتها دون المتوسطة(٥) والسافلة، كأنّ(٦) ذلك مهمّ وهذا غير مهمّ؛ فخروج عن الواجب، وكثيراً مّا ألهم الأذهان زيغاً عن الجادّة.

[٣] إشارة
إلى الفصل

وأمّا الذاتيّ الذي(٧) ليس يصلح أن يقال على الكثرة التي كلّيته بالقياس إليها

---

١) خ: إشارة إلى ترتيب الأجناس والأنواع، ر: بحذف «إشارة إلى ترتيب الجنس والنوع».
٢) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٣) أ، م: تترتّب.
٤) ب، ص: الواقعة عليها.
٥) أ، ص: المتوسطات .
٦) ب: لأنّ.
٧) خ، ر: من هنا إلى رقم (٣) من الصفحة التالية محذوفة.

«قولاً» في جواب «ما هو»، فلاشكّ في أنّه يصلح للتمييز الذاتيّ لها[١] عمّا يشاركها[٢] في الوجود أو في جنسٍ مّا[٣]. ولذلك يصلح أن يكون مقولاً في جواب «أيّ شيء هو؟»[٤]، فإنّ «أيّ شيء» إنّما يطلب به[٥] التمييز المطلق[٦] عن المشاركات في معنى الشيئيّة فما دونها. وهذا[٧] هو المسمّى بـ«الفصل».

وقد يكون فصلاً للنوع الأخير كالناطق مثلاً للإنسان[٨]. وقد يكون للنوع المتوسّط، فيكون فصلاً[٩] لجنس النوع الأخير[١٠]؛ مثل «الحسّاس»، فإنّه فصل للحيوان[١١]، وفصل جنس الإنسان، وليس جنساً للإنسان، وإن كان ذاتيّاً أعمّ منه[١٢]. فيعلم من هذا أنّه ليس كلّ «ذاتيّ أعمّ» جنساً، ولا مقولاً في جواب «ما هو»[١٣].

وكلّ فصل فإنّه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوّم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسّم.

[٤] إشارة

إلى الخاصّة والعرض العامّ

أمّا الخاصّة والعرض العامّ فمن المحمولات العرضيّة[١٤]. والخاصّة منها[١٥] ما كان من اللوازم أو العوارض الغير المقوّمة لكلّيٍّ مّا واحدٍ[١٦] من حيث ليس لغيره، سواء

---

١) ب: للتميّز الذاتيّ لها، م: للتمييز لها.
٢) أ، ص: إمّا عمّا يشاركها.
٤) أ: أيّ شيء.
٥) خ: يطلب.
٦) ب: التميّز المطلق.
٧) ب: فهذا.
٨) خ، ر: بحذف «كالناطق مثلاً للانسان».
٩) خ: فإنّه فصل.
١٠) أ، ب: نوع أخير؛ خ، ر: من هنا إلى رقم (١٣) محذوفة.
١١) ب: فصل الحيوان.
١٢) ب: من هنا إلى رقم (١٣) ساقطة.
١٤) ر: من أوّل الفصل إلى هنا محذوفة.
١٥) ب، ر، ص: منهما.
١٦) ر: لكلّيّ واحد.

كان ذلك[١] نوعاً أخيراً أو غير أخير، وسواء عمّ الجميع أو لم يعمّ[٢].

وأمّا العرض العامّ منها[٣] فهو ما كان[٤] موجوداً في كلّيّ وغيره[٥]، عمَّ الجزئيّات كلّها[٦] أو لم يعمّ.

وأفضل الخواصّ ما عمّ النوع واختصّ به، وكان لازماً لا يفارق الموضوع[٧]؛ وأنفعها في تعريف الشيء[٨] ما كان بيّن الوجود له.

مثال الخاصّة: «الضحّاك»[٩] للإنسان، و«كون الزوايا مثل قائمتين» للمثلّث.

مثال العرض العامّ: «الأبيض» للبيضانيّ.

وربّما قالوا: «العَرض» مطلقاً محذوفاً عنه «العامّ»، ومتخلّفوا المنطقيّين يذهبون إلى أنّ هذا العرض هو العرض الذي يقال مع الجوهر؛ وليس هذا من ذلك بشيء، بل معنى هذا العرض هو «العرضيّ»[١٠].

وقد يكون الشيء بالقياس إلى كلّيّ خاصّة، وبالقياس إلى ما هو أخصّ منه عرضاً عامّاً؛ فإنّ المشي والأكل من خواصّ الحيوان، ومن الأعراض العامّة بالقياس إلى الإنسان.

[٥] تنبيه

فهذه الألفاظ الخمسة ـ وهي الجنس والنوع والفصل والخاصّة والعرض العامّ[١١] ـ تشترك كلّها[١٢] في أنّها تحمل على الجزئيّات الواقعة تحتها بالاسم والحدّ.

---

١) خ: بحذف «ذلك».
٢) خ، ر: من هنا إلى رقم (١٠) محذوفة.
٣) أ، ب: بحذف «منها».
٤) أ: ما كان منها، ب: ما كان منهما.
٥) أ، ب: وفي غيره.
٦) أ: بحذف «كلّها».
٧) ب: بحذف «الموضوع».
٨) ب: الشيء له.
٩) ب، م: الضاحك.
١١) أ: بحذف «العامّ».
١٢) أ، ر: بحذف «كلّها».

[٦] إشارة
إلى رسوم الخمسة

فالجنس[١] يرسم بأنّه[٢] «كلّيّ يحمل على أشياء مختلفة الحقائق في جواب «ماهو؟»». والفصل يُرسم بأنّه «كلّيّ يحمل على الشيء في جواب «أيّ شيء هو في جوهره؟»».

والنوع يُرسم بأحد المعنيين أنّه[٣] «كلّيّ يحمل على أشياء لاتختلف إلّا بالعدد[٤] في جواب «ماهو؟»»، ويرسم بالمعنى الثاني أنّه «كلّيّ يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتيّاً أوّليّاً»[٥].

والخاصّة ترسم بأنّها «كلّيّة تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط، قولاً غير ذاتيّ». والعرض العامّ يرسم بأنّه «كلّيّ يقال على ما تحت حقيقة واحدة وعلى غيرها قولاً غير ذاتيّ».

[٧] إشارة
إلى الحدّ

الحدّ «قول دالّ على ماهيّة الشيء». ولاشكّ في أنّه يكون مشتملاً على مقوّماته أجمع، ويكون لامحالة مركّباً من جنسه وفصله؛ لأنّ مقوّماته المشتركة هي جنسه والمقوّم الخاصّ فصله، ومالميجتمع للمركّب ما هو مشترك وما هو خاصّ[٦] لميتمّ للشيء حقيقته المركّبة، ومالميكن للشيء تركيب في حقيقته لميُدلّ

---

١) خ: الجنس.
٢) أ: إنّه.
٣) ب، خ، ر: بأنّه.
٤) ب: بالعدد فقط.
٥) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٦) ب: خاصّ به.

عليها[١] بقول. فكلّ محدودٍ[٢] مركّب في المعنى.

ويجب أن يعلم أنّ الغرض في التحديد[٣] ليس هو التمييز[٤] كيف اتّفق، ولا أيضاً بشرط أن يكون من الذاتيّات من غير زيادة اعتبار آخر[٥]؛ بل أن يتصوّر به المعنى كما هو[٦].

وإذا فرضنا[٧] أنّ شيئاً من الأشياء[٨] له بَعد جنسه فصلان يساويانه[٩] ـ كما قد يظنّ أنّ «الحيوان» له بعد كونه جسماً ذا نفسٍ فصلان كـ«الحسّاس» و«المتحرّك بالإرادة» ـ فإذا أُورد أحدهما وحده كفى[١٠] في الحدّ الذي يراد به التمييز الذاتيّ[١١]، ولم يكف في الحدّ الذي يطلب فيه أن يتحقّق ذات الشيء وحقيقته كما هو[١٢].

ولو كان الغرض في الحدّ التمييز بالذاتيّات[١٣] كيف اتّفق[١٤]، لكان قولنا: «الإنسان جسم ناطق مائت» حدّاً.

[٨] وهم وتنبيه[١٥]

إذا كانت[١٦] الأشياء التي يحتاج[١٧] إلى ذكرها في الحدّ[١٨] معدودة ـ وهي مقوّمات الشيء ـ لم يحتمل التحديدُ إلّا وجهاً واحداً من العبارة التي تجمع المقوّمات على

---

١) ر: عليه. ٢) ر: وكلّ محدود.
٣) ر: من التحديد. خ، ر: من هنا إلى رقم (٦) محذوفة. ٤) ب، ص: التميّز.
٥) م: من غير اعتبار زيادة آخر. ٧) خ: فإذا فرضنا.
٨) خ: بحذف «من الأشياء». ٩) خ، ر: من هنا إلى رقم (١٢) محذوفة.
١٠) م: كفى ذلك. ١١) ب، ص: التميّز الذاتيّ.
١٣) ب، ص: التميّز بالذاتيات؛ خ، ر: هو التمييز بالذاتيات.
١٤) خ: بحذف «كيف اتّفق». ١٥) ر: بحذف كلّ الفصل.
١٦) أ، خ: وإذا كانت. ١٧) ب: نحتاج.
١٨) خ: من هنا إلى رقم (١٠) من الصفحة التالية ساقطة.

ترتيبها أجمع، ولم‌يمكن أن يوجز[١] ولا أن يطوّل؛ لأنّ إيراد الجنس القريب يغني عن تعديد[٢] واحدٍ واحد من المقوّمات المشتركة، إذ[٣] كان اسم الجنس يدلّ على جميعها دلالة التضمّن، ثمّ يتمّ الأمر بإيراد الفصول.

وقد علمت* أنّه إذا زادت الفصول على واحد، لم‌يحسن الإيجاز والحذف؛ إذ[٤] كان الغرض بالتحديد تصوّر كنه الشيء كما هو، وذلك يتبعه التمييز أيضاً[٥].

ثمّ لو تعمّد متعمّد، أو سها ساهٍ، أو نسي ناسٍ اسم الجنس، وأتى بدلَه بحدّ الجنس؛ لم‌نقل[٦]: «إنّه خرج عن أن يكون حادّاً» مستعظمين صنيعه في تطويل الحدّ. فلا ذلك الإيجاز[٧] محمود كلَّ ذلك الحمد[٨]، ولا هذا التطويل مذموم كلّ ذلك الذمّ[٩] إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب[١٠]. وكثيراً ممّا ينتفع في الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز[١١]، وستعلم الرسوم عن قريب.

ثمّ قول القائل: «إنّ الحدّ قول وجيز... كذا وكذا»[١٢] يتضمّن بياناً لشيء إضافيّ مجهول، لأنّ الوجيز غير محدود، فربّما كان الشيء وجيزاً بالقياس إلى شيء طويلاً بالقياس إلى غيره. واستعمال أمثال هذا[١٣] في حدود أُمورٍ غير إضافيّة خطأ، قد ذكر لهم في كتبهم، فليتذكّروه[١٤].

---

١) ب، ص: أن يوجز العبارة.
٢) أ، م: تحديد.
٣) م: إذا.
*) أُنظر الفصل السابق، والفصل الأخير من النهج الأوّل.
٤) ص، م: إذا.
٥) ب، ص: التميّز أيضاً.
٦) ب، ض، م: لم‌يقل.
٧) أ، م: ذاك الإيجاز.
٨) أ: بحذف «كلّ ذلك الحمد»، ب: كلّ الحمد.
٩) ب: كلّ الذم.
١١) ب، ص: للتميّز.
١٢) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
١٣) أ، م: هذه.
١٤) ب: ليتذكّروه.

[٩] إشارة

إلى الرسم[١]

و أمّا إذا عُرّف الشيء بقول مؤلّف من أعراضه وخواصّه التي تخصّه جملتها بالاجتماع، فقد عرّف ذلك الشيء برسمه[٢].

و أجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس أوّلاً ليتقيّد[٣] ذات الشيء. مثاله: ما يقال للإنسان[٤]: «إنّه حيوان مشّاء على قدميه[٥]، عريض الأظفار، ضحّاك بالطبع»[٦]، ويقال للمثلّث: «إنّه الشكل الذي له ثلاث زوايا».

و يجب أن يكون الرسم بخواصّ وأعراض بيّنة للشيء، فإنّ من عرّف المثلّث بأنّه «الشكل الذي زواياه مثل القائمتين» لم‌يكن رسمه إلّا للمهندس.

[١٠] إشارة

إلى أصناف من الخطاء

تعرض في تعريف الأشياء بالحدّ والرسم[٧]،

إذا عُرفت نفعت بأنفسها

ودلّت على أشكال لها في غيرها

[المواضع اللفظيّة]

من القبيح أن يستعمل في الحدود الألفاظُ المجازية والمستعارة[٨] والغريبة

---

١) ر: إشارة.

٢) خ، ر: من هنا إلى اخر الفصل محذوفة.

٣) ب: ليفيد.

٤) ب: مثاله للانسان.

٥) أ: بحذف «على قدميه».

٦) م: بالفعل.

٧) م: بالحدود والرسوم.

٨) خ، ر: أكثر العبارات من هنا إلى آخر الفصل محذوف.

والوحشية[١]؛ بل يجب أن يستعمل فيها الألفاظ الناصّة المعتادة[٢]. فإن اتّفق أن لايوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد، فليخترع له لفظ من أشدّ الألفاظ مناسبة، ولْيدلّ على ما أُريد به، ثمّ ليستعمل[٣].

[المواضع المعنوية]

وقد يسهو المعرّفون في تعريفهم: فربّما عرّفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة[٤]، كمن يعرّف[٥] «الزوج» بأنّه العدد الذي ليس بفرد.

وربّما تخطّوا ذلك فعرّفوا الشيء بما هو أخفى منه، كقول بعضهم: «إنّ النار هو الأُسطقسّ الشبيه بالنفس»، والنفس أخفى من النار.

وربّما تعدَّوا ذلك[٦] فعرّفوا الشيء بنفسه، فقالوا: «إنّ الحركة هي النقلة» و«إنّ الإنسان هو الحيوان البشريّ».

وربّما تعدَّوا ذلك[٧] فعرّفوا الشيء بما لا يعرَّف إلّا بالشيء إمّا مصرَّحاً، وإمّا[٨] مضمراً. أمّا المصرَّح فمثل قولهم: «إنّ الكيفيّة ما بها يقع المشابهة وخلافها»، ولا يمكنهم أن يعرّفوا «المشابهة» إلّا بأنّها اتّفاق في الكيفيّة، فإنّها إنّما تخالف المساواة والمشاكلة بأنّها اتّفاق في الكيفيّة، لا في الكمّية والنوع وغير ذلك.

وأمّا المضمر فهو أن يكون المعرّف به ينتهي تحليل تعريفه إلى أن يعرَّف بالشيء، وإن لم يكن ذلك في أوّل الأمر. مثل قولهم: «إنّ الإثنين زوج أوّل»، ثمّ يَحدّون الزوج بأنّه «عدد منقسم بمتساويين»، ثمّ يحدّون المتساويين بأنّهما «شيئان

---

١) أ، ص: الغريبة الوحشية.
٢) أ: الألفاظ التامّة المعتدلة، ش: الألفاظ الناصّة المعتدلة.
٣) م: استعمل فيه.
٤) م: بحذف «والجهالة».
٥) م: كما يعرّف.
٦) أ، ب: هذا.
٧) أ، ب: هذا.
٨) م: أو.

كلّ واحد منهما يطابق الآخر» مثلاً، ثمّ يحدّون الشيئين بـ«أنّهما إثنان»، ولابدّ من استعمال «الإثنينيّة» في حدّ «الشيئين» من حيث هما شيئان.

وقد يسهو المعرِّفون فيكرّرون الشيء في الحدّ، حيث لا حاجة إليه فيه ولا ضرورة؛ أعني: الضرورة التي تتّفق في تحديد بعض المركّبات والإضافيّات[١] ـعلى ما تعلم[٢] في غير هذا الموضع ـ.

ومثال هذا الخطأ[٣] قولهم: «إنّ العدد كثرة مجتمعة من آحاد»، و«المجتمعة من الآحاد» هي «الكثرة» بعينها. ومثل من يقول: «إنّ الإنسان حيوان جسمانيّ ناطق»، و«الحيوان» مأخوذ في حدّه «الجسم» حين يقال: «إنّه جسم ذونفس حسّاس متحرّك بالإرادة»، فيكونون قد كرّروا. وهذان المثالان قد يناسبان بعض ما سلف ممّا سبقت[٤] إليه الإشارة، ولكنّ الاعتبار مختلف[٥].

واعلم أنّ الّذين يعرِّفون الشيء بما لايعرَّف إلّا بالشيء، هم في حكم المكرّرين للمحدود في الحدّ.

[١١] وهم وتنبيه

و[٦] إنّه قد يظنّ بعض الناس أنّه[٧] لمّا كان المتضايفان يُعلم كلّ واحد منهما مع الآخر، أنّه يجب من ذلك أن يعلم كلّ واحد منهما بالآخر[٨]، فيؤخذ كلّ واحد منهما في تحديد الآخر، جهلاً بالفرق بين «ما لا يعلم الشيء إلّا معه» وبين «ما لا يعلم الشيء إلّا به»؛ و[٩] «ما لا يعلم الشيء إلّا معه» يكون لامحالة مجهولاً مع كون

---

١) م: الإضافات.

٢) أ: وعلى ما تعلم، ب: على ما ستعلم.

٣) ب: الخطاء.

٤) ب: سلف، ر: سبق.

٥) خ: الاعتبارات مختلفة.

٦) خ: بحذف الواو.

٧) ر: قد يظنّ بأنّه.

٨) خ، ر: من هنا إلى رقم (٥) من الصفحة التالية محذوفة.

٩) ص: فإنّ.

الشيء مجهولاً، ومعلوماً مع كونه معلوماً؛ و «ما لا يعلم الشيء إلّا به» يجب أن يكون معلوماً قبل الشيء، لا مع الشيء.

ومن القبيح الفاحش أن يكون إنسان لا يعلم ما الابن وما الأب فيسأل «ما الأب؟»، فيقال: «هو الذي له ابن»، فيقول: «لو كنت أعلم الابن لما احتجتُ إلى استعلام الأب»؛ إذ[١] كان العلم بهما معاً. ليس الطريق هذا، بل هاهنا ضرب آخر[٢] من التلطّف، مثل أن يقال[٣] مثلاً: «إنّ الأب حيوان يُولّد آخر من نوعه[٤] من نطفته من حيث هو كذلك». فليس في جميع أجزاء هذا التبيين شيء يتبيّن بالابن، ولا فيه حوالة عليه[٥].

ولا تلتفت[٦] إلى ما يقوله[٧] صاحب *إيساغوجي** في باب «رسم الجنس بالنوع»[٨]، وقد تكلّم عليه في كتاب *الشفاء***.

فهذا هو الآن ما أردناه[٩] من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجّه نحو التصوّر، ونحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجّه نحو التصديق.

---

١) م: إذا.
٢) ب: بحذف «آخر».
٣) ب: بحذف «مثل أن يقال».
٤) ب: بحذف «من نوعه».
٥) أ، ب: بحذف «عليه».
٦) ب: لاتلتفت، خ: لا يلتفت.
٧) ر: حكاه.
*) هو فرفريوس (٢٣٣ ـ ٣٠٤م) تلميذ أفلوطين، وله كتاب إيساغوجي.
٨) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
**) الشفاء: كتاب المنطق، المقالة الأُولى من الفنّ الأوّل، الفصل التاسع (ج ٥١/١).
٩) ب: فهذا ما أوردناه الآن.

النهج الثالث

في التركيب الخبريّ

[١] إشارة

إلى أصناف القضايا

هذا الصنف من التركيب[١] الذي نحن مجمعون على أن نذكره، هو التركيب الخبريّ؛ وهو الذي يقال لقائله: إنّه صادق فيما قاله، أوكاذب.

و أمّا ما هو مثل الاستفهام والالتماس[٢] والتمنّي والترجّي والتعجّب ونحو ذلك، فلا يقال فيها: صادق أوكاذب، إلّا بالعرض من حيث قد يعرَّض[٣] بذلك عن الخبر.

[أصناف التركيب الخبريّ]

و أصناف التركيب الخبريّ ثلاثة:

أوّلها: الذي يُسمّى «الحمليّ»؛ وهو الذي يحكم فيه بأنّ معنىً محمولٌ على معنىً، أو ليس بمحمول عليه[٤]. مثاله قولنا: «إنّ الإنسان حيوان»[٥]، أو «إنّ الإنسان

---

١) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٢) ب، ص: الالتماس والدّعاء.
٣) أ، ش: قد يعبّر.
٤) أ: محمولاً عليه.
٥) ب: قولنا: الإنسان حيوان.

ليس بحيوان»[١]؛ فالإنسان[٢] وما يجري مجراه في أشكال هذا المثال هو المسمّى بـ«الموضوع»، وما هو مثل الحيوان هاهنا فهو[٣] المسمّى بـ«المحمول»، و«ليس» حرف سلب.

والثاني والثالث يسمّونهما «الشرطيّ»، وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين[٤] قد أخرج كلّ واحد منهما عن خبريّته إلى غير ذلك، ثمّ قرن بينهما، ليس على سبيل أن يقال: إنّ أحدهما هو الآخر ـ كما كان في الحمليّ ـ؛ بل على سبيل أنّ أحدهما يلزم الآخر ويتبعه، وهذا يسمّى «المتّصل» و«الوضعيّ»؛ أو على سبيل أنّ أحدهما يعاند الآخر ويباينه، وهذا يسمّى «المنفصل».

مثال الشرطيّ المتّصل[٥] قولنا: «إذا وقع خطّ على خطّين متوازيين، كانت الخارجةُ من الزوايا مثل الداخلة المقابلة»[٦]. ولولا «إذا» و«كانت» لكان كلّ واحد من القولين خبراً بنفسه.

مثال الشرطيّ المنفصل قولنا: «إمّا أن تكون هذه الزاوية[٧] حادّة أو منفرجة أو قائمة»، وإذا حذفت «إمّا» و«أو» كانت هذه قضايا فوق واحدة.

[٢] إشارة

إلى الإيجاب والسلب[٨]

[القضايا الحمليّة]

الإيجاب الحمليّ هو[٩] مثل قولنا: «الإنسان حيوان»، و معناه: أنّ الشيء الذي

---

١) ب: أو الإنسان ليس بحيوان.
٢) ب، م: فإنّ الإنسان.
٣) ص: هو.
٤) م: خبريين.
٥) م: مثال الشرطيّ.
٦) أ: مثل الداخلة، ص: مثل الداخلة المقابلة لهما.
٧) ب: هذه الزوايا.
٨) خ: والسلب الحمليّ.
٩) خ، ر: من هنا إلى رقم (٥) من الصفحة التالية محذوفة.

نفرضه في الذهن إنساناً ـكان موجوداً في الأعيان أو غير موجود ـ فيجب[١] أن نفرضه حيواناً ونحكم عليه بأنّه حيوان[٢]، من غير زيادة «متى»[٣] و«في أيّ حال»، بل على ما يعمّ الموقَّت والمقيّد[٤] ومقابليهما[٥].

والسلب الحمليّ هو مثل قولنا: «الإنسان ليس بجسم»[٦]، وحاله تلك الحال.

[القضايا الشرطيّة]

والإيجاب المتّصل هو[٧] مثل قولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، أي: إذا فرض الأوّل منهما المقرون به حرف الشرط موجوداً[٨] ـويسمّى «المقدّم»ـ لزمه الثاني المقرون به حرف الجزاء ـويسمّى «التالي»ـ، أو صَحِبه من غير زيادة شيء آخر بعد[٩]. والسلب المتّصل هو ما يسلب هذا اللزوم، أو[١٠] الصُّحبة؛ مثل قولنا: «ليس إذا كانت[١١] الشمس طالعة فالليل موجود».

والإيجاب المنفصل[١٢] مثل قولنا: «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً، وإمّا أن يكون فرداً»، وهو الذي يوجب الانفصال والعناد. والسلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد، مثل قولنا: «ليس إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً، وإمّا منقسماً بمتساويين»[١٣].

---

١) م: يجب.
٢) ص: إنّه حيوان.
٣) م: شيء.
٤) م: المؤبّد.
٦) ب: ليس بحجر.
٧) أ، ب: بحذف «هو»؛ خ، ر: من هنا إلى رقم (٩) محذوفة.
٨) ب، ص: بحذف «موجوداً».
١٠) ر، ص: و.
١١) ب: ليس إن كانت.
١٢) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
١٣) ب: أو منقسماً بمتساويين؛ ص، م: وإمّا أن يكون منقسماً بمتساويين.

[٣] إشارة

إلى الخصوص والإهمال والحصر

[القضيّة المخصوصة]

إذا كانت[١] القضيّة حمليّة وموضوعها شيء جزئيّ، سمّيت «مخصوصة»؛ إمّا موجبة وإمّا سالبة[٢]. مثل قولنا: «زيد كاتب»، «زيد ليس بكاتب»[٣].

[القضيّة المهملة]

وإذا كان موضوعها كلّياً ولم تبيّن كمّية هذا الحكم ـ أعني: الكلّية و الجزئيّة[٤] ـ بل أُهمل فلم يدلّ على أنّه عامّ لجميع ما تحت الموضوع أو غير عامّ، سُمّيت «مهملة»[٥]. مثل قولنا: «الإنسان في خُسر»، «الإنسان ليس في خُسر»[٦].

فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميماً وشركة[٧] وإدخال التنوين يوجب تخصيصاً؛ فلا مهمل في لغة العرب، وليطلب ذلك في لغة أُخرى. وأمّا الحقّ في ذلك فلصناعة النحو، ولا تخلطها[٨] بغيرها.

[القضيّة المحصورة]

وإذا كان موضوعها كلّياً وبُيّن قدر الحكم وكمّية موضوعه، فإنّ القضيّة تسمّى

---

١) خ، ر: من هنا إلى رقم (٣) من الصفحة التالية محذوفة.

٢) م: أو سالبة.

٣) ب: زيد كاتب، وليس بكاتب.

٤) أ: الإيجاب والسلب.

٥) ب: مع إضافة «إمّا موجبة وإمّا سالبة».

٦) ص، م: ليس الإنسان في خسر.

٧) ص، م: تركه.

٨) م: لا تخالطها.

«محصورة». فإن كان بُيّن أنّ الحكم عامّ، سمّيت القضيّة «كلّية»؛ وهي إمّا موجبة مثل قولنا: «كلّ إنسان حيوان»، وإمّا سالبة مثل قولنا[١]: «ليس ولا واحد من الناس بحجر».

وإن كان إنّما بُيّن أنّ الحكم في البعض ولم‌يتعرّض للباقي، أو تعرّض بالخلاف؛ فالمحصورة «جزئيّة»؛ إمّا موجبة كقولنا: «بعض الناس كاتب»، وإمّا سالبة كقولنا: «ليس بعض الناس بكاتب»[٢] أو «ليس كلّ إنسان بكاتب»، فإنّ فحواهما واحد وليسا يعمّان في السلب[٣].

واعلم أنّه وإن كان في لغة العرب[٤] قد يُدلّ بالألف واللام على العموم، فإنّه قد يُدلّ به على تعيين الطبيعة؛ فهناك لايكون موقع الألف واللام هو[٥] موقع «كلّ». ألا ترى أنّك قد تقول[٦]: «الإنسان عامّ ونوع» ولا تقول: «كلّ إنسان عامّ ونوع»، وتقول: «الإنسان هو الضحّاك» ولا تقول: «كلّ إنسان هو الضحّاك»؟. وقد يدلّ به على جزئيّ[٧] جرى ذكره، أوعُرف حاله؛ فتقول: «الرجل» وتعني به[٨] واحداً بعينه؛ ويكون القضيّة حينئذ «مخصوصة».

واعلم أنّ اللفظ الحاصر يسمّى «سوراً»، مثل «كلّ» و«بعض» و«لا واحد» و«لا كلّ» و«لا بعض»، ومايجري هذا المجرى مثل «طُرّاً» و«أجمعين»[٩]، ومثل «هيچ» بالفارسية[١٠] في الكلّيّ السالب.

---

١) ب: كقولنا.
٢) أ، خ: كاتباً.
٤) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٥) ب: موقع اللام والألف هو. م: بحذف «موقع الألف واللام هو».
٦) ص، م: أنّك تقول.
٧) م: جزويّ.
٨) ب، م: فنقول: الرجل ونعني به.
٩) ص: مع إضافة «في الكلّيّ الموجب».
١٠) أ: في الفارسية.

[٤] إشارة

إلى حكم المهمل[١]

واعلم أنّ المهمل ليس يوجب التعميم، لأنّه إنّما يذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كلّية وتصلح أن تؤخذ جزئيّة[٢]. فأخذها الساذج بلاقرينة ممّا لايوجب أن تجعلها كلّية. ولو كان ذلك يقضى عليها بالكلّية والعموم، لكانت طبيعة الإنسان تقتضي أن تكون عامّة، فما كان الشخص يكون[٣] إنساناً.

لكنّها لمّا كانت تصلح أن تؤخذ كلّية ـ وهناك[٤] تصدق جزئية أيضاً، فإنّ المحمول على الكلّ محمول على البعض، وكذلك[٥] المسلوب ـ وتصلح أن تؤخذ جزئية، ففي الحالين[٦] يصدق الحكم بها جزئياً[٧]؛ فالمهملة في قوّة الجزئية.

وكون القضيّة جزئيّة الصدق تصريحاً، لا يمنع أن تكون[٨] مع ذلك كلّية الصدق؛ فليس إذا حكم على البعض بحكمٍ، وجب من ذلك أن يكون الباقي بالخلاف. فالمهمل وإن كان تصريحه في قوّة الجزئيّ، فلا مانعٍ أن يصدق كلّياً.

[٥] إشارة

إلى حصر الشرطيّات وإهمالها

[الحصر الكلّيّ]

والشرطيّات[٩] أيضاً قد يوجد فيها إهمال وحصر، فإنّك إذا قلت: «كلّما كانت

---

١) ر: إشارة إلى المهملة؛ خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٢) أ: جزويّة.

٣) م: تكون.

٤) أ، م: هنالك.

٥) ب، ص: فكذلك.

٦) ب، م: الحالتين.

٧) أ: جزوياً.

٨) ب: لا يمتنع أن يكون.

٩) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

الشمس طالعة فالنهار موجود» أو قلت: «دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً» فقد حصرت الحصر الكلّيّ الموجب[١].

وإذا قلت: «ليس ألبتّة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود»[٢] أو قلت: «ليس ألبتّة إمّا أن تكون الشمس طالعة، وإمّا أن يكون النهار موجوداً» فقد حصرت الحصر الكلّيّ السالب.

[الحصر الجزئيّ]

وإذا قلت: «قد يكون إذا طلعت الشمس فالسماء متغيّمة» أو قلت: «قد يكون إمّا أن يكون في الدار زيد، وإمّا أن يكون فيها عمرو» فقد حصرت الحصر الجزئيّ الموجب.

وإذا قلت: «ليس كلّما كانت الشمس طالعة فالسماء مُصْحِية»[٣] أو قلت: «ليس دائماً[٤] إمّا أن يكون الحُمّى صفراويّة، وإمّا دمويّة»[٥] فقد حصرت الحصر الجزئيّ السالب.

[٦] إشارة

إلى تركيب الشرطيّات من الحمليّات

يجب أن يعلم[٦] أنّ الشرطيّات كلّها تنحلّ إلى الحمليّات، ولا تنحلّ في أوّل الأمر إلى أجزاء بسيطة. وأمّا الحمليّات فإنّها هي التي تنحلّ إلى البسائط أو[٧] ما في

---

١) م: فقد حصرت الكلّيّ الموجب.

٢) ب: فالنهار ليس بموجود.

٣) ب: مضحية، م: مصحبة.

٤) ص: ليس ألبتّة.

٥) أ، ب: أو دمويّة.

٦) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٧) أ، ص: و.

قوّة البسائط، أوّلَ انحلالها.

والحمليّة إمّا أن يكون جزئاها بسيطين، كقولنا: «الإنسان مشّاء»؛ أو في قوّة البسيط، كقولنا: «الحيوان الناطق المائت مشّاء، أو منتقل بنقل قدمَيه». وإنّما كان هذا في قوّة البسيط لأنّ المراد به شيء واحد في ذاته، أو معنى يمكن أن يدلّ عليه بلفظ واحد.

[٧] إشارة

إلى العدول والتحصيل

[المعدولة]

وربّما[١] كان التركيب من حرف سلب[٢] مع غيره، كمن يقول: «زيد هو غير بصير»، ونعني بغير البصير[٣]: الأعمى أو معنى أعمّ منه. وبالجملة أن يجعل «الغير» مع «البصير» ونحوه كشيء واحد، ثمّ تثبته أو تسلبه، فيكون[٤] «الغير» وبالجملة حرفُ السلب جزءاً من المحمول؛ فإن أثبتّ المجموعَ[٥] كان إثباتاً، وإن سلبته كان سلباً، كما تقول: «زيد ليس غير بصير».

[الفرق بين السلب والعدول]

ويجب أن يعلم أنّ حقّ كلّ قضيّة حمليّة أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع، معنى الاجتماع بينهما؛ وهو ثالث معنييهما. وإذا توخّى أن يطابق اللفظ المعنى بعدده، استحقّ هذا الثالث لفظاً ثالثاً يدلّ عليه. وقد يحذف ذلك في لغات،

---

١) خ، ر: من هنا إلى رقم (١١) من الصفحة التالية محذوفة.

٢) أ، ب: حرف السلب.

٣) ص: يُعنى بغير البصير، م: يُعنى بغير.

٤) ب: ويكون.

٥) ب: بحذف «المجموع».

كما يحذف تارة في لغة العرب أصلاً[١]، كقولنا: «زيد كاتب»[٢] وحقّه أن يقال: «زيد هو كاتب»[٣]؛ وقد لا يمكن حذفه في بعض اللغات، كما في الفارسيّة الأصليّة: «اَسْت» في قولنا: «زيد دَبير اَست»[٤]. وهذه اللفظة تسمّى «رابطة».

فإذا دخل[٥] حرف السلب على الرابطة فقيل مثلاً: «زيد ليس هو بصيراً» فقد دخل النفي على الإيجاب، فرفَعه وسلَبه. وإذا دخلت[٦] الرابطة على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول، فكانت القضية إيجاباً[٧]، مثل قولك: «زيد هو غير بصير»[٨]؛ وربّما يضاعف في مثل قولك: «زيد ليس هو غير بصير»[٩].

فكانت[١٠] الأُولى داخلة على الرابطة للسلب[١١]؛ والثانية داخلة عليها الرابطة، جاعلة إيّاها جزءاً من المحمول. والقضيّة التي محمولها هكذا[١٢] تسمّى «معدولة» و«متغيّرة» و«غير محصّلة». وقد يُعتبر ذلك في جانب الموضوع أيضاً.

فأمّا أنّ المعدول[١٣] يدلّ على العدم المقابل للملكة، أو على غيره ـ حتّى يكون «غير بصير» إنّما يدلّ على الأعمى فقط، أو على كلّ فاقد للبصر من الحيوان ولو كان طبعاً[١٤]؛ أو ما هو أعمّ من ذلك[١٥] ـ فليس بيانه على المنطقيّ، بل على اللغويّ بحسب لغة لغة.

وإنّما يلزم المنطقيّ أن يضع أنّ حرف السلب إذا تأخّر عن الرابطة، أو كان مربوطاً بها ـ كيف كان ـ فإنّ القضيّة[١٦] إثبات ـ صادقة كانت أو كاذبة ـ؛ وأنّ

---

١) ب: الأصليّة.
٢) أ: من هنا إلى رقم (٣) ساقطة.
٤) وهذا بمعنى «زيد هو كاتب».
٥) ب: وإذا دخل، ص، م: فإذا أُدخل.
٦) ب: أُدخل، ص: أُدخلت.
٧) ب: إيجابيّة.
٨) م: من هنا إلى رقم (٩) ساقطة.
١٠) ب: وكانت.
١٢) ب: هذا.
١٣) خ: المعدولة.
١٤) خ، ر: ولو طبعاً.
١٥) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
١٦) أ: فالقضيّة.

الإثبات لايمكن إلّا على ثابت متمثّل في وجود أو وهم، فيثبت[١] عليه الحكم بحسب ثباته. وأمّا النفي فيصحّ أيضاً من غير الثابت؛ كان «كونُه غير ثابت» واجباً، أو غير واجب.

[٨] إشارة
إلى القضايا الشرطيّة

[تأليف الشرطيّات]

اعلم أنّ المتّصلات[٢] والمنفصلات من الشرطيّات[٣] قد تكون مؤلّفة من حمليّات، ومن شرطيّات، ومن خلط[٤]؛ فإنّك إذا قلت: «إن[٥] كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإمّا أن تكون الشمس طالعة، وإمّا أن لا يكون النهار موجوداً» فقد ركّبت «متّصلة» من «متّصلة» و«منفصلة»[٦].

وإذا قلت: «إمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنّهار موجود، وإمّا أن لايكون[٧] إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم» قد ركّبت «المنفصلة» من «متّصلتين».

وإذا قلت: «إن كان هذا عدداً فهو إمّا زوج، وإمّا فرد» فقد ركّبت «المتّصلة» من «حمليّة» و«منفصلة»[٨].

وعليك[٩] أن تعدّ من نفسك سائر الأقسام.

---

١) ص: فثبت.
٢) خ، ر: من هنا إلى رقم (٤) محذوفة.
٣) م: بحذف «من الشرطيّات».
٥) خ، ر: إذا.
٦) ص: ومن منفصلة.
٧) خ: أن يكون.
٨) أ، ب: ومن منفصلة.
٩) أ: كذلك.

[أقسام المنفصلات]

والمنفصلات منها «حقيقيّة»[١]، وهي التي يراد فيها[٢] بـ«إمّا» أنّه لايخلو الأمر من أحد الأقسام ألبتّة، بل يوجد واحد منها فقط. وربّما[٣] كان الانفصال إلى جزئين، وربّما كان إلى أكثر، وربّما كان غير داخل في الحصر.

ومنها «غير حقيقيّة»، مثل التي يراد فيها بـ«إمّا» معنى منع الجمع فقط، دون منع الخلوّ عن الأقسام. مثل قولك في جواب من يقول: إنّ هذا الشيء حيوان شجر: «إنّه إمّا أن يكون حيواناً، وإمّا أن يكون شجراً»؛ وكذلك جميع مايشبهه.

ومنها ما يراد فيها بـ«إمّا» منع الخلوّ عن الأقسام[٤] وإن كان يجوز اجتماعهما، وهو جميع ما[٥] يكون تحليله يؤدّي إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقيّ، وإيراد لازمه بدله[٦] إذا لم‌يكن مساوياً له، بل أعمّ[٧]. مثل قولهم: «إمّا أن يكون زيد في البحر، وإمّا أن لايغرق»، أي: وإمّا أن لايكون في البحر، ويلزمه «أن لايغرق».

وأمّا المثال الأوّل فقد كان المورد فيه ما إنّما يمكن[٨] مع النقيض، ليس ما يلزم النقيض، وكان[٩] يمنع الجمع ولا يمنع الخلوّ؛ وهذا يمنع الخلوّ ولايمنع الجمع[١٠].

وقد يكون لغير الحقيقيّ أصناف أُخر، وفيما أوردناه هاهنا كفاية[١١].

---

١) خ، ر: من هنا إلى رقم (١٠) محذوفة.
٢) ص: منها.
٣) أ، م: فربّما.
٤) ب: بحذف «عن الأقسام».
٥) أ: وهو ما؛ ص، م: فهو جميع ما.
٦) أ: بحذف «بدله».
٧) ب: بحذف «بل أعمّ».
٨) ص: يمكن وقوعه.
٩) ص: فكان.
١١) خ، ر: ذكرناه كفاية؛ ص: ذكرناه هاهنا كفاية.

[حكم المتّصلات]

و يجب عليك أن تجري أمر المتّصل[١] في الحصر والإهمال والتناقض والعكس مجرى الحمليّات، على أن يكون «المقدّم» كالموضوع و«التالي» كالمحمول.

[٩] إشارة
إلى هيئات تلحق القضايا[٢]
وتجعل لها أحكاماً خاصّة في الحصر وغيره[٣]

[القضايا الحمليّة]

إنّه قد يزاد في الحمليّات لفظة «إنّما» فيقال: «إنّما يكون الإنسان حيواناً»، و«إنّما يكون بعض الناس كاتباً»؛ فيتبع ذلك زيادة في المعنى لم يكن مقتضاه قبل هذه الزيادة بمجرّد الحمل[٤]، لأنّ هذه الزيادة تجعل الحمل مساوياً أو خاصّاً بالموضوع.

وكذلك قد تقول: «إنّ الإنسان هو الضحّاك» ـ بالألف واللّام في لغة العرب ـ، فيدلّ[٥] على أنّ المحمول مساوٍ للموضوع.

وكذلك تقول: «ليس إنّما يكون الإنسان حيواناً»، أو تقول: «ليس الإنسان هو الضحّاك»؛ ويدلّ[٦] على سلب الدلالة الأُولى في الإيجابين.

و تقول أيضاً: «ليس الإنسان إلّا الناطق»، فيفهم[٧] منه أحد معنيين؛ أحدهما: أنّه

---

١) أ، ش: أمر المتّصل والمنفصل.
٢) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٣) ص: في الحصر والإهمال.
٤) أ، ب: لمجرّد الحمل.
٥) م: فتدلّ.
٦) ب: فيدلّ.
٧) أ: ويفهم.

ليس معنى الإنسان إلّا معنى الناطق، وليس يقتضي الإنسانيّة معنى آخر؛ والثاني: أنّه ليس يوجد إنسان غير ناطق(١)، بل كلّ إنسانٍ ناطق(٢).

[القضايا الشرطيّة]

و تقول في الشرطيّات أيضاً: «لمّا كان النهار راهناً كانت الشمس طالعة»، وهذا يقتضي مع إيجاب الاتّصال دلالة تسليم المقدّم ووضعه، ليتسلّم منه وضع التالي.

وكذلك تقول: «ليس يكون النهار موجوداً إلّا والشمس طالعة»(٣)، تريد به: كلّما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، فيفيد هذا القول حصراً في الفحوى(٤). وتقول أيضاً: «لا يكون النهار موجوداً أو تكونَ الشمس طالعة»، وهو قريب من ذلك.

و تقول أيضاً: «لايكون هذا العدد زوج المربّع وهو فرد»، وهذا في قوّة قولك: «إمّا أن لايكون هذا العدد زوج المربّع، وإمّا أن لايكون فرداً».

[١٠] إشارة
إلى شروط القضايا(٥)

يجب أن يراعى(٦) في الحمل والاتّصال والانفصال حال «الإضافة»، مثل أنّه إذا قيل: «ج هو والد» فليراع «لمن؟».

وكذلك «الوقت» و«المكان» و«الشرط»، مثل أنّه إذا قيل: «كلّ متحرّكٍ متغيّر» فليراع «ما دام متحرّكاً».

---

١) ص: غير الناطق، ب: من هنا إلى رقم (٢) ساقطة.
٣) ص: من هنا إلى رقم (٤) ساقطة.
٥) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٦) أ، م: أن تراعى.

وكذلك ليراع[١] حال «الجزء والكلّ» وحال «القوّة والفعل»، فإنّه إذا قيل: «إنّ الخمر مسكر»[٢] فليراع أبالقوّة أو بالفعل؟[٣] والجزء اليسير أو المبلغ الكثير؟ فإنّ إهمال هذه المعاني ممّا يوقع غلطاً كثيراً.

---

١) أ، ص: فليراع. ٢) ب، ص، م: مسكرة.
٣) ب: بالقوّة أو بالفعل. ص: إمّا بالقوّة أو بالفعل.

النهج الرابع

في موادّ القضايا وجهاتها[1]

---

١) ر: بإسقاط «في موادّ القضايا وجهاتها».

[١] إشارة
إلى موادّ القضايا[١]

لا يخلو المحمول في القضيّة أو ما يشبهه[٢] ـ سواء كانت موجبة أو سالبة ـ من أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبةَ الضروريّ الوجود في نفس الأمر، مثل «الحيوان» في قولنا: «الإنسان حيوان» أو «الإنسان ليس بحيوان»[٣]؛ أو نسبةَ ما ليس بضروريّ[٤]، لا وجوده ولا عدمه، مثل «الكاتب» في قولنا: «الإنسان كاتب» أو «ليس بكاتب»؛ أو نسبةَ ضروريّ العدم، مثل «الحجر» في قولنا: «الإنسان حجر»، «الإنسان ليس بحجر».

فجميع موادّ القضايا هي هذه: مادّة واجبة، ومادّة ممكنة، ومادّة ممتنعة. ونعني[٥] بالمادّة: هذه الأحوال الثلاثة التي تصدق عليها في الإيجاب والسلب[٦] هذه الألفاظ الثلاثة، لو صُرّح بها.

---

١) ب: إشارة، خ: إشارة إلى موادّ القضايا وجهاتها.
٢) خ: وما يشبهه؛ خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٣) ب، م: أو ليس بحيوان.
٤) أ: ضروريّاً.
٥) ص: يعنى.
٦) أ، ش: بحذف «والسلب».

[٢] إشارة
إلى جهات القضايا
والفرق بين المطلقة والضروريّة[١]

كلّ قضيّة فإمّا[٢] مطلقة عامّة الإطلاق، وهي التي بُيّن فيها حكم من غير بيان ضرورته، أو دوامه؛ أو غير ذلك من كونه حيناً من الأحيان، أو على سبيل الإمكان. وإمّا أن يكون قد بُيّن فيها شيء من ذلك: إمّا ضرورة، وإمّا دوام من غير ضرورة، وإمّا وجود من غير دوام وضرورة.

[أقسام الضروريّة]

والضرورة قد تكون على الإطلاق[٣]، كقولنا: «اللّه تعالى موجود»[٤]؛ وقد تكون معلّقة بشرط[٥].

[أقسام المشروطة]

والشرط إمّا دوام وجود الذات، مثل قولنا: «الإنسان بالضرورة جسم ناطق»، ولسنا نعني به[٦]: أنّ الإنسان لم يزل ولا يزال جسماً ناطقاً، فإنّ هذا كاذب على كلّ شخص إنسانيّ؛ بل نعني به: أنّه مادام موجود الذات إنساناً فهو جسم ناطق. وكذلك الحال في كلّ سلب يشبه هذا الإيجاب.

---

١) خ، ر: إشارة إلى جهات القضايا؛ خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٢) م: فهي إمّا.
٣) م: من هنا إلى رقم (٤) ساقطة.
٤) ب: اللّه تعالى حيّ، ص: اللّه حيّ.
٥) ص: متعلّقة بشرط.
٦) أ، ب: بها.

وإمّا دوام كون الموضوع موصوفاً بما وضع معه، مثل قولنا: «كلّ متحرّك متغيّر»، وليس[١] معناه: على الإطلاق، ولا مادام موجود الذات؛ بل مادام ذات المتحرّك متحرّكاً. وفرق بين هذا وبين الشرط الأوّل، لأنّ الشرط الأوّل وضع فيه أصل الذات ـوهو الإنسانـ، وهاهنا وضع الذات[٢] بصفة تلحق الذات وهو المتحرّك؛ فإنّ المتحرّك له ذات وجوهر، يلحقه أنّه متحرّك وغير متحرّك[٣]، وليس الإنسان والسواد كذلك.

أو شرط محمول، أو وقت معيّن كما للكسوف، أو غير معيّن[٤] كما للتنفّس.

والضرورة بالشرط الأوّل وإن كانت[٥] بالاعتبار غير الضرورة المطلقة التي لا يلتفت فيها إلى شرط، فقد تشتركان أيضاً في معنى اشتراك الأخصّ والأعمّ، أو اشتراك أخصّين تحت أعمّ إذا أُشترط[٦] في المشروطة أن لا يكون للذات وجود دائماً. وما تشتركان فيه هو المراد من[٧] قولهم: «قضيّة ضروريّة»[٨].

[أصناف المطلق الغير الضروريّ]

وأمّا سائر ما فيه شرط الضرورة، والذي هو دائم من غير ضرورة؛ فهو أصناف المطلق الغير الضروريّ.

وأمّا مثال الذي هو دائم غير ضروريّ، فمثل أن يتّفق لشخص من الأشخاص إيجاب عليه أو سلب عنه، صَحِبَه[٩] مادام موجوداً، ولم تكن تجب[١٠] تلك الصُّحبة؛ كما أنّه قد يصدق أنّ «بعض الناس أبيض البشرة مادام موجود الذات» وإن كان

---

١) أ: فليس.
٢) ص: وضع فيه الذات.
٣) ص: غير المتحرّك.
٤) م: وقت غير معيّن.
٥) أ: وإن كان.
٦) ش: إذا لم يشترط.
٧) أ، ب، خ: في.
٨) ب: «ب ج قضية ضرورية».
٩) ب: صُحبة.
١٠) ب: ولم يجب.

ليس بضروريّ.

ومن ظنّ أنّه لا يوجد في الكلّيات حمل غير ضروريّ فقد أخطأ، فإنّه جائز أن يكون في الكلّيات ما يلزم[١] كلّ شخص منه، إن كانت[٢] له أشخاص كثيرة ـ إيجاب أو سلب ـ وقتاً مّا بعينه، مثل ما للكواكب من الشروق والغروب، وللنيّرين مثل الكسوف[٣]؛ أو وقتاً غير معيّن، مثل ما يكون لكلّ إنسان مولود[٤] من التنفّس[٥]، أو ما[٦] يجري مجراه[٧].

والقضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات فقد تخصّ باسم «المطلقة»، وقد تخصّ باسم «الوجوديّة» ـ كما خصّصناها به ـ، وإن كان لا تشاحّ في الأسماء.

[٣] إشارة
إلى جهة الإمكان[٨]

[الإمكان العامّ والخاصّ]

الإمكان إمّا أن يُعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم ـ وهو الامتناع ـ على ما هو موضوع له في الوضع الأوّل، وهنالك ما ليس بممكن فهو ممتنع. والواجب محمول عليه هذا الإمكان.

وإمّا أن يُعنى به ما يلازم سلب الضرورة في العدم والوجود جميعاً[٩]، على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاصّ[١٠]؛ حتّى يكون الشيء يصدق عليه الإمكان الأوّل في نفيه وإثباته جميعاً، حتّى يكون[١١] ممكناً أن يكون وممكناً أن لا يكون،

---

١) ب: يلزمه.
٢) أ: إن كان.
٣) ب: من الكسوف والخسوف.
٤) أ: ما لكلّ إنسان مولود، ص: ما يكون لكلّ مولود.
٥) ب: من هنا إلى رقم (٧) ساقطة.
٦) م: وما.
٨) ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة، إلّا موارد نادرة.
٩) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
١٠) أ، ص: النقل الخاصّيّ.
١١) أ: وحتّى يكون.

أي[١]: غير ممتنع أن يكون وغير ممتنع أن لا يكون.

فلمّا كان الإمكان بالمعنى الأوّل يصدق في جانبيه جميعاً، خصّه الخاصّ باسم الإمكان، وصار الواجب لا يدخل فيه؛ وصارت الأشياء بحسبه إمّا ممكنة، وإمّا واجبة، وإمّا ممتنعة؛ وكان بحسب المفهوم الأوّل إمّا ممكنة، وإمّا ممتنعة. فيكون «غير الممكن» بحسب هذا المفهوم ـ أي: الثاني الخاصّ[٢] ـ بمعنى «غير ما ليس بضروريّ»، فيكون الواجب ليس بممكن بهذا المعنى. وهذا الممكن يدخل فيه الموجود الذي لا دوام ضرورة لوجوده[٣]، وإن كانت[٤] له ضرورة في وقتٍ مّا كالكسوف.

[الإمكان الأخصّ]

وقد يقال: «ممكن» ويُفهم منه معنى ثالث، وكأنّه[٥] أخصّ من الوجهين المذكورين؛ وهو أن يكون الحكم غير ضروريّ ألبتّة، ولا في وقت كالكسوف، ولا في حال كالتغيّر للمتحرّك، بل يكون كالكتابة للإنسان[٦]. فحينئذ يكون[٧] الاعتبارات أربعة: واجب، وممتنع، وموجود له ضرورةٌ مّا، وشيء لا ضرورة له ألبتّة.

[الإمكان الاستقباليّ]

وقد يقال: «ممكن» ويفهم منه معنى آخر، وهو أن يكون الالتفات في الاعتبار

---

١) ص: أعني.
٢) ص، م: الخاصّيّ.
٣) م: الموجود لا دوام لوجوده.
٤) أ: وإن كان.
٥) م: فكأنّه.
٦) أ: مثل الكتابة للإنسان.
٧) ب، م: فيكون حينئذ.

ليس لما يوصف به الشيء في حال من أحوال الوجود من إيجاب أو سلب؛ بل بحسب الالتفات إلى حاله في الاستقبال: فإذا[١] كان ذلك المعنى غير ضروريّ الوجود أو[٢] العدم في أيّ وقت فُرِض له في المستقبل، فهو ممكن.

ومن يشترط في هذا أن يكون معدوماً في الحال فإنّه يشترط[٣] ما لا ينبغي، وذلك لأنّه يحسب أنّه إذا جعله موجوداً أخرجه إلى ضرورة الوجود، ولا يعلم أنّه إذا لم يجعله موجوداً ـ بل فرضه معدوماً ـ فقد أخرجه إلى ضرورة العدم!! فإن لم يضرّ هذا لم يضرّ ذاك[٤].

[٤] إشارة

إلى أصول وشروط في الجهات[٥]

وهاهنا أشياء يلزمك أن تراعيها:

اعلم أنّ الوجود[٦] لا يمنع الإمكان؛ وكيف والوجوب[٧] يدخل تحت الإمكان الأوّل، والموجود[٨] بالضرورة المشروطة يصدق عليه الإمكان الثاني، والموجود في الحال لا ينافي المعدوم في ثاني الحال، فضلاً عمّا لا يجب وجوده ولا عدمه؛ فإنّه ليس إذا كان الشيء متحرّكاً في الحال يستحيل أن لا يتحرّك في الاستقبال، فضلاً عن أن يكون غير ضروريّ له أن يتحرّك وأن لا يتحرّك في كلّ حال في الاستقبال.

واعلم أنّ الدائمَ غيرُ الضروريّ، فإنّ الكتابة قد تسلب عن شخصٍ مّا دائماً[٩] في

---

١) أ: وإذا.
٢) ب: و.
٣) ب، م: فيشترط.
٤) ب: فإن لم يضرّ بذا لم يضرّ بذاك.
٥) ب: بإسقاط عنوان الفصل؛ خ، ر: أكثر العبارات من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٦) ش: الوجوب.
٧) م: الوجود.
٨) ص: الوجود.
٩) أ: شخص مادام.

حال وجوده فضلاً عن حال عدمه، وليس ذلك السلب بضروريّ.

واعلم أنّ السالبة الضروريّة غير سالبة الضرورة، والسالبة الممكنة غير سالبة الإمكان، والسالبة الوجوديّة التي بلادوام غير سالبة الوجود بلادوام.

وهذه الأشياء وتفاصيل مفهومات الممكن قد يقلّ لها التفطّن، فيكثر بسببها[١] الغلط.

[٥] إشارة
إلى تحقيق الكلّية الموجبة في الجهات[٢]

[١ـ المطلقة العامّة]

اعلم أنّا[٣] إذا قلنا: «كلّ ج ب» فلسنا[٤] نعني به: أنّ كلّية «ج» «ب»، أو الجيم الكلّي هو «ب»؛ بل نعني به: أنّ كلّ واحد واحد ممّا يوصف[٥] بـ«ج» ـ كان موصوفاً بـ«ج» في الفرض الذهنيّ أو في الوجود[٦]، وكان[٧] موصوفاً بذلك دائماً أو غير دائم، بل كيف اتّفق ـ فذلك الشيء موصوف بأنّه «ب»[٨] من غير زيادة أنّه موصوف به وقت كذا، أو حال كذا، أو دائماً[٩]؛ فإنّ جميع هذا أخصّ من كونه موصوفاً به مطلقاً.

فهذا هو المفهوم من قولنا: «كلّ ج ب»[١٠] من غير زيادة جهة من الجهات، وبهذا المفهوم[١١] يُسمّى «مطلقاً عامّاً» مع حصره.

---

١) أ: بسببه.
٢) ب: بحذف عنوان الفصل؛ ر، م: إشارة إلى تحقيق الموجبة الكلّية في الجهات.
٣) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٤) ص: لسنا.
٥) ب: وصف.
٦) ص: الوجود الخارجيّ.
٧) أ، ب: كان (بحذف الواو).
٨) خ، ص: يوصف بأنّه «ب».
٩) ب: وحال كذا، ودائماً.
١٠) م: قولنا: «ج ب».
١١) م: لهذا المفهوم.

[٢ـ الموجّهة]

فإن زدنا شيئاً آخر فقد وجّهناه:

[الضروريّة الذاتيّة]

وتلك الزيادة مثل أن نقول: «بالضرورة كلّ ج ب» حتّى يكون كأنّا قلنا[١]: كلّ واحد واحد ممّا يوصف بـ«ج» ـ دائماً أو غير دائم ـ فإنّه مادام موجود الذات فهو «ب» بالضرورة، وإن لم يكن مثلاً «ج»؛ فإنّا لم نشترط أنّه بالضرورة «ب» مادام موصوفاً بأنّه «ج»، بل أعمّ من ذلك.

[الدائمة الذاتيّة]

ومثل أن نقول: «كلّ ج ب دائماً» حتى يكون كأنّا قلنا: كلّ واحد واحد من «ج» ـ على البيان الذي ذكرناه ـ يوجد له «ب» دائماً مادام موجود الذات من غير ضرورة.

وأمّا أنّه هل يصدق هذا الحمل الموجب الكلّيّ في كلّ حال، أو يكون دائم الكذب؟ ـ أي: إنّه هل يمكن أن يكون ما ليس بضروريّ موجوداً[٢] دائماً في كلّ واحد، أو مسلوباً دائماً عن كلّ واحد؛ أو لا يمكن هذا، بل يجب أن يوجد ما ليس بضروريّ في البعض لامحالة[٣] ويسلب عن البعض لامحالة؟[٤] ـ فأمر ليس على المنطقيّ أن يقضي فيه بشيء. وليس من شرط القضيّة في أن ينظر فيها المنطقيّ أن تكون صادقة أيضاً، فقد ينظر[٥] فيما لا يكون إلّا كاذباً.

---

١) م: قد قلنا.

٢) أ، ب: بحذف «موجوداً».

٣) ب: من هنا إلى رقم (٤) ساقطة.

٥) ص، م: أن تكون صادقة، فقد ينظر أيضاً.

[الوجوديّة اللادائمة]

ومثل أن نقول: كلّ واحد ممّا يقال له «ج» ـعلى البيان المذكور ـ فإنّه يقال له «ب»، لا مادام موجود الذات؛ بل وقتاً بعينه كـالكسوف، أو بـغير عـينه كـالتنفّس للإنسان، أو حـال كـونه مـقولاً له «ج»، وهـو مـمّا لا يـدوم، مـثل قـولنا: «كـلّ متحرّك متغيّر».

وهذه أصناف «الوجوديّات»[1].

[الممكنة]

ومثل أن نقول: كلّ واحد ممّا يقال له «ج» ـعلى البيان المذكور ـ فإنّه يمكن أن يوصف بـ«ب» بالإمكان العامّ، أو الخاصّ، أو الأخصّ.

[طريقة في تحقيق الجهات]

وعلى طريقة قوم فإنّ لقولنا: «كلّ ج ب ـبـالوجود وغـيره ـ» وجـهاً آخـر، وهو أنّ معناه: كلّ «ج» ممّا في الحـال أو فـي المـاضي فـقد وصـف بأنّـه «ب» وقت وجوده.

وحينئذ يكون قولنا: «كلّ ج ب بالضرورة» هو[2] ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة؛ وإذا قلنا: «كلّ ج ب مثلاً بالإمكان الأخصّ» فمعناه: كلّ «ج» فإنّه[3] في أيّ وقت من المستقبل يفرض، فيصحّ أن يكون «ب» وأن لا يكون.

ونحن لا نبالي أن نراعي هذا الاعتبار أيضاً، وإن كان الأوّل هو المناسب.

---

١) ص: أصناف الوجودات.

٢) ص: وهو.

٣) ص: كلّ «ج» «ب».

[٦] إشارة

إلى تحقيق الكلّية السالبة في الجهات[١]

[المطلقة العامّة]

أنت تعلم ـعلى اعتبار ما سلف لك[٢]ـ أنّ الواجب في الكلّية السالبة المطلقة، الإطلاقُ العامّ الذي يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق أن يكون السلب يتناول كلّ واحد واحد من الموصوفات بالموضوع الوصف المذكور، تناولاً غير مبيّن الوقت والحال[٣]، حتّى يكون كأنّه يقول: «كلّ واحد واحد ممّا هو «ج» ينفى عنه «ب»» من غير بيان وقت النفي وحاله.

لكنّ اللغات التي نعرفها قد خلت في عاداتها[٤] عن استعمال النفي الكلّي على هذه الصورة، واستعملت للحصر السالب الكلّي[٥] لفظاً يدلّ على زيادة معنى على ما يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق[٦]، فيقولون بالعربيّة: «لاشيء من ج ب»، ويكون مقتضى ذلك عندهم أنّه: لا شيء ممّا هو «ج» يوصف ألبتّة بأنّه «ب» مادام موصوفاً بأنّه «ج»، وهو سلب عن كلّ واحد واحد من الموصوفات بـ«ج» ما دامت موضوعة له، إلّا أن لا يوضع له. وكذلك ما يقال في فصيح لغة الفرس: «هيچ ج ب نيست».

وهذا الاستعمال يشمل[٧] الضروريّ، وضرباً واحداً من ضروب الإطلاق الذي

---

١) أ: إشارة إلى تحقيق السالبة الكلّية في الجهات.

٢) أ، خ: بحذف «لك»؛ خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٣) أ: غير مبيّن الحال والوقت، م: غير معيّن الوقت والحال.

٤) ب، ص: عادتها.

٥) ب: الكلّي السالب.

٦) أ: يقتضيه هذا الإطلاق.

٧) ب، م: يشتمل.

شرطه[١] في الموضوع*. وهذا قد غلّط[٢] كثيراً من الناس أيضاً في جانب الكلّيّ الموجب.

لكنّ السالب الكلّي المطلق بالإطلاق العامّ، أولى الألفاظ به هو مايساوي قولنا: «كلّ ج يكون ليس ب»[٣] أو «يسلب عنه ب» من غير بيان وقت وحال.

وليكن[٤] السالب الوجوديّ ـ وهو المطلق الخاصّ ـ مايساوي قولنا: «كلّ ج ينفى عنه ب نفياً غير ضروريّ ودائم»[٥].

[الضروريّة]

وأمّا في الضرورة فلا بُعد بين الجهتين[٦]. والفرق بينهما أنّ قولنا[٧]: «كلّ «ج» فبالضرورة ليس بـ «ب»[٨]» يجعل الضرورة لحال السلب[٩] عند واحد واحد، وقولنا: «بالضرورة لا شيء من ج ب» يجعل الضرورة لكون السلب عامّاً ولحصره[١٠]، ولا يتعرّض لواحد واحد إلّا بالقوّة؛ فيكون مع اختلاف المعنى ليس بينهما افتراق[١١] في اللزوم، بل حيث صحّ أحدهما صحّ الآخر.

وعلى هذا القياس فاقضِ في الإمكان.

---

١) ب: الذي هو شرطه، م: الذي شرط.

*) راجع الفصل الثاني من هذا النهج.

٢) ب، ص: غلّط.

٣) أ: ليس بـ«ب».

٤) ب، م: لكنّ.

٥) م: أو دائم.

٦) ر: في الجهتين.

٧) م: بحذف «قولنا».

٨) ب، م: ليس «ب».

٩) ب، ص: بحال السلب.

١٠) ب: يحصره.

١١) أ: اختلاف.

[٧] تنبيه

على مواضع خلاف ووفاق

بين اعتبارَيِ الجهة والحمل[١]

اعلم أنّ إطلاق الجهة يفارق إطلاق الحمل في المعنى وفي اللزوم، فإنّه قد يصدق أحدهما دون الآخر. مثلاً[٢] إذا كان وقت يتّفق أن لا يكون فيه إنسان أسود صدق فيه «كلّ إنسان أبيض» بحكم الجهة، دون حكم الحمل[٣].

وكذلك إمكان الجهة أيضاً، فإنّه إذا فرض في وقت من الأوقات مثلاً أن لا لون إلّا البياض[٤] أو غيره من التي لا نهاية لها، صدق حينئذ بالإطلاق أنّ «كلّ لون هو بياض، أو شيء آخر» بإطلاق الجهة، وقبله كان ممكناً. ولا يصدق هذا الإمكان إذا قرن بالمحمول، فإنّه ليس بالإمكان الخاصّ يكون[٥] كلّ لون بياضاً، بل هاهنا ألوان بالضرورة لا تكون بياضاً.

وكذلك إذا فرضنا زماناً ليس فيه من الحيوانات إلّا الإنسان، صدق فيه بحسب إطلاق الجهة[٦] أنّ «كلّ حيوان إنسان»، وقبله بالإمكان؛ ولم يصحّ بالإمكان إذا جعل للمحمول[٧].

[٨] إشارة

إلى تحقيق الجزئيّتين في الجهات

وأنت تعرف[٨] حال الجزئيّتين من الكلّيتين، وتقيسهما عليهما.

---

١) هذا الفصل لايوجد في «أ» و«خ» و«ر» و«ش».
٢) م: هذا.
٣) ب: حكم المحمول.
٤) ب: الأبيض.
٥) ص: أن يكون.
٦) ص: بإطلاق الجهة.
٧)
٨) ص: تعلم؛ خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

[المطلقة]

فقولنا[١]: «بعض ج ب» يصدق، ولو كان[٢] ذلك البعض موصوفاً بـ«ب» في وقت[٣] لا غير. وكذلك تعلم[٤] أنّ كلّ بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كلّ بعض، وإذا صدق الإيجاب في كلّ بعض صدق في كلّ واحد.

و من هذا يُعلم أنّه ليس من شرط الإيجاب المطلق عمومُ كلّ عدد في كلّ وقت، وكذلك في جانب السلب.

[الضروريّة]

واعلم أنّه ليس إذا صدق «بعض ج ب بالضرورة» يجب أن يمنع ذلك صدق قولنا: «بعض ج ب بالإطلاق الغير الضروريّ أو بالإمكان»، و[٥] لا بالعكس، فإنّك تقول: «بعض الأجسام بالضرورة متحرّك» أي: مادام ذات ذلك البعض موجوداً؛ و[٦] بعضها متحرّك بوجود غير ضروريّ، وبعضها بإمكان غير ضروريّ.

[٩] إشارة
إلى تلازم ذوات الجهة[٧]

[الضروريّة]

قولنا[٨]: «بالضرورة يكون» في قوّة قولنا: «لايمكن أن لايكون بالإمكان العامّ»

---

١) أ: وقولنا.
٢) ب: وإن كان.
٣) ب: وقتٍ مّا.
٤) أ: فكذلك تعلم. ب: وكذلك يعلم.
٥) أ: أو.
٦) م: أو.
٧) خ، ر: من هنا إلى «النهج الخامس» محذوفة.
٨) ب: اعلم أنّ قولنا.

الذي هو[١] في قوّة قولنا: «ممتنع أن لايكون». وقولنا: «بالضرورة لايكون» في قوّة قولنا: «ليس بممكن[٢] أن يكون بالإمكان العامّ» الذي هو في قوّة قولنا: «ممتنع أن يكون».

وهذه ومقابلاتها كلَّ طبقة[٣] متلازمة، يقوم بعضها مقام بعض[٤].

[الممكنة]

وأمّا الممكن الخاصّ والأخصّ فإنّهما لا ملازمات مساوية لهما[٥] من بابَي الضرورة، بل لهما[٦] لوازم من ذوات الجهة أعمّ منهما[٧]، ولا تنعكس عليهما[٨]؛ إذ[٩] ليس يجب أن يكون كلّ لازم مساوياً، فإنّ قولَنا: «بالضرورة يكون» يلزمه «أنّه ممكن أن يكون بالإمكان العامّ»؛ ولا ينعكس عليه، فإنّه ليس «إذا كان ممكناً أن يكون، وجب أن يكون بالضرورة يكون»، بل ربّما كان ممكناً أيضاً أن لايكون. وقولَنا: «بالضرورة لا يكون» يلزمه «أنّه ممكن أن لا يكون بالإمكان العامّ»[١٠] أيضاً، من[١١] غير انعكاس أيضاً لمثل ذلك.

ثمّ اعلم أنّ قولنا[١٢]: «ممكن أن يكون الخاصّ والأخصّ»[١٣] إنّما يلزمه «ممكن أن لا يكون» من بابه ويساويه. وأمّا من غير بابه فلا يلزمه ما يساويه، بل ما هو أعمّ منه. مثل «ممكن أن يكون العامّ» و«ممكن أن لا يكون العامّ»؛

---

١) أ: الذي يكون.
٢) أ، م: ليس يمكن.
٣) ب، م: في كلّ طبقة.
٤) أ، م: مقام البعض.
٥) أ: فإنّها لا ملازمات مساوية لها، ب: فإنّهما لا يكون ملازمات متساوية لهما، م: فإنّهما لا ملازمات متساوية لهما.
٦) أ: لها.
٧) أ: منها.
٨) أ: ولا تنعكس عليها، ص: لا تنعكس عليهما.
٩) أ: و.
١٠) م: بالإمكان.
١١) أ: ومن.
١٢) م: قولنا إنّه.
١٣) ب، م: أو الأخصّ.

و«ليس بواجب أن يكون»، و«ليس بواجب أن لا يكون»؛ و«ليس بممتنع أن يكون»، و«ليس بممتنع أن لا يكون»؛ وبالجملة «ليس بضروريّ أن يكون، وأن لا يكون».

[١٠] وهم وتنبيه

والسؤال الذي يهوّل به قوم ـ وهو أنّ الواجب إن كان «ممكناً أن يكون»، و«الممكن أن يكون» ممكن أن لا يكون؛ فالواجب إذن «ممكن أن لا يكون». وإن كان الواجب لم يكن[١] «ممكناً أن يكون»، وما ليس «بممكن أن يكون» فهو ممتنع أن يكون؛ فالواجب ممتنع أن يكون ـ ليس بذلك المشكل الهائل كلّه[٢]. فإنّ الواجب ممكن بالمعنى العامّ، ولا يلزم ذلك الممكن أن ينعكس إلى «ممكن أن لا يكون»؛ وليس بممكن بالمعنى الخاصّ[٣]، ولا يلزم قولنا: «ليس بممكن» بذلك المعنى أن يكون ممتنعاً، لأنّ ما ليس بممكن بذلك المعنى هو ما هو ضروريّ إيجاباً أو سلباً.

وهؤلاء مع تنبّههم[٤] لهذا الشكّ وتوقّعهم أن يأتيهم حلّه، يعودون فيغلطون. فكلّما صحّ لهم في شيء[٥] «أنّه ليس بممكن» أو فرضوه كذلك، حسبوا أنّه يلزمه أنّه[٦] بالضرورة ليس. وبَنَوا على ذلك، وتمادَوا في الغلط؛ لأنّهم لم يتذكّروا أنّه ليس يجب فيما «ليس بممكن بالمعنى الخاصّ والأخصّ» أنّه بالضرورة ليس، بل ربّما كان بالضرورة أيس.

وكذلك قد يغلطون كثيراً، ويظنّون أنّه إذا فُرض «أنّه ليس بالضرورة أن يكون»

---

١) أ: فإن لم يكن، ب: فإن كان الواجب لم يكن.
٢) أ: الشكّ الهائل كلّه.
٣) ب: بالمعنى الأخصّ.
٤) ب: تنبيههم.
٥) ب: أيّ شيء.
٦) ب: بحذف «أنّه».

لزم «أنّه ممكن حقيقيّ»، ينعكس[1] إلى «ممكن أن لا يكون»؛ وليس كذلك، وقد علمت ذلك ممّا هديناك سبيله.

---

١) ب: حتّى ينعكس.

النهج الخامس

في تناقض القضايا وعكسها[1]

١) م: بحذف «وعكسها».

[١] كلام كلّيّ في التناقض[١]

[التناقض في القضايا]

اعلم أنّ التناقض هو اختلاف قضيّتين[٢] بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن يكون أحدهما[٣] ـ بعينه أو بغير عينه[٤] ـ صادقاً والآخر كاذباً[٥]، حتّى لا يخرج الصدق والكذب منهما، وإن لم يتعيّن في بعض الممكنات عند جمهور القوم[٦].

وإنّما يكون التقابل في السلب والإيجاب[٧] إذا كان السالب منهما يسلب[٨] الموجب كما أُوجِب؛ فإنّه إذا أُوجِب شيء وكان لا يصدق، فإنّ معنى «أنّه لا يصدق» هو أنّ الأمر ليس كما أُوجِب. وبالعكس إذا سلب[٩] شيء فلم يصدق، فمعناه: أنّ مخالفة الإيجاب كاذب[١٠].

---

١) خ، ر: بحذف «كلام كلّي في التناقض».
٢) ب: القضيتين.
٣) خ، ص: إحديهما.
٤) ص: بغيرها.
٥) م: الأُخرى كاذباً.
٦) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٧) أ: الإيجاب والسلب.
٨) ب: سلب.
٩) م: كما سلب.
١٠) أ: كاذبة.

لكنّه قد يتّفق أن يقع الانحراف عن مراعاة التناقض، لوقوع[١] الانحراف عن مراعاة التقابل.

[شرائط التقابل]

و مراعاة التقابل[٢] أن تراعي[٣] في كلّ واحدة من القضيّتين ما تراعيه[٤] في الأُخرى، حتّى تكون أجزاء القضيّة في كلّ واحدة منهما هي التي في الأُخرى وعلى ما في الأُخرى[٥]؛ حتّى يكون معنى «المحمول» و«الموضوع» وما يشبههما، و«الشرط» و«الإضافة» و«الجزءِ والكلّ» و«القوّةِ والفعل» و«المكان» و«الزمانِ» وغيرِ ذلك ممّا عدّدناه، غيرَ مختلف*.

فإن لم تكن القضيّة شخصيّة، أُحتيج أيضاً إلى أن تختلف القضيّتان في الكمّيّة ـ أعني: في الكلّية والجزئيّة[٦] ـ كما اختلفتا في الكيفيّة ـ أعني: في الإيجاب والسلب[٧] ـ. وإلّا أمكن أن لا تقتسما الصدقَ والكذب، بل تكذبا معاً، مثل الكلّيتين في مادّة الإمكان، مثل قولنا: «كلّ إنسان كاتب» و«ليس ولا واحد من الناس بكاتب»[٨]؛ أو تصدقا معاً، مثل الجزئيّتين في مادّة الإمكان أيضاً، مثل قولنا: «بعض الناس كاتب»[٩]، «بعض الناس ليس بكاتب». بل التناقض في المحصورات إنّما يتمّ ـ بعد الشرائط المذكورة ـ بأن تكون إحدى القضيّتين كلّية، والأُخرى جزئيّة.

---

١) ب: بوقوع.
٢) ب: بحذف «و مراعاة التقابل».
٣) ب، ص: أن يراعي.
٤) ب،ص: يراعيه.
٥) ب، ص: بحذف «وعلى ما في الأُخرى».
*) تقدّم في الفصل العاشر من النهج الثالث.
٦) ب: أعني: الكلّية والجزئية، ص: أي: في الكلّية والجزئية.
٧) أ: أعني الإيجاب والسلب.
٨) ب: من الإنسان بكاتب.
٩) ص: كاتب و.

[الشرائط في ذوات الجهة]

ثمّ بعد[١] تلك الشرائط قد يُحوَج فيما يراعى له جهة، إلى شرائط تحقّقها:

فلتكن الموجبة أوّلاً كلّية، ولنعتبر ذلك في الموادّ[٢] فنقول: إذا قلنا: «كلّ إنسان حيوان، ليس بعض الناس بحيوان»، «كلّ إنسان كاتب، ليس بعض الناس بكاتب»، «كلّ إنسان حجر، ليس بعض الناس بحجر»؛ وجدنا إحدى القضيّتين صادقة والأُخرى كاذبة، وإن كان الصادق في الواجب غير ما في الأُخرى[٣].

ولتكن أيضاً السالبة هي الكلّيّة، ولنعتبر كذلك[٤] فنقول: إذا قلنا: «ليس ولا واحد من الناس بحيوان، بعض الناس حيوان»، «ليس ولا واحد من الناس بحجر، بعض الناس حجر»، «ليس ولا واحد من الناس بكاتب، بعض الناس كاتب»؛ وجدنا الاقتسام[٥] أيضاً حاصلاً.

واعتبر من نفسك الصادق والكاذب في كلّ مادّة[٦]، والمناسبات الجارية في مختلفات الكيفيّة والكمّيّة[٧].

[٢] إشارة
إلى التناقض الواقع بين المطلقات[٨]
وتحقيق نقيض المطلق والوجوديّ

[إبطال قول المشهور]

إنّ الناس قد أفتوا[٩] على سبيل التحريف وقلّة التأمّل: أنّ للمطلقة نقيضاً من

---

١) ص: بحذف «بعد».

٢) ص، م: ولتعتبر في الموادّ.

٣) ص: الأُخريين، م: الآخرين.

٤) ص، م: ولتعتبر كذلك.

٥) أ: الانقسام.

٦) ب: من هنا إلى رقم (٧) ساقطة.

٧) خ، ر: الكمّيّة والكيفيّة.

٨) ر: أكثر العبارات من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٩) ب: من الناس قد أفتوا، خ: أكثر العبارات إلى آخر الفصل محذوفة.

المطلقات. ولم‌يراعوا فيه إلّا الاختلاف في الكيفيّة والكمّيّة[١]، ولم‌يتأمّلوا حقّ التأمّل أنّه كيف يمكن أن تكون أحوال الشروط الأُخرى حتّى يقع التقابل؟

فإنّه إذا عُني بقولنا: «كلّ ج ب» أنّ «كلّ واحد من ج ب» من غير زيادة «كلّ وقت» ـ أي: أُريد إثبات «ب» لكلّ عدد[٢]، من غير زيادة «كون ذلك الحكم في كلّ واحد[٣] كلّ وقت» وإن لم‌يُمنَع ذلك ـ لم‌يجب أن يكون قولنا: «كلّ ج ب» يناقضه[٤] قولنا: «ليس بعض ج ب»، فيكذبَ إذا صدق ذلك، ويصدقَ إذا كذب ذلك. بل ولم‌يجب أن لا يوافقه في الصدق ما هو مضادّ له ـ أعني: السالب الكلّيّ ـ؛ فإنّ الايجاب على كلّ واحد إذا لم‌يكن بشرط «كلّ وقت»[٥] جاز أن يصدق معه السلب عن كلّ واحد واحد[٦]، وعن البعض[٧] إذا لم‌يكن في كلّ وقت.

[نقيض المطلقة العامّة]

بل وجب أن يكون نقيض قولنا: «كلّ ج ب بالإطلاق الأعمّ»: «بعض ج هو دائماً ليس بـ«ب»[٨]»؛ ونقيض قولنا: «لا شيء مِن ج ب» ـ الذي هو[٩] بمعنى «كلّ ج يُنفى عنه ب» بلازيادة ـ هو قولنا: «بعض ج دائماً هو ب». وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضروريّة*.

ونقيض قولنا: «بعض ج ب بهذا الإطلاق» هو قولنا: «كلّ ج دائماً يُسلَب عنه

---

١) أ، م: الكمّيّة والكيفيّة.
٢) ب، ص: لكلّ عدد من «ج».
٣) م: كلّ واحد من «ج».
٤) ب: يناقض.
٥) أ: لم‌يكن شرط «كلّ وقت»، ب: لم‌يشترط بشرط «كلّ وقت».
٦) ص: كلّ واحد.
٧) ب، م: أو عن البعض.
٨) ص: بعض «ج» دائماً ليس «ب».
٩) أ: بحذف «هو».
*) راجع الفصلين الثاني والرابع من هذا النهج.

ب»[١]، وهو يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلّي، وهو أنّه «لا شيء من ج ب» بحسب التعارف المذكور. ونقيض قولنا[٢]: «ليس بعض ج ب بهذا الإطلاق»[٣] هو قولنا: «كلّ ج دائماً هو ب».

[نقيض الوجوديّة]

وأمّا المطلقة التي هي أخصّ ـ وهي التي خصّصناها نحن باسم «الوجوديّة» ـ فإذا قلنا فيها: «كلّ ج ب» ـ أي: على الوجه الذي ذكرناه ـ كان نقيضه: «ليس إنّما بالوجود كلّ ج ب»، أي: بل إمّا بالضرورة[٤] بعض «ج» «ب»، أو «ب» مسلوب عنها كذلك.

وإذا قلنا فيها: «ليس ولا شيء من ج ب» ـ أي: على الوجه الذي ذكرناه ـ كان نقيضه المقابل له ما يُفهم من قولنا: «بعض «ج» دائماً له إيجاب «ب»، أو سلبه عنه»[٥]، لأنّه إذا سَبق[٦] الحكم أنّ «كلّ «ج» يُنفى عنه «ب» وقتاً مّا لا دائماً» فإنّما يقابله أن يكون نفيٌ دائماً، أو إثبات دائماً[٧]. ولا نجد له قضيّة لا قسمة فيها مقابلة، أو يعسر وجودها[٨].

ونقيض قولنا: «بعض ج ب» بهذا الوجه «لا شيء من ج إنّما هو بالوجود ب»[٩]؛ بل إمّا كلّ ج ب دائماً، وإمّا لا شيء من ج ب دائماً[١٠].

---

١) أ: مع زيادة «ونقيض قولنا: «ليس بعض ج ب» هو قولنا: «كلّ ج ينفى عنه ب»».

٢) ب: بحذف «قولنا».

٣) ص: بحذف «بهذا الإطلاق».

٤) ش: إمّا دائماً.

٥) أ، ب: بحذف «عنه».

٦) م: صدق.

٧) أ: نفياً دائماً، أو إثباتاً دائماً؛ م: نفي دائماً، أو ذاتها ضرورة دائماً.

٨) ب: أو يعتبر وجودها.

٩) هامش أ: ليس بالوجود شيء من ج ب.

١٠) ص: من رقم (٩) إلى هنا ساقطة.

ونقيض قولنا: «ليس بعض ج ب» ـ أي: ليسيّة بهذا المعنى ـ هو قولنا: «كلّ ج إمّا دائماً ب، وإمّا دائماً ليس ب»[١].

ولا تظنن أنّ قولنا: «ليس بالإطلاق شيء من ج ب» ـ الذي هو نقيض قولنا: «بالإطلاق شيء من ج ب» ـ هو في معنى قولنا: «بالإطلاق ليس شيء من ج ب»؛ لأنّ الأوّل قد يصدق[٢] مع قولنا: «بالضرورة كلّ ج ب»، ولا يصدق معه الآخر[٣].

[نقيض المطلقة من جنسها]

فإن أردنا أن نجد للمطلقة نقيضاً من جنسها، كانت الحيلة فيه أن نجعل[٤] المطلقة أخصّ ممّا يوجبه نفس الإيجاب أو[٥] السلب المطلقين.

وذلك مثلاً أن يكون الكلّيّ الموجب المطلق هو الذي ليس إنّما الحكم في[٦] كلّ واحد فقط، بل وفي كلّ زمان كون الموضوع على ما وُصِف به ووُضِع معه[٧]، على ما يجب أن يُفهم من المعتاد في العبارة عنه في السلب الكلّيّ[٨]؛ حتّى يكون قولنا: «كلّ ج ب» إنّما يصدق إذا كان كلّ واحد من «ج» «ب»، وفي كلّ زمان له «ج»[٩]، وفي كلّ وقت؛ حتّى إذا كان في وقتٍ مّا موصوفاً بأنّه «ج» بالضرورة أو غير الضرورة، وفي ذلك الوقت لا يوصَف بـ«ب»، كان هذا القول كاذباً، كما يُفهم من اللفظ المتعارف في السلب الكلّيّ.

فإذا اتّفقنا على هذا، كان قولنا: «ليس بعض ج ب على الإطلاق» نقيضاً لقولنا: «كلّ ج ب»؛ وقولنا: «بعض ج ب على الإطلاق» نقيضاً للسالبة الكلّية[١٠].

---

١) ب، م: ليس بـ«ب».

٢) أ، ب: الأُولى قد تصدق.

٣) أ، ب: ولا تصدق مع الآخر.

٤) ص: أن يجعل.

٥) ب: و.

٦) م: على.

٧) أ: أو وضع معه.

٨) ب: السالب الكلّي.

٩) أ، ب: بحذف «ج».

١٠) ب: من هنا إلى رقم (١) من الصفحة التالية ساقطة.

لكنّا نكون قد شرطنا زيادة على ما يقتضيه مجرّد الإثبات والنفي[١]. ومع ذلك فلا يعوزنا مطلق وجوديّ بهذا الشرط؛ لأنّه ليس إذا كان «كلّ ج ب كلّ وقت يكون فيه ج» يكون «بالضرورة مادام موجود الذات فهو ب»؛ وقد عرفت هذا. والقوم الّذين سبقونا لا يمكنهم في أمثلتهم واستعمالاتهم أن يصالحونا على هذا، وبيان هذا فيه طول.

وإن كانت الحيلة أيضاً أن نجعل[٢] قولنا: «كلّ ج ب» إنّما يقصد فيه قصد زمان بعينه[٣] لا يعمّ كلّ آحاد «ج»، بل[٤] كلّ ما هو «ج» موجوداً[٥] في ذلك الزمان؛ وكذلك قولنا: «ليس شيء من ج ب»، أي: من جيمات زمانٍ موجودٍ بعينه. وحينئذ فإنّا إذا حفظنا في الجزئيّتين ذلك الزمان بعينه ـ بعد سائر ما يجب أن يحفظ ممّا حِفْظُه سهلٌ ـ صحّ التناقض[٦].

وقد قضى بهذا قوم، لكنّهم أيضاً ليس يمكنهم أن يستمرّوا على مراعاة هذا الأصل، ومع ذلك فيحتاجون إلى أن يعرضوا عن مراعاة شرائط لها غناء[٧]. وليرجع[٨] في تحقيق ذلك إلى كتاب *الشفاء**.

[٣] إشارة
إلى تناقض سائر ذوات الجهة[٩]

[نقيض الدائمة]

أمّا الدائمة فمناقضتها تجري على نحو مناقضة الوجوديّة التي بحسب الحيلة

---

٢) ب، ص: أن يجعل.
٣) ب: من هنا إلى رقم (٦) ساقطة.
٤) أ: بل كان.
٥) ص: موجود.
٧) ب: غنى.
٨) ب، ص: لترجع.
*) الشفاء: المنطق، الفنّ الرابع، المقالة الأُولى، الفصل الرابع.
٩) ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

الأُولى*، وتقرب منها(١)؛ فلتعرف من ذلك(٢).

[نقيض الضروريّة]

وأمّا قولنا: «بالضرورة كلّ ج ب» فنقيضه: «ليس بالضرورة كلّ ج ب»، أي: بل ممكن(٣) بالإمكان الأعمّ ـدون الأخصّ والخاصّ ـ أن لا يكون بعض «ج» «ب». ويلزمه ما يلزم هذا الإمكان في هذا الموضع**.

وأمّا قولنا: «بالضرورة لا شيء من ج ب» فنقيضه: «ليس بالضرورة لا شيء من ج ب»، أي: بل ممكن أن يكون بعض ج ب بذلك الإمكان دون إمكان آخر.

وقولنا: «بالضرورة بعض ج ب» يقابله على القياس المذكور(٤) «ممكن أن لا يكون شيء من ج ب»، أي: الإمكان الأعمّ(٥).

وقولنا: «بالضرورة ليس بعض ج ب» يقابله على ذلك القياس(٦) قولنا: «ممكن أن يكون كلّ ج ب»، أي: الإمكان الأعمّ(٧).

وهذا الإمكان لا يلزم سالبه موجبَه، ولا موجبُه سالبَه. فاحفظ ذلك، ولا تسْهُ فيه سَهْوَ الأوّلين.

[نقيض الممكنة العامّة]

وقولنا: «ممكن أن يكون كلّ ج ب بالإمكان الأعمّ» يقابله على سبيل النقيض «ليس بممكن أن يكون كلّ ج ب»، ويلزمه «بالضرورة ليس بعض ج ب».

---

*) تقدّمت في الفصل السابق.

١) أ: تقرب عنه، خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٢) أ: فليعرف من ذلك، ب: فلتعرف ذلك.

٣) م: يمكن.

**) راجع الفصل التاسع من النهج الرابع.

٤) م: مع زيادة «قولنا».

٥) ب: أي: الإمكان، م: أي: بالإمكان الأعمّ.

٦) أ، ب: هذا القياس، م: ذلك القياس المذكور.

٧) ص، م: بالإمكان الأعمّ.

وتَمِّم أنت من نفسك سائر الأقسام، على القياس الذي استفدته.

[نقيض الممكنة الخاصّة]

وقولنا: «ممكن أن يكون كلّ ج ب بالإمكان الخاصّ» يقابله «ليس بممكن أن يكون كلّ ج ب»، ولا يلزمه «أنّه ممتنع أن يكون ذلك» أكثر من لزوم أنّه واجب؛ بل لا يلزمه من باب الضرورة شيء، فاحفظ هذا.

وقولنا: «ممكن أن لا يكون شيء من ج ب بهذا الإمكان» يقابله «ليس بممكن أن لا يكون شيء من ج ب». وكأنّ هذا القائل يقول: بل واجب أن يكون شيء من ج ب، أو ممتنع؛ وكأنّه يقول: «بالضرورة بعض ج ب» أو «بالضرورة ليس بعض ج ب». وليس يجمع هذين أمر جامع يمكنني في الحال أن أعبّر عنه عبارة إيجابيّة، حتّى يكون نقيض السالبة الممكنة موجبة. ثمّ ما الذي يحوج إلى ذلك، ومن المعلوم أنّ قولنا: «ممكن أن لا يكون» في الحقيقة إيجاب؟! هذا.

وأمّا قولنا: «ممكن أن يكون بعض ج ب بهذا الإمكان» فيناقضه[١] قولنا: «ليس بممكن أن يكون شيء من ج ب»، أي: بل إمّا ضروريّ أن يكون، أو ضروريّ أن لا يكون.

وقولنا: «ممكن أن لا يكون بعض ج ب» يناقضه قولنا: «ليس بممكن أن لا يكون بعض ج ب»؛ أي: «بالضرورة يكون كلّ ج ب»، أو «بالضرورة يكون لا شيء من ج ب».

فهكذا[٢] يجب أن يُفهم حال التناقض في ذوات الجهة، ويخلّى[٣] عمّا يقولون.

---

١) أ، ب، ص: يناقضه.
٢) ص: فهذا.
٣) أ: تخلي.

[٤] إشارة
إلى عكس المطلقات

«العكس» هو أن يُجعل[١] المحمول من القضيّة موضوعاً والموضوع محمولاً، مع حفظ الكيفيّة وبقاء الصدق بحاله[٢].

[عكس السالبة الكلّية]

وقد جرت العادة بأن يُبدأ[٣] بعكس السالبة المطلقة الكلّية[٤]، ويُبيّن أنّها[٥] منعكسة مثل نفسها.

والحقّ أنّه ليس لها عكس إلّا بشيء من الحيل التي قيلت؛ فإنّه يمكن أن يسلب «الضحّاك» سلباً بالفعل عن كلّ واحد من النّاس، ولا يجب أن يسلب «الإنسان» عن شيء من الضحّاكين[٦]؛ فربّما كان شيء من الأشياء[٧] يسلب بالإطلاق عن شيء لا يكون موجوداً إلّا فيه، ولا يمكن سلب ذلك الشيء عنه[٨].

والحجّة التي يحتجّون بها لا تلزم إلّا أن تؤخذ[٩] المطلقة على أحد الوجهين

---

١) أ: أن تجعل.

٢) ب، خ، ر: الصدق والكذب بحاله، ص، م: الصدق أو الكذب بحاله.

* قال الحكيم الطوسي: «...فزيادة «والكذب» في الكتاب سهو، لعلّه وقع من ناسخيه، فإنّ أكثر الكتب خالية عنها، وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب أيضاً خالياً عنها».

٣) أ: أن يبدأ، ر: من هنا إلى رقم (٨) محذوفة.

٤) خ: من هنا إلى رقم (٦) محذوفة.

٥) ب: بيّن أنّها.

٦) ص: الضاحكين.

٧) ب: شيء من الإنسان، م: شيء.

٩) ب: لاتلزم إلّا أن يوجد. خ: ليس تلزم إلّا أن توجد، ر: ليست تلزم إلّا أن توجد.

الآخرين*. وأمّا أنّ[1] تلك الحجّة كيف هي؟[2] فهي: أنّا إذا قلنا: «ليس ولا شيء من ج ب» فيلزم أن يصدق «ليس ولا شيء من ب ج المطلقة»، وإلّا صدق[3] نقيضها وهو أنّ «بعض ب ج المطلقة».

فلنفرض ذلك «البعض» شيئاً معيّناً، وليكن «د»؛ فيكون «د» نفسها[4] «ج» و«ب» معاً، فيكون شيء ممّا هو «ج» هو «ب». وذلك الشيء هو «د» المفروض ـ لا أنّ العكس الجزئيّ الموجب أوجبه، فإنّا لم نعلم بعدُ انعكاسَ الجزئيّ الموجب ـ، وقد كنّا قلنا: «لا شيء ممّا هو ج ب»، هذا محال.

أمّا الجواب عنها[5] فهو أنّ هذا ليس بمحال إذا أُخِذ السلب مطلقاً، لا بحسب[6] عادة العبارة فقط[7]؛ فقد علمت[8] أنّهما في المطلقة يصدقان، كما قد يصدق[9] سلب «الضحّاك» بالفعل ـ السلب المطلق[10] ـ عن كلّ واحد واحد من «الناس»، وإيجابه على بعضهم. وأمّا على الوجهين الآخرين من الإطلاق، فإنّ السالبة الكلّية[11] تنعكس على نفسها بهذه الحجّة بعينها.

وأمّا الحجّة المحدثة التي لهم من طريق المباينة ـ التي أُحدثت بعد[12] المعلّم الأوّل ـ فلا يحتاج إلى أن نذكرها، فإنّها ـ وإن أُعجب بها عالم ـ مُزورّة، وقد بيّنّا حالها في كتاب *الشفاء***.

---

*) قد ذكرهما المصنّف في باب نقيض المطلقة، في الفصل الثاني من هذا النهج.

١) خ، ر: فأمّا أنّ. ص: وأمّا أن يكون.

٢) خ، ر: أكثر العبارات من هنا إلى آخر الفصل محذوف.

٣) ص، م: لصدق.

٤) ب، م: بعينها.

٥) ب، خ، ص: وأمّا (بحذف «الجواب عنها»).

٦) ب: بحسب (بحذف «لا»).

٧) ب: عادة العبارة عنه فقط. م: العبارة عنه فقط.

٨) ص: وقد علمت.

٩) ب: كما يصدق.

١٠) م: بحذف «السلب المطلق».

١١) ب،م: فإنّ السالبة.

١٢) ب، ص: من بعد.

**) الشفاء: المنطق، القياس، المقالة الثانية، الفصل الثاني.

[عكس الموجبة الكلّية]

و أمّا الكلّية الموجبة فإنّها لا يجب أن تنعكس كلّية، فربّما[١] كان المحمول أعمّ من الموضوع.

و لا يجب أيضاً أن تنعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة، فإنّه ربّما كان المحمول غير ضروريّ للموضوع والموضوع ضروريّ للمحمول[٢]؛ مثل التنفّس لذي الرية من الحيوان، فإنّه وجوديّ ليس بدائم اللزوم، ولكن[٣] ضروريّ له الحيوان ذو الرية، فإنّ كلّ متنفّس فإنّه بالضرورة حيوان ذو رية. بل إنّما تنعكس المطلقة مطلقة عامّة تحتمل الضرورة.

لكنّ الكلّية الموجبة يصحّ عكسها جزئيّاً موجباً لا محالة، فإنّه إذا كان «كلّ ج ب» كان لنا أن نجد شيئاً معيّناً هو «ج» و«ب»، فيكون[٤] ذلك الجيم «ب» وذلك الباء «ج»[٥].

[عكس الجزئيّة]

وكذلك الجزئيّة الموجبة[٦] تنعكس مثل نفسها[٧]. فإن كان الكلّيّ والجزئيّ الموجبان من المطلقات التي لها من جنسها نقيض، بُرهِنَ على أنّها تنعكس جزئيّة من طريق أنّه: إن لم يكن حقّاً أنّ «بعض ب ج» فلا شيء من «ب» «ج»، فلا شيء من «ج» «ب»[٨].

---

١) أ: فإنّه ربّما.
٢) أ: ضرورياً للمحمول.
٣) أ، ب: ولكنّه.
٤) ب: ويكون.
٥) م: ذلك الباء جيم.
٦) خ: الموجبة الجزئيّة.
٧) ب: من هنا إلى رقم (٨) ساقطة.
٨) ص: «ب» دائماً.

وأمّا الجزئيّة السالبة فلا عكس لها، فإنّه ممكن[١] أن لا يكون «كلّ ج ب»، ثمّ يكون «كلّ ب ج»، ليس[٢] «ليس كلّ ب ج». مثل أنّ الحقّ هو أنّه «ليس بعض الناس بضحّاك بالفعل»[٣]، و«ليس بممكن[٤] أن لا يكون شيء ممّا هو ضحّاك بالفعل إنساناً».

[٥] إشارة

إلى عكس الضروريّات[٥]

[عكس السالبة الكلّية]

وأمّا[٦] السالبة الكلّية الضروريّة، فإنّها تنعكس[٧] مثل نفسها. فإنّه إذا كان «بالضرورة ب مسلوبة عن كلّ ج»[٨]، ثمّ أمكن أن يوجد[٩] «بعض ب ج» وفُرِض ذلك[١٠]؛ انعكس ذلك، فكان «بعض ج ب»[١١] على مقتضى الإطلاق الذي يعمّ الضروريّ وغيره. وهذا لا يصدق ألبتّة مع السلب الضروريّ الكلّيّ[١٢]، بل صدقه معه محال[١٣]؛ فما أدّى إليه محال[١٤].

ولك أن تبيّن ذلك بالافتراض، فتجعل[١٥] ذلك البعض «د»، فتجد بعض ما هو «ج» قد صار «ب».

---

١) ب: يمكن.

٢) ص: بحذف «ليس».

٣) ص: بضاحك بالفعل.

٤) ب: فليس يمكن، م: وليس يمكن.

٥) خ، ر: أكثر العبارات من هنا إلى آخر الفصل محذوف.

٦) ب: أمّا.

٧) ب: فإنّه ينعكس.

٨) ب، م: مسلوباً عن كلّ «ج»، ص: مسلوب عن كلّ «ج».

٩) ص: أن يؤخذ.

١٠) أ: ففرض ذلك، ب: فيفرض ذلك.

١١) ب: وكان «بعض ج ب».

١٢) أ: مع السلب الضروريّ، ب: مع الكلّيّ الضروريّ.

١٣) ب: من هنا إلى رقم (١٤) ساقطة.

١٥) ب، ص: فيجعل.

[عكس الموجبة الكلّية]

والكلّية الموجبة الضروريّة تنعكس على نفسها جزئيّة موجبة، لما بُيِّن[١] من حكم المطلق العامّ*. لكن لا يجب أن تنعكس ضروريّة، فإنّه يمكن أن يكون عكس الضروريّ ممكناً، فإنّه يمكن أن يكون «ج» ـ كالضحّاك ـ ضروريّاً له «ب» ـ كالإنسان ـ، و«ب» ـ كالإنسان ـ غير ضروريّ له «ج» ـ كالضحّاك ـ.

ومن قال غير هذا و[٢] أنشأ يحتال فيه، فلا تُصدِّقه. فعكسُها إذن الإمكان الأعمّ.

[عكس الجزئيّة]

والموجبة الجزئيّة الضروريّة، تنعكس أيضاً جزئيّة على ذلك القياس.

والسالبة الجزئيّة الضروريّة[٣] لا تنعكس، لِما علمت. ومثالُه: «بالضرورة ليس كلّ حيوان إنساناً»، ثمّ «كلّ إنسان حيوان»[٤]، ليس «ليس كلّ إنسان حيواناً»[٥].

[٦] إشارة
إلى عكس الممكنات[٦]

[السالبة الممكنة]

وأمّا القضايا الممكنة فليس يجب لها عكس في السلب، فإنّه ليس إذا لم يمتنع ـ بل أمكن ـ «أن يكون لا شيء من الناس يكتب»[٧] يجب أن يمكن ـ ولا يمتنع ـ

---

١) ب: كما بيّن.

٢) ب: أو.

٣) أ: السالبة الضرورية الجزئية.

٤) أ: من هنا إلى رقم (٥) ساقطة.

٥) ص: حيوان.

٦) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٧) ب: أن لا يكون شيء من الناس يكتب.

*) تقدّم في الفصل السابق.

«أن لا يكون أحد ممّن يكتب إنساناً[١]، أو بعض من يكتب إنساناً»[٢].

وكذلك هذا المثال[٣] يبيّن الحال في الممكن الأخصّ والخاصّ؛ فإنّ الشيء قد يجوز أن يُنفى عن شيء[٤]، وذلك الشيء لا يجوز أن يُنفى عنه؛ لأنّه[٥] موضوعه الخاصّ الذي لا يعرض إلّا له.

[الموجبة الممكنة]

وأمّا في الإيجاب فيجب لها عكس، ولكن ليس يجب أن يكون في الممكن الخاصّ مثل نفسه.

ولا تستمع إلى من يقول: «إنّ الشيء إذا كان ممكناً غير ضروريّ لموضوعه، فإنّ[٦] موضوعه يكون كذلك له»، وتأمّل «المتحرّك بالإرادة» كيف هو من الممكنات للحيوان[٧]، وكيف الحيوان ضروريّ له؟!

ولا تلتفت[٨] إلى تكلّفات قوم فيه. بل كلّ أصناف الإمكان ينعكس في الإيجاب[٩] بالإمكان الأعمّ؛ فإنّه إذا كان «كلّ ج ب بالإمكان»[١٠] أو «بعض ج ب بالإمكان»[١١] فـ«بعض ب ج بالإمكان الأعمّ»، وإلّا فليس يمكن أن يكون شيء من «ب» «ج»، فـ«بالضرورة ـ على ما علمت* ـ لا شيء من ب ج»، فـ«بالضرورة لا شيء من ج ب». هذا خلف.

وربّما قال قائل: ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة الخاصّة، وقوّتها قوّة

---

١) م: بحذف «إنساناً»، ب: من هنا إلى رقم (٢) ساقطة. ٢) م: بعض ممّن يكتب إنساناً.
٣) ب: بهذا المثال. ٤) أ: عنه شيء.
٥) م: لأنّ. ٦) أ، ب: إنّ.
٧) م: في الحيوان. ٨) ب، ص: لا يلتفت.
٩) ب: الإيجاب والسلب. ١٠) ب: من هنا إلى رقم (١١) ساقطة.
*) تقدّم في الفصل الثالث من هذا النهج.

الموجبة؟ فنقول: إنّ السبب[1] في ذلك أنّها ـ أعني: الموجبة ـ إنّما تنعكس إلى موجب[2] من باب الممكن الأعمّ[3]، فلا تحفظ الكيفيّة[4]. ولو كان يلزم عكسها من الممكن الخاصّ، لأمكن أن تُقلب[5] من الإيجاب إلى السلب، فتعود الكيفيّة في العكس؛ لكنّ ذلك غير واجب.

وقوم يدّعون للسلب[6] الجزئيّ الممكن عكساً، بسبب انعكاس الموجب الجزئيّ الذي في قوّته؛ وحسبانهم أنّ ذلك يكون[7] خاصّاً أيضاً، ويعود إلى السلب. فظنّهم باطل قد تتحقّقه[8] ممّا سمعته. ومن هذا المثال قولنا: «يمكن[9] أن يكون بعض الناس ليس بضحّاك»، ولا نقول: «يمكن أن يكون[10] بعض ما هو ضحّاك ليس بإنسان».

---

١) أ: والسبب (بحذف «فنقول: إنّ»).
٢) ب، م: موجبة، ص: الموجبة.
٣) ص، م: الإمكان الأعمّ.
٤) أ: ولا تحفظ الكيفية، ب: فلا يحفظ الكيفية.
٥) أ: تنقلب.
٦) ص: في السلب.
٧) ب: أن يكون.
٨) أ: تحقّقته، ب: وقد يتحقّق، ص: وقد تتحقّقه.
٩) ب: ممكن.
١٠) ب: ممكن أن يكون.

النهج السادس

[في مبادئ الأقيسة[1]]

---

١) ب، ص: النهج الســادس في موادّ الأقيــة.

[١] إشارة

إلى القضايا من جهة مايُصدَّق بها ونحوه[١]

أصناف[٢] القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم، أربعة[٣]: «مسلّمات»، و«مظنونات» وما معها، و«مشبّهات بغيرها»، و«مخيّلات».

والمسلّمات[٤] إمّا «معتقدات»، وإمّا «مأخوذات»[٥].

والمعتقدات أصنافها ثلاثة: «الواجب قبولها»، و«المشهورات»، و«الوهميّات»[٦].

والواجب قبولها[٧]: «أوّليّـات»، و«مشـاهدات»، و«مـجرّبات» ومـا مـعها مـن «الحدسيّات» و«المتواترات»، و«قضايا قياساتها معها».

[١ـ الواجب قبولها]

فلنبدأ بتعريف أنحاء الواجب قبولها، وأنواعها من هذه الجملة:

---

١) خ، ر: القضايا من جهة مايصدق بها؛ ص، م: إشارة إلى القضايا من جهة مايصدّق بها أو نحوه.

٢) ر: أكثر العبارات من هنا إلى آخر النهج السادس محذوف.

٣) خ: أكثر العبارات من هنا إلى آخر النهج السادس محذوف.

٤) ب، م: فالمسلّمات.

٥) ب: أو مأخوذات. ب: من هنا إلى رقم (٦) ساقطة.

٧) ب، ص، م: فالواجب قبولها.

[أ ـ الأوّليّات]

فأمّا «الأوّليّات» فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته ولغريزته، لا لسبب[١] من الأسباب الخارجة عنه؛ فإنّه كلّما وقع للعقل التصوّرُ لحدودها بالكنه[٢] وقع له التصديق؛ فلا يكون للتصديق فيه توقّف، إلّا على وقوع التصوّر والفطانة للتركيب.

ومن هذه ما هو جَليّ للكلّ، لأنّه واضح تصوّر الحدود. ومنها ما ربما خفي وافتقر إلى تأمّل، لخفاء في تصوّر حدوده؛ فإنّه إذا التبس التصوّر التبس التصديق. وهذا القسم لا يتوعّر[٣] على الأذهان المشتعلة النافذة[٤] في التصوّر[٥].

[ب ـ المشاهدات]

و أمّا «المشاهدات» فكالمحسوسات، وهي القضايا التي إنّما نستفيد التصديق بها من الحسّ؛ مثل حكمنا بوجود الشمس، وكونها مضيئة؛ وحكمنا بأنّ النار حارّة[٦].

وكقضايا اعتباريّة بمشاهدة قُوى غير الحسّ[٧]، مثل معرفتنا بأنّ لنا فكرة، وأنّ لنا خوفاً وغضباً؛ وأنّا نشعر بذواتنا، وبأفعال ذواتنا[٨].

[ج ـ المجرّبات]

و أمّا «المجرّبات» فهي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات منّا تتكرّر، فتفيد إذكاراً بتكرّرها، فيتأكّد منها عقد قويّ لا يشكّ فيه. وليس على المنطقيّ أن يطلب السبب

---

١) ب: لا بسبب.
٢) ص: بحدودها بالكنه.
٣) ب: لا يتوعّى، م: لا يتصوّر.
٤) ب: الأذهان المشتعلة، ص: الأذهان المشتغلة النافذة.
٥) ب: بحذف «في التصوّر»، م: من التصوّرات.
٦) م: بكون النار حارّة.
٧) أ: لمشاهدة قوى غير الحسّ، خ: بمشاهدة أفعال أُخرى، ر: بمشاهدة قوى أُخرى.
٨) م: أفعال ذواتنا.

في ذلك بعد أن لا يشكّ في وجوده، فربّما أوجبت[١] التجربة قضاء جزماً، وربّما أوجبت[٢]قضاء أكثريّاً.

ولا تخلو عن قوّة مّا قياسيّة خفيّة[٣]، تخالط المشاهدات. وهذا مثل حكمنا بأنّ[٤] الضرب بالخشب مولم.

وإنّما[٥] تنعقد التجربة إذا أمنت النفسُ كونَ الشيء بالاتّفاق، وتنضاف إليه أحوال الهيأة، فتنعقد التجربة.

[د ـ الحدسيّات]

وممّا[٦] يجري مجرى المجرّبات «الحدسيّات»، وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قويّ جدّاً، فزال معه الشكّ، وأذعن له الذهن. فلو أنّ جاحداً جحد ذلك، لأنّه لم يتولّ الاعتبار الموجب لقوّة ذلك الحدس، أو على سبيل المناكرة لم يتأتّ أن يتحقّق[٧] له ما تحقّق عند الحادس. مثل قضائنا بأنّ[٨] نور القمر من الشمس، لهيئات تُشكّل النور فيه.

وفيها أيضاً قوّة قياسيّة، وهي شديدة المناسبة للمجرّبات[٩].

[هـ ـ المتواترات]

وكذلك «القضايا التواتريّة»[١٠]، وهي التي تسكن إليها النفس سكوناً تامّاً[١١]،

---

١) ص: أوقعت.
٢) ص: أوقعت.
٣) ب: قوّة قياسية خفيّة.
٤) أ: أنّ.
٥) م: ربّما.
٦) أ، ب، ص: ما.
٧) أ، م: أن تحقق.
٨) أ، ب: أنّ.
٩) ب: شديدة المناسبات.
١٠) خ: المتواترة.
١١) ب: سكوناً ما.

يزول معه الشكّ ـلكثرة الشهادات ـ مع إمكانه، بحيث تزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتّفاق والتواطؤ. وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكّة[١] ووجود جالينوس وأُقليدس وغيرهم.

ومن حاول أن يحصر هذه الشهادات في مبلغ عدد فقد أحال، فإنّ ذلك ليس متعلّقاً[٢] بعدد يؤثر النقصان والزيادة فيه، وإنّما الرجوع فيه[٣] إلى مبلغ يقع معه اليقين. فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات، لا عدد الشهادات[٤].

وهذه أيضاً لا يمكن أن يُقنع جاحدها[٥]، أو يُسكت بكلام[٦].

[و ـ القضايا التي قياساتها معها]

وأمّا «القضايا التي معها قياساتها»[٧] فهي قضايا إنّما يصدّق بها لأجل وسط، لكن ذلك الوسط ليس ممّا يعزب[٨] عن الذهن، فيُحوَج فيه الذهن إلى طلب؛ بل كلّما أُخطِر حدّ المطلوب بالبال[٩] خطر الوسط بالبال. مثل قضائنا بأنّ الاثنين نصف الأربعة.

فقد استقصينا القول في تعديد أصناف القضايا الواجب قبولها، من جملة المعتقدات، من جملة المسلّمات.

[٢ـ المشهورات]

فأمّا[١٠] «المشهورات» من هذه الجملة، فمنها أيضاً: هذه «الأوّليّات» ونحوها،

---

١) أ: لوجود مكّة.
٢) أ: معلّقاً.
٣) ب: المرجع فيه، م: المرجوع فيه.
٤) ب: بحذف «لا عدد الشهادات».
٥) أ: أن تقنع جاحدها.
٦) ب: ويسكت لكلام.
٧) ب: قياساتها معها.
٨) ب: يذهب.
٩) أ: كلّما أخطر حدّي مقدّمتي المطلوب، م: كلّما أخطر بالبال حدّ المطلوب.
١٠) خ، ر: وأمّا.

ممّا يجب قبوله؛ لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الاعتراف بها.

و منها: «الآراء المسمّاة بالمحمودة»؛ وربّما خصّصناها باسم «المشهورة»، إذ لا عمدة لها إلّا الشهرة. وهي آراء لو خُلّي الإنسان وعقله المجرّد ووهمه وحسّه -ولم يؤدَّب بقبول قضاياها والاعتراف بها، ولم يُمل الاستقراء بظنّه القويّ إلى حكمٍ لكثرة الجزئيّات، ولم يستدع إليها ما في طبيعة الإنسان من الرحمة والخجل والأنفة والحميّة وغير ذلك- لم يقض بها الإنسان طاعةً لعقله أو وهمه أو حسّه[١]. مثل حكمنا بأنّ[٢] سلب مال الإنسان قبيح، وأنّ الكذب قبيح لا ينبغي أن يقدَم عليه.

و من هذا الجنس ما يسبق إلى وهم كثير من الناس -وإن صرَف كثيراً منهم عنه الشرع- من قبح ذبح الحيوان[٣] اتّباعاً لما في الغريزة من الرقّة، لمن يكون غريزته كذلك وهُمْ أكثر الناس. وليس شيء من هذا يوجبه العقل الساذج.

و لو توهّم الإنسان نفسه وأنّه خُلِق دفعةً تامّ العقل، ولم يسمع أدباً، ولم يطع انفعالاً نفسانيّاً أو خلقيّاً؛ لم يقض في أمثال هذه القضايا بشيء. بل أمكنه أن يجهله ويتوقّف فيه[٤]، وليس كذلك حال قضائه أنّ[٥] الكلّ أعظم من الجزء.

وهذه المشهورات قد تكون صادقة، وقد تكون كاذبة. وإذا كانت صادقة ليست تُنسب إلى الأوّليّات ونحوها، إذا[٦] لم تكن بيّنة الصدق عند العقل الأوّل إلّا بنظر، وإن كانت محمودة عنده. والصادق غير المحمود، وكذلك الكاذب غير الشنيع؛ ورُبَّ شنيعٍ حقّ، ورُبّ محمودٍ كاذب.

فالمشهورات إمّا من «الواجبات»، وإمّا من «التأديبيّات الصلاحيّة»[٧] وما يتطابق

---

١) أ: أو وهمه وحسّه، ب: ووهمه وحسّه.
٢) أ: أنّ.
٣) ص: الحيوانات.
٤) ب: يتوقف غيره فيه.
٥) ص، م: بأنّ.
٦) أ: إذ.
٧) ص: التأديبات الصلاحية.

عليه الشرائع الإلهيّة، وإمّا «خُلقيّات» و«انفعاليّات»، وإمّا «استقرائيّات»، وهي إمّا بحسب الإطلاق، وإمّا بحسب أصحاب صناعة وملّة.

[٣ـ الوهميّات]

وأمّا «القضايا الوهميّة الصرفة» فهي قضايا كاذبة، إلّا أنّ الوهم الإنسانيّ[١] يقضي بها قضاءً شديد القوّة، لأنّه ليس يقبل ضدّها ومقابلها، بسبب أنّ الوهم تابع للحسّ، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم.

ومن المعلوم أنّ المحسوسات إذا كان لها مبادئ[٢] وأُصول، كانت تلك قبل المحسوسات، ولم‌تكن محسوسة، ولم‌يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات، فلم‌يمكن أن يتمثّل ذلك الوجود في الوهم؛ ولهذا فإنّ الوهم نفسه وأفعاله لا يتمثّل في الوهم. ولهذا ما يكون الوهم مساعداً للعقل في الأُصول التي تنتج وجود تلك المبادي، فإذا تَعدَّيا معاً إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلّم موجبه.

وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأوّليّة، وتكاد تشاكل الأوّليّات، وتدخل في المشبّهات بها[٣]. وهي أحكام للنفس[٤] في أُمور متقدّمة على المحسوسات، أو أعمّ منها، على نحو ما يجب أن لا يكون لها، وعلى نحو ما[٥] يجب أن يكون أو يُظنّ في المحسوسات. مثل اعتقاد المعتقد: أن لابدّ من خلاء ينتهي إليه الملاء إذا تناهى، وأنّه لابدّ في كلّ موجود من أن يكون مُشاراً إلى جهة وجوده.

وهذه الوهميّات لولا مخالفة السُنن الشرعيّة لها، لكانت تكون مشهورة؛ وإنّما

---

١) ص: الوهم الإنسان.
٢) م: مباد.
٣) ب: المشبهات.
٤) أ. م: أحكام النفس.
٥) ب: وعلى ما.

تثلم في شهرتها الدّيانات الحقيقيّة، والعلوم الحكميّة. ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه[١] في دفع ذلك، لشدّة استيلاء الوهم. على أنّ ما يدفعه الوهم ولا يقبله[٢] إذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر، وهو ـ مع أنّه باطل شنيع ـ ليس بلا شهرة؛ بل يكاد أن تكون الأوّليّات والوهميّات ـ التي لا تزاحم من غيرها ـ مشهورة، ولا ينعكس.

فقد فرغنا[٣] من أصناف «المعتقَدات» من جملة «المسلَّمات».

[٤ـ المأخوذات]

وأمّا «المأخوذات» فمنها «مقبولات»، ومنها «تقريريّات».

فأمّا «المقبولات» من جملة المأخوذات فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل، أو من نفر، أو من إمام يحسن به الظنّ.

وأمّا «التقريريّات» فإنّها المقدّمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب؛ أو التي يلزم قبولها والإقرار بها في مبادئ العلوم، إمّا مع استنكارٍ مّا، وتسمّى «مصادرات»؛ وإمّا مع مسامحةٍ مّا وطيب نفس، وتسمّى «أُصولاً موضوعة». ولهذه موضع منتظر[٤] *.

[٥ ـ المظنونات]

وأمّا «المظنونات» فهي أقاويل وقضايا وإن كان يستعملها المحتجّ بها جزماً، فإنّه

---

١) ص: لا يكاد المدفوع تقاوم نصيبه.

٢) ب: ويقبله.

٣) ب، ص: وقد فرغنا.

٤) ب، ص: موضع منظر.

*) سيأتي في الفصل الثالث من النهج التاسع.

إنّما يتبع فيها مع نفسه غالب الظنّ، من دون أن يكون جزم العقل[١] منصرفاً عن مقابلها.

وصنف من جملتها «المشهوراتُ» بحسب بادئ الرأي غير المتعقّب، وهي التي تغافص الذهن فتشغله عن أن يفطن الذهن لكونها مظنونة، أوكونها مخالفة للشهرة، إلى ثاني الحال. وكأنّ النفس تذعن لها في أوّل ما تطّلع عليها، فإن رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظنّاً أو تكذيباً. و أعني بالظنّ هاهنا: ميلاً من النفس مع شعور بإمكان المقابل. ومن هذه المقدّمات قول القائل: «أُنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

وقد تدخل «المقبولات» في «المظنونات»، إذا كان الاعتبار من جهة ميل النفس[٢] يقع هناك مع شعور بالمقابل.

[٦ـ المشبّهات]

وأمّا «المشبّهات» فهي التي تشبه شيئاً من الأوّليّات وما معها، أو[٣] المشهورات؛ ولا تكون هي هي بأعيانها[٤].

وذلك الاشتباه يكون إمّا بتوسّط اللفظ، وإمّا بتوسّط المعنى.

[المشبّهات اللفظيّة]

والذي يكون بتوسّط اللفظ فهو أن يكون اللفظ فيهما واحداً[٥]، والمعنى مختلفاً. وقد يكون المعنى مختلفاً بحسب وضع اللفظ في نفسه، كما يكون في المفهوم من لفظ «العين»[٦]؛ وربّما خفي ذلك جدّاً[٧]، كما يخفى في «النور» إذا أخِذَ تارة بمعنى

---

١) أ: جزم العقد.
٢) ب، ص: ميل نفس.
٣) ص: و.
٤) ب: بعينها.
٥) ص: فيها واحداً.
٦) ب: لفظة «العين».
٧) ب: بحذف «جدّاً».

«المبصر»[١]، وأُخرى بمعنى «الحقّ» عند العقل.

وقد يكون بحسب ما عرض للفظ في تركيبه[٢]، إمّا في نفس تركيبه، كقول القائل[٣]: «غلامْ حسنْ» بالسكونَيْن. أو بحسب اختلاف دلائل حروف الصلات فيه، التي لا دلائل لها بانفرادها، بل إنّما تدلّ بالتركيب؛ وهي الأدوات بأصنافها. مثل ما يقال: «ما يعلم الإنسان فهو كما يعلمه»، فتارة «هو» يرجع إلى «ما يعلم»، وتارة إلى «الإنسان».

وقد يكون بحسب ما يعرض للفظ من تصريفه[٤]؛ وقد يكون على وجوه أُخرى، قد بُيّنت[٥] في مواضع أُخر من حقّها أن تطوّل فيها الفروع وتكثر.

[المشبّهات المعنويّة]

وأمّا الكائن بحسب المعنى فمثل ما يقع بسبب[٦] إيهام العكس، مثل أن يوجد «كلّ ثلج أبيض» فيظنّ أنّ «كلّ أبيض ثلج».

وكذلك إذا أخِذَ لازم الشيء بدل الشيء، فيظنّ أنّ حكم اللازم حكمه؛ مثل أن يكون الإنسان يلزمه أنّه متوهّم، ويلزمه أنّه مكلّف مخاطب، فيتوهّم أنّ «كلّ ما له وهم وفطنةٌ مّا فهو مكلّف»[٧].

وكذلك إذا وصف الشيء[٨] بما وقع منه على سبيل العرض، مثل الحكم على «السَّقمونيا» بأنّه مبرّد إذا أشبه[٩] ما يبرّد من جهة.

---

١) ب: بمعنى «البصر».
٢) ب: ما يعرض اللفظ في التركيب.
٣) ب: مثل قول القائل.
٤) ص: في تصريفه.
٥) ص: وجوه أُخر، وقد بيّنت؛ م: وجوه أُخرى، وقد بيّنت.
٦) ص: بحسب.
٧) أ: فإنّه مكلّف.
٨) ب: وكذلك وصف الشيء.
٩) أ: إذ أشبه، ب: إذا اشتبه.

وكذلك أشياء أُخر(١) تشبه هذه. وبالجملة كلّ ما يتروّج(٢) من القضايا على أنّه بحال يوجب تصديقاً، لأنّه شبيه أو مناسب لما(٣) هو بتلك الحال، أو قريب منه(٤).

فهذه هي المشبّهات اللفظيّة والمعنويّة، وقد بقيت المخيّلات(٥).

[٧ـ المخيّلات]

وأمّا «المخيّلات» فهي قضايا تقال قولاً، فتؤثّر(٦) في النفس تأثيراً عجيباً من قبض وبسط(٧). وربّما زاد على تأثير التصديق(٨)، وربّما لم يكن معه تصديق. مثل ما يفعله قولنا وحكمنا في النفس(٩): «إنّ العسل مِرّة متهوّعة»(١٠) على سبيل محاكاته للمِرّة(١١)، فتأباه النفس وتنقبض عنه.

وأكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وعمّا يذرونه، إقداماً وإحجاماً صادراً عن هذا النحو(١٢) من حركة النفس، لا على سبيل الروِيَّة ولا الظنّ(١٣).

والمصدّقاتُ من الأوّليّات ونحوها والمشهوراتُ، قد تفعل فعل المخيّلات(١٤) من تحريك النفس أو قبضها؛ واستحسان النفس لورودها عليها. لكنّها تكون أوّليّة ومشهورة باعتبار، ومخيّلة باعتبار(١٥).

وليس يجب في جميع المخيّلات(١٦) أن تكون كاذبة، كما لا يجب في المشهورات وما يخالف الواجب قبوله أن يكون لا محالة كاذباً.

---

١) ب: أُخرى.
٢) م: يروّج.
٣) ب: يشبه أو يناسب ما.
٤) ب، ص: من هنا إلى رقم (٥) ساقطة.
٦) أ: وتؤثّر.
٧) ص، م: أو بسط. م: من هنا إلى رقم (٨) ساقطة.
٩) ب: بحذف «في النفس».
١٠) ب: مهوّعة.
١١) ب: المحاكاة على المرّة.
١٢) م: هذا النوع.
١٣) ب، ص: سبيل الرؤية ولا الظنّ.
١٤) أ: المتخيّلات.
١٥) أ، ص: متخيّلة باعتبار.
١٦) أ: المتخيّلات.

وبالجملة التخييل المحرّك من القول متعلّق بالتعجّب منه، إمّا لجودة هيأته، أو قوّة صدقه[١]، أو قوّة شهرته، أو حسن محاكاته[٢]. لكنّنا قد نخصّ باسم المخيّلات[٣] ما يكون تأثيره بالمحاكاة، وبما يحرّك[٤] النفس من الهيئات الخارجة عن التصديق.

[٢] تذنيب

ونقول: إنّ اسم «التسليم» يقال على أحوال القضايا، من حيث توضع وضعاً ويحكم بها حكماً[٥]، كيفما كان: فربّما كان التسليم من العقل الأوّل، وربّما كان من اتّفاق الجمهور، وربّما كان من إنصاف الخصم[٦].

١) ص: لقوّة صدقه، م: لقوّة تأثّر.
٢) م: لقوّة محاكاته.
٣) أ: المتخيّلات.
٤) ب: بالمحاكاة يتحرّك.
٥) ب: يحكم حكماً.
٦) أ: وربّما كان إنصافاً من الخصم. ب: وربّما كان من الخصم.

النهج السابع

وفيه الشروع في التركيب الثاني الذي للحجج[1]

---

١) خ، ر: وهو الذي للحجج.

[١] إشارة

إلى القياس والاستقراء والتمثيل

أصناف ما يحتجّ به في إثبات شيء لا مرجوع فيه[١] إلى القبول والتسليم، أو فيه مرجوع إليه[٢] لكنّه لم يرجع إليه؛ ثلاثة: أحدها القياس، والثاني الاستقراء وما معه، والثالث التمثيل وما معه.

[الاستقراء]

وأمّا الاستقراء[٣] فهو «الحكم على كلّيّ[٤] بما وجد في جزئيّاته الكثيرة»، مثل حكمنا بأنّ «كلّ حيوان يحرّك عند المضغ فكّه الأسفل» استقراءً للناس والدوابّ البرّية والطير.

والاستقراء غير موجب للعلم الصحيح، فإنّه ربّما كان ما لم يُستقرأ خلاف ما أُستقرئ، مثل التمساح في مثالنا؛ بل ربما كان المختلف فيه والمطلوب بخلاف

---

١) ب، ر: لا رجوع فيه. ٢) ب، ر: لا رجوع فيه.

٣) ب، خ، ص: فأمّا الاستقراء. خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٤) ب: على الكلّيّ.

حكم جميع ما سواه.

[التمثيل]

وأمّا التمثيل فهو الذي يعرفه أهل زماننا بـ«القياس»، وهو أن يحاوَل الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه، وهو حكم على جزئيّ بمثل ما في جزئيّ آخر يوافقه في معنى جامع.

وأهل زماننا يسمّون المحكوم عليه «فرعاً»، والشبيه «أصلاً»، وما اشتركا فيه «معنى» و«علّة».

وهذا أيضاً ضعيف؛ وآكده أن يكون المعنى الجامع هو السبب أو العلامة[١] لكون الحكم في المسمّى أصلاً.

[القياس]

وأمّا القياس فهو العمدة؛ وهو[٢] قول مؤلّف من أقوال[٣] إذا سلّم ما أُورد فيه من القضايا، لزمه عنه لذاته قول آخر.

وإذا أُوردت القضايا[٤] في مثل هذا الشيء ـ الذي يُسمّى[٥] قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً ـ سمّيت حينئذ «مقدّمات». و«المقدّمة» قضيّة صارت جزء قياس، أو حجّة. وأجزاءُ هذه ـ التي[٦] تسمّى «مقدّمة» ـ الذاتيّةُ التي تبقى بعد التحليل إلى الأفراد الأول التي لا تتركّب[٧] القضيّة من أقلّ منها، تُسمّى حينئذ «حدوداً».

---

١) ص: العلاقة.
٢) خ، ر: وأمّا القياس فهو.
٣) ر: بحذف «من أقوال».
٤) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٥) ب: مثل هذا الذي سمّي.
٦) م: أجزاء هذه القضية التي.
٧) م: لا تركب.

ومثال ذلك: «كلّ ج ب» و«كلّ ب أ»، يلزم منه أنّ[١] «كلّ ج أ». فكلّ واحد من قولنا[٢]: «كلّ ج ب» و«كلّ ب أ» مقدّمة، و«ج» و«ب» و«أ» حدود؛ وقولنا: «كلّ ج أ»[٣] نتيجة، والمركّب من المقدّمتين ـ على نحو ما مثّلناه[٤] ـ حتّى لزم عنه هذه النتيجة هو القياس.

وليس من شرطه أن يكون مسلّم القضايا، حتّى يكون قياساً؛ بل من شرطه أن يكون بحيث[٥] إذا سُلّمت قضاياه، لزم عنها قول آخر. فهذا شرطه في قياسيّته، فربّما كانت مقدّماته غير واجبة التسليم ويكون القول[٦] قياساً؛ لأنّه بحيث لو سُلّم ما فيه على غير واجبة[٧]، كان يلزم عنه قول آخر.

[٢] إشارة خاصّة إلى القياس[٨]

والقياس ـ على ما حقّقناه نحن[٩] ـ على قسمين: اقترانيّ، واستثنائيّ.

والاقترانيّ هو الذي لا يتعرّض فيه للتصريح بأحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة، بل إنّما يكون فيه بالقوّة. مثل ما أريناه في المثال المذكور*.

وأمّا الاستثنائيّ فهو الذي يتعرّض فيه للتصريح بذلك، مثل قولك: «إن كان عبدالله غنيّاً فهو لا يظلم، لكنّه غنيّ، فهو إذن لا يظلم»؛ فقد وجدت في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة، وهو النتيجة[١٠] بعينها. ومثل قولك: «إن كانت هذه

---

١) ب: أن يكون (بدل «أنّ»).
٢) أ: قولنا.
٣) أ: «فكلّ ج أ».
٤) أ: مثلنا.
٥) ب: من شرطه بحيث.
٦) ب: القول فيه.
٧) أ، ص: غير واجبه.
٨) ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٩) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
*) أي: في الفصل السابق.
١٠) أ، ب: وهي النتيجة.

الحُمّى حُمّى يوم فهي لا تغيّر النبض تغييراً شديداً، لكنّها غيّرت النبض تغييراً شديداً»، فينتج: «أنّها ليست حُمّى يوم»؛ فتجد في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة، وهو نقيض النتيجة[١].

والاقترانيّات قد تكون من حمليّات ساذجة، وقد تكون من شرطيّات ساذجة، وقد تكون مركّبة منهما. والتي تكون من شرطيّات ساذجة فقد تكون من متّصلات ساذجة، وقد تكون من منفصلات ساذجة، وقد تكون مركّبة منهما. وأمّا[٢] عامّة المنطقيّين فإنّهم إنّما تنبّهوا[٣] للحمليّات فقط، وحسبوا أنّ الشرطيّات لا تكون إلّا استثنائية فقط[٤].

ونحن نذكر الحمليّات بأصنافها، ثمّ نتبعها ببعض الاقترانيّات الشرطيّة التي هي أقرب إلى الاستعمال وأشدّ علوقاً بالطبع، ثمّ نتبعها بالاستثنائيّات. ثمّ نذكر بعضَ الأحوال التي تعرض للقياس، وقياسَ الخلف. ونقتصر في هذا المختصر على هذا المبلغ[٥].

[٣] إشارة خاصّة
إلى القياس الاقترانيّ

القياس الاقترانيّ[٦] يوجد فيه شيء مشترك مكرّر[٧]، يسمّى «الحدّ الأوسط». مثل ما كان في مثالنا السالف: «ب»*.

ويوجد فيه لكلّ واحدة من المقدّمتين شيء يخصّها[٨]، مثل ما كان في مثالنا

---

١) أ: ضدّ النتيجة.
٢) ص، م: فأمّا.
٣) ب: فإنّما تنبّهوا، م: فإنّهم إنّما أثبتوا.
٤) م: الاستثنائية فقط.
٥) ص، م: هذا القدر.
٦) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٧) ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
*) أي: المثال المذكور في الفصل الأوّل من هذا النهج.
٨) م: يخصّهما.

«ج» في مقدّمة، و«أ» في مقدّمة(١). وتوجد النتيجة(٢) إنّما تحصل من اجتماع هذين الطرفين حيث قلنا: «فكلّ ج أ». وما صار منهما(٣) في النتيجة موضوعاً أو مقدّماً ـمثل «ج» الذي كان في مثالنا ـ فإنّه يُسمّى «الأصغر»، وما صار محمولاً فيه(٤) أو تالياً ـمثل «أ» في مثالنا(٥) ـ فإنّه يُسمّى «الأكبر».

والمقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى «الصغرى»، والتي فيها الأكبر تسمّى(٦) «الكبرى». وتأليفهما يُسمّى «اقتراناً»(٧).

وهيأة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط(٨) عند الحدّين الطرفين تسمّى «شكلاً»، و ما كان من الاقترانات(٩) مُنتجاً يُسمّى «قياساً»(١٠).

[٤] إشارة

إلى أصناف الاقترانات الحمليّة(١١)

[الأشكال الأربعة]

أمّا القسمة فتوجب أن يكون الحدّ الأوسط إمّا محمولاً على الأصغر موضوعاً للأكبر، وإمّا بعكس ذلك(١٢)، وإمّا محمولاً عليهما جميعاً، وإمّا موضوعاً لهما جميعاً.

لكنّه كما أنّ القسم الأوّل ـويسمّونه «الشكل الأوّل» ـ قد وُجد كاملاً فاضلاً جدّاً بحيث يكون قياسيّته ضروريّة النتيجة(١٣) بيّنة بنفسها لاتحتاج إلى حجّة؛ كذلك وجد

١) ب: عبارة «و«أ» في مقدّمة» ساقطة.
٢) ب: والنتيجة، م: وتوحّد النتيجة.
٣) م: فيهما.
٤) ص: ما كان محمولاً فيها، م: ما كان محمولاً فيه.
٥) م: بحذف «في مثالنا».
٦) أ، ب: بحذف «تسمّى».
٧) ب: تأليفها يسمّى اقتراناً، ص: تأليفهما يسمّى اقترانياً.
٨) م: وضع الأوسط.
٩) ب: من الاقترانيات.
١٠) ص: قياساً منتجاً.
١١) خ: الاقترانيات الحملية. خ، ر: أكثر العبارات من هنا إلى آخر الفصل محذوف.
١٢) ب: عبارة «وإمّا بعكس ذلك» ساقطة.
١٣) ب: قياس ضرورية المنتجة، م: قياسيّته ضرورية الاتّباع.

وجد الذي هو عكسه بعيداً عن الطبع، يحتاج[١] في إبانة قياسيّة ما[٢] ينتج عنه إلى كلفة شاقّة متضاعفة[٣]، ولا يكاد يسبق إلى الذهن والطبع قياسيّته.

ووُجِدا[٤] القسمان الباقيان؛ وإن لم‌يكونا بَيِّنَي قياسيّة ما فيهما[٥] من الأقيسة قريبين من الطبع، يكاد الطبع الصحيح يفطن لقياسيّتهما[٦] قبل أن يبيّن[٧] ذلك، أو يكاد[٨] بيان ذلك يسبق إلى الذهن من نفسه، فيلحظ لمّيّة قياسيّته عن قرب[٩]. ولهذا صار لهما قبول، ولعكس الأوّل إطراح؛ وصارت الأشكال الاقترانيّة الحمليّة الملتفت إليها ثلاثة.

ولا ينتج منها شيء عن جزئيّتين[١٠]؛ وأمّا عن سالبتين ففيه نظر، سنشرح لك[١١]*.

الشكل الأوّل

[الشرط في قياسيّته]

هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياساً ينتج القرينة[١٢]: أن تكونَ صغراه موجبة؛ أو في حكمها بأن كانت ممكنة[١٣]، أو كانت وجوديّة تصدق إيجاباً كما تصدق سلباً[١٤]؛ فيدخل أصغره في الأوسط. وتكونَ كبراه كلّية[١٥]،

---

١) ص: محتاج.
٢) م: قياسيته ما.
٣) أ: كلفة متضاعفة.
٤) ص: وجد.
٥) م: ما ينتج فيهما.
٦) ب: بقياسيّتهما.
٧) أ، ب: أن يتبيّن.
٨) أ: أي يكاد.
٩) ب: قريب.
١٠) ب: من جزئيين.
١١) أ: سيشرح ذلك.
*) سيأتي في باب «الشكل الأوّل» من هذا الفصل عند عدّه «القرائن الغير البيّنة»، وهو قوله: «لكنّ الصغرى إذا كانت ممكنة...».
١٢) ص: منتج القرينة.
١٣) أ: أن كانت ممكنة.
١٤) ب: سلباً فيه.
١٥) هذا هو الشرط الثاني.

ليتأدّى[١] حكمها إلى الأصغر، لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط.

[القرائن القياسيّة البيّنة]

وقرائنه القياسيّة بيّنة الإنتاج، فإنّه إذا كان «كلّ ج هو ب»، ثمّ قلت[٢]: «كلّ ب هو بالضرورة ـ أو بغير الضرورة[٣] ـ أ»، كان «ج» أيضاً «أ» على تلك الجهة.

وكذلك إذا قلت[٤]: «بالضرورة لاشيء من ب أ ـ أو بغير الضرورة ـ» دخل «ج» تحت الحكم[٥] لا محالة.

وكذلك إذا قلت: «بعض ج ب» ثمّ حكمت على «ب» ـ أيَّ حكم كان من سلب أو إيجاب، بعد أن يكون عامّاً لكلّ «ب» ـ دخل ذلك البعض من «ج» الذي هو «ب» فيه.

فتكون قرائنه القياسيّة هذه الأربع، وذلك إذا كان «كلّ ج ب» بالفعل، كيف كان.

[القرائن الغير البيّنة]

وأمّا إذا كان[٦] «كلّ ج ب بالإمكان»، فليس يجب أن يتعدّى الحكم من «ب» إلى «ج» تعدّياً بيّناً.

لكنّه إن كان الحكم على «ب» بإمكان، كان[٧] هناك إمكان إمكان؛ وهو قريب من أن يعلم الذهن أنّه إمكان، فإنّ «ما يمكن أن يمكن» قريب عند الطبع الحكمُ بأنّه ممكن.

---

١) م: ليتعدّى.

٢) ب: قلنا.

٣) أ: أو بغيرها.

٤) ب: قلنا.

٥) ص: الحكم الأوّل.

٦) ب: إن كان.

٧) ب: بالإمكان، كان؛ م: بإمكان. لكان.

لكنّه إذا كان «كلّ ج ب بالإمكان الحقيقيّ الخاصّ» و«كلّ ب أ بالإطلاق»، جاز أن يكون «كلّ ج أ بالفعل»(١)، وجاز أن يكون بالقوّة؛ فكان(٢) الواجب ما يعمّهما(٣) من الإمكان العامّ.

فإن كان(٤) «كلّ ب أ بالضرورة» فالحقّ أنّ النتيجة تكون ضروريّة. ولنورد في بيان ذلك وجهاً قريباً، فنقول: لأنّ «ج» إذا صار «ب»، صار محكوماً عليه أنّ(٥) «أ» محمول عليه بالضرورة؛ ومعنى ذلك: أنّه لايزول عنه ألبتّة مادام موجود الذات، ولا كان زائلاً عنه، لا مادام «ب» فقط(٦). ولو كان إنّما حكم(٧) عليه بأنّه «أ» عندما يكون «ب» ـ لا عندما لا يكون «ب» ـ كان قولنا: «كلّ ب أ بالضرورة» كاذباً على ما علمت؛ لأنّ معناه: كلّ(٨) موصوف بأنّه «ب» ـ دائماً أو غير دائم ـ فإنّه موصوف بالضرورة أنّه «أ» مادام موجود الذات، كان «ب» أو لم يكن*.

لكنّ الصغرى إذا كانت(٩) ممكنة أو مطلقة تصدق معها السالبة، جاز أن تكون سالبة وتنتج؛ لأنّ الممكن الحقيقيّ سالبُه لازم موجبه(١٠).

[تبعيّة النتيجة للكبرى]

فتكون إذن النتيجة(١١) في كيفيّتها وجهتها، تابعةً للكبرى في كلّ موضع من قياسات هذا الشكل؛ إلّا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصّة والكبرى وجوديّة(١٢)، فإنّ

---

١) أ: أن يكون «ج أ بالفعل».
٢) خ، ر، م: وكان.
٣) ص: يعمّها.
٤) أ: وإن كان.
٥) م: بأنّ.
٦) ب: مادام «ب» فقط، م: لا مادام فقط.
٧) م: إنّما يحكم.
٨) ص: إنّ كلّ.
*) راجع الفصل الخامس من النهج الرابع.
٩) خ، ر: لو كانت.
١٠) ب: سالبة لازم موجبة، ر: سالبه لازم في حكم موجبه.
١١) ر: النتيجة إذن.
١٢) أ، خ، ر: من هنا إلى رقم (١) من الصفحة التالية ساقطة.

النتيجة ممكنة خاصّة[١]؛ أو الصغرى مطلقة خاصّة سالبة[٢] والكبرى موجبة ضروريّة، فإنّ النتيجة موجبة ضروريّة، إلّا في شيء نذكره.

ولا تلتفت[٣] إلى ما يقال من أنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدّمتين في كلّ شيء؛ بل في الكيفيّة والكمّيّة، وعلى الاستثناء المذكور.

واعلم أنّه إذا كانت الصغرى ضروريّة، والكبرى وجوديّة صرفة من جنس الوجوديّ ـ بمعنى مادام الموضوع موصوفاً بما وُصِف به ـ لم‌ينتظم[٤] قياس صادق المقدّمات، لأنّ الكبرى تكون كاذبة؛ لأنّا إذا قلنا: «كلّ ج ب بالضرورة» ثمّ قلنا: «وكلّ «ب» فإنّه يوصَف بأنّه «أ» مادام موصوفاً بـ«ب» لا دائماً»، حكمنا أنّ[٥] «كلّ مايوصَف بـ«ب» إنّما يوصَف به[٦] وقتاً مّا، لا دائماً»؛ وهذا خلاف الصغرى.

بل يجب أن تكون الكبرى أعمّ من هذه ومن الضروريّة حتّى تصدق، وحينئذ فإنّ نتيجتها تكون ضروريّة، لا تتبع الكبرى[٧]. وهذا أيضاً استثناء. وإنّما تكون ضروريّة[٨] لأنّ «ج» يدوم «ب»[٩]، فيدوم «أ» بالضرورة.

الشكل الثاني

اعلم أنّ الحقّ في هذا الشكل هو[١٠] أنّه لا قياس فيه عن مطلقتين بالإطلاق العامّ[١١]، ولا عن ممكنتين، ولا عن خلط منهما. ولا شكّ في أنّه لا قياس فيه عن مطلقتين موجبتين أو سالبتين[١٢]، ولا عن ممكنتين كيف كانت[١٣].

---

٢) ب، خ، م: مطلقة خاصّة.
٣) ص، م: فلا يلتفت.
٤) ص، م: لم‌ينتظم منه.
٥) خ، ص، م: بأنّ.
٦) م: وصف به.
٧) ص: يكون ضروريّاً لا يتبع الكبرى.
٨) ص: يكون ضروريّاً.
٩) خ: يدوم بدوام «ب».
١٠) خ: بحذف «هو».
١١) ب: من هنا إلى رقم (١٢) ساقطة.
١٣) خ: كيفما كانت.

[موضع الخلاف]

بل إنّما الخلاف أوّلاً في المطلقتين إذا اختلفتا فيه في السلب والإيجاب[١]، فإنّ الجمهور يظنّون أنّه قد يكون منهما قياس ونحن نرى[٢] غير ذلك؛ ثمّ في المطلقات الصرفة والممكنات[٣]، فإنّ الخلاف فيهما[٤] ذلك بعينه.

ولا قياس منهما[٥] عندنا في هذا الشكل، وذلك لأنّ[٦] الشيء الواحد ـ بل الشيئين المحمول أحدهما على الآخر ـ قد يوجد شيء يحمل عليه ـ أو عليهما ـ بالإيجاب المطلق، ويسلب[٧] بالسلب المطلق؛ وقد يوجب ويسلب معاً[٨] عن كلّ واحد من جزئيّات المعنى الواحد، أو جزئيّات شيئين أحدهما محمول على الآخر. ولا يوجب[٩] شيء من ذلك أن يكون الشيء مسلوباً[١٠] عن نفسه، أو أحد الشيئين مسلوباً عن الآخر[١١]. وقد يعرض جميع هذا للشيئين[١٢] المسلوب أحدهما عن الآخر، ولا يوجب ذلك أن يكون أحدهما محمولاً على الآخر. فلا يلزم إذن ممّا ذُكِر سلب ولا إيجاب، فلا تلزم نتيجة.

والذي يحتجّون به[١٣] في الاستنتاج عن[١٤] المطلقتين المختلفتي الكيفيّة[١٥]، وكبراهما كلّية ـ ممّا سنذكره[١٦] ـ فشيء لا يطّرد في المطلق العامّ والوجوديّ العامّ؛ لأنّ العمدة هناك إمّا العكس، وهما لا ينعكسان في السلب؛ أو الخُلف باستعمال

---

١) خ، ص: بالسلب والإيجاب.
٢) م: نرى فيه.
٣) ب: الممكنة.
٤) أ، خ، ر: فيها.
٥) أ، ر: منها.
٦) أ: إنّ.
٧) ر: بحذف «يسلب».
٨) خ: بحذف «معاً».
٩) ر: فلا يوجب.
١٠) ب، خ: أن الشيء مسلوب؛ ر: الشيء مسلوب.
١١) أ، ب، خ، ر: مسلوب عن الآخر.
١٢) ب: هذين للشيئين، ر: هذا الشيئين.
١٣) أ: والذي يُحتجّ به، م: والّذين يحتجّون به.
١٤) ص، م: من.
١٥) ب: المختلفتين الكيفية، ص: المختلفي الكيفية.
١٦) ب: كما سنذكرها.

النقيض، وشرائطُ النقيض فيهما لا تصحّ[١].

[الشرط في قياسيّته]

بل إنّما تنعقد في هذا الشكل من المطلقات قياسات من مقدّماتٍ فيها موجبة وسالبة، إذا كانت سالبتها من شرطها أن تنعكس، أو لها نقيض من بابها[٢]؛ وقد علمت أنّ[٣] القضايا المطلقة السالبة كذلك.

فهناك[٤] إن كان تأليف من «مطلقتين»[٥] أو من «ضروريّتين» أو من «مطلقة عامّة» و«ضروريّة»[٦]؛ فالشرط أن تختلف القضيّتان في الكيفيّة، وتكون الكبرى كلّية؛ والحكم في الجهة للسالبة[٧].

[الضروب المنتجة]

والضرب الأوّل منها هو مثل قولك: «كلّ ج ب، ولاشيء من أ ب، فلاشيء من ج أ»، لأنّا نعكس الكبرى فتصير: «ولا شيء[٨] من ب أ»، ونُضيف إليها الصغرى، فيكون الضرب الثاني من الشكل الأوّل. وتكون العبرة في الجهة للكبرى.

والثاني منها[٩]: مثل قولك[١٠]: «لا شيء من ج ب، وكلّ أ ب، فلا شيء من ج أ»، لأنّك تعكس[١١] الصغرى وتجعلها كبرى[١٢]، فينتج: «فلا شيء من أ ج»[١٣]، ثمّ تعكس

---

١) خ، ر: فيها لا تصحّ.

٢) ر: من بابها نقيض.

٣) خ: أنّ أيّ، ص: أيّ.

٤) أ، خ، ر: فهنالك.

٥) ب: المطلقتين.

٦) ب، ص، م: ومن ضروريّة.

٧) أ: للسالبة الكلّية، خ، ر: للسالبة المنعكسة.

٨) خ، ص، م: فتصير: لا شيء.

٩) خ، ر: الضرب الثاني.

١٠) خ، ر: بحذف «مثل قولك».

١١) خ، ر: لأنّا نعكس.

١٢) أ، خ، ر: بحذف «و تجعلها كبرى».

١٣) ب، خ: لا شيء من ج أ، م: لا شيء من أ ج.

تعكس النتيجة[١]. وتكون العبرة للسالبة أيضاً في الجهة، فإن كانت مطلقة فما ينعكس إليه المطلق من المطلق.

والثالث منها[٢]: مثل قولك: «بعض ج ب، ولا شيء من أ ب[٣]، فليس بعض ج أ». تبيَّنه بما عرفت[٤] *.

والرابع منها[٥]: مثل قولك: «ليس بعض ج ب، وكلّ أ ب»، ينتج[٦]: «ليس بعض ج أ». وإلّا فـ« كلّ ج أ»[٧]، وكان «كلّ أ ب»، فـ« كلّ ج ب»[٨]، وكان «ليس بعض ج ب»، هذا خلف.

وله بيان غير الخلف[٩]: ليكن «د» البعض الذي هو[١٠] من «ج»، وليس «ب»[١١]؛ فيكون «لا شيء من د ب». و«كلّ أ ب»، فـ«لا شيء من د أ»؛ و«بعض ج د»، فلا «كلّ ج أ». ومن هاهنا تعلم[١٢] أنّ العبرة للسالبة في الجهة[١٣].

وليس يمكن هذا الضرب أن يبيّن[١٤] بالعكس؛ لأنّ الصغرى سالبة جزئيّة لا تنعكس، والكبرى تنعكس جزئيّة[١٥]؛ فلا يلتئم[١٦] منها ومن الصغرى قياس، فإنّه لا قياس من[١٧] جزئيّتين.

---

١) خ، ر: نعكس النتيجة.

٢) ب، خ، ر، ص: والثالث.

٣) خ: من هنا إلى رقم (٦) محذوفة. ص: وليس شيء من أ ب.

٤) أ: تبيينه كما عرفت، ب، م: بيّنه بما عرفت، ر: تبيّنت بما عرفت.

*) أي: في الضرب الأوّل.

٥) ب، ر: والرابع.

٦) ب: بحذف «ينتج».

٧) ر: وإلّا كان «كلّ ج أ»، خ: من هنا إلى رقم (٨) محذوفة.

٩) خ: بيان آخر غير الخلف.

١٠) أ، ب، خ، ر: بحذف «هو».

١١) خ، ر: وهو ليس «ب»، م: وليس هو «ب».

١٢) ب، خ، ص: يعلم.

١٣) خ: من هنا إلى رقم (١٥) محذوفة.

١٤) أ: هذا الضرب أن يتبيّن، ب: في هذا الضرب لأن يبيّن، ر: أن يبيّن هذا الضرب، ص: في هذا الضرب أن تبيّن.

١٦) م: ولا يلتئم.

١٧) خ، ر: عن.

[اختلاط الممكنة والمطلقة]

هذا كلّه وليس في المقدّمات ممكن. فإن اختلط(١) ممكن ومطلق، وكان من الجنس الذي لا ينعكس؛ فإنّ ما أوردناه في منع انعقاد القياس عن مطلقتين من ذلك الجنس، يوضح منع انعقاد القياس(٢) من هذا الخلط.

وإن كان من الجنس الذي نستعمله الآن، والمطلق سالب؛ فقد ينعقد القياس إذا روعيت الشروط(٣): فإن كانت الكبرى كلّية سالبة من باب المطلق المذكور(٤)، وكان(٥) الممكن موجباً أو سالباً(٦)؛ رجع(٧) بالعكس إلى الشكل الأوّل، أو بالخُلف(٨)؛ فأنتج، ولكنّ النتيجة(٩) التي عرفتها في الشكل الأوّل(١٠). وإن لم تكن سالبة ـ بل موجبة، كيف كان ذلك(١١) ـ لم يكن قياس، إلّا في تفصيل لا يحتاج إليه هاهنا(١٢).

[اختلاط الضروريّة وغيرها]

ويجب أن تقيس على هذا خلط الضروريّ بغيره إذا كان على هذه الصورة، بعد أن تعلم أنّ في هذا الخلط زيادة قياسات(١٣). وذلك أنّه إذا

---

١) ص: وإن اختلط.
٢) خ: منع القياس.
٣) ب، ص، م: الشرائط.
٤) خ، ر: من هنا إلى رقم (٦) محذوفة.
٥) أ: كان (بحذف الواو).
٧) أ: لأنّ المطلق يرجع.
٨) أ، ش: بالافتراض، ب: من هنا إلى رقم (١٠) ساقطة. ٩) ص: وليكن النتيجة هي.
١١) أ: بحذف «ذلك».
١٢) أ، ب، خ، ر: مع زيادة. لكنّها في «ص» و«م» من شرح الحكيم الطوسي، فأُثبتت في المتن سهواً من قبل الناسخين. وهذه الزيادة هكذا: «وهو أن يكون المقدّمتان مختلفتي هيأة الوجود الذي لا ضرورة فيه؛ فكان أحدهما الحكم فيه في وقت من أوقات كون الشيء «ج». فيكون فيه وجوب أو لا يكون؛ والآخر في كون ما هو «ج» دائماً مادام موصوفاً بذلك».
١٣) خ، ر: من هنا إلى رقم (٦) من الصفحة التالية محذوفة.

كان التأليف من ممكن صرف وضروريّ[1] أو من وجوديّ صرف وضروريّ، والكبرى كلّية؛ تمّ القياس، سواء كانتا موجبتين معاً، أو سالبتين معاً، فضلاً عن المختلفتين[2].

أمّا إذا اختلفتا[3] والكبرى كلّية، فتعلمه ممّا علمت.

وأمّا إذا اتّفقتا فأنت تعلم أنّه: إذا كان «ج» بحيث إنّما يصدق[4] «ب» على كلّه بإيجاب غير ضروريّ، وكان «ب»[5] على كلٍّ ما هو «ج» غير ضروريّ ـ أو المفروضِ من «ج» غير ضروريّ ـ وكان «أ» بخلافه عندما كان «كلّ ما هو «أ» فإنّ «ب» ضروريّ عليه»؛ أنّ طبيعة «ج» ـ أو المفروض منه ـ مباينة لطبيعة «أ»، لا تدخل إحداهما في الأُخرى، ولا يمكن ذلك؛ سواء كان بعد هذا الاختلاف اتّفاق في الكيفيّة الإيجابيّة، أو الكيفيّة السلبيّة. وكذلك البعض من «ج» المخالف لـ«أ» في ذلك، إن كانت الصغرى جزئية.

وتعلم أنّ النتيجة دائماً تكون ضروريّة السلب.

وهذا ممّا غفلوا عنه[6].

الشكل الثالث

الشرط في كون قرائن هذا الشكل منتجة[7]: أن تكون الصغرى موجبة، أو في[8] حكمها ـ كما علمت* ـ؛ وفيها كلّيّ أيّهما كان[9].

---

١) أ، ب: ممكن وضروريّ صرف.

٢) ص: المختلفين.

٣) ص: اختلفا.

٤) ب: بحيث يصدق.

٥) أ، ب: فكان «ب».

٧) خ، ر: كون قرائنه منتجة.

٨) أ، ب: على.

*) تقدّم في باب «الشكل الأوّل» من هذا الفصل.

٩) أ: وفيها كلّيّ أيّها كان؛ ب، ر: وفيهما كلّيّ أيّهما كان؛ خ، ر: من هنا إلى رقم (٧) من الصفحة التالية محذوفة.

[القرائن القياسيّة]

وأنت تعلم أنّ قرائنه[١] حينئذ تكون ستّة؛ لكنّ السـتّة تشترك في أنّ نتائجها إنّما تجب جزئيّة، ولا يجب فيها كلّيّ؛ فإنّك إذا قلت: «كلّ إنسان حيوان» و«كلّ إنسان ناطق» لم‌يلزم أن يكون «كلّ حيوان ناطقاً»[٢]؛ ولزم أن يكون بعضه ناطقاً بأن تعكس الصغرى. فاجعل هذا لك معياراً[٣] في المركّبات من الكلّيّتين[٤].

وأمّا إذا كانت الكبرى جزئيّة، لم‌ينفعك عكس الصغرى؛ لأنّها إذا عكست صارت جزئيّة، فإذا قرنت بها[٥] الأُخرى كان الاقتران من جزئيّتين، فلم‌ينتج. بل يجب أن تعكس الكبرى[٦]، ثمّ النتيجة كما علمت[٧].

[حكم الجهة]

واعلم أنّ العبرة في الجهة المنحفظة[٨] ـ وهي التي[٩] تتعيّن في الشكل الأوّل فيها[١٠] على قياس ما أوردناه ـ إنّما هي للكبرى[١١]. أمّا فيما يتبيّن[١٢] بعكس صغراه فذلك ظاهر.

---

١) أ: قرائنها.
٢) أ: ناطق.
٣) م: معياراً لك.
٤) ب، ص: كلّيتين.
٥) ب: قرن بها، ص: قرنت به.
٦) ب: تنعكس الكبرى.
٨) أ، ب، ر: المتحفّظة.
٩) أ، خ: وفي التي، ر: وفي الجهة التي.
١٠) خ، ر: منها.
١١) أ: هو للكبرى؛ خ، ر: هو الكبرى. أ، ب، ص: مع زيادة، وهي: «لأنّ الصغرى لمّا أوجبت نتيجة مثل نفسها في الجهة إلّا فيما يخالف ذلك في الشكل الأوّل، لم‌يجب أن يكون عكسها مثلها على ما علمت، فلم‌يتبيّن من ذلك أنّ النتيجة مثل الصغرى، ويتبيّن من طريق الافتراض أنّ النتيجة مثل الكبرى».
١٢) ص: يبيّن.

وأمّا فيما يتبيّن[١] بعكس الكبرى فيتبيّن[٢] ذلك بالافتراض، بأن يفرض[٣] بعض «ب» الذي هو «أ» حتّى يكون «د»، فيكون «كلّ د أ». فنقول حينئذ[٤]: «كلّ د ب» و«كلّ ب ج»، فـ«كلّ د ج»؛ ويقرن إليه[٥] «وكلّ د أ»، فينتج: «بعض ج أ»[٦]. والجهة ما توجبه جهة قولنا: «كلّ د أ» الذي هو جهة «بعض ب أ».

والّذين يجعلون الحكم لجهة الصغرى فإنّهم يحسبون أنّ الصغرى تصير كبرى عند عكس الكبرى[٧]، فيكون الحكم لجهتها، ثمّ تنعكس فتكون الجهة بعد العكس جهة الأصل. وإنّما يغلطون بسبب أنّهم يحسبون أنّ العكس يحفظ الجهات، وأنت قد علمت خطأهم.

[الضرب السادس]

وقد بقي ما لا يتبيّن[٨] بالعكس، وذلك حيث تكون الكبرى جزئيّة سالبة[٩] ـ فإنّها لا تنعكس ـ وصغراها تنعكس جزئيّة، فلا يقترن قياس. بل إنّما يتبيّن[١٠] بطريق الخلف، أو طريق الافتراض[١١].

أمّا طريق الخلف فأن نقول[١٢]: إنّه إن لم يكن «ليس بعض ج أ» فـ«كلّ ج أ»؛ وكان «كلّ ب ج»، فـ«كلّ ب أ»، وكان «ليس كلّ ب أ»، هذا خلف.

وأمّا طريق الافتراض فأن نقول[١٣]: ليكن البعض الذي هو «ب» ـ وليس «أ»[١٤] ـ

---

١) ب، ص: يبيّن.
٢) ب: فيبيّن، ص: فبيّن.
٣) ص: يفرض بأن.
٤) ب، م: بحذف «حينئذ».
٥) أ: فيقرن إليه. ب: ويقترن إليه.
٦) ص: ينتج: «فبعض ج أ».
٧) ب، م: بحذف «الكبرى».
٨) ب، م: لا يبيّن.
٩) ب: سالبة جزئية.
١٠) ب، م: يبيّن.
١١) أ: أو الافتراض.
١٢) م: فبأن نقول.
١٣) م: فبأن نقول.
١٤) ب: البعض الذي ليس من «ب»، ليس «أ». أ: البعض الذي هو. م: البعض «ب»، وليس «أ».

هو «د»، فيكون «لا شيء من د أ». ثمّ تَمِّم أنت من نفسك[١]، واعتبر في الجهات ما توجبه الكبرى أيضاً.

فتكون قرائنه ستّة[٢]:

أ) من كلّيّتين موجبتين.

ب) ومن موجبتين، والصغرى جزئيّة.

ج) ومن موجبتين، والكبرى جزئيّة.

د) ومن كلّيتين، والكبرى سالبة.

ه) ومن جزئيّة موجبة صغرى، وكلّية سالبة كبرى[٣].

و) ومن كلّية موجبة صغرى، وجزئيّة سالبة كبرى. وهذه تورد خامسة[٤].

---

١) أ: ثمّ يتمّم، ولا يتبيّن تساوي حكم الإيجاب والسلب. ٢) ب، ص: إذن ستّ.

٣) ب: سالبة كلّية كبرى. ٤) ص، م: خمسة.

النهج الثامن

في القياسات الشرطية
وفي توابع القياس

[١] إشارة

إلى اقترانات الشرطيّات[١]

إنّا سنذكر بعض هذه، ونخلّي عمّا ليس قريباً من الطبع منها، بعد استيفائنا جميع ذلك في كتاب *الشفاء* وغيره*.

[المؤلَّف من المتّصلات]

ونقول: إنّ المتّصلات قد تتألّف منها أشكال ثلاثة ـ كأشكال الحمليّات ـ تشترك[٢] في تالٍ أو مقدّم، وتفترق بتالٍ أو مقدّم؛ كما كانت[٣] في الحمليّات تشترك[٤] في موضوع أو محمول، وتفترق بموضوع أو محمول[٥]. والأحكام تلك الأحكام.

---

١) ب، خ، م: الاقترانات الشرطيات؛ ص: اقتران الشرطيات. خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

*) الشفاء: المنطق، الفنّ الرابع، المقالة الخامسة، الفصل الأوّل؛ النجاة: ٦٨ـ٧٧؛ منطق المشرقيين: ٦٠ (في أصناف القضايا).

٢) ص: فيشترك.

٣) ص: كان.

٤) ص: فيشترك.

٥) ص: بمحمول أو موضوع.

[المؤلَّف من الحمليّة والمنفصلة]

وقد تقع الشركة بين «حمليّة» و«منفصلة»، مثل قولك: «الاثنان عدد، وكلّ عدد إمّا زوج وإمّا فرد». واستخراج الأحكام في هذا ممّا سلَف سهلٌ.

وكذلك قد تشترك «منفصلة» مع «حمليّات»، مثل قولك هذا المعنى[١]: وليكن «أ» إمّا أن يكون «ب»، وإمّا أن يكون «ج»، وإمّا أن يكون «د»؛ وكلّ «ب» و«ج» و«د» فهو «ه»[٢]؛ فكلّ «أ» هو «ه»[٣]. واستخراج الأحكام في هذا أيضاً ممّا سلَف سهلٌ.

[المؤلَّف من المتّصلة والحمليّة]

وقد تقترن[٤] «الشرطيّة المتّصلة» مع «الحمليّة»؛ وأقرب ما يكون من ذلك[٥] إلى الطبع أن تكون الحمليّة تشارك[٦] تالي المتّصلة الموجبة، على أحد أنحاء شركة الحمليّات؛ فتكون النتيجة متّصلة، مقدّمها ذلك المقدّم بعينه، وتاليها نتيجة التأليف من التالي الذي كان مقترناً بالحمليّة. مثاله: أنّه إن «كان أ ب» فـ« كلّ ج د»، و«كلّ د ه». يلزم منه أنّه: إن «كان أ ب» فـ«كلّ ج ه».

وعليك أن تعدّ سائر الأقسام ممّا علمته[٧].

[المؤلَّف من متّصلتين]

وقد يقع مثل هذا التأليف من[٨] متّصلتين تشارك إحداهما تالي الأُخرى، إذا كان

---

١) ب: في هذا المعنى.
٢) أ، ب: هو «ه».
٣) ص: فهو «ه».
٤) أ، ب: قد تقرن.
٥) ب: يكون ذلك.
٦) ب: مشاركة.
٧) ب: علمت.
٨) أ: عن، ب: بين.

ذلك التالي متّصلاً أيضاً[١]؛ ويكون قياسه هذا القياس.

وأمّا تتميم القول في الاقترانات الشرطيّة[٢] فلا يليق بالمختصرات.

[٢] إشارة
إلى قياس المساواة

إنّه ربّما عرف[٣] من أحكام المقدّمات أشياء تسقط، ويُبنى[٤] القياس على صورة مخالفة للقياس. مثل قولهم: «ج» مساوٍ لـ«ب»، و«ب» مساوٍ لـ«أ»، فـ«ج» مساوٍ لـ«أ»؛ فقد أُسقط[٥] منه أنّ «مساوي المساوي مساوٍ»، وعدل بالقياس عن وجهه من وجوب الشركة في جميع الأوسط إلى وقوع الشركة[٦] في بعضه.

[٣] إشارة
إلى القياسات الشرطيّة الاستثنائيّة[٧]

[الاستثنائيّ الاتّصاليّ]

القياسات الاستثنائيّة[٨] إمّا أن توضع فيها متّصلة[٩]، ويُستثنى إمّا عين مقدّمها، فينتج عين التالي، مثل أن تقول[١٠]: «إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفيّة، لكنّ الشمس طالعة، فالكواكب خفيّة»؛ أو نقيض تاليها، فينتج نقيض المقدّم، مثل أن

---

١) م: أيضاً متّصلاً.
٢) ب: الاقترانيّات الشرطيّة.
٣) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٤) ص، م: بيّن.
٥) ص: سقط.
٦) ص: وقوع شركة.
٧) ر: القياسات الاستثنائية. «ر» من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٨) خ: والاستثنائية.
٩) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
١٠) أ، ب: مثل أنّه.

تقول: «ولكنّ الكواكب ليست بخفيّة»[١]، فينتج[٢]: «فالشمس ليست بطالعة»[٣]، ولا ينتج غير ذلك.

[الاستثنائيّ الانفصاليّ]

أو توضع فيها منفصلة حقيقيّة، ويُستثنى عين ما يتّفق منها[٤]، فينتج نقيض ما سواها، مثل «إنّ هذا العدد[٥] إمّا تامّ، وإمّا زائد، وإمّا ناقص[٦]؛ لكنّه تامّ»، فينتج نقيض ما بقي؛ أو يُستثنى نقيض ما يتّفق منها، فينتج عين ما بقي ـ واحداً كان أو كثيراً ـ، مثل أنّه «ليس بتامّ، فهو إمّا زائد وإمّا ناقص»؛ حتّى تستوفى الاستثنائات، فيبقى قسم واحد.

أو توضع فيها[٧] منفصلة غير حقيقيّة، فإمّا أن تكون مانعة الخلوّ فقط، فلا ينتج إلّا استثناء النقيض لعين الآخر، مثل قولهم: «إمّا أن يكون هذا في الماء، وإمّا أن لا يغرق؛ لكنّه غرق، فهو في الماء»، [أو] «لكنّه ليس في الماء، فهو لم يغرق»[٨]. ومثل قولهم: «إمّا أن لا يكون هذا حيواناً، وإمّا أن لا يكون نباتاً؛ لكنّه حيوان، فليس بنبات»، أو «لكنّه نبات، فليس بحيوان».

وإمّا أن تكون المنفصلة من الجنس الذي الغرض منه[٩] منع الجمع فقط، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معاً. وقوم يسمّونها «الغير التامّة الانفصال ـ أو العناد ـ». فحينئذ إنّما ينتج فيها استثناء العين، وتكون النتيجة نقيض الباقي[١٠] فقط. مثل قولك: «إمّا أن يكون هذا حيواناً، وإمّا أن يكون شجراً» في جواب من قال: «هذا حيوان شجر».

---

١) أ: خفيّة.
٢) ص، م: ينتج.
٣) أ: طالعة.
٤) ب: فيها.
٥) ص: إنّ العدد.
٦) ص: وإمّا ناقص، وإمّا زائد.
٧) أ. ب: بحذف «فيها».
٨) م: فلم يغرق.
٩) ب، ص: الغرض فيه. م: الفرض فيه.
١٠) ب: نقيض التالي.

[٤] إشارة
إلى قياس الخلف[١]

قياس الخُلف قياس مركّب من قياسين: أحدهما اقترانيّ، والآخر استثنائيّ. مثاله[٢]: إن لم يكن قولنا: «ليس كلّ ج ب» صادقاً فقولنا: «كلّ ج ب» صادق، و«كلّ ب د» ـ على أنّها مقدّمة بيّنة لا شكّ فيها، أو يثبت[٣] بقياس ـ، فينتج منه[٤]: إن لم يكن قولنا: «ليس كلّ ج ب» صادقاً ف«كلّ ج د». ثمّ نأخذ هذه النتيجة، ونستثني نقيض المحال ـ وهو تاليها ـ فنقول: «لكن ليس كلّ ج د»، فينتج نقيض المقدّم، وهو أنّه: ليس[٥] «ليس قولنا: «ليس[٦] كلّ ج ب» صادقاً»، بل هو صادق[٧].

وأمّا أنّ القياس المستقيم الحمليّ[٨] كيف يرجع إلى الخُلف، والخُلف كيف يرجع إليه؟ فهو بحث آخر يلاحظ[٩] الحال ممّا ينعقد بين التالي وبين الحمليّة[١٠]، ولسنا نحتاج إليه الآن. ومداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة[١١]، وتقرينه[١٢] مع المقدّمة الصادقة[١٣] التي لا شكّ فيها، فينتج نقيض المقدّم المحال[١٤] على حاله.

---

١) خ، ر: من هنا إلى رقم (٧) محذوفة.
٢) ص، م: مثاله قولنا.
٣) أ: أو بيّنت، م: أو ثبتت.
٤) أ، ب: ينتج منه.
٥) ب: بحذف «ليس».
٦) ص: بحذف «ليس».
٨) ب، ص: أنّ المستقيم الحمليّ؛ خ: أنّ القياس الحمليّ المستقيم.
٩) خ: بحث آخر فلاحظ، ر: بحث يلاحظ.
١٠) خ، ر: والحملية.
١١) ب: وهذا ردّ على أحد احدي النتيجة المحالة.
١٢) أ، ر: تقرنه، ص: يقرنه.
١٣) خ، ر: مع الصادقة.
١٤) أ: نقيض المحال.

النهج التاسع

فيه[1] بيان قليل للعلوم البرهانيّة

١) ر، ص: وفيه.

[١] إشارة
إلى أصناف القياسات
من جهة موادّها وإيقاعها للتصديق[١]

القياسات «البرهانيّة» مؤلَّفة من المقدّمات الواجب قبولها؛ إن[٢] كانت ضرورية يستنتج منها الضروريّ على نحو ضرورتها[٣]، أو ممكنةً يستنتج منها الممكن.

و«الجدليّة»[٤] مؤلَّفة من المشهورات والتقريريّة[٥]؛ كانت واجبة، أو ممكنة، أو ممتنعة.

و«الخطابيّة» مؤلَّفة من المظنونات، والمقبولات التي ليست بمشهورة، وما يشبهها كيف كانت ولو ممتنعة.

و«الشعريّة»[٦] مؤلَّفة من المقدّمات المخيّلة[٧] من حيث يعتبر تخييلها[٨]، كانت صادقة أو كاذبة. وبالجملة مؤلَّفة من المقدّمات من حيث لها هيأة وتأليف

---

١) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٢) أ: بحذف «إن».
٣) أ، ب: ضرورتها.
٤) ب: فالجدليّة.
٥) م: التقريريّات.
٦) أ: الشعريّات.
٧) ب: المتخيّلة.
٨) م: تخيّلها.

يستقبلها[١] النفس بما فيها[٢] من المحاكاة، بل ومن الصدق ـ فلا مانع من ذلك ـ، ويُروّجه الوزن.

ولا يلتفت[٣] إلى ما يقال من[٤] «أنّ البرهانيّة واجبة، والجدليّة ممكنة أكثرية، والخطابيّة ممكنة مساوية[٥] لا ميل فيها ولا ندرة، والشعريّة كاذبة ممتنعة». فليس الاعتبار بذلك، ولا أشار إليه «صاحب المنطق»*.

وأمّا «السوفسطائيّة» فإنّها هي التي تستعمل «المشبّهة»، وتشاركها في ذلك «الممتحنة المجرّبة» على سبيل التغليط. فإن كان التشبيه بالواجبات ونحو استعمالها سُمّي[٦] صاحبها «سوفسطائيّاً»، وإن كان بالمشهورات سُمّي[٧] صاحبها «مشاغباً ممارياً». والمشاغب بإزاء «الجدليّ»، والسوفسطائيّ بإزاء «الحكيم».

[٢] إشارة

إلى القياسات والمطالب البرهانيّة[٨]

كما أنّ المطالب في العلوم قد تكون عن ضرورة الحكم، وقد تكون[٩] عن إمكان الحكم، وقد تكون عن وجود[١٠] غير ضروريّ مطلق ـ كما قد يتعرّف عن حالات[١١] اتّصالات الكواكب وانفصالاتها ـ، وكلّ جنس تخصّه مقدّمات وتُنتِجُه[١٢]؛ فالمبرهِن ينتج[١٣] الضروريّ من الضروريّ، وغير الضروريّ من

---

١) ص، م: يقبلها.
٢) ب: لما فيها.
٣) أ: لا تلتفت.
٤) م: بحذف «من».
٥) ب: متساوية.
*) أي: المعلّم الأوّل أرسطو (٣٨٤ـ٣٢٢ق.م).
٦) ص، م: يسمّى.
٧) ص، م: يسمّى.
٨) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٩) م: فقد تكون.
١٠) أ: إمكان.
١١) ب: عن، م: من حالات.
١٢) ب: نَتيجة، ص: تنتج.
١٣) ب: يستنتج.

غير الضروريّ خلطاً أو تصريحاً.

فلا تلتفت[١] إلى من يقول: «إنّه لا يستعمل المبرهِن إلّا الضروريّات[٢] أو الممكنات الأكثرية، دون غيرها»، بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلّيّ استعمل الممكن الأقلّيّ، ويستعمل في كلّ باب ما يليق به.

وإنّما قال ذلك من قال مِن محصّلي الأوّلين* على وجه غفل عنه المتأخّرون، وهو أنّهم قالوا: «إنّ المطلوب الضروريّ يستنتج في البرهان من الضروريّات، وفي غير البرهان قد يستنتج من غير الضروريّات»[٣]؛ ولم يرد به[٤] غير هذا، أو أراد أنّ صدق مقدّمات البرهان في ضرورتها[٥] أو إمكانها أو إطلاقها صدقٌ ضروريّ.

وإذا قيل في كتب البرهان[٦]: «الضروريّ» فيراد به ما يعمّ الضروريّ المورد في كتب القياس[٧]، وما تكون ضرورته[٨] مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به؛ لا الضروريّ الصرف[٩].

وقد تستعمل[١٠] في مقدّمات البرهان «المحمولات الذاتيّة» على الوجهين الأوّلين[١١]، اللذَين فسّر عليهما الذاتيّ[١٢] في المقدّمات. وأمّا في المطالب فإنّ الذاتيّات المقوّمة لا تطلب ألبتّة، وقد عرفت ذلك، وعرفت خطأ من يخالف فيه؛ وإنّما تطلب الذاتيّات بالمعنى الآخر.

---

١) ص: فلا يلتفت، م: فلا نلتفت.

٢) م: إلّا في الضروريّات.

*) يعني به: المعلّم الأوّل.

٣) ب: غير الضروريّ.

٤) أ، ب: لم يرد.

٥) ب: ضروريّتها.

٦) م: كتاب البرهان.

٧) م: كتاب القياس.

٨) ص، م: ضروريّة.

٩) ص: لا الضرورة الصرف.

١٠) أ: وتستعمل.

١١) أ، ب: الوجهين.

١٢) ص، م: الذاتية.

[٣] في مقدّمات العلوم وموضوعاتها[١]

ولكلّ واحد[٢] من العلوم شيء أو أشياء متناسبة يبحث عن أحواله، أو أحوالها[٣]؛ وتلك الأحوال هي الأعراض الذاتيّة له. ويسمّى الشيء[٤] «موضوع ذلك العلم»، مثل «المقادير» للهندسة.

ولكلّ علم مبادئ[٥] ومسائل؛ والمبادي[٦] هي الحدود والمقدّمات التي منها تؤلّف قياساته[٧]. وهذه المقدّمات إمّا واجبة القبول؛ وإمّا مسلّمة على سبيل حسن الظنّ بالمعلّم، تصدّر في العلوم[٨]؛ وإمّا[٩] مسلّمة في الوقت إلى أن تتبيّن[١٠]، وفي نفس المتعلّم تشكّك فيها.

وأمّا الحدود[١١] فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة، وأجزائه، وجزئيّاته[١٢] إن كانت؛ وحدود أعراضه الذاتيّة. وهذه أيضاً تصدّر في العلوم.

وقد تجمع المسلّمات على سبيل حسن الظنّ[١٣] والحدود في اسم «الوضع»، فتسمّى «أوضاعاً»؛ لكنّ المسلّمات منها تختصّ باسم «الأصل الموضوع»، والمسلّمات على الوجه الثاني تسمّى «مصادرات».

وإذا كان لعلمٍ مّا أُصول موضوعة، فلابدّ من تقديمها وتصدير العلم بها؛ وأمّا

---

١) ب: إشارة إلى مقدّمات العلوم وموضوعاتها؛ خ، ر: في تناسب العلوم؛ ش: إشارة إلى الموضوعات والمبادي والمسائل في العلوم.
٢) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.
٣) ص، م: أو عن أحوالها.
٤) أ: ذلك الشيء.
٥) أ: مبادٍ.
٦) ص، م: فالمبادي.
٧) ب: قياساتها.
٨) أ، ب: العلم.
٩) م: أو.
١٠) ص: أن تبيّن.
١١) أ، ص: والحدود.
١٢) أ: جزويّاته.
١٣) ص: حسن الظنّ بالمعلّم.

الواجب قبولها فعن تعديدها[١] استغناء، لكنّها ربّما خصّصت بالصناعة[٢] وصدّرت في جملة المقدّمات[٣]. وكلّ «أصل موضوع» في علم فإنّ البرهان عليه من علم آخر[٤].

[٤] في نقل البراهين وتناسب العلوم[٥]

اعلم[٦] أنّه إذا كان موضوع علمٍ مّا أعمّ من موضوع علم آخر ـ إمّا على وجه التحقيق، وهو أن يكون أحدهما وهو الأعمّ جنساً للآخر؛ وإمّا على أن يكون الموضوع في أحدهما قد أُخذ مطلقاً، وفي الآخر مقيّداً بحالة خاصّة ـ فإنّ العادة قد جرت[٧] بأن يسمّى الأخصّ «موضوعاً تحت الأعمّ». مثال الأوّل: «علم المجسّمات» تحت «علم الهندسة»، مثال الثاني: «علم الأُكر المتحرّكة»[٨] تحت «علم الأُكر»[٩].

وقد يجتمع الوجهان في واحد، فيكون أولى باسم «الموضوع تحت»[١٠]، مثل «علم المناظر» تحت «علم الهندسة»[١١]. وربّما كان موضوع علمٍ مّا مبايناً لموضوع علم آخر، لكنّه ينظر فيه من حيث أعراض خاصّة لموضوع[١٢] ذلك العلم، فيكون أيضاً موضوعاً تحته؛ مثل «الموسيقى»[١٣] تحت «علم الحساب»[١٤].

---

١) ب: بحذف «تعديدها».
٢) ص: تخصّصت بالصناعة، ب: خصّصت بالصناعات.
٣) ب: من جملة المقدّمات.
٤) ص، م: في علم آخر.
٥) أ: في نقل البرهان وتناسب العلوم، ب: إشارة في نقل البرهان وتناسب العلوم، ر: في نقل البراهين، ص: إشارة إلى نقل البراهين وتناسب العلوم.
٦) ب: بحذف «اعلم»؛ خ، ر: من هنا إلى رقم (٩) محذوفة.
٧) أ: جرت.
٨) أ: علم الكرات المتحرّكة.
٩) أ: علم الكرات.
١٠) أ: الوضع تحت؛ ب، م: الموضوع تحته؛ خ، ر: الوضع تحته.
١١) أ: تحت الهندسة، خ: من رقم (١٠) إلى هنا محذوفة.
١٢) أ: خاصّية لموضوع، ب: خاصّة بموضوع.
١٣) ب، ر: علم الموسيقى.
١٤) خ، ر: تحت الحساب.

وأكثر الأُصول الموضوعة في العلم الجزئيّ الموضوع تحت غيره، إنّما يصحّ في العلم الكلّيّ الموضوع فوق[١]؛ على أنّه كثيراً مّا تصحّ مبادئ العلم الكلّيّ الفوقانيّ في العلم الجزئيّ السفلانيّ.

وربّما كان علم فوق علم وتحت آخر[٢]، وينتهي إلى العلم الذي موضوعه «الموجود من حيث هو موجود»، ويبحث عن لواحقه الذاتيّة، وهو العلم المسمّى[٣] بـ«الفلسفة الأُولى»[٤].

[٥] إشارة

إلى برهان لِمَ وبرهان إنَ[٥]

إنّ الحدّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم[٦] ـ وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض ـ كان البرهان «برهان لمّ»، لأنّه يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي السبب[٧] في وجود الحكم؛ فهو مطلقاً مُعطٍ للسبب.

وإن لم‌يكن كذلك، بل كان سبباً للتصديق فقط ـ فأعطى اللمّيّة في التصديق، ولم‌يعط اللمّيّة في الوجود ـ فهو المسمّى «برهان إنّ»[٨]، لأنّه دلّ[٩] على إنّيّة الحكم في نفسه، دون لمّيّته في نفسه[١٠]. فإن كان[١١] الأوسط في «برهان إنّ» ـ مع أنّه ليس بعلّة لنسبة حدّي النتيجة[١٢] ـ هو معلول لنسبة حدّي النتيجة[١٣]، لكنّه أعرف عندنا؛

---

١) ب: فوقه، خ: فوق غيره.
٢) ب، خ، ر: تحت علم، ص: تحت علم آخر.
٣) أ: الذي يسمّى.
٤) أ، ب، خ، ر: فلسفة أُولى.
٥) خ: برهان اللّمّ والإنّ، ر: برهان اللّمّ. خ، ر: من هنا إلى رقم (٧) من الصفحة التالية محذوفة.
٦) ب: بوجود الحكم.
٧) م: اللمّيّة.
٨) ب: ببرهان إنّ.
٩) ب: دالّ.
١٠) ص: لمّيّة في نفسه، م: لمّيّته.
١١) أ: وإن كان.
١٢) ب: من هنا إلى رقم (١٣) ساقطة.

سمّي «دليلاً»[١].

مثال ذلك قولك: «إن كان كسوف قمريّ موجوداً[٢] فالأرض متوسّطة بين الشمس والقمر، لكنّ الكسوف القمريّ موجود، فإذن الأرض متوسّطة»[٣]. واعلم أنّ الاستثناء كالحدّ الأوسط، وقد بُيّن[٤] التوسّط بالكسوف الذي هو معلول التوسّط؛ والذي هو «برهان لمّ» أن يكون الأمر بالعكس، فيُبيّن[٥] الكسوف ببيان توسّط الأرض.

وأنت يمكنك أن تقيس قياساً حمليّاً من القبيلين بحدود مشتركة، وليكن[٦] الحدّ الأصغر: «محموماً»، والحدّان الآخران: «قُشعريرة غارزة ناخسة» و«حُمّى غبّ»، والمعلول منهما: «القشعريرة»*.

واعلم أنّه لا سواء قولك: «إنّ الأوسط علّة لوجود الأكبر مطلقاً، أو معلول له مطلقاً»، وقولك: «إنّه علّة أو معلول لوجود الأكبر في الأصغر»؛ وهذا ممّا يغفلون عنه[٧]. بل يجب أن تعلم[٨] أنّه كثيراً مّا يكون الأوسط معلولاً للأكبر، لكنّه علّة لوجود الأكبر في الأصغر.

[٦] إشارة
إلى المطالب

[أُصول المطالب]

من أُمّهات المطالب: «مطلب[٩] هل الشيء موجود مطلقاً؟ أو موجود بحال

---

١) ص، م: يسمّى دليلاً. ٢) أ، ص: بحذف «موجوداً».

٣) ب: فالأرض متوسّطة. ب: من هنا إلى (*) ساقطة.

٤) ص: قد بيّنت. ٥) ب، م: فيتبيّن.

٦) م: لكن.

*) صورة القياس أن يقال: هذا المحموم به حمّى غبّ، وكلّ من به حمّى غبّ فله قشعريرة غارزة ناخسة، فهذا المحموم له قشعريرة غارزة ناخسة.

٨) ب، خ: أن يعلم.

٩) ب: بحذف «مطلب».

كذا؟»، والطالب[١] به يطلب أحد طرفَي النقيض[٢].

ومنها: «مطلب ما هو الشيء؟»؛ وقد يطلب به ماهيّة ذات الشيء، وقد يطلب به ماهيّة مفهوم الاسم المستعمل[٣].

ولابدّ من تقديم[٤] «مطلب ما الشي؟» على «مطلب هل الشيء؟» إذا[٥] لم يكن ما يدلّ عليه الاسم المستعمل حدّاً للمطلب[٦] مفهوماً. وكيف كان[٧] فإنّ المطلوب فيه[٨] شرح الاسم؛ فإذا[٩] صحّ للشيء وجود صار ذلك بعينه حدّاً لذاته، أو رسماً إن كان فيه تجوز[١٠].

ومنها: «مطلب أيّ شيء؟»[١١]، ويطلب به تمييز الشيء[١٢] عمّا عداه.

ومنها: «مطلب لِم الشيء؟»[١٣]. وكأنّه يسأل عمّا هو الحدّ الأوسط، إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب «هل» فقط؛ أو يسأل عن ماهيّة السبب إذا كان الغرض[١٤] ليس هو حصول التصديق[١٥] بذلك فقط وكيف كان، بل يطلب[١٦] سببه في نفس الأمر.

ولا شكّ في أنّ هذا المطلب بعد «هل»[١٧] في المرتبة بالقوّة، أو بالفعل.

---

١) ر: المطالب.

٢) خ: من هنا إلى رقم (١٠) محذوفة. ر: من هنا إلى رقم (٣) محذوفة.

٤) ب، ص: تقدّم.

٥) ص: إذ.

٦) أ: حدّاً للمطلوب؛ خ، ش: جزءاً للمطلب؛ ص: حدّاً لمطلب.

٧) ر: من هنا إلى رقم (١٠) محذوفة. م: كيف ما كان.

٨) ب: المطلب فيه.

٩) أ: وإذا.

١١) ص: أيّ الشيء؛ خ، ر، ش: مع إضافة «و هو أيضاً ممّا يعدّ في أُصول المطالب».

١٢) ر، ص، م: تميّز الشيء.

١٣) خ، ر: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

١٤) أ: بحذف «الفرض».

١٥) ب: هو التصديق.

١٦) م: يطلبه.

١٧) ب: هل الشيء.

[فروع المطالب]

ومن المطالب أيضاً: «كيف الشيء؟»، و«أين الشيء؟»، و«متى الشيء؟»؛ وهي مطالب جزئيّة ليست من الأمّهات، بل تُنزّل عن أن تُعدّ فيها[١].

ويستغنى عنها كثيراً[٢] بمطلب «هل المركّب» إذا فطن لذلك[٣] الكيف والأين والمتى، ولم يعلم نسبته إلى الموضوع المطلوب حاله. فإن لم يفطن لذلك لم يقم ذلك المطلب مقام هذا، وكان مطلباً خارجاً عمّا عُدّ.

---

١) م: يتنزّل أن تعدّ فيها.
٢) ب: كثيراً عنها.
٣) ب: بذلك.

النهج العاشر

في القياسات المغالطيّة[1]

١) أ: قياسات المغالطية.

[١ـ أسباب الغلط]

[أ ـ في التأليف]

إنّ الغلط[١] قد يقع إمّا لسبب في القياس[٢]؛ وهو أن يكون المـدّعى قـياساً[٣] ليس بقياس في صورته، وهو أن لا يكـون عـلى سـبيل صـورة شكـل مـنتج[٤]؛ أو يكون قياساً في صورته ولكنّه[٥] ينتج غير المطلوب، إذ قد وضع فـيه مـا ليس بعلّة علّة.

أو لا يكون[٦] قياساً بحسب مادّته ـ أي: إنّه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادّته اختلّ أمر صورته، وإذا سلّم ما فيه على النحو الذي قيل كان قياساً ولكنّه غير واجب تسليمه ـ؛ فإذا روعي فيه[٧] تشابه أحوال الأوسط في المقدّمتين وأحوال الطرفين فيهما مع النتيجة، لم‌يجب تسليمه، فلم‌يكن قياساً واجب القبول وإن كان قياساً في صورته، وقد عرفت الفرق بينهما*.

---

١) ب: اعلم أنّ الغلط؛ خ، ر: من هنا إلى رقم (٧) محذوفة.

٢) أ: بسبب في القياس، ب: بسبب في القياسات.

٣) ص: في القياس.

٤) أ: على صورة شكل منتج، م: على سبيل شكل منتج.

٥) ب: ولكن؛ ص، م: لكنّه.

٦) ب: لا يكون القياس.

٧) ب: من هنا إلى (*) ساقطة.

*) راجع النهج السابع: الفصل الأوّل، قسم «القياس».

ووضع ماليس بعلّة علّةً من هذا القبيل؛ والمصادرة على المطلوب الأوّل من هذا القبيل[١]، وذلك إذا كان حدّان من حدود القياس هما اسمان لمعنى واحد[٢]، والواجب[٣] أن يكونا مختلفي المعاني[٤].

فإذا روعي في القياس صورته[٥] ثمّ ما أشرنا إليه من أحوال مادّته[٦]، لم يقع خطأ من قبل[٧] الجهل بالتأليف، ومن وضع ماليس بعلّة علّة، ومن المصادرة على المطلوب الأوّل. هذا[٨].

[ب ـ في المقدّمات]

[١) الأسباب اللفظيّة]

وإمّا أن لا يكون الغلط في كون القياس قياساً واجب القبول، و[٩] لكن بسبب في المقدّمات مقدّمة مقدّمة[١٠]؛ فإنّه يقع الغلط بسبب[١١] اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها، أو على تركيبها[١٢] ـ على ما قد علمت[١٣] * ـ.

ومن جملتها مثل ما قد يقع[١٤] بسبب الانتقال من لفظ «الجميع» إلى لفظ «كلّ واحد» وبالعكس؛ فيجعل ما يكون لـ«كلّ واحد» كائناً لـ«الكلّ»، وما يكون[١٥] لـ«الكلّ» كائناً لـ«كلّ واحد»؛ ولا شكّ في أنّ بين الكلّ وبين كلّ

---

١) خ، ر: من هنا إلى رقم (٤) محذوفة.
٢) ص: بمعنى واحد.
٣) ب، م: فالواجب.
٤) ب: من هنا إلى رقم (٨) ساقطة.
٥) ص: صورة.
٦) خ: أحوال المادّة.
٧) ص: من قبيل.
٩) ب: بحذف «الواو».
١٠) أ، م: بحذف «مقدّمة».
١١) ب: قد يقع الغلط بسبب، ص: يقع الغلط لسبب.
١٢) خ، ر: أو تركيبها.
١٣) خ، ر: من هنا إلى رقم (١) من الصفحة التالية محذوفة.
*) تقدّم في قسم «المشبّهات» من الفصل الأوّل من النهج السادس.
١٤) أ: ما يقع.
١٥) أ: يجعل.

واحد من الأجزاء فرقاً[١].

وربّما كان[٢] الانتقال على سبيل تفريق اللفظ، بأن يكون إذا اجتمع[٣] صادقاً، فيظنّ أنّه إذا فرّق[٤] كان صادقاً. مثل من يظنّ أنّه إذا صحّ أن يقول[٥]: «كان امرؤ القيس شاعراً» صحّ «أنّ[٦] امرأ القيس كان مفرداً» و«أنّ امرأ القيس الميّت شاعر مفرد»، فيحكم بأنّ الميّت شاعر[٧]؛ وأيضاً أنّه[٨] إذا صحّ «أنّ الخمسة زوج وفرد اجتماعاً» صحّ «أنّها زوج» و«أنّها فرد».

وربّما كان الانتقال على العكس من هذا، وهو أنّه إذا صحّ «أنّ امرأ القيس شاعر، وأنّه جيّد» يصحّ على الإطلاق وكيف شئت «أنّه شاعر جيّد»، أي: في الشاعريّة[٩]. وهذا أيضاً يناسب ما يكون الغلط فيه[١٠] بسبب المعنى من وجه[١١]، ولكنّه بشركة من اللفظ.

وهذه مغالطات مناسبة للفظ[١٢].

[٢) الأسباب المعنويّة]

وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف، مثل ما يقع بسبب إيهام العكس، وبسبب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وبأخذ اللاحق للشيء مكان الشيء[١٣]، وبأخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل[١٤]، وبإغفال توابع الحمل

---

٢) ب: يكون.

٣) خ، ر: بأن يكون عند الاجتماع.

٤) ب، خ، ر، ش: كيف فرّق.

٥) خ: أن نقول.

٦) ر: صحّ أن يقول.

٧) أ: شاعر فرداً.

٨) خ، ر: وأيضاً.

٩) أ: في غير الشاعريّة.

١٠) خ، م: يكون الغلط، ر: يكون من الغلط.

١١) خ، ر: بحذف «من وجه».

١٢) خ، ر: من هنا إلى (*) من الصفحة التالية محذوفة.

١٣) أ، ر، م: لاحق الشيء مكان الشيء؛ ب: ما بالقوّة مكان ما بالفعل.

١٤) ب: اللّاحق للشيء مكان الشيء.

المذكور(١)، وقد عرفت ذلك*.

[٢ـ أصناف المغالطات]

فتجد أصناف المغالطات(٢) منحصرة في اشتراك اللفظ ـ مفرداً أو مركّباً ـ في جوهره، أو هيأته(٣) وتصريفه، وفي تفصيل المركّب، وتركيب المفصّل؛ ومن جهة المعنى في إيهام العكس، وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وأخذ اللاحق للشيء(٤)، وإغفال توابع الحمل، ووضع ما ليس بعلّة علّة، والمصادرة على المطلوب الأوّل، وتحريف القياس وهو الجهل بقياسيّته.

وإن شئت فأدخل اشتباه الإعراب(٥) والبناء، واشتباه الشكل والإعجام(٦) في باب المغالطات اللفظيّة.

[نصيحة]

ومن التفت لفت المعنى وهجر ما يخيّله اللفظ، ثمّ راعى أجزاء القياس(٧) معاني ـ لا ألفاظاً(٨) ـ، وراعاها بتوابعها، ولم يخلّ بها فيما يتكرّر في المقدّمتين أو يتكرّر في المقدّمتين والنتيجة، وراعى(٩) شكل القياس فيه(١٠)، وعلم(١١) أصناف القضايا التي عدّدناها، ثمّ عرض ذلك على نفسه عرض الحاسِب(١٢) ما يعقده على نفسه معاوداً

---

١) ص: الحمل المذكورة، م: الجمل المذكورة.

*) راجع الفصل العاشر من النهج الثالث.

٢) أ: أسباب المغالطات.

٣) ص: أو في هيأته، ب: وهيأته.

٤) أ، ص: لاحق الشيء مكان الشيء، وأخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل.

٥) خ، ر: الاشتباه في الإعراب.

٦) خ: من هنا إلى آخر الفصل محذوفة.

٧) أ: من أجزاء القياس.

٨) أ، ب: معاني الألفاظ.

٩) ص: فراعى.

١٠) ب: شكل القياس.

١١) أ، ص: ثمّ علم.

١٢) أ: المحاسب.

ومراجعاً فغلط؛ فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلّمَها، و«كُلٌّ[١] ميسَّر لِما خُلِق له»[٢].*

---

١) أ، خ: فكلّ.

٢) ب: مع زيادة «أسأل الله العصمة والتوفيق، وله الحمد وحده، والصلاة على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين».

*) حديث نبويّ ورد في المجامع الروائية، وأهمّها هذه: بحار الأنوار: ٢٨٢/٤، ١٤٤/٦٧، وصحيح البخاري: ٨٦/٦، ٢١٥/٨، وصحيح مسلم: ٤٨/٨.

[الجزء الثاني]

[علم الطبيعة وما قبله]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[1]

هذه *إشارات* إلى أصول وتنبيهات على جُمل يستبصر بها من تيسّر له، ولاينتفع[2] بالأصرح منها من تعسّر عليه، والتكلان على التوفيق.

وأنا أُعيد وصيّتي وأكرّر التماسي أن يُضَنّ بما تشتمل[3] عليه هذه الأجزاء كلَّ الضَّنّ، على من لايوجد فيه ما أشترطه في آخر هذه *الإشارات*.

---

١) أ: بحذف «وبه نستعين».
٢) د: لاتنفع.
٣) أ، د: يشتمل.

النمط الأوّل

في تجوهر الأجسام

[١] وهم وإشارة

من الناس(١) من يظنّ أنّ كلّ جسم ذو مفاصل، تنضمّ(٢) عندها أجزاء غير أجسام، تتألّف(٣) منها الأجسام. وزعموا أنّ تلك الأجزاء لاتقبل الانقسام، لاكسراً، ولاقطعاً، ولا وهماً وفرضاً(٤)؛ وأنّ الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماسّ.

ولايعلمون أنّ الأوسط(٥) إذا كان كذلك لقي كلُّ واحد من الطرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر؛ وأنّه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه بأسره؛ وأنّه بحيث لو جوّز مجوِّز فيه مداخلتَه للوسط حتّى يكون مكانهما أو حيّزهما ـ أو ما شئت فسمّه ـ واحداً لم يكن لهُ بدّ من أن ينفذ فيه(٦)، فيلقى غير ما لقيه؛ والقدر الذي لقيه دون اللقاء المتوهَّم للمداخله.

واللقاء المتوهَّم للمداخلة يوجب أن يكون ملاقي الوسط ملاقياً للطرف الآخر

---

١) أ: ومن الناس.
٢) د: ينضمّ، ق: وتنضمّ.
٣) أ: ويتألّف.
٤) ط،ش: لاكسراً وقطعاً، ولا وهماً وفرضاً؛ أ، د، ف، ق،: لاكسراً، ولا قطعاً، ولا وهماً، ولا فرضاً.
٥) ط: الوسط.
٦) ق: بحذف «فيه».

ملاقاةَ الوسط له، وأن لايتميّز في الوضع[1]، إذ لافراغ عن لقائه؛ فحينئذ لايكون ترتيب ووسط وطرف، ولا ازدياد حجم. فإن كان[2] شيء من ذلك لم يكن ما يكون عند توهّم المداخلة من الملاقاة بالأسر، بل بقي[3] فراغ وانقسم[4] ما يتلاقى.

[٢] وهم وإشارة[5]

ومن الناس من يكاد يقول بهذا التأليف، و[6]لكن من أجزاء غير متناهية.

ولا يعلم أنّ كلّ كثرة ـ كانت متناهية أو غير متناهية ـ فإنّ الواحد والمتناهي موجودان فيها. فإذا[7] كان كلّ متناهٍ يؤخذ[8] منها مؤلّفاً من آحاد ليس له حجم أزيد من حجم الواحد، لم يكن تأليفها[9] مفيداً للمقدار[10]، بل عسى العدد.

وإن كان لكثرة متناهية منها حجم فوق حجم الواحد، وأمكنت الإضافات بينها في جميع الجهات ـ حتّى كان[11] حجم في كلّ جهة ـ فكان جسم، كان نسبة حجمه إلى حجم الذي آحاده غير متناهية نسبةَ متناهي القدر إلى متناهي القدر، لكنّ ازدياد الحجم بحسب ازدياد التأليف والنظم؛ فتكون نسبة الآحاد المتناهية إلى الآحاد[12] الغير المتناهية نسبة متناهٍ إلى متناهٍ، و[13] هذا خلف محال.

[٣] تنبيه

أليس إذا أوجب النظر أنّ الجسم لايجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غير

---

١) أ: بحذف «في الوضع».
٢) د: فإذا كان، ف: وإذا كان.
٣) ط: يبقى.
٤) د: فانقسم.
٥) ق: وهم وإشارة وتنبيه.
٦) د: بحذف «الواو».
٧) ط: وإذا.
٨) ف: يوجد، ق: يوحد.
٩) د: تأليفه.
١٠) أ: لمقدار، د: المقدار.
١١) ف: يكون.
١٢) ق: آحاد.
١٣) ط: بحذف «الواو».

متناهية، وأنه ليس يجب أن يكون لكلّ جسم مفاصل متناهية إلى ما لا ينفصل؛ فقد أوجب إمكان وجود جسم ليس لامتداده مفاصل؟ بل هو في نفسه كما هو عند الحسّ؟ لكنّه ليس ممّا لاينفصل بوجه، بل يجب أن يكون قابلاً للانفصال.

ووقوع المفاصل[١] إمّا بفكّ وقطع[٢]، وإمّا باختلاف عرضَيْن قارَّين[٣] فيه كما في البلقة، وإمّا بوهم وفرض إن امتنع الفكّ لسبب[٤].

[٤] تذنيب

أليس إذا لمیكن تأليف من آحاد لاتقبل[٥] القسمة، وجب أن يكون أحد وجوه القسمة ـ لاسيّما الوهميّة ـ لايقف إلى غير النهاية؟.

وهذا باب لأهل التحصيل فيه إطناب، والمستبصر يرشده القدر الذي نورده[٦].

[٥] تنبيه

إنّك ستعلم أيضاً ـ ممّا علمته من حال[٧] احتمال المقادير قسمةً بغير نهاية[٨] ـ أنّ الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك، وأنّه لاتتألّف[٩] أيضاً ممّا لاينقسم حركة ولا زمان.

[٦] إشارة

قد علمت* أنّ للجسم مقداراً ثخيناً متّصلاً، وأنّه قد يعرض له انفصال

---

١) ف: الانفصال.
٢) ق: أو بقطع.
٣) أ، د، ف: عرضين؛ ق: العرضين القارّين.
٤) ط، ق: بسبب.
٥) د، ط: لايقبل.
٦) ش: أوردناه.
٧) أ: بحذف «حال».
٨) ط، ف: بغير النهاية.
٩) أ، د: لايتألّف.
*) تقدّم في الفصل الثالث من هذا النمط.

وانفكاك[١]. و تعلم أنّ المتّصل بذاته غير القابل[٢] للاتّصال والانفصال، قبولاً يكون هو بعينه الموصوف بالأمرين[٣].

فإذن قوّة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل، وغير هيأته وصورته. و تلك القوّة لغير ما هو ذات المتّصل بذاته، الذي[٤] عند الانفصال يُعدم ويوجد غيرُه، وعند عود الاتّصال يعود مثله متجدّداً.

[٧] وهم وتنبيه

ولعلّك[٥] تقول: إنّ هذا إن لزم فإنّما يلزم فيما يقبل الفكّ والتفصيل، وليس كلّ جسم ـ فيما أحسب ـ كذلك.

فإن خطر هذا ببالك فاعلم أنّ طبيعة الامتداد الجسمانيّ في نفسها واحدة، وما لها من الغنى عن القابل أوالحاجة إليه متشابه. وإذا عرَّف بعضُ[٦] أحوالها حاجتَها إلى ماتقوم[٧] فيه عُرف أنّ طبيعتها غير مستغنيّة عمّا تقوم فيه.

ولو كانت طبيعتُها طبيعةً مّا تقوم بذاتها[٨] فحيث كان لها ذات كان لها تلك الطبيعة، لأنّها طبيعة نوعيّة محصّلة تختلف[٩] بالخارجات عنها دون الفصول.

[٨] وهم وتنبيه

أو لعلّك تقول: ليس الامتداد الجسمانيّ الواحد بقابلٍ للانفصال ألبتّة؛ وإنّه إنّما[١٠] ينفصل الجسم المركّب من أجسام بسيطة لااحتمال فيها للانقسام، إلّا الذي يقع

---

١) ط، ق: الانفصال والانفكاك.
٢) ق: غير قابل.
٣) ق: بالأمرين جميعاً.
٤) ط، ف: الذي هو.
٥) أ: أولعلّك.
٦) أ، ف: في بعض.
٧) ف: يقوم.
٨) أ: يقوم بذاته، ط: تقوم بذاته، ف: يقوم بذاتها.
٩) د: يختلف.
١٠) ط، ف: وإنّما (بحذف «إنّه»).

بحسب الفروض والأوهام ومايشبهها[١].

فإن خطر هذا ببالك فاعلم أنّ القسمة الوهميّة والفرضيّة[٢]، أو الواقعة باختلاف[٣] عرضين قارّين ـ كالسواد والبياض[٤] في البلقة ـ أو مضافين ـ كاختلاف محاذاتين أو موازاتين أو مماسّتين ـ تُحدث في المقسوم اثنينيّةً مّا، يكون طباع كلّ واحد من الاثنين طباعَ الآخر وطباعَ الجملة وطباعَ الخارج الموافق في النوع، وما[٥] يصحّ بين[٦] كلّ اثنين منها يصحّ بين[٧] اثنين آخرين. فيصحّ إذن بين المتباينين من الاتّصال الرافع للاثنينيّة الانفكاكيّة مايصحّ بين المتّصلين، ويصحّ بين المتّصلين من الانفكاك الرافع للاتّحاد الاتصاليّ ما يصحّ[٨] بين المتباينين.

اللهمّ إلّا من عائق[٩] مانع خارج من[١٠] طبيعة الامتداد، لازم أوزائل[١١]. ولعلّ هذا العائق[١٢] إذا كان[١٣] لازماً طبيعيّاً كان لا اثنينيّة بالفعل ولا فصل بين أشخاص نوع تلك الطبيعة، بل يكون نوعه في شخصه.

[٩] تنبيه[١٤]

كلّ[١٥] نوع يحتمل[١٦] أن تكون له أشخاص كثيرة، فعاق عن ذلك عائق[١٧] لازم طبيعيّ؛ فإنّه لايوجد للأشخاص المحتملة أن تكون[١٨] لذلك النوع اثنينيّة، ولا

١) ق: مايشبههما.
٢) أ، د، ف: الفرضية والوهمية.
٣) ف، ق: بحسب اختلاف.
٤) أ: كالبياض والسواد.
٥) ط: فما.
٦) ف: من.
٧) ف: من.
٨) أ: صحّ.
٩) أ، د، ق: عايق.
١٠) ق: عن.
١١) ق: لازماً أو زايلاً.
١٢) أ، ق: العايق.
١٣) ف: إن كان.
١٤) ط: بحذف «تنبيه».
١٥) ط، ق: وكلّ.
١٦) ف: أمكن.
١٧) د، ق: عايق.
١٨) د: لايوجد له أشخاص ولا يحتمل أن يكون.

كثرة تعرض؛ بل يكون نوعه في شخصه، أي: لايوجد ذلك النوع[١] إلّا شخصاً واحداً. وكيف توجد[٢] اثنينيّة أو كثرة لأشخاص ذلك النوع، والعائق عنه[٣] لازم طبيعيّ[٤]؟!

[١٠] تذنيب

أليس قد بان لك أنّ المقدار -من حيث هو مقدار- أو[٥] الصورة الجرميّة -من حيث هي[٦] صورة جرميّة- مقارنة لما تقوم[٧] معه، وتكون[٨] صورة فيه، ويكون ذلك هيولاها وشيئاً هو[٩] في نفسه لامقدار ولاصورة جرميّة له[١٠]؟ ولتكن هذه هي الهيولى الأُولى[١١]، فاعرفها.

ولا تستبعد[١٢] أن لايتخصّص في بعض الأشياء قبولها لقدر معيّن[١٣] دون ما هو أكبر أو أصغر منه.

[١١] إشارة

يجب[١٤] أن يكون محقّقاً عندك أنّه لايمتدّ بُعدٌ في ملاء أو خلاء -إن جاز وجوده- إلى غير النهاية؛ وإلّا فمن الجائز أن يفرض امتدادان غير متناهيين من مبدأ

---

١) د: بحذف «ذلك النوع».
٢) د: ياخذ.
٣) د: العايق منه.
٤) قال الحكيم المحقّق الطوسي‬ؒ في شرحه على الإشارات (٥٨/٢): هذا الفصل لايوجد في بعض النسخ، ويوجد في بعضها مترجماً بالإشارة، وفي بعضها بلاترجمة، ويشبه أنّه كان حاشية فأُثبت في المتن سهواً، وذلك لأنّه تقرير للمسألة المذكورة.
٥) د، ف، ق: و.
٦) د: هو.
٧) ط، ف، ق: يقوم.
٨) ط، د، ق: يكون.
٩) ف: شيء هو؛ أ، ق: شيئاً.
١٠) أ، ش: من هنا إلى رقم (١١) محذوفة.
١٢) د، ف: ولايستبعد.
١٣) ط، ق: بقدر معيّن.
١٤) د: ويجب.

واحد، لايزال البُعد بينهما يتزايد[١]؛ ومن الجائز أن تُفرض بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات؛ ومن الجائز أن تُفرض بينهما هذه الأبعاد إلى غير النهاية، فيكون هناك إمكان[٢] زيادات على أوّل تفاوت يفرض بغير نهاية.

ولأنّ كلّ زيادة توجد فإنّها مع المزيد عليه[٣] قد توجد[٤] في واحد، وأيّةَ زياداتٍ أمكنت فيمكن[٥] أن يكون هناك بُعدٌ يشتمل على جميع ذلك الممكن. وإلّا فيكون إمكان وقوع الأبعاد إلى حدٍّ ليس للزائد عليه[٦] إمكان، فيكون إنّما يمكن وجود المشتمل* على محدود من جملة غير المحدود الذي[٧] في القوّة. فيصير البُعد بين الامتدادين محدوداً في التزايد عند حدّ لايتجاوزه في العِظم، وهناك ينقطع[٨] لامحالة الامتدادان، ولاينفذان بعده؛ وإلّا أمكنت الزيادة على أكثر مايمكن، وهو ذلك المحدود من جملة غير المحدود، وذلك محال.

فتبيّن أنّه[٩] يكون هناك إمكان أن يوجد بُعد بين الامتدادين الأوّلين، فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية؛ فيكون مالايتناهى محصوراً بين حاصرين. هذا محال.[١٠]

وقد تستبان[١١] استحالة ذلك أيضاً[١٢] من وجوه أُخرى، يستعان فيها بالحركة أو لايستعان؛ ولكن فيما ذكرناه كفاية.

---

١) ف: يتزايد إلى غير النهاية.
٢) ط: بحذف «إمكان».
٣) ق: المزيد عليها.
٤) ط: قد يوجد.
٥) د: ممكن.
٦) د، ق: للزايد عليه.
*) أي: وجود البعد المشتمل.
٧) ط: الذي هو.
٨) د: منقطع.
٩) أ: فبيّن أنّه. ط، ق: فبيّن أن.
١٠) ط: وهذا محال.
١١) أ، د، ط: وقديستبين.
١٢) ق: بحذف «أيضاً».

[١٢] إشارة

فقد بان(١) لك أنّ الامتداد الجسمانيّ يلزمه التناهي، فيلزمه الشكل، أعني: في الوجود. فلايخلو إمّا أن يكون هذا اللازم يلزمه ـولو انفرد بنفسه ـ عن نفسه، أو يلحقه ويلزمه ـلو انفرد(٢) بنفسه ـ عن سبب فاعل مؤثّر(٣) فيه، أو يلزمه بسبب الحامل والأُمور التي تكتنف الحامل.

ولو لزمه ـمنفرداً(٤) بنفسه ـ عن نفسه، لتشابهت الأجسام في مقادير الامتدادات وهيئات(٥) التناهي والتشكّل(٦)، وكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم(٧) كلّيته.

ولو لزم ذلك بسبب فاعل مؤثّر ـوهو منفرد بنفسه ـ لكان المقدار الجسمانيّ قابلاً في نفسه ـمن غير هيولاه ـ للفصل والوصل(٨)، وكان(٩) له في نفسه قوّة الانفعال(١٠)؛ وقد بانت استحالة هذا.

فبقي أنّه(١١) بمشاركة من الحامل(١٢). فللهيولى إذن تأثير في وجود ما لابدّ للصورة في وجودها منه، كالتناهي والتشكّل(١٣).

[١٣] وهم وإشارة

أو(١٤) لعلّك تقول: وهذا أيضاً يلزمك في أشياء أُخر، فإنّ الجزء المفروض من

---

١) أ، د: فلقد بان.
٢) أ: إن انفرد.
٣) ف: يؤثر.
٤) د: مفرداً.
٥) ق: هيأة.
٦) د: الشكل.
٧) ف: تلزم.
٨) د، ف: للوصل والفصل.
٩) ط: فكان.
١٠) أ، ف: الانفصال.
١١) د: فيبقى أنّه، ق: فبقي أن يكون.
١٢) من هنا إلى رقم (١٣) محذوفة من النسخ إلّا من «ش».
١٤) ق: و.

الفلك ليس له شكل الفلك؛ ثمّ تقول: إنّ الشكل للفلك مقتضى طباعه وطبع الجزء[١] وطبع الكلّ[٢] واحد.

فنقول لك: إنّ الشكل حصل للفلك عن طبيعة قوّة أوجبت لهيولاه تلك الجرميّة، ولم‌يكن ذلك لها[٣] عن نفسها أو عن[٤] جرميّتها. فلمّا وجب لها ذلك وجب بإيجاب ذلك السبب أن لايكون لما يفرض[٥] بعد ذلك جزءاً مّا للكلّ ـلكونه جزءاً مفروضاً بعد حصول صورةِ الكّل ـ صورةُ الكلّ[٦]. فهذا له عن عارضٍ ومانعٍ، وبسبب مقارنة ما يقبل[٧] تلك الصورة ويحملها[٨] ويتجزّأ بها[٩].

وأمّا المقدار لو انفرد، و[١٠] لم‌يكن هناك شيء يوجب شيئاً إلّا طبيعة المقداريّة، وتلك الطبيعة هي واحدة، لم‌تَصر كلّاً وغير كلّ بحسب ذلك الفرض[١١] ـلا من نفسها، ولا من علّة[١٢]، ولا من مقارنة قابل ـ؛ فلا يجب أن يستحقّ شيئاً معيّناً ممّا يختلف فيه حتّى نفس الكلّية والجزئيّة[١٣]. فليس يمكن أن يقال هاهنا: لحقها من غيرها شيء ـبحسب إمكان وقوّةٍ مّا أو صلوح موضوع ـ لحوقاً سابقاً، ثمّ تبع ذلك أن صار ما هو كالجزء بحالة مخالفة.

[١٤] تنبيه[١٤]

هذا الحامل إنّما له الوضع من قِبل اقتران الصورة الجسميّة به[١٥]. ولو كان له في

---

١) ف: طباع الجزء.
٢) ف: طباع الكل.
٣) د، ط: بحذف «لها».
٤) ق: ولا عن.
٥) ق: يفرض من الفلك.
٦) لاتوجد «صورة الكلّ» إلّا في «ش».
٧) ف: تقبل.
٨) ف: تحملها.
٩) د: يجزّى بها، ق: يتجزى بها.
١٠) ط، ق: بحذف «الواو».
١١) د، ط: بحسب الفرض.
١٢) أ، د، ف: إلّا من نفسها، لا من علّة.
١٣) أ: الكلّية، ق: الكلّية أو الجزئية.
١٤) ط: بحذف «تنبيه».
١٥) ط، ف: بحذف «به».

حدّ ذاته وضع وهو منقسم، كان في حدّ ذاته ذاحجم؛ أو غيرُ منقسم، كان في حدّ نفسه مقطع[١] منتهى إشارةٍ: نقطةً إن لم ينقسم ألبتّة، أو خطّاً أو سطحاً إن انقسم في غير جهة الإشارة.

[١٥] تنبيه

فلو فرضنا هيولى بلاصورة وكانت[٢] بلا وضع، ثمّ لحقتها الصورة فصارت ذات وضع[٣] مخصوص؛ فليس يمكن أن يقال: «إنّ ذلك لأنّ الصورة لحقتها هناك»، كما يمكن أن يقال لو كانت في صورة توجب لها وضعاً هناك، أو كان قد عرض لها وضع هناك، ثمّ لحقتها الصورة الأُخرى. وإنّما ليس يمكن فيما نحن فيه لأنّها مجرّدة بحسب هذا الفرض.

وليس يمكن أيضاً أن يقال[٤]: «إنّ الصورة عيّنت لها وضعاً مخصوصاً من الأوضاع الجزئيّة التي تكون لأجزاء كلّ واحد[٥] مثلاً، كأجزاء الأرض»، كما يمكن أن يقال في الوجه الذي ذكرناه من تخصّص[٦] وضع جزئيّ بسبب[٧] لحوق الصورة ـ وهناك وضع جزئيّ ـ لحوقاً يخصّص أقرب[٨] المواضع الطبيعية من ذلك الموضع[٩]؛ كالجزء من الهواء يصير ماءً، فيكون موضعه الطبيعيّ متخصّصاً بسبب[١٠] موضعه الأوّل، وهو أقرب مكان طبيعيّ للمياه[١١] ممّا كان موضعاً لهذا الصائر[١٢] ماء، وهو هواء. وإنّما لا يمكن هذا أيضاً لأنا جعلناها مجرّدة.

---

١) أ: منقطع.
٢) ق: فكانت.
٣) أ، ط: ذا وضع.
٤) ف: أن يقال أيضاً، ق: بحذف «أن يقال».
٥) د: بحذف «واحد».
٦) ط، ف، ق: تخصيص.
٧) ق: لسبب.
٨) ف: في أقرب.
٩) ف: تلك المواضع.
١٠) د، ط: بحسب.
١١) ف: لها.
١٢) د، ق: الصاير.

[١٦] تذنيب[١]

فاحدس من هذا أنّ الهيولى لاتتجرّد[٢] عن الصورة الجسميّة[٣].

[١٧] تنبيه

والهيولى قد لاتخلو أيضاً[٤] عن صور أُخر[٥]؛ وكيف ولابدّ من أن تكون[٦] إمّا مع صورة توجب قبول الانفكاك والالتئام[٧] والتشكّل بسهولة أو بعسر[٨]، أو مع صورة توجب امتناع قبول تلك، وكلّ ذلك غير مقتضى الجرميّة؟![٩]

وكذلك[١٠] لابدّ له[١١] من استحقاق مكان خاصّ أو وضع خاصّ متعيّنين[١٢]، وكلّ ذلك[١٣] غير مقتضى الجرميّة العامّة[١٤] المشترك فيها[١٥].

[١٨] إشارة[١٦]

واعلم أنّه ليس يكفي أيضاً وجود الحامل، حتّى تتعيّن[١٧] صورة جرمانيّة[١٨]؛ وإلّا لوجب التشابه المذكور. بل يحتاج[١٩] فيما تختلف[٢٠] أحواله إلى معيّنات وأحوالٍ

---

١) ط: بحذف «تذنيب».
٢) د: لايتجرّد.
٣) أ، د، ش: الجسمانيّة، ش: الجرميّة.
٤) أ: لاتخلو؛ د، ط، ق: لايخلو أيضاً.
٥) ط، ف: أُخرى.
٦) د، ط: أن يكون.
٧) د: الالتيام.
٨) ف: تعسر.
٩) أ، ف: غير الجرمية.
١٠) ف: فكذلك.
١١) ق: لابدّلها، ط: لابدّ.
١٢) د، ط: متعيّن.
١٣) د: ذلك أيضاً.
١٤) ف: الجرمية القائمة.
١٥) ط، ف، ق: المشتركة فيها.
١٦) ف: تنبيه.
١٧) د: تعيّن.
١٨) ف: جسمانيّة.
١٩) ف: يحتاج فيه.
٢٠) ط، ف، ق: يختلف.

متّفقة من خارج، يتحدّد بها مايجب من القدر والشكل.

وهذا سرٌّ تطّلع[١] منه على أسرار أُخرى.

[١٩] وهم وتنبيه

واعلم أنّ الهيولى مفتقرة في أن تقوم[٢] بالفعل إلى مقارنة الصورة، فإمّا أن تكون الصورة هي العلّة المطلقة الأوّليّة لقوام الهيولى[٣]؛ أو تكون الصورة آلة أو واسطة لمقيم آخر يُقيم[٤] الهيولى بها مطلقاً؛ أو تكون شريكة لمقيمٍ[٥] باجتماعهما جميعاً تقوم[٦] الهيولى؛ أو يكون[٧] لا الهيولى تتجرّد[٨] عن الصورة ولا الصورة تتجرّد عن الهيولى، وليس أحدهما أولى بأن يكون مقاماً به الآخر من الآخر بعكسه؛ بل يكون سببٌ مّا آخر خارجاً[٩] عنهما يقيم كلّ واحد منهما[١٠] مع الآخر، أو بالآخر[١١].

[٢٠] إشارة[١٢]

أمّا الصور[١٣] التي تفارق[١٤] الهيولى إلى بدَل، فليس يمكن أن يقال[١٥]: إنّها علل مطلقة للوجود الواحد المستمرّ لهيولياتها[١٦]، ولا آلات و[١٧] متوسّطات مطلقة؛ بل لابدّ في أمثال هذه من أن يكون على أحد القسمين

---

١) ط: ستطّلع.
٢) د: يقوم.
٣) ط، ق: الهيولى بها مطلقاً.
٤) ط، ف: تقيم.
٥) ف: لمقيم آخر.
٦) د: يقوم.
٧) ف: تكون.
٨) د: يتجرّد.
٩) أ: بل يكون سببٌ مّا خارجاً، د: سببٌ مّا آخر خارج، ف: أو يكون بسببٍ مّا خارجاً.
١٠) أ: بحذف «منهما».
١١) أ: وبالآخر.
١٢) ف: تنبيه.
١٣) ف: الصورة.
١٤) د: يفارق.
١٥) ف: بحذف «أن يقال».
١٦) د، ط، ف: لهيولاتها.
١٧) ط، ق: أو.

الباقيين. وهاهنا سرّ آخر.

[٢١] إشارة

يجب أن تعلم[١] في الجملة أنّ الصورة الجرميّة ومايصحبها ليس شيء منها سبباً لقوام الهيولى مطلقاً. ولو كانت[٢] سبباً لقوامها مطلقاً لَسبقتها[٣] بالوجود؛ ولكانت[٤] الأشياءُ التي هي عللٌ لماهيةِ الصورة[٥] ولكونها موجودة محصّلة الوجود، سابقةً[٦] أيضاً على الهيولى[٧] بالوجود[٨]، حتّى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة وجود الهيولى[٩]. على أنّها معلولة من جنس مالايباين ذاته ذات العلّة، وإن كان أيضاً ليس من أحواله المعلولة لماهيّته[١٠]؛ فإنّ اللوازم المعلولة قسمان، كلّ قسم منهما[١١] داخل في الوجود.

ولكن قد علم أنّ التناهي والتشكّل[١٢] من الأُمور التي لاتوجد الصورة الجرميّة في حدّ نفسها إلّا بهما[١٣] أو معهما، وقد تبيّن[١٤] أنّ الهيولى سبب لذينك*. فتصير الهيولى سبباً من أسباب مابه أو[١٥] معه يتمّ[١٦] وجود الصورة السابقة بتتمّة[١٧] وجودها للهيولى، وهذا محال.

---

١) ق: ويجب أن يُعلم.
٢) د، ف: كان.
٣) ف: لسبقته.
٤) ف: وإلاّ لكانت.
٥) ط، ق: لمهية الصورة.
٦) ف: وسابقة.
٧) أ، د، ط، ف: أيضاً للهيولى.
٨) أ: من هنا إلى رقم (٩) ساقطة.
٩) أ، د: مع زيادة «حتّى يكون بعد ذلك للصّورة وجود غير وجود الهيولى، ثمّ يكون عن وجود الصورة وجود الهيولى»، ف: مع زيادة «حتّى يكون بعد ذلك للصورة وجود غير وجود الهيولى».
١٠) د: لماهيّتها، ط: للمهية، ق: لمهيّتها.
١١) أ: منها.
١٢) أ: الشكل.
١٣) د: بها.
١٤) د: قد بيّن.
*) تقدّم في الفصل الثاني عشر من هذا النمط.
١٥) أ: و، ف: أو ما.
١٦) د: متمّم، ف: تتمّة.
١٧) أ، د: تتمّة.

فقد اتّضح(١) أنّه ليس للصّورة أن تكون علّة للهيولى، أو واسطة على الإطلاق.

[٢٢] وهم وتنبيه

أو لعلّك(٢) تقول: إذا كانت الهيولى محتاجاً إليها(٣) في أن يستوي للصورة وجود، فقد صارت الهيولى علّة للصورة في الوجود سابقةً.

فيكون الجواب: أنّا لم‌نقض بكونها(٤) محتاجاً إليها في أن يستوي للصورة وجود(٥)، بل قضينا بالإجمال أنّها محتاج إليها في وجود شيء توجد الصورة به أو معه. ثمّ تلخيص ما بعد هذا يحتاج(٦) إلى الكلام المفصّل.

[٢٣] إشارة(٧)

أنت(٨) تعلم أنّ الصورة الجوهريّة إذا فارقت المادّة، فإن لم‌يعقّب بدل(٩) لم‌تبق المادّة موجودة؛ فمعقِّبُ البدل مقيم للمادّة لا محالة يالبدل.

وليس(١٠) بواجب أن تقول(١١): «و يقيم البدلَ أيضاً بالهيولى على أن تكون(١٢) الهيولى قامت فأقامت»(١٣)، لأنّ الذي يقوم(١٤) فيقيم متقدّم(١٥) بقوامه إمّا بالزمان(١٦)، وإمّا بالذات(١٧)؛ وبالجملة لا يمكنك أن تدير الإقامة.

---

١) ط: وقد اتّضح.
٢) أ، د، ط: ولعلّك.
٣) ط، ق: محتاجة إليها.
٤) د: بكونه.
٥) ط: مع إضافة «فقد صارت الهيولى».
٦) أ، د: بحذف «يحتاج».
٧) د، ف: تنبيه.
٨) ط: وأنت.
٩) ق: ببدل.
١٠) ف: فليس.
١١) ف: يقول.
١٢) أ: أن يكون، د: أن.
١٣) أ، د، ف: قام فأقام.
١٤) أ: قام.
١٥) أ: بتقدّم.
١٦) ط، ف: بزمان.
١٧) ط: أو بالذات.

[٢٤] إشارة[١]

ليس يمكن أن يكون شيئان-كلّ واحد منهما يقام به الآخر، حتّى يكون[٢] كلّ واحد منهما[٣] متقدّماً بالوجود على الآخر وعلى نفسه.

ولا يجوز أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة، لأنّه إن لم‌يتعلّق ذات أحدهما[٤] بالآخر جاز أن يقوم كلّ واحد منهما، وإن لم‌يكن مع الآخر؛ وإن تعلّق ذات كلّ واحد منهما بالآخر فلذات كلّ واحد منهما تأثير في أن يتمّ وجود الآخر، وذلك ممّا قد بان بطلانه[٥] *.

فبقي أنّه إنّما يكون التعلّق من جانب واحد، فإذن[٦] الهيولى والصورة لاتكونان في درجة التعلّق والمعيّة سواء. وللصورة في الكائنة الفاسدة[٧] تقدّمٌ مّا، فيجب أن يطلب[٨] كيف هو؟**

[٢٥] إشارة[٩]

إنّما يمكن أن يكون ذلك على أحد الأقسام الباقية[١٠]؛ وهو أن تكون[١١] الهيولى توجد عن سبب أصل[١٢] وعن مُعين بتعقيب الصور[١٣]، إذا اجتمعا[١٤] تمّ

---

١) ف: تنبيه.
٢) أ، د، ف: فيكون (بدل «حتّى يكون»).
٣) ف: بحذف «منهما».
٤) ط: ذات كلّ واحد منهما.
٥) ف: إبطاله.
*) تقدّم في الفصل السابق.
٦) د: فإن.
٧) أ، ق: الفاسده الكاينة.
٨) ق: أن تطلب.
**) سيأتي في الفصل التالي.
٩) د، ف: تنبيه.
١٠) د، ق: الباقي.
١١) د، ط: أن يكون.
١٢) ف، ق: أصليّ.
١٣) أ: يتعقّب الصورة، د: بتعقيب الصورة.
١٤) ق: اجتمعتا.

وجود الهيولى وتُشخّص بها الصورة، وتشخّصت هي أيضاً بالصورة على وجه يحتمل بيانه كلام غير هذا المجمل.

[٢٦] وهم وتنبيه[١]

أو لعلّك تقول[٢]: لمّا كان كلّ واحد منهما يرتفع الآخر برفعه فكلّ واحد[٣] منهما كالآخر في التقدّم والتأخّر.

والذي يخلصك من[٤] هذا أصل نُحقّقه[٥]، وهو أنّ العلّة ـ كحركة يدك بالمفتاح[٦] ـ إذا رفعت رفع[٧] المعلول ـ كحركة المفتاح ـ؛ وأمّا المعلول فليس إذا رفع رفع[٨] العلّة، فليس رفع حركة المفتاح هو الذي يرفع حركة يدك وإن كان معه؛ بل يكون إنّما أمكن رفعها لأنّ العلّة ـ وهي حركة يدك ـ كانت رفعت. وهما ـ أعني: الرفعين ـ معاً **بالزمان، ورفع العلّة[٩] متقدّم على رفع المعلول بالذات، كما في إيجابيهما ووجوديهما[١٠].**

[٢٧] تذنيب

يجب أن تتلطّف من نفسك، وتعلم أنّ الحال فيما لا تفارقه[١١] صورته* ـ في تقدّم الصورة ـ هذه الحال.

[٢٨] تنبيه

الجسم ينتهي ببسيطه وهو قطعه، والبسيط ينتهي بخطّه وهو قطعه، والخطّ ينتهي

١) ط: إشارة وتنبيه، ف: وهم وإشارة.
٢) ف: بإسقاط «أو لعلّك تقول».
٣) ف: وكلّ واحد.
٤) ف: عن.
٥) أ، د، ق: نتحققه، ف: تحققه.
٦) ط: المفتاح.
٧) أ: رفعت.
٨) ف: رفعت.
٩) ف: فرفع العلّة.
١٠) ف: إيجابهما ووجودهما.
١١) د: لا مفارقة، ط، ق: لا يفارقه.
*) أي: في الفلكيّات.

بنقطته[١] وهي قطعه.

والجسم يلزمه السطح لا من حيث تتقوّم[٢] جسميّته به، بل من حيث يلزمه التناهي بعد كونه جسماً؛ فلا «كونه[٣] ذا سطح» ولا «كونه متناهياً» أمر يدخل في تصوّره جسماً. ولذلك قد يمكن قوماً أن يتصوّروا جسماً غير متناهٍ، إلى أن يتبيّن لهم امتناع ما يتصوّرونه.

وأمّا[٤] السطح ـ كسطح الكرة من غير اعتبار حركة أو قطع ـ فيوجد ولا خطّ، وأمّا[٥] المحور والقُطبان والمنطقة فممّا يعرض[٦] عند الحركة.

والخطّ ـ كمحيط الدائرة ـ قد يوجد[٧] ولا نقطة. وأمّا[٨] المركز فعندما تتقاطع أقطار، وعند حركةٍ مّا، أو بالفرض؛ وقبل ذلك فوجود نقطة في الوسط كوجود نقطة[٩] في الثلثين[١٠] وسائر ما لا يتناهى؛ فإنّه لا وسط ولا سائر مفاصل الأجزاء في المقادير، إلّا بعد وقوع ما ليس بواجب فيها من حركة أو تجزئة. وإذا سمعت في تحديد الدائرة: «وفي داخلها نقطة» فمعناه: يتأتّى[١١] أن تفرض فيها نقطة؛ كما يقولون: «الجسم[١٢] هو المنقسم في جميع الأقطار»، ومعناه: تتأتّى[١٣] قسمته فيها.

وأنت تعلم من هذا أنّ الجسم قبل السطح في الوجود، والسطح قبل الخطّ، والخطّ قبل النقطة؛ وقد حقّق هذا أهلُ التحصيل. وأمّا الذي يقال بالعكس من هذا:

---

١) ف: بنقطة.
٢) أ: تقوّم.
٣) ق: ولاكونه.
٤) ف: فأمّا.
٥) ف: فأمّا.
٦) أ، د: يفترض، ط: يفرض، ف: يعترض.
٧) ف: وقد يوجد.
٨) ط، ف: فأمّا.
٩) ق: النقطة.
١٠) د: إثنتين.
١١) د: أن يتأدّى.
١٢) ف: إنّ الجسم.
١٣) د: أن يتأدّى.

«إنّ النقطة بحركتها تفعل الخطّ، ثمّ الخطُّ السطحَ، ثمّ السطحُ الجسمَ» فهو للتفهيم والتصوير والتخييل. ألا ترى[١] أنّ النقطة إذا فُرضت متحرّكة فقد فُرض لها ما تتحرّك فيه ـ وهو مقدارٌ مّا: خطّ أو[٢] سطح ـ؟! فكيف يتكوّن[٣] ذلك بعد حركتها؟!

[٢٩] تنبيه[٤]

ما أسهل ما يتأتّى لك تأمّل أنّ الأبعاد الجسمانيّة متمانعة عن التداخل؛ وأنّه[٥] لا ينفذ جسم في جسمٍ واقفٍ له غير متنحٍّ عنه؛ وأنّ ذلك للأبعاد، لا للهيولى ولا لسائر الصور والأعراض.

[٣٠] إشارة

إنّك تجد الأجسام في أوضاعها تارة متلاقية[٦]، وتارة متقاربة، وتارة متباعدة[٧]؛ وقد تجدها في أوضاعها تارة بحيث يسع ما[٨] بينها أجساماً مّا[٩] محدودة القدر، وتارة أعظم[١٠]، وتارة أصغر[١١].

فبيّن[١٢] أنّ الأجسام الغير المتلاقية كما أنّ لها أوضاعاً مختلفة، كذلك بينها أبعاد مختلفة الاحتمال لتقديرها وتقدير ما يقع فيها، اختلافاً قدريّاً. فإن كان بينها[١٣] خلاء

---

١) ط: ألا يرى.
٢) ط: و.
٣) أ: يكون.
٤) ط: بإسقاط «تنبيه».
٥) ط: فإنّه.
٦) د: ملاقية.
٧) ط: وتارة متباعدة، وتارة متقاربة.
٨) أ: تسع فيما، ط، ف: تسع ما.
٩) د: لأجسامٍ مّا، ط: أجساماً، أ، ف: أجسام مّا.
١٠) أ، د، ط، ف: لأعظم.
١١) أ، ط، ف: لأصغر.
١٢) ط: فتبيّن.
١٣) ف: بينهما.

غير أجسام ـ وأمكن ذلك ـ فهو أيضاً بُعدٌ مقداريّ؛ ليس[١] ـ على ما يقال ـ لا شيء محض، وإن كان لا جسم.

[٣١] تنبيه

وإذ قد تبيّن أنّ البُعد المتّصل لا يقوم بلا مادّة، وتبيّن أنّ الأبعاد الحجميّة لا تتداخل[٢] لأجل بُعديّتها؛ فلا وجود لفراغ هو بُعد صرف. وإذا سلكت الأجسام في حركاتها تنحّى عنها ما بينها، ولم يثبت لها «بُعدٌ مفطور»؛ فلا خلاء.

[٣٢] إشارة[٣]

ولقد يناسب[٤] ما نحن مشغولون به، الكلامُ في المعنى الذي يسمّى «جهة» في مثل قولنا: «تحرّك[٥] كذا في جهة كذا، دون جهة كذا»؛ ومن المعلوم أنّها لو لم يكن لها وجود كان من المحال أن تكون[٦] مقصداً للمتحرّك. وكيف تقع[٧] الإشارة نحو لا شيء؟! فتبيّن[٨] أنّ للجهة وجوداً.

[٣٣] إشارة

اعلم أنّه لمّا كانت «الجهة» ممّا تقع[٩] نحوه الحركة، لم تكن[١٠] من المعقولات التي لا وضع لها؛ فيجب أن تكون الجهات ـ لوضعها ـ تتناولها الإشارة[١١].

---

١) ق: وليس.
٢) د: لا متداخل.
٣) ف: بإسقاط «إشارة».
٤) ط: تناسب.
٥) ف: يحرّك.
٦) د، ط، ق: يكون.
٧) د، ط: يقع.
٨) أ: فبيّن، ف: فتعين.
٩) د، ط، ف: يقع.
١٠) أ، د، ط، ف: لم يكن.
١١) ف، ق: الإشارة الحسّية.

[٣٤] إشارة

لمّا كانت «الجهة» ذات وضع، فمن البيّن أنّ وضعها في امتداد مأخذ الإشارة والحركة؛ ولو كان وضعها خارجاً عن ذلك لكانتا ليستا إليها.

ثمّ هي إمّا أن تكون منقسمة في ذلك الامتداد، أوغير منقسمة[١]. فإن كانت منقسمة فإذا وصل المتحرّك إلى ما يُفرض لها أقرب الجزئين من المتحرّك ـولم يقف[٢]ـ لم يَخلُ إمّا أن يقال: «إنّه يتحرّك[٣] بَعدُ إلى الجهة»، أو يقال: «يتحرّك[٤] عن الجهة»؛ فإن كان يتحرّك بَعدُ إلى الجهة فالجهة وراء المنقسم، وإن كان يتحرّك عن الجهة فما وصل إليه هو الجهة، لا جزء الجهة.

فبيّن[٥] أنّ الجهة حدٌّ في ذلك الامتداد غيرُ منقسم، فهو طرف للامتداد[٦] وجهة للحركة[٧].

فيجب الآن أن تحرص على أن تعلم[٨]: كيف تتحدّد[٩] للامتدادات أطراف بالطبع[١٠]، وما أسباب ذلك؟ وتتعرّف[١١] أحوال الحركات الطبيعيّة.

[٣٥] وهم وتنبيه

لعلّك تقول: ليس من شرط ماإليه الحركة أن يوجَد، فقد يتحرّك المستحيل من السواد إلى البياض ولم يوجد البياض بَعدُ[١٢].

---

١) د، ط: غير منقسم.
٢) أ، د: فلم يقف.
٣) د: متحرك.
٤) د: متحرك، ف: إنّه يتحرّك.
٥) د، ط: فتبيّن.
٦) أ، ف: الامتداد.
٧) ط: الحركة.
٨) ط: أن يحرص على أن يعلم.
٩) د، ط، ف: يتحدّد.
١٠) أ، د، ف: في الطبع.
١١) ط، ف: يتعرّف.
١٢) أ، د، ف: بعدُ البياض.

فإن اختلج هذا في وهمك فاعلم أنّ الأمرين بينهما فرق، وأيضاً فإنّ ما تشكّكت به غير ضائر في الغرض.

أمّا الفرق فلأنّ المتحرّك إلى الجهة ليس يجعل الجهة ممّا يُتوخَّى تحصيل ذاته بالحركة، بل ممّا يُتوخَّى بلوغه أو القرب منه بالحركة؛ ولا يجعل لها عند تمام الحركة حالاً من الوجود والعدم لم تكن[1] وقت الحركة.

وأمّا الآخر فلأنّ الجهة لو كانت يحصل[2] بالحركة لها وجودٌ، كان وجودها وجود ذي وضعٍ، ليس وجود معقول لا وضع له؛ وذلك غرضنا. على أنّ الحقّ هو الفرق، وعليه بناء ما يتلو هذا الفنّ من الكلام.

---

١) د، ط، ف: لم يكن.

٢) ط: تحصل.

النمط الثاني

في الجهات
وأجسامها الأُولى والثانية

[١] إشارة[١]

اعلم أنّ الناس يشيرون[٢] إلى جهات لاتتبدّل، مثل جهة «الفوق» و«السفل»[٣]؛ ويُشيرون[٤] إلى جهات تتبدّل بالفرض، مثل «اليمين» و«الشمال» فيما يلينا، ومثل ما يشبه ذلك. فلنَعدُ[٥] عمّا يكون بالفرض. وأمّا الواقع بالطبع فلا يتبدّل[٦]، كيف كان ذلك.

ثمّ من المحال أن يتعيّن وضع «الجهة» في خلاء أو ملاء متشابه، فإنّه ليس حدٌّ من المتشابه[٧] أولى بأن يجعل جهةً مخالفة لجهة أُخرى من غيره؛ فيجب إذن أن يقع بشيء خارج عنه، ولا محالة أنّه يكون جسماً أو جسمانيّاً[٨].

والمحدِّد الواحد من حيث هو كذلك[٩] فإنّما يفترض[١٠] منه حدّ واحد -إن أُفترض-، وهو ما يليه؛ وفي كلّ امتداد محصّل[١١] جهتان، وهما طرفان. وعلى

---

١) ف: تنبيه.
٢) ط: يسيرون.
٣) أ: الأسفل.
٤) ط: يسيرون.
٥) ط: فليعد.
٦) ط: فلا تتبدّل.
٧) أ: المتساوية.
٨) أ: أنّه يكون جسماً. د: أن يكون جسمانياً.
٩) د: من حيث هو ذلك. ط: من حيث كذلك.
١٠) ط، ف، ق: يفرض.
١١) ف: يحصل.

أنّ الجهات التي في الطبع[١] «فوق» و«أسفل» ـ وهما اثنتان ـ فالتحدُّد إذن إمّا أن يقع بجسم واحد لا من حيث كونه واحداً، وإمّا أن يقع بجسمين. والتحدُّد بجسمين إمّا أن يكون واحدهما محيطاً[٢] والآخر محاطاً به[٣]، أو يكون وضع الجسمين متبايناً[٤].

وإذا كان أحدهما محيطاً والآخر محاطاً به، دخل المحاط به[٥] في ذلك التأثير بالعرض[٦]؛ وذلك لأنّ المحيط وحده يحدّد طرفي الامتداد بالقرب الذي يتحدّد بإحاطته، والبُعد الذي يتحدّد بمركزه[٧]؛ سواء كان حشوَه ـ أو خارجاً عنه ـ خلاء أو ملاء.

وإذا كان على الوجه الآخر، تتحدّد به[٨] جهة القرب. وأمّا جهة البُعد فلم يجب أن تتحدّد به، لأنّ البُعد عنه ليس يجب أن يكون محدوداً حدّاً معيّناً ما لم يكن محيطاً؛ ولم يكن الثاني أولى بأن يقع منه في محاذاةٍ دون أُخرى ممكنة، إلّا لمانعٍ يجب أن يكون له معونة في تقرير الجهة، ويكون جسمانياً، ويدور الكلام عند فرضه واعتبار وضعه.

فمن البيّن أنّ تقرير «الجهة» وتحديدها إنّما يتمّ[٩] بجسم واحد، لكن ليس لأنّه على طبيعته[١٠] كيف اتّفق، بل من حيثُ هو بحالٍ مّا موجبةٍ لتحديدين متقابلين؛ وما لم يكن الجسم محيطاً، يحدّد به[١١] القرب، ولم يتحدّد به[١٢] ما يقابله.

---

١) ف: بالطبع.
٢) أ: أحدهما محيطاً، د: واحدهما محيط، ف: أحدهما محيط.
٣) د، ف: محاط به.
٤) د: متباين، ف: المتباينين، ق: متباينين.
٥) د: بإسقاط «دخل المحاط به».
٦) د، ق: بالفرض.
٧) ف: مركزه.
٨) أ: تحدّد.
٩) د: تمّ.
١٠) أ، ق: طبعه.
١١) أ، د: تحدّد به.
١٢) د: ولم يتحدّد، ق: لم يتحدّد به.

[٢] إشارة[١]

كلّ جسم من شأنه أن يفارق موضعه الطبيعيّ ويعاوده[٢]، يكون[٣] موضعه الطبيعيّ متحدّد الجهة[٤] له، لا به؛ لأنّه قد يفارقه[٥] ويرجع إليه و هو في الحالين[٦] ذوجهة. فيجب أن يكون تحدُّد جهة موضعه الطبيعيّ بسبب جسم غيره، و[٧] هو علّة لما هو[٨] قبل هذا المفارق أو معه فقط. فذلك الجسم[٩] له تقدّمٌ مّا[١٠] في رتبة الوجود على هذا بعلّية، أوعلى ضرب آخر.

[٣] تذنيب

فيجب أن يكون الجسم المحدِّد للجهات إمّا على الإطلاق محيطاً، ليس له موضع يكون فيه، وإن كان له وضع[١١] بالقياس إلى غيره؛ و[١٢] إن كان ليس محيطاً على الإطلاق، فيكون له موضع لايفارقه.

ولعلّه لايكون المحدِّد الأوّل إلّا القسم الأوّل. فإن كان للقسم الثاني وجود يتحدّد[١٣] بالأوّل موضعه، فيتحدّد به[١٤] موضع الثاني ووضعه؛ ثمّ تتحدّد[١٥] بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة.

ويكون[١٦] الأوّل إنّما يخلق به أن يكون متقدّماً في رتبة الإبداع؛ ويكون متشابه

---

١) ف: بإسقاط «إشارة».
٢) د: تعاوده، ط: يعاوره.
٣) ق: فيكون.
٤) د: متجدّد الجهة.
٥) ف: قد يفارق موضعه الطبيعيّ، ق: قد يفارق.
٦) د، ط: الحالتين.
٧) أ، ط: بحذف «الواو».
٨) ق: بحذف «هو».
٩) د: فلذلك الجسم.
١٠) أ، ف، ق: له تقدّم، د: تقدّم مّا.
١١) ط: موضع.
١٢) أ، د، ق: أو.
١٣) أ، ف: فيتحدّد.
١٤) ف: ويتحدد فيه، أ: ويتحدّد به.
١٥) د، ط: يتحدد، ف: يتحدد به.
١٦) ط: بحذف «يكون».

نسبة[١] وضعِ ما تفرض[٢] له أجزاء، فيكون مستديراً.

[٤] إشارة[٣]

الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة، ليس فيه تركيب قوى وطبائع[٤]؛ والطبيعة الواحدة تقتضي من الأمكنة والأشكال[٥] ـ وسائر ما لابدّ للجسم أن يلزمه[٦] ـ واحداً غير مختلف. فالجسم البسيط لايقتضي إلّا شيئاً[٧] غير مختلف.

[٥] إشارة

إنّك لتعلم أنّ الجسم إذا خُلّي وطباعه ولميعرض له من خارج تأثير غريب، لميكن له بُدٌّ مِن موضعٍ معيَّنٍ[٨] وشكلٍ معيَّن. فإذن[٩] في طباعه مبدأ استيجاب ذلك.

وللبسيط مكان واحد يقتضيه طبعه[١٠]. وللمركّب مايقتضيه الغالب فيه إمّا مطلقاً، وإمّا بحسب مكانه، أو مااتّفق وجوده فيه إذا تساوت المجاذبات عنه[١١]. فكلّ جسمٍ له مكان واحد.

ويجب أن يكون الشكل الذي يقتضيه البسيط مستديراً، وإلّا لاختلف هيأته في مادّة واحدة عن قوّة واحدة.

---

١) د: نسب، ف: نسبته.
٢) أ: يفرض.
٣) ف: تنبيه.
٤) د: طبايع.
٥) ط: الأشكال والأمكنة.
٦) أ: بحذف «أن يلزمه».
٧) ف: شيئاً واحداً.
٨) أ، ش، ف: وضع معيّن.
٩) ط: فإذن يكون.
١٠) أ: طبيعته.
١١) أ، ش، ط، ف: المحاذيات عنه.

[٦] تنبيه

الجسم له في حال تحرّكه ميل يتحرّك به، ويحسّ[١] به الممانع، ولن يتمكّن[٢] من المنع إلّا فيما يضعف ذلك فيه.

وقد يكون من طباعه؛ وقد يَحدث فيه من تأثير غيره، فيبطل[٣] المنبعث عن طباعه إلى أن يزول، فيعود انبعاثه؛ إبطالَ[٤] الحرارة العرضيّة التي يستحيل[٥] إليها الماء للبرودة المنبعثة عن طباعه، إلى أن تزول[٦].

وإنّما يكون الميل الطبيعيّ لامحالة نحو جهة يتوخّاها الطبع. فإذا كان الجسم الطبيعيّ[٧] في حيّزه الطبيعيّ، لم يكن له ـ وهو فيه ـ ميل؛ لأنّه[٨] إنّما يميل بطبعه إليه[٩] لا عنه.

وكلّما كان الميل الطبيعيّ أقوى، كان أمنع لجسمه عن قبول[١٠] الميل القسريّ[١١]، وكانت الحركة بالميل القسريّ أفتر وأبطأ.

[٧] إشارة

الجسم الذي لا ميل فيه ـ لا بالقوّة[١٢] ولا بالفعل ـ لا يقبل ميلاً قسريّاً يتحرّك به، وبالجملة لا يتحرّك قسراً. وإلّا فليتحرّك[١٣] قسراً في زمانٍ مّا مسافةً مّا؛ وليتحرّك

---

١) د: وتحسّ؛ ط، ق: ونحسّ.
٢) أ، ش: وإن تمكّن، ف: وإن لم يمكن.
٣) أ، ف: يبطل.
٤) د: مثل إبطاله.
٥) د: مستحيل.
٦) أ، ف: أن يزول.
٧) ف: بحذف «الطبيعيّ».
٨) ط، ف: لأنّه لامحالة.
٩) أ، د، ف: إليه بطبعه.
١٠) أ: بحذف «قبول».
١١) د: ميل القسري.
١٢) د، ق: لا ميل فيه بالقوة.
١٣) ف: بإسقاط «وإلّا فليتحرّك».

مثلاً[١] في تلك المسافة آخرُ، فيه ميلٌ مّا وممانعة، فبيّن[٢] أنّه يتحرّكها في زمان أطول.

وليكن ميل أضعف من ذلك الميل، يقتضي في مثل ذلك الزمان عن ذلك المحرّك مسافةً نسبتها إلى المسافة الأُولى نسبة زماني ذي الميل الأوّل[٣] وعديم الميل، فيكون في مثل زمان عديم الميل يتحرّك بالقسر مثل مسافته[٤].

فتكون[٥] حركتا مقسورَين: ذي ممانع فيه، وغير ذي ممانع فيه، متساويتي الأحوال في السرعة والبُطء. هذا محال.

[٨] تذكير

يجب أن تتذكّر[٦] هاهنا أنّه ليس زمان لاينقسم، حتّى يجوز أن تقع[٧] فيه حركة مالا ميل له، ولاتكون[٨] له نسبة إلى زمانٍ[٩] حركة ذي ميل[١٠].

[٩] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: إنّ الجسم ليس يلزم أن يكون له موضع أو وضع، ولا شكل[١١] من ذاته؛ بل يجوز أن يكون جسم من الأجسام، اتّفق له في ابتداء حدوثه من مُحدِثه، أو اتّفق له من أسباب خارجة ـ لايتعرّى[١٢] من تعاورها[١٣] إيّاه ـ

---

١) د، ف: مثلها.
٢) د: فتبيّن.
٣) أ: زمان ذي الميل الأضعف.
٤) ق: بالقسر مسافته.
٥) د، ط: فيكون.
٦) د، ط: أن يتذكّر.
٧) د، ط: أن يقع.
٨) أ، د، ط: لايكون.
٩) ط: بحذف «زمان».
١٠) ف: ذي الميل.
١١) ط: فلا شكل.
١٢) ط: لاتتعرّى.
١٣) ف: من تعاقبها، ق: تعاورها.

وضعٌ أو شكلٌ صار أولى به.

كما يعرض لكلّ مَدَرَة أن يصير[١] مكانها مختصّاً بطباعها دون مكان الأُخرى[٢] بسببٍ[٣] غير ذاتها ـوإن كان[٤] بمعونة من ذاتهاـ، ثمّ لاتنفكّ[٥] مع اختلاف أحوالها من مكان طبيعيّ جزئيّ يختصّ بها[٦] لا استحقاقاً[٧]؛ فكذلك فيما نحن فيه المكان مطلقاً ـوإن لم يكن طبيعيّاًـ لاينفكّ عنه، وإن لم يكن استحقاقاً مطلقاً. وكذلك الكلام في الشكل.

لكنّك يجب أن تعلم أوّلاً أنّ كلّ شيء فقد يمكن فرضه مبرّءاً عن اللواحق الغريبة[٨] الغير المقوّمة لماهيّته[٩] أو وجوده. فافرض كلَّ جسم كذلك، وانظر هل يلزمه وضع و[١٠] شكل؟

وأمّا المُحدِث[١١] فإنّه لن يخصّ[١٢] ذات الجسم[١٣] عند الحدوث بمكان دون مكان، إلّا لاستحقاق[١٤] بوجهٍ مّا من طبيعة[١٥]، أو لداعٍ مخصِّص، أو اتّفاقاً[١٦]. فإن كان لاستحقاقٍ فذلك ذلك؛ وإن كان لداعٍ غريب غير الاستحقاق فهو أحد اللواحق الغير المقوّمة، وقد نفضناها[١٧] عن الجسم؛ وإن كان اتّفاقاً فالاتّفاق لاحق غريب، وستعلم أنّ الاتّفاق يُستند إلى أسباب غريبة*.

---

١) ف: أن يكون.
٢) ق: مكان أُخرى.
٣) ف: لسبب.
٤) ط: فإن كان، ق: وإن كانت.
٥) د، ط، ف: لا ينفكّ.
٦) ط، ق: مختص بها.
٧) أ: استحقاقاً مطلقاً.
٨) ف: بحذف «الغريبة».
٩) ط، ق: لمهيّته.
١٠) د: أو.
١١) ق: المحدث له.
١٢) ط، ف: لن يختصّ.
١٣) أ: ذات جسم.
١٤) ط: الاستحقاق.
١٥) أ: طبعه، ف: طبيعته.
١٦) ف: مخصّص له، أو يكون اتّفاقياً.
١٧) أ: قد نفيناها؛ د، ط: قد نقضناها، ف: قد نقصناها.
*) انظر الفصل العاشر من النمط الرابع.

[١٠] إشارة

الجسم إذا وجد على حال غير واجبة من طباعه، فحصوله عليها من الأُمور الإمكانيّة، ولِعللٍ جاعلة؛ ويقبل التبديل فيها[١] من طباعه، إلّا لمانعٍ.

وإذا كانت هذه الحال في الموضع والوضع، أمكن الانتقال[٢] عنها بحسب اعتبار الطبع[٣]؛ فكان[٤] فيه ميل.

[١١] إشارة

الجسم المحدِّد للجهات ليس بعض أجزائه التي تُفرض أولى[٥] بما هو عليه ـ من الوضع والمحاذاة ـ من بعض، فلا يكون شيء من ذلك واجباً لشيء منها. فهي لعلّة، والنقلة عنها جائزة.

فالميل في طباعها واجب، وذلك بحسب ما يجوز فيها من تبدّل الوضع دون الموضع، وذلك على الاستدارة. ففيه[٦] ميلٌ مستدير.

[١٢] تنبيه

وأنت تعلم أنّ هذا التبدّل الممكن ليس يكون[٧] بحسب تبدّل حال الأجزاء[٨] بعضها عند بعض؛ بل بحسب نسبة[٩] إمّا إلى شيء من خارج، وإمّا

١) ق: فيها التبديل.
٢) ط: انتقال الجسم.
٣) ط: باعتبار طبعه.
٤) أ: وكان.
٥) د: أوّل.
٦) د: فيه.
٧) ق: ليس يجب أن يكون.
٨) أ، د: بحسب حال نسبة الأجزاء، ف: بحسب حال الأجزاء.
٩) ف: نسبته.

إلى شيء من داخل.

وإذا[١] كان ذلك الجسم[٢] أوّلاً ليس ممّا تتحدّد[٣] جهته ووضعه بمحدِّدٍ[٤] من خارجٍ محيطٍ، بقي أن يكون بحسب جسم من داخل.

[١٣] تنبيه

و أنت تعلم أنّ تبدّل النسبة عند المتحرّك قد يكون للساكن، وللمتحرّك[٥]؛ فيجب أن يكون[٦] عند ساكن.

[١٤] إشارة

الجسم القابل للكون والفساد يكون له ـ قبلَ أن يفسد إلى جسم آخر يتكوَّن[٧] عنه ـ مكانٌ، وبعده مكان؛ لاستحقاق كلّ جسم مكاناً بحسبه. ويكون أحد المكانين خارجاً عن الآخر.

فإن كان حصول الصورة الثانية له في مكانٍ غريب له بحسبها، اقتضى ميلاً مستقيماً إلى المكان الذي له بحسبها. وإن كان في المكان الذي له بحسبها، فقد كان زاحم قبل لَبْسِ[٨] هذه الصورة ما[٩] هذا المكانُ مكانه، فزحمه؛ فجوهرُ متمكّن هذا المكان بالطبع قابلٌ للنقل عن[١٠] مكانه، فهو ممّا فيه ميل مستقيم.

فكلُّ كائن وفاسد[١١] ففيه ميل مستقيم.

---

١) ف: فإذا، ق: ولمّا.
٢) ف: كان الجسم.
٣) ف: يتحدّد.
٤) د: محدّد؛ ف، ق: لمحدّد.
٥) ف: وقد يكون للمتحرّك.
٦) ف: أن تكون.
٧) أ، ف: يكون .
٨) د، ق، ط: ليس.
٩) أ: ماكان.
١٠) ط: من.
١١) أ: فكلّ كاين فاسد.

[١٥] وهم وتنبيه

فإن تشكّكت وقلت: «يكون ذلك المتكوّن لِصْقَ الجسمِ[١] الذي انتقل إلى صورته بالكون» فقد أوجبت[٢] لنوعيّته أن يقع[٣] خارج مكانه، فإنّ اللِصْق[٤] ليس هو المكان، بل الجار[٥].

[١٦] إشارة

الجسم الذي في طباعه ميل مستدير يستحيل أن يكون في طباعه ميل مستقيم، لأنّ الطبيعة الواحدة لاتقتضي توجّهاً[٦] إلى شيء وصرفاً عنه[٧].

وقد بان أيضاً أنّ المحدِّد للجهات لا مبدأ مفارقة فيه لموضعه الطبيعيّ*، فلا ميل مستقيم فيه. فهو ممّا وجوده عن صانعه بالإبداع؛ ليس ممّا يتكوّن عن جسمٍ يفسد إليه، أو يفسد[٨] إلى جسم يتكوّن عنه؛ بل إن كان له كونٌ وفسادٌ فعن عدمٍ وإليه. ولهذا فإنّه[٩] لاينخرق ولاينمي ولايستحيل استحالة تؤثّر في الجوهر[١٠] كتسخُّن الماء المؤدّي إلى فساده.

[١٧] تنبيه

الأجسام التي قِبَلَنا نجد فيها قوى مهيّأة نحو الفعل، مثل الحرارة والبرودة واللَّذْع

---

١) ف: لصيق الجسم.
٢) ف: فقد أوجدت.
٣) ط: أن تقع.
٤) ف: اللصيق.
٥) د: الخارج، ط: الحال.
٦) أ، ف: توجيهاً.
٧) ط: صرفاً منه
*) تقدّم في الفصل الحادي عشر من هذا النمط.
٨) ف: تفسد إليه، أو تفسد.
٩) د: وفلهذا فإنّه، ق: ولهذا.
١٠) د: جوهره.

والتخدير[١]، ومثل طعوم وروائح كثيرة؛ وقوى مهيّأة نحو الانفعال السريع أو[٢] البَطيء، مثل الرطوبة واليبوسة، واللين والصلابة، واللزوجة، والسلاسة والهشاشة[٣].

ثُمّ إذا فتَّشتَ وأجدتَ[٤] التأمّل، وجدتها قد تَعرى عن جميع القوى الفعّالة؛ إلّا الحرارة، والبرودة، والمتوسّط الذي يُستَبرد بالقياس إلى الحارّ ويُستحرّ[٥] بالقياس إلى البارد. و[٦] أعني بهذا: أنّك تجد في كلّ باب منها ـ إذا اعتبرته ـ أنّ جسماً يوجَد عديماً لجنسه، مثلاً يكون ولا لون فيه ولا رائحة ولا طعم؛ أو وجدته مُنتمياً إلى الحرارة و[٧]البرودة، مثل اللَّذْع[٨] والتخدير[٩].

وكذلك الحال في الهيئات المُعِدَّة للانفعال[١٠]، فإنّ التفتيش يُلزم أجسام العالم التي تلينا[١١] رطوبةً أو يبوسةً؛ لأنّها إمّا أن يسهلَ تفرُّقها واتّصالها وتشكّلها وتركها للشكل[١٢] من غير ممانعة، فتكون[١٣] رطبة؛ أو يصعبَ، فتكون[١٤] يابسة. وأمّا التي[١٥] لا يمكن فيها ذلك[١٦] أصلاً فكغيرها[١٧] من الأجسام.

وأمّا سائر ما يشبه ذلك فقد يَعرى عنه[١٨] جسمٌ جسمٌ[١٩]، أو ينتمي إلى هاتين

---

١) ف: اللَّدغ والتخدير.
٢) ف: و.
٣) ط، ف: الهشاشة والسلاسة.
٤) ط: تأمّلت وأخذت.
٥) ط، ف، ق: يستسخن.
٦) ق: بحذف «الواو».
٧) د، ف، ق: أو.
٨) ف: اللدغ.
٩) ط، ق: أوالتخدير.
١٠) أ: الهيئات المعدّة إلى الانفعال، د: الهيأة المعدّدة إلى الانفعال، ف: الهيأة المعدّة إلى الانفعال.
١١) ط: الذي يلينا.
١٢) ط، ق: تشكّلها وتركّبها للشكل، ف: واتصالها وتركها للشكل.
١٣) د: فيكون.
١٤) د، ط: أو يصعب، فيكون؛ ف: أو تصعب، فتكون.
١٥) أ، د، ط، ق: الذي.
١٦) د: فيه ذلك، ق: ذلك فيها.
١٧) ف: فلغيرها.
١٨) أ: يعرى عنها، ط، ق: تعرى عنه.
١٩) د، ط، ف: بحذف «جسم».

انتماء اللين والصلابة، واللزوجة والهشاشة، و[١] غير ذلك.

[١٨] تنبيه

الجسم[٢] البالغ في الحرارة بطبعه هو النار، والبالغ في البرودة بطبعه هو الماء، والبالغ في الميعان هو الهواء، والبالغ في الجمود هو الأرض.

والهواء بالقياس إلى الماء حارّ لطيف، يتشبّه[٣] به الماء إذا سَخُنَ ولَطُفَ[٤]. والأرض إذا خُلّيتْ وطباعَها ولم تسخَّن بعلّة[٥] بَرَدت. وإذا خَمِدت النار وفارقتها سخونتها، تكوَّن منها أجسام صلبة أرضيّة، يقذفها السحاب الصاعق.

فهذه الأربعة مختلفة الصور؛ ولذلك لاتستقرّ النار حيث يستقرّ[٦] فيه الهواء[٧]، ولاالماء حيث يستقرّ[٨] فيه الهواء[٩]، ولاالهواء حيث يستقرّ فيه الماء. وذلك في الأطراف أظهر.

[١٩] تنبيه

من ظنّ أنّ الهواء يطفو فوق الماء[١٠] لضغط ثقل الماء إيّاه مجتمعاً تحته مقلّاً له[١١] ـ لا بطبعه ـ، كذّبه أن الأكبر يكون أقوى حركة وأسرع طَفْواً[١٢]، والقسريّ يكون بالضدّ من هذا. وكذلك الحال[١٣] في الحركات الأُخر.

---

١) أ: أو.
٢) ط، ق: فالجسم؛ أ، ف: والجسم.
٣) ط: يتشيّد.
٤) أ، د، ط: سخُن وتُلطّف.
٥) أ: لعلّة.
٦) ف: تستقر.
٧) د: من هنا إلى رقم (٩) ساقطة.
٨) ف: تستقر.
١٠) أ، د، ف: في الماء.
١١) د: مغلّاً له.
١٢) د: طُفُوّاً.
١٣) أ، ف: بحذف «الحال».

[٢٠] تنبيه[١]

قد يبرد[٢] الإناء بالجَمَد فيركبه[٣] نَدِيّ من الهواء، كلّما لفظته[٤] مدّ إلى أيّ حدٍّ[٥] شئت. ولايكون ليس إلّا في موضع الرشْح[٦]، ولايكون عن الماء الحارّ[٧] ـوهو ألطف وأقبل للرشْح ـ؛ فهو إذن هواء استحال ماءً.

وكذلك[٨] قد يكون صَحْوٌ في قُلَل الجبال، فيضرب الصِرُّ هواءها[٩]، فيجمد سحاباً لمينسق[١٠] إليها من موضع آخر، ولا انعقد من[١١] بخار متصعّد. ثمّ يُرى[١٢] ذلك السَّحاب يهبط ثَلْجاً، ثمّ يَصحى[١٣]، ثمّ يعود.

وقد تُخلَق النار بالنفّاخات[١٤] من غير نار.

وقد تُحَلُّ الأجساد[١٥] الصلبة الحجريّة مياهاً سيّالة، يعرف ذلك أصحاب الحيل؛ كما قد تَجْمُد مياه جارية تُشرَب حجارة صَلْدة.

فهذه الأربعة قابلة للاستحالة[١٦] بعضها إلى بعض، فلها هيولى مشتركة.

[٢١] إشارة وتنبيه

هذه[١٧] هي أُصول الكون والفساد في عالمنا هذا، وهي الأركان الأُول.

---

١) ط: بإسقاط «تنبيه».

٢) د: قد يتبرّد.

٣) د: فتركبه، ط: فيتركه.

٤) د: تعضته، ف: التقطته.

٥) ف: أيّ موضع.

٦) ط: موضعه الرشح.

٧) أ، ف: عن الحارّ.

٨) ط: ولذلك.

٩) أ: هواها، ق: هواء.

١٠) ط: لمينشق.

١١) أ، د، ف: عن.

١٢) أ: ترى، ف: نرى.

١٣) ف: يَضحى.

١٤) ط: النفاحات.

١٥) أ: تحلّ الأجسام، ط: تنحلّ الأجساد.

١٦) د: الاستحالة، ط، ف: لاستحالة.

١٧) د: فهذه.

وبالحريّ أن تتمّ بها عدّة[١] ذوات الحركة المستقيمة، حين[٢] يوجد خفيف مطلق ينحو نفس[٣] جهة فوق كالنّار، وثقيلٌ مطلق كالأرض، وخفيفٌ ليس بمطلق كالهواء، وثقيلٌ ليس بمطلق كالماء.

وأنت إذا تَعقَّبْت جميع الأجسام التي عندنا، وجدتها منتسبة بحسب الغلبة إلى واحد من هذه[٤].

[٢٢] تنبيه[٥]

هذه يُخلَق[٦] منها ما يُخلَق، بأمزجة تقع[٧] فيها على نِسَبٍ[٨] مختلفة مُعَدَّة نحو خِلَقٍ مختلفةٍ بحسب المعدنيّات والنبات والحيوان، أجناسِها وأنواعِها.

ولكلّ واحد من هذه صورةٌ مقوِّمة[٩]، منها تنبعث[١٠] كيفيّاته المحسوسة. وربّما تبدّلت الكيفيّة وانحفظت الصورة؛ مثل ما يعرض للماء أن يَسْخن أو أن يختلف[١١] عليه الجمود والميَعان، ومائيّتُه محفوظة[١٢].

وتلك الصورة ـ مع أنّها محفوظة ـ فإنّها ثابتة لا تشتدّ ولا تضعف، والكيفيّات المنبعثة عنها بالخلاف[١٣].

وتلك الصور[١٤] مقوّمات للهيولى[١٥] ـ على ما علمت* ـ، والكيفيّات أعراض، والأعراض ـ كائنة ما كانت ـ لواحق. فلذلك[١٦] لا تُعدّ الصور

---

١) أ: يتمّ بها عدّة، د: يتمّ عدّة، ط: تتم عدّة.
٢) ط، ق: حتّى.
٣) س: نحو.
٤) ق: هذه التي عددناها.
٥) ق: بحذف «تنبيه».
٦) د: هذه إنّما يخلق.
٧) د، ف: يقع.
٨) ق: نسبة.
٩) ف: صور مقوّمة.
١٠) أ، د: منها ينبعث، ف: تنبعث.
١١) أ، ف: أو يختلف.
١٢) ف: من هنا إلى رقم (١٣) ساقطة.
١٤) ق: الصورة.
١٥) أ: الهيولى.
*) راجع الفصل التاسع عشر من النمط الأوّل.
١٦) ف: فكذلك.

من الأعراض[١].

وأيضاً فإنّ حركاتها بالطبع وسكوناتها بالطبع[٢]، منبعثة عن تلك القوى الطبيعيّة الخفيّة. وإذا[٣] امتزجتْ لم تفسد قواها، وإلّا فلا مزاج؛ بل استحالت في كيفيّاتها المتضادّة المنبعثة عن قواها متفاعلةً فيها، حتّى تكتسي[٤] كيفيّةً متوسّطة توسّطاً مّا في حدٍ مّا متشابه[٥] في أجزائها، وهي المزاج.

[٢٣] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: لا استحالة في الكيف أيضاً[٦] وفي الصورة[٧]؛ ولم يُسَخَّن الماء في جوهره، بل فَشَتْ فيه أجزاء ناريّة داخَلَتْه[٨]؛ ولا ما يُظنّ أنّهَ برد برد[٩]، بل فَشَتْ فيه أجزاء جَمَديَّة مثلاً.

فإن قلت: ذلك[١٠]، فاعتبر حال المحكوك والُمخَلْخَل[١١] والمخَضْخَض حين يَحمى من غير وصولِ ناريّةٍ غريبة إليه.

واعتبر حال المسخَّن في مُستحصِف[١٢] وفي مُتَخَلْخِل: هل يمنع الاستحصاف[١٣] نفوذ ما يُسخن بالفُشُوّ فيه على نسبة قوامه؟ وهل الامتلاء من مَضْمومٍ مفدومٍ[١٤] يمنع البلاغ في التسخُّن[١٥] لمنع الفُشُوّ[١٦] إذا كان لا يخرج منه[١٧] شيء

---

١) ف: في الأعراض.
٢) ف: بحذف «بالطبع».
٣) د: فإذا، ق: إذا.
٤) د: يكتسي.
٥) ف: يتشابه.
٦) ط: في الكيفية.
٧) د: الصورة أيضاً.
٨) ط، ف: داخلية.
٩) ط، ف: بحذف «برد».
١٠) ف: هذا.
١١) ف: المتخلخل.
١٢) ف: مستخصف.
١٣) ف: الاستخصاف.
١٤) ف: معدم المنفذ.
١٥) ق: التسخين.
١٦) أ، ف: بمنع الفشوّ، ش: ممتنع الفشوّ.
١٧) ق: عنه.

يُعتدّ به، حتّى يَخلف[١] مكانه فاشٍ يُعتَدُّ به؟

واعتبر حال القماقم الصيّاحة[٢]، وانظُرْ ما بال الجَمَد يبرِّد[٣] ما فوقه، والباردُ من أجزائه لايصعد لثقله؟.

[٢٤] وهم وتنبيه[٤]

أو لعلّك تقول: إنّ الناريّة كامنةٌ يبرزها الحكّ والخَضْخَضَة من غير تولُّد سخونةٍ ولا ناريّةٍ.

فهل يسعك أن تصدّق بوجود جميع الناريّة المنفصلة عن[٥] خشبة الغَضا فيها مخلّفة لبقيّةٍ منها[٦] فاشيةٍ[٧] في ظاهر الجمر وباطنه[٨]. وتحسّ فاشية[٩] في جميع جرم الزجاج الذائب عند استشفاف البصر؟

فلو لميكن في الخشب من الناريّة إلّا الباقي فيه[١٠] عند التجمّر، لكان لايسعك أن تصدّق بكُمونه كموناً لايُبرزه رَضٌّ ولا سَحْق، ولا يلحقه لمسٌ ولا نظر؛ فكيف ولو كان هناك كمون وبروز[١١]، لكان أكثر الكامن برز وفارَ ق؟ ثمّ الكلام بَعد هذا[١٢] طويل.

[٢٥] نكتة

اعلم أنّ استضاءة النارِ الساترةِ لما وراءها، إنّما يكون ذلك لها[١٣] إذا علقت شيئاً

---

١) ف: يختلف.

٢) د: ليعتبر القماقم الصيّاحة؛ أ، ف: واعتبر القماقم الصيّاحة؛ ق: واعتبر حال القماقم.

٣) ط:برد.

٤) د: من هنا إلى الفصل الثاني من النمط الثالث، ساقطة.

٥) أ: من.

٦) أ، ف: فيه مختلفة كيفية؛ ق: فيها مخلفة كيفية منها.

٧) ط: فاشيته.

٨) د: ظاهر الجمرة وباطنها، ف: ظاهر الجسم وباطنه.

٩) ط: فاشيته، ق: كيفية فاشية.

١٠) ق: بحذف «فيه».

١١) ف: بحذف «وبروز».

١٢) ف: بعدها.

١٣) ط: يكون لها ذلك؛ أ، ق: يكون لها.

أرضيّاً ينفعل بالضوء عنها[١]؛ ولذلك[٢] أُصول الشُعل. وحيث النار[٣] قويّة، هي شَفّافةٌ لايقع لها ظلّ، ويقع لما فوقها ظلٌّ عن مصباح آخر.

وربّما كان انفراجه وتحجُّمه[٤] وانتشاره أكثرَ من حجم الشفّاف، حتّى لايكون لقائلٍ أن يقول: «إنّ الشَّفيف للانتشار، وخلافَه لاستحداد الصنوبريّة مُستحصَفة النار[٥]». فبيِّن[٦] من هذا أنّ النار البسيطة شفّافة كالهواء.

وإذا استحال إليها النار المركّبة ـ التي تكون منها الشُّهُب ـ استحالةً تامّةً[٧]، شفَّتْ فظُنّ أنّها طفئت. ولعلّ ذلك من أسباب طفوئها أحياناً عندنا. والأشبه أنّ أكثر السبب في ذلك عندنا استحالة الناريّة هواءً، وانفصال الكثافة الأرضيّة دخاناً، الذي كلّما قويت النار[٨] قلّ، لأنّها تكون أقدر على إحالة الأرضيّة بالتمام ناراً؛ فلم‌يبق مايكون دخاناً بقائه في النار الضعيفة.

وهذه النكتة غير مناسبة بحسب النوع للغرض، ومناسبة[٩] بحسب الجنس.

[٢٦] تنبيه

انظر إلى حكمة الصانع: بدأ فخلق أُصولاً؛ ثمّ خلق منها أمزجةً شتّى، وأعدَّ كلَّ مزاج لنوع؛ وجَعل أخرجَ الأمزجةِ عن الاعتدال لأخرجِ الأنواعِ عن الكمال[١٠]؛ وجَعل أقربَها من[١١] الاعتدال الممكن مزاجَ الإنسان، لِتستوكره[١٢] نفسُه الناطقة.

---

١) أ: منها.
٢) ط، ف: وكذلك.
٣) ط: تكون النار، ف: النارية.
٤) ف: محجمه.
٥) أ: الصنوبرة ومستحصفة النار، ف: الصنوبرة لمستخصفة النار، ق: الصنوبرة مستحصفة النار.
٦) ف: فتبيّن.
٧) ف: بأنّه.
٨) ق: النارية.
٩) أ: مناسبته.
١٠) ف: بإسقاط «عن الكمال».
١١) ق: إلى.
١٢) ط، ق: ليستوكره.

النمط الثالث

في النفس الأرضيّة والسماويّة[1]

---

١) أ. ف: السمائيّة.

[١] تنبيه

ارجع إلى نفسك وتأمّل: هل إذا كنت صحيحاً، بل وعلى بعضِ أحوالك غيرها بحيث تَفطن للشيء[١] فِطنةً صحيحة، هل تَغْفُل عن وجود ذاتك ولا تُثبت[٢] نفسَك؟ ما عندي أنّ هذا يكون للمستبصِر؛ حتّى أنّ النائم في نومه والسكران في سُكره لا تَعزُب[٣] ذاته عن ذاته، وإن لم يثبت تمثُّله لذاته في ذكره.

ولو توهَّمْتَ ذاتك[٤] قد خُلقت أوّلَ خلقها[٥] صحيحة العقل والهيأة[٦]، وفرض[٧] أنّها على جملة من الوضع والهيأة لا تُبصِر أجزائَها[٨] ولا تتلامس أعضاؤها[٩] -بل هي منفرجة ومعلّقة لحظةً مّا في هواء طلق- وجدتَها قد غفلت عن كلّ شيء، إلّا عن ثبوت إنّيّتها.

---

١) ف: الشيء.
٢) ط، ف: لا يثبت.
٣) ق: لا يعذب.
٤) د: أنّ ذاتك.
٥) ف: أوّلاً.
٦) ط: صحيحة الهيأة والعقل، ف: صحيح العقل والهيأة.
٧) د: وقد فرض.
٨) أ: لاتبصر أجزاؤه، ط: لاتبصر أجزاؤها، ف: لايتّصل أجزاؤه.
٩) أ، ف: لا يتلامس أعضاؤه، ط: لا يتلامس أعضاؤها، ق: لا تتلامس أعضاءها.

[٢] تنبيه

بماذا تدرك[١] حينئذ وقبلَه وبعده ذاتَك؟ وما المدرَك من ذاتك؟ أترى المدرِك منك[٢] أحد مشاعرك مشاهدةً، أم عقلك وقوّة غير مشاعرك وما يناسبها؟ فإن كان عقلَك وقوّةً غير مشاعرك بها تُدرِك[٣] أفَبِوسط تُدرِك[٤]، أم بغير وسط؟

ما أظنّك تفتقر في ذلك حينئذ إلى وسط، فإنّه لا وسط[٥]. فبقي أن تُدرِك ذاتَك من غير افتقار إلى قوّة أُخرى، وإلى وسط[٦]. فبقي أن يكون بمشاعرك، أو بباطنك بلا وسط؛ ثمّ انظُرْ.

[٣] تنبيه

أتُحصِّل أنّ المدرَك منك أهو ما يدركه بصرك[٧] من إهابك؟ لا، فإنّك إن[٨] انسلختَ عنه وتبدَّل عليك، كنتَ أنت أنت؛ أو هو ما تُدركه بلمسك أيضاً، وليس أيضاً إلّا من ظواهر أعضائك؟ لا، فإنّ حالها ما سلف*؛ ومع ذلك فقد كنّا في الوجه الأوّل من الفرض أغفلنا الحواسّ عن أفعالها.

فبيِّن[٩] أنه ليس مدرَكك حينئذ عضواً من أعضائك كقلب أو دِماغ، وكيف ويخفى[١٠] عليك وجودهما إلّا بالتشريح؟ ولا مدرَكك جُملة من حيث هي جملة، وذلك ظاهر لك ممّا تمتحنه[١١] من نفسك وممّا نُبِّهتَ عليه.

١) ط: يدرك.
٢) ط، ف: بحذف «منك».
٣) ط: يدرك.
٤) ط: أبوَسط يدرك.
٥) ط: من هنا إلى رقم (٦) ساقطة.
٧) ط: يدرك البصر، ق: يدركه البصر.
٨) ف: وإن.
*) تقدّم في الفصل السابق.
٩) ط: فتبيّن.
١٠) د: وقد يخفى.
١١) ق: امتحنته.

فمُدرَكك شيء آخر غير[١] هذه الأشياء التي قد لاتُدركها[٢] وأنت مدرِك لذاتك، والتي[٣] لاتجدها ضروريّةً في أن تكون أنت أنت. فمُدرَكك ليس من عداد ما تُدركه حسّاً بوجه من الوجوه، ولا ممّا يُشبه الحسَّ ممّا سنذكره.

[٤] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: «إنّما أُثبت ذاتي بوسط من فعلي». فيجب إذن أن يكون لك فعلٌ تُثبته في الفرض المذكور[٤]، أو حركة، أو غير ذلك؛ ففي اعتبارنا الفرض المذكور[٥] جعلناك بمَعزل من ذلك[٦] *.

وأمّا بحسب الأمر الأعمّ[٧] فإنّ فعلك إن أثبتّه[٨] «فعلاً مطلقاً»[٩] فيجب أن تُثبت[١٠] منه فاعلاً مطلقاً، لا خاصّاً هو ذاتك بعينها. وإن أثبتّه[١١] «فعلاً لك» فلم تُثبت به[١٢] ذاتَك، بل ذاتُك جزء من مفهوم «فعلك» من حيث هو فعلك[١٣]؛ فهو مثبَت في الفهم قبلَه، ولا أقلّ[١٤] من أن يكون معه، لا به. فذاتُك مثبتَة لا به.

[٥] إشارة

هَوْذا يتحرّك الحيوان[١٥] بشيء غير جسميّته التي لغيره؛ وبغير[١٦] مزاج جسمه

---

١) ف: عن.
٢) ف: لاتدركها.
٣) ط: لذاتك، التي.
٤) د: من هنا إلى رقم (٥) ساقطة.
٦) د، ق: عن ذلك.
*) هذا الفرض مذكور في الفصل الأوّل من هذا النمط.
٧) ط: بحسب نفس الأمر.
٨) د: أثبتته.
٩) أ، د، ف: مطلقاً فعلاً.
١٠) ط، ف: أن يثبت.
١١) د: أثبتته.
١٢) ط، ف: فلم يثبت به.
١٣) ط: هو مفهوم فعلك.
١٤) د: فلاأقلّ.
١٥) د: هوذى يتحرك الإنسان.
١٦) ف: ولغير.

الذي يمانعه كثيراً حالَ حركته في جهة حركته، بل في نفس حركته.

وكذلك يُدرك بغير جسميّته؛ وبغير مزاج جسميّته الذي يمنع عن إدراك الشبيه(١)، ويستحيل عند لقاء الضدّ، فكيف يلمس به؟

ولأنّ المزاج واقع فيه بين أضدادٍ متنازعة إلى الانفكاك، إنّما تُجبرها(٢) على الالتئام والامتزاج قوّةٌ(٣) غير ما يتبع(٤) التئامَها مِن المزاج. وكيف وعلّة الالتئام وحافظُه قبلَ الالتئام؟ فكيف لايكون قبل ما بعده، وهذا الالتئام كلّما يلحق الجامعَ الحافظَ(٥) وهنٌ أو عدمٌ يتداعى إلى الانفكاك؟.

فأصلُ القوى المدركة والمحرّكة(٦) والحافظة للمزاج شيء آخر، لك(٧) أن تسمّيه «النَّفْس»(٨). وهذا هو الجوهر الذي يتصرّف في أجزاء بدنك، ثُمّ في بدنك(٩).

[٦] إشارة

فهذا الجوهر فيك واحد، بل هو أنت عند التحقيق(١٠). وله فروع و(١١) قوىً منبثّة في أعضائك.

وإذا(١٢) أحسستَ بشيء من أعضائك شيئاً، أو تخيَّلت أو اشتهيت أو غضبتَ؛ ألقتْ العلاقةُ التي بينه(١٣) وبين هذه الفروع هيأةً فيك(١٤) حتّى تفعل بالتكرار إذعاناً مّا(١٥)؛ بل عادةً وخُلقاً يتمكّنان(١٦) من هذا الجوهر المدبِّر تمكُّنَ الملكات.

---

١) ط: الشيئية.
٢) د، ف: يجبرها.
٣) أ: قوّة مّا.
٤) ق: تبع.
٥) أ: الحافظ الجامع، ق: الجامع أو الحافظ.
٦) د: المحرّكة والمدركة.
٧) د: بإسقاط «لك».
٨) ق: بالنفس.
٩) د: ثمّ بدنك.
١٠) د: عند أهل التحقيق، ق: على التحقيق.
١١) ط، ق: من.
١٢) أ، د، ف: فإذا.
١٣) ق: بينها.
١٤) ف: هيأة هو فيه.
١٥) د: يفعل بالتكرّر إذعاناً مّا، ط: تفعل بالتكرار إذعاناً.
١٦) د: متمكّنان.

و[١] كما يقع بالعكس، فإنّه كثيراً مّا يبتدئ فتعرض[٢] فيه هيأةٌ مّا عقليّة، فتنقل العلاقةُ من تلك الهيأة أثراً إلى الفروع، ثمّ إلى الأعضاء. أُنظر أنّك إذا استشْعرتَ جانب اللّه عزّوجلّ[٣] وفكّرت في جبروته، كيف يقشعرّ[٤] جلدك ويقف شَعْرك!.

وهذه الانفعالات والملكات قد تكون[٥] أقوى، وقد تكون[٦] أضعف. ولولا هذه الهيئات، لما كان[٧] نفس بعض الناس بحسب العادة أسرعَ إلى التهتّك[٨] أو إلى الاستشاطة[٩] غضباً، مِن نفس بعض.

[٧] إشارة

«إدراك» الشيء هو أن تكون[١٠] حقيقته متمثِّلةً عند المدرِك، يشاهدها ما به يُدرَك.

فإمّا أن تكون[١١] تلك الحقيقةُ نفسَ حقيقة الشيء الخارج عن المدرِك إذا أُدرِكَ[١٢]، فتكون[١٣] حقيقةَ ما لا وجود له بالفعل[١٤] في الأعيان الخارجة؛ مثل كثير من الأشكال الهندسيّة، بل كثير من المفروضات التي لاتُمكن[١٥] ـ إذا فُرِضَت في الهندسة ـ ممّا لا يتحقّق أصلاً.

أو تكون[١٦] مثال حقيقته مرتسِماً في ذات المدرِك غيرَ مبائن له، وهو الباقي.

---

١) ق: بحذف «و».
٢) أ، د، ف: فيعرض.
٣) أ، د: اللّه تعالى، ف: اللّه.
٤) د، ط، ق: تقشعرّ.
٥) د، ط: قد يكون.
٦) د، ط: قد يكون.
٧) ق: كانت.
٨) ف: الهتك.
٩) ق: وإلى الاستشاط.
١٠) د، ط: أن يكون.
١١) د، ط: أن يكون.
١٢) ط: مع إضافة «و هذا باطل. فإنّه قد يكون حقيقة ما لا وجود له».
١٣) د، ط: فيكون.
١٤) ف: بحذف «بالفعل».
١٥) د، ط، ف: لايمكن.
١٦) د، ط، ف: يكون.

[٨] تنبيه

الشيء قد يكون محسوساً عندما يشاهَد، ثمّ يكون متخيَّلاً عند غيبته بتمثّل[١] صورته في الباطن؛ كزيدٍ الذي أبصرتَه مثلاً إذا غاب عنك فتخيَّلْتَه.

وقد يكون معقولاً عندما يتصوّر من زيد مثلاً معنى «الإنسان» الموجودُ أيضاً[٢] لغيره. وهو عندما يكون محسوساً يكون قد غشيتْه[٣] غواشٍ غريبةٌ عن ماهيّته[٤]، لو أُزيلت عنه لم تؤثّر في كنه ماهيّته[٥]؛ مثل أين ووضع وكيف[٦] ومقدار بعينه، لو تُوهِّم بدلَه غيرُه لم تؤثّر[٧] في حقيقةِ ماهيّة إنسانيّته[٨].

والحسّ يناله من حيث هو مغمور في هذه العوارض، التي تَلحقه بسبب المادّة التي خُلِق[٩] منها، لا يجرّده عنها[١٠]، ولا يناله إلّا بعلاقة وضعيّة بين حسِّه ومادّته؛ ولذلك لا تتمثّل[١١] في الحسّ الظاهر[١٢] صورتُه إذا زال.

وأمّا الخيال الباطن فيتخيّله[١٣] مع تلك العوارض، لا يقدر[١٤] على تجريده المطلق عنها، لكنّه يجرّده عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلّق بها الحسّ؛ فهو يتمثّل[١٥] صورته مع غيبوبة حاملها.

وأمّا العقل فيقتدر[١٦] على تجريد الماهيّة المكنوفة باللواحق الغريبة المشخِّصة مستثبتاً[١٧]

---

١) أ: تتمثل، ق: يتمثّل.
٢) ف: بحذف «أيضاً».
٣) ف: فيكون قد غشيته، ق: يكون قد غشيه.
٤) ط، ق: مهيّته.
٥) ق: مهيّته.
٦) ق: وكيف ووضع.
٧) أ، د: لم يؤثر.
٨) ط، ق: مهية إنسانيّته.
٩) ف: خلقت.
١٠) أ، ف، ق: لا يجرّدها عنه؛ ط: لا تجرّده عنها.
١١) ط، ف: لا يتمثّل.
١٢) أ، د، ط: الأظهر، ف: إلّا إذا ظهر.
١٣) ف، ق: فتخيّله، ط: فتخييلية.
١٤) ط: ولا يقدر، د: لا يقتدر.
١٥) ق: ويتمثل (بدل «فهو يتمثل»).
١٦) ط، ق: فيقدر.
١٧) ط: متثبّتاً.

إيّاها، حتّى كأنّه عَمِل بالمحسوس عملاً جعله معقولاً.

وأمّا ماهو في ذاته بريء[١] عن الشوائب المـاديّة، واللـواحـق الغـريبة التـي لاتلزم[٢] ماهيّته عن ماهيّته[٣]؛ فهو معقول لذاته، ليس يحتاج إلى عمل يُعمل بـه يُعِدّه[٤] لأن يعقله مامن شأنه أن يعقله؛ بل لعلّه[٥] من جانب[٦] مـامـن شأنـه أن يعقله[٧].

[٩] إشارة

لعلّك تنزع الآن[٨] إلى أن نشرح[٩] لك أمر القـوى الدرّاكـةِ مـن بـاطنٍ أدنـى شرح، وأن نُقدّم[١٠] شرح أمر القوى المناسبة للحسّ أوّلاً، فاسمع:

أليس قد تُبصر القَطْرَ النازل خـطّاً مسـتقيماً؟ والنـقطة الدائـرة بسـرعة خـطّاً مستديراً؟ كلّه[١١] على سبيل المشاهدة، لا على سبيل[١٢] تخيُّل أو تذكُّر. وأنت تعلم أنّ البصر إنّما ترتسم فيه صورة المقابل، والمقابلُ النازلُ أو المسـتديرُ كـالنّقطة، لا كالخطّ. فقد بقي[١٣] إذن في بعض قواك هيأةُ ماارتسم فيه أوّلاً، واتّصل بها هـيأة الإبصار الحاضر.

فـعندك قـوّة قـبل البـصر إليـها يـؤدّي البـصر كـالمشاهدة، وعـندها تجتمع[١٤]المحسوسات فتدركها[١٥]؛ وعندك قوّة تحفظ مُـثل المـحسوسات بَـعد

---

١) د: بريء في ذاته.
٢) د، ق: لايلزم.
٣) ق: مهيته عن مهيته، ط: مهيّته.
٤) د: ويعدّه، ط، ف: بعده.
٥) د: بلى لعلّة، ف: بل لعلّة.
٦) د، ط، ف، ق: في جانب.
٧) ق: أن يعقل.
٨) أ: بحذف «الآن».
٩) د: أن تشرح، ط: أن يشرح.
١٠) د: أن يقدّم.
١١) ف: هذا كلّه.
١٢) ف: ليس على سبيل.
١٣) د: بحذف «فقد بقي»، ق: وقد بقي.
١٤) د: يجتمع، ف: تجمع.
١٥) د، ف: فيدركها.

الغيبوبة[١] مجتمعةً فيها. وبهاتين القوّتين يمكنك أن تحكم أنّ هذا اللون غير هذا الطعم، وأنّ لصاحب هذا اللون هذا الطعم؛ فإنّ القاضي بهذين الأمرين يحتاج إلى أن يحضره[٢] المقضيُّ عليهما جميعاً. فهذه قوىً.

وأيضاً فإنّ الحيوانات ـ ناطقها وغير ناطقها ـ تدرك في[٣] المحسوسات الجزئيّة معاني جزئيّةً[٤] غير محسوسة، ولا متأدّية من طريق[٥] الحواسّ. مثل إدراك الشاة معنىً في الذئب[٦] غيرَ محسوس، وإدراك الكبش معنىً في النعجة غيرَ محسوس؛ إدراكاً جزئيّاً تحكم به كما يحكم الحسّ بما يشاهده. فعندك قوّةٌ هذا شأنها.

وأيضاً فعندك وعند كثير من الحيوانات العُجم، قوّةٌ تحفظ هذه المعاني بَعد حكم الحاكم بها، غيرُ الحافظة للصُّور.

ولكلّ قوّة من هذه القوى آلة جسمانيّة خاصّة، واسم خاصّ:

فالأُولى: هي المسمّاة بـ«الحسّ المشترك» و«بَنطاسيا»[٧]، وآلتها الروح المصبوب في مبادئ عصب الحسّ، لاسيّما في مقدَّم الدماغ[٨].

والثانية: المسمّاة بـ«المصوّرة» و«الخيال»، وآلتها الروح المصبوب في البطن المقدّم، لاسيّما في الجانب الأخير[٩].

والثالثة: «الوهم»، وآلتها الدماغ كلّه، لكنّ الأخصّ بها هو التجويف الأوسط.

وتخدمها[١٠] قوّة رابعة، لها أن تُركِّب وتُفصِّل ما يليها مِن الصورِ المأخوذة عن الحسّ والمعاني المدرَكةِ بالوهم، وتركِّب أيضاً الصورَ بالمعاني وتفصِّلها عنها. وتسمّى عند استعمال العقل «مفكِّرة»، وعند استعمال الوهم «متخيّلة». وسلطانها

---

١) أ: عند الغيبوبة.

٢) أ، د: يحتاج أن يحضره، ق: يحتاج إلى أن يحضرهما.

٣) د: تدرك من، ف: يدرك من.

٤) ق: معان جزئية.

٥) ف: ولامتلائمة من طريق، ق: ولامتأدية من طرق.

٦) د: معنى الذئب.

٧) د: البنطاسيا.

٨) ق: مع إضافة «في البطن المقدّم».

٩) د، ف: جانبها الأخير، ق: جانب الأخير.

١٠) أ: تخدمها فيه.

في الجزء الأوّل من التجويف الأوسط. وكأنّها قوّةٌ مّا للوهم، وبتوسّط الوهم(١) للعقل.

والباقية من القوى هي «الذاكرة»، وسلطانها في حيّز الروح الذي في التجويف الأخير، وهو آلتها(٢).

وإنّما هَدى الناسَ إلى القضيّة بأنّ هذه هي الآلات: أنّ الفساد إذا(٣) اختصّ بتجويفٍ أوْرَث الآفةَ فيه.

ثمّ اعتبار الواجب في حكمة الصانع تعالى(٤) أن يُقدِّم الأقنصَ(٥) للجرمانيّ، ويؤخِّر الأقنص(٦) للروحانيّ ويُقْعِد المتصرِّفَ فيهما حَكَماً واسترجاعاً لِلمُثُلِ المُنْمَحِية(٧) عن الجانبين عند الوسط. عَظُمت قدرتُه!!

[١٠] إشارة

وأمّا نظير هذا التفصيل في قوى النفس الإنسانيّة على سبيل التصنيف، فهو أنّ النفس الإنسانيّة ـ التي لها أن تَعقل ـ جوهرٌ، له قوى وكمالات.

[العقل العمليّ]

فمن قواها: ما لَها بحسب حاجتها(٨) إلى تدبير البدن، وهي القوّة التي تختصّ(٩) باسم «العقل العمليّ». وهي التي تستنبط الواجبَ ـ فيما يجب أن يفعل من الأُمور الإنسانيّة جزئيّةً، لتتوصّل به(١٠) إلى أغراض اختياريّة ـ من مقدّماتٍ أوّليّة وذائعة

---

١) ف، ق: ويتوسَّط الوهم.
٢) ف: بحذف «وهو آلتها».
٣) ق: إن.
٤) ف: بحذف «تعالى».
٥) د، ط: أن تقدّم الأقنص، ق: أن يقدّم الأقبص.
٦) ط: تؤخّر الأقنص، ق: يؤخّر الأقبض.
٧) أ: الممتحية، ط: المتنحّية.
٨) د: ماله بحسب حاجتها، ف: ماله بحسب حاجته.
٩) أ، ف: تخصّ.
١٠) أ، ط: ليتوصّل به، د: لتوصّل به، ف: ليتوصل بها.

وتجربيّة[١]، وباستعانة[٢] بالعقل النظريّ في الرأي الكليّ، إلى أن تنتقل [٣] بـه إلى الجزئيّ.

[العقل النظريّ]

ومِن قواها: ما لَها بحسب حاجتها إلى تكميل جوهرها عقلاً بالفعل:

فأُولاها قوّة استعداديّة لها نحو المعقولات، وقد يسمّيها[٤] قوم «عقلاً هيولانيّاً»، وهي «المِشْكاة»*.

وتتلوها قوّة أُخرى تحصل لها عند حصول المعقولات الأُولى[٥] فتهيّأُ بها[٦] لاكتساب الثواني إمّا بالفكرة ـ وهي «الشجرة الزيتونة» ـ إن كانت ضَعفىٰ[٧]؛ أو بالحدس، فهي زَيتٌ أيضاً[٨] إن كانت[٩] أقوى من ذلك، فتسمّى «عقلاً بالملكة»، وهي «الزجاجة». والشريفة البالغة منها قوّةٌ قدسيّة[١٠] ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾.

ثمّ يحصل لها بعد ذلك قوّة وكمال. أمّا الكمال فأن تحصل[١١] لها المعقولات بالفعل مشاهدة متمثّلة[١٢] في الذهن، وهو ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾. وأمّا القُوّة فأن يكون

---

١) ف: تجربيّة.
٢) ق: واستعانة.
٣) د، ف، ق: أن ينتقل.
٤) ط: قد سمّاها.

*) وقد طبّق الشيخ ـ قدّس الله سرّه ـ مراتب النفس الإنسانيّة وكيفية حصول المعقولات لها ومفيض تلك المعقولات، على التمثيل الوارد لنور الله سبحانه في الكتاب الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. سورة النور، الآية: ٣٥.

٥) أ، ف: الأوّل لها، ق: الأُولى لها.
٦) أ: فتهيّأ بها، ف: فيتهيّأ، ق: فيتهيّأ بها.
٧) ف: أضعف.
٨) د: فهي زيت، ق: وهي زيت أيضاً.
٩) أ، د، ش: وإن كانت.
١٠) ق: قوّة بدنيّة قدسية.
١١) د، ط، ف: فأن يحصل.
١٢) أ: مشاهداً متمثلاً، ف: مشاهدة متمثلاً.

لها أن تُحصِّل[١] المعقولَ المكتَسبَ المفروغَ منه كالمشاهَد[٢] متى شاءت، من غير افتقار إلى اكتساب، وهو ﴿الْمِصْبَاح﴾. وهذا الكمال يُسمّى «عقلاً مُستفاداً»، وهذه القوّة[٣] تسمّى «عقلاً بالفعل».

والذي يُخرج مِن الملكة إلى الفعل التامّ ومِن الهيولانيّ أيضاً إلى الملكة، فهو[٤] «العقل الفعّال»، وهو «النار».

[١١] تنبيه

لعلّك تشتهي الآن أن تعرف الفرق بين «الفكرة» و«الحدس»، فاسمع[٥]:

أمّا «الفكرة» فهي حركة مّا للنفس في المعاني مستعينة بالتخيّل في أكثر الأمر[٦]، تَطلب بها[٧] الحدَّ الأوسط أو[٨] ما يجري مجراه ممّا يُصار به إلى علم[٩] بالمجهول حالةَ الفَقْد؛ استعراضاً للمخزون في الباطن وما يجري مجراه؛ فربّما تأدَّتْ إلى المطلوب، وربّما انبَتَّتْ[١٠].

وأمّا «الحدس» فهو أن يتمثّل[١١] الحدّ الأوسط في الذهن دفعةً، إمّا عقيب طلب وشوق من غير حركة، وإمّا من غير اشتياق وحركة؛ ويتمثّل معه ما هو وسط له، أو في حُكمه.

[١٢] إشارة[١٢]

ولعلّك تشتهي زيادة[١٣] دلالةٍ على القوّة القدسيّة[١٤]، وإمكان وجودها؛ فاسمع:

---

١) د، ط، ف: أن يحصل.
٢) ط، ف: كالمشاهدة.
٣) ط، ق: هذه القوة الملكية؛ أ، ف: هذه الملكة.
٤) ط، ف: هو.
٥) ف: فاستمع.
٦) ط: أكثر الأُمور.
٧) ف: يطلب بها.
٨) ف: و.
٩) ط، ق: العلم.
١٠) ق: اثبتت.
١١) أ، ف: فأن يتمثل.
١٢) ق: تنبيه.
١٣) ط: أن تعرف ازدياد.
١٤) د: القوى القدسية.

ألست تعلم أنّ للحدس وجوداً؟! وأنّ للناس[١] فيه مراتب وفي الفكر[٢]: فمنهم غبيّ لايعود[٣] عليه الفكر برادَّة[٤]، ومنهم من له فطانةٌ إلى حدٍّ مّا ويستمتع بالفكر، ومنهم من هو أثقف من ذلك وله إصابةٌ في المعقولات بالحدس؟!

وتلك الثقافة[٥] غير متشابهة في الجميع، بل ربّما قلّت وربّما كثُرت. وكما أنّك تجد جانب النقصان منتهياً إلى عديم الحدس، فأيقِنْ[٦] أنّ الجانب الذي يلي الزيادةَ، يُمكن انتهاؤه إلى غنيّ[٧] في أكثر أحواله عن التعلّم والفكر[٨].

[١٣] إشارة[٩]

فإن اشتهيتَ أن تزداد[١٠] في الاستبصار، فاعلم أنّك سيبيَّن[١١] لك أنّ المرتسِم بالصورة المعقولة منّا شيء غير جسم، ولا في جسم؛ وأنّ المرتسم بالصورة التي قبلها قوّةٌ في جسم، أو جسمٌ*.

وأنت تعلم أنّ شعور القوّة بما تُدركه[١٢] هو ارتسام صورته فيها، وأنّ الصورة إذا كانت حاصلة في القوّة لم تَغِب عنها القوّة. أرأيت القوّة إن غابت عنها ثمّ عاودتْها والتفتتْ إليها، هل يكون قد حَدث[١٣] هناك غيرُ تمثُّلها فيها؟ فيجب إذن أن تكون[١٤] الصورة المغيب عنها[١٥] قد زالت عن القوّة المدرِكة زوالاً مّا.

---

١) ط: للإنسان.

٢) ط: الفكرة.

٣) ط: لاتعود.

٤) ف: الفكر بزيادة، ق: القدرة بزيادة.

٥) ط: الشفافة.

٦) ف: فأيقف.

٧) ط، ف: غبيّ.

٨) ط، ق: الفكرة.

٩) ط: بحذف «إشارة».

١٠) د: أن يزداد.

١١) ف: سنبيِّن، ق: ستبيَّن.

*) سيأتي في الفصل السادس عشر من هذا النمط.

١٢) ط: يدركه.

١٣) ق: قد حدثت.

١٤) د، ط: أن يكون.

١٥) أ، ق: المغيّبة عنها.

أمّا[١] في القوّة الوهميّة التي في الحيوان فقد يجوز أن يقع هذا الزوال على وجهين: أحدهما أن تزول[٢] عنها وعن قوّة أُخرى، إن كانت كالخزانة لها؛ والثاني أن تزول[٣] عنها، وتنحفظ[٤] في قوّة أُخرى هي[٥] لها كالخزانة[٦]. وفي الوجه الأوّل لاتعود للوهم[٧] إلّا بتجشُّم كسب جديد؛ وفي الوجه الثاني قد تعود وتلوح[٨] له بمطالعة الخزانة[٩] والالتفات إليها، من غير تجشُّم كسب جديد.

ومثل هذا قد يمكن في الصورة الخياليّة[١٠] المستحفِظة في قوّة جسمانيّة[١١]. فيجوز[١٢] أن يكون الخزن[١٣] لها منّا في عضو، أو في قوّة عضو؛ والذهولُ عنها لقوّةٍ في عضو آخر؛ لاحتمال أجسامنا وقوى أجسامنا التجزئة[١٤].

ولعلّه لايجوز فيما ليس جسمانيّاً، بل نقول: إنّا[١٥] نحن نجد في المعقولات نظير هاتين الحالتين ـ أعني: فيما يُذهَل عنه ثمّ يُستعاد ـ، لكنّ الجوهر المرتسم بالمعقولات ـ كما يبيَّن[١٦] لك ـ غير جسمانيّ ولا منقسم*. فليس فيه شيء كالمتصرّف وشيء[١٧] كالخزانة؛ ولايصلح أن يكون هو[١٨] كالمتصرّف وشيء من الجسم وقُواه كالخزانة، لأنّ المعقولات لاترتسم في جسم[١٩].

فبقي أنّ هاهنا شيئاً خارجاً عن جوهرنا، فيه الصور[٢٠] المعقولة بالذات؛ إذ هو

---

١) ط: وأمّا.
٢) أ، ط، ف: أن يزول.
٣) أ، ط، ف: أن يزول.
٤) د: ينحفظ؛ ط، ف: يتحفظ.
٥) أ: بحذف «هي».
٦) ف: كالخزانة لها.
٧) أ، ف: لايعود الوهم؛ د، ط: لايعود للوهم.
٨) أ، د، ط، ف: قد يعود ويلوح.
٩) ف: مطالعة الخزانة.
١٠) د، ف: الصور الخيالية.
١١) أ، د، ف: قوى جسمانيّة.
١٢) د: يجوز، ط: فيجب.
١٣) ق: المخزون.
١٤) أ، د، ف: التجزّي.
١٥) ق: بحذف «إنّا».
١٦) د، ط: يتبيّن؛ ط، ق: بيّن.
*) سيأتي في الفصل السادس عشر من هذا النمط.
١٧) د: وهي.
١٨) أ، ف: أن تكون هي.
١٩) ط: الجسم.
٢٠) ق: الصورة.

جوهر عقليّ بالفعل؛ إذا وقع بين نفوسنا وبينه[١] اتّصالٌ مّا ارتسم منه فيها[٢] الصورُ العقليّة الخاصّة بذلك الاستعدادِ الخاصّ، لأحكام خاصّة.

وإذا أعرضتْ النفس عنه إلى ما يلي العالَمَ الجَسدانيّ أو إلى صورة أُخرى، انمحى المتمثّل[٣] الذي كان أوّلاً[٤]؛ كأنّ المرآة التي كانت تُحاذى[٥] بها جانب القدس، قد أُعرض بها عنه إلى جانب الحسّ، أو إلى شيء آخر من أُمور القدس[٦]. وهذا إنّما يكون أيضاً[٧] إذا اكتسبَتْ[٨] ملكةَ الاتّصال.

[١٤] إشارة

هذا الاتّصال علّته قوّةٌ بعيدة، هي «العقل الهيولانيّ»؛ وقوّةٌ كاسبة، هي «العقل بالملكة»؛ وقوّةٌ تامّة الاستعداد، لها أن تُقبِل بالنفس إلى جهة الإشراق متى شاءت[٩] بملكةٍ مُتمكّنة، وهي المسمّاة بـ«العقل بالفعل».

[١٥] إشارة

كثرةُ تصرّف النفس[١٠] في الخيالات الحسيّة وفي المثل المعنويّة ـ اللتين في المصوّرة والذاكرة ـ باستخدام القوّة الوهميّة والمفكّرة، تُكسِب النفسَ[١١] استعداداً نحو قبول مجرّداتها عن الجوهر المفارق، لمناسبة مّا بينهما[١٢]؛ تحقّق[١٣] ذلك

---

١) ف: منه.
٢) ف: فيه.
٣) ط: التمثل.
٤) ق: كان فيه أوّلاً.
٥) أ: كان يحاذى، ف: كانت يحاذى.
٦) ط: الأُمور القدسية.
٧) أ: أيضاً للنفس.
٨) د، ط، ف: اكتسب.
٩) ف: شاء.
١٠) ط، ق: كثرة تصرّفات النفس.
١١) ق: للنفس.
١٢) ف: بينها.
١٣) د: يحقّق.

مشاهدة الحال وتأمّلها. وهذه التصرّفات هي المخصِّصات للاستعداد التامّ لصورةٍ صورةٍ[١].

وقد يفيد[٢] هذا التخصيص معنىً عقليٌّ لمعنىً عقليّ.

[١٦] إشارة

إن اشتهيتَ الآن أن يتّضح لك أنّ المعنى المعقول لايرتسم في منقسم، ولا في ذي وضع؛ فاسمَع:

إنّك تعلم أنّ الشيء غير المنقسم، قد تقارنه[٣] أشياء كثيرة لايجب لها أن يصير منقسماً في الوضع، وذلك إذا لم‌تكن[٤] كثرتُها كثرةَ ما ينقسم في الوضع كأجزاء البُلْقة؛ لكنّ الشيء المنقسم إلى كثرةٍ مختلفةِ الوضع[٥] لا يجوز أن يقارنه شيء غير منقسم.

وفي المعقولات معانٍ[٦] غير منقسمة لامحالة؛ وإلّا لكانت المعقولات إنّما تلتئم مِن مبادئ[٧] لها غير متناهية بالفعل[٨]؛ ومع ذلك فإنّه لابدّ في كلّ كثرة ـ متناهية[٩] أو غير متناهية ـ من[١٠] واحد بالفعل. وإذا كان[١١] في المعقولات ما هو واحد[١٢] ويُعقل من حيث هو واحد؛ فإنّما يُعقل من حيث[١٣] لا ينقسم. فإذن لايرتسم فيما ينقسم في الوضع، وكلُّ جسم وكلُّ قوّة في الجسم[١٤] منقسمٌ.

---

١) أ: بصورة صورة.
٢) ط: وقد تفيد.
٣) أ، د، ط، ف: قد يقارنه.
٤) د، ط: لم‌يكن.
٥) د: مختلفة في الوضع.
٦) أ، ط، ق: معاني.
٧) د، ف: مبادٍ.
٨) ف: بحذف «بالفعل».
٩) ق: متناهية كانت.
١٠) د، ف: عن.
١١) د، ط: كانت.
١٢) ف، ق: واحد بالفعل.
١٣) ط: من حيث هو.
١٤) أ، د: في جسم.

[١٧] وهم وتنبيه

أو[١] لعلّك تقول: قد يجوز أن تقع[٢] للصّورة العقليّة الوحدانيّة، قسمةٌ وهمية إلى أجزاء متشابهة.

فاسمع أنّه إن كان كلّ واحد من القسمين المتشابهين[٣] شرطاً مع الآخر في استتمام التصوّر العقليّ، فهما مباينان له مباينةَ الشرط للمشروط. وأيضاً فيكون المعقول الذي إنّما يُعقل بشرطين[٤] ـ هما جزءاه ـ منقسماً. وأيضاً فإنّه قبلَ وقوع القسمة يكون فاقداً للشرط، فلم‌يكن معقولاً.

وإن لم‌يكن شرطاً فالصورة المعقولة عند القسمة المفروضة، صارت معقولةً مع ما ليس مَدخله[٥] في تتميم معقوليّتها[٦] إلّا بالعرض؛ وقد فرضنا الصورة المعقولة صورةً مجرّدةً عن اللواحق الغريبة. فإذن هي ملابسة بَعدُ لها.

وكيف لا، وهي[٧] عارض لها بسبب ما فيه قَدْر في أقلّ منه بَلاغ؟ فإنّ أحد القسمين هو حافظ لنوع الصورة[٨] إن كان[٩] متشابهاً. فالصورة التي جرّدناها[١٠] مغشّاة بَعدُ بهيأة غريبة مِن جمْعٍ أو تفريق، أو زيادة أو نقصان[١١]، واختصاصٍ[١٢] بوضع. فليست[١٣] هي الصورة المفروضة.

وأمّا الصورة الحسّية[١٤] والخياليّة فتفتقر ملاحظةُ النفس أجزاءً لها[١٥] جزئيةً

---

١) ط: و.
٢) د، ط: أن يقع.
٣) ط: المتساويين.
٤) ف: لشرطين.
٥) ف: بداخلة.
٦) أ، ف، ق: معقوليته.
٧) ط: هو.
٨) ط: للنوع للصورة.
٩) ط: وإن كان.
١٠) ف: حررناها.
١١) أ، ف: وزيادة ونقصان.
١٢) ط: أو اختصاص.
١٣) ف: وليس.
١٤) ف: الصور الحسية.
١٥) أ، ف: ملاحظة النفس أحوالها.

متباينةَ الوضع مقارنةً لهيئات(١) غريبة ماديّة، إلى أن يكون رَسْمُها و رَشْمُها في ذي وضعٍ وقبولِ انقسام.

[١٨] وهم وتنبيه

أو لعلّك تقول: إنّ الصورة العقليّة قد تنقسم بإضافة زوائدَ معنويّةٍ إليها قسمةَ المعنى الجنسيّ الوَحدانيّ بالفصول المنوِّعة، والمعنى النوعيّ الوحدانيّ بالفصول العَرضيّة المصنِّفة.

فاسمع(٢) أنّه قد يجوز ذلك، ولكن يكون فيه(٣) إلحاقُ كلّيّ بكلّيّ يجعله صورةً أُخرى، ليس جزءاً من الصورة الأُولى؛ فإنّ المعقول الجنسيّ والنوعيّ(٤) لاتنقسم ذاته في معقوليّته إلى معقولاتٍ نوعيّة وصنفيّة، يكون(٥) مجموعُها حاصل المعنى(٦)الواحد الجنسيّ أوالنوعيّ؛ ولا تكون(٧) نسبتها إلى المعنى الواحد المقسوم نسبة الأجزاء، بل نسبة الجزئيّات.

ولو كان المعنى الواحد العقليّ البسيط(٨) ـالذي سبق تعرُّضُنا له ـ ينقسم بمختلفاتٍ بوجه، لكان غير الوجه الذي تُشُكِّك به(٩) أوّلاً من قبول القسمة إلى المتشابهات، وكان(١٠) كلُّ واحد من أجزائه(١١) هو أولى بأن يكون البسيط الذي كلامنا فيه(١٢).

---

١) د: لهيأة.
٢) د، ف: فاعلم.
٣) ط، ق: فيه يكون.
٤) د: أو نوعي.
٥) ط: ويكون.
٦) ق: حاصلاً لمعنى.
٧) د، ط، ف: لايكون.
٨) أ، د، ق: العقلي الواحد البسيط.
٩) ق: يشكك به.
١٠) ق: فكان.
١١) أ، ط: جزئيه؛ د: جزئه؛ ف: جزئيته.
١٢) أ، ف: فيه الكلام؛ د: فيه كلامنا.

[١٩] إشارة

إنّك تعلم أنّ كلّ شيء يَعقل شيئاً فإنّه يَعقل بالقوّة القريبة من الفعل أنّه يـعقله، وذلك عَقْل منه لذاته؛ فكلّ ما يعقل شيئاً فله أن يَعقل ذاته.

وكلّ ما يُعقَل فمن شأن ماهيّته[١] أن يقارن معقولاً آخر؛ ولذلك[٢] يُعقَل أيضاً مع غيره، وإنّما تَعقله[٣] القوّةُ العاقلة بالمقارنة لامحالة. فإن كان ممّا يقوم بذاته فلا مانع له من حقيقته أن يقارن المعنى المعقولَ، اللّهمّ إلّا أن تكون[٤] ذاتُه مَمْنُوَّةً في الوجود بمقارنة أُمور مانعة عن ذلك مِن مادّةٍ، أو شيء آخر إن كان.

فإن كانت حقيقتُه مسلَّمة لم‌تمتنع[٥] عليها مقارنةُ الصور العقليّة لها[٦]، فكان[٧] ذلك لها بالإمكان؛ وفي ضمن ذلك إمكانُ عَقْله لذاته.

[٢٠] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: إنّ الصور الماديّة[٨] في القوام إذا جُرِّدت فـي العـقل، زال عـنها المعنى المانع؛ فما بالُها لايُنسَب إليها أنّها تعقل؟.[٩]

فجوابك: لأنّها[١٠] ليست مستقلّةً بقوامها، قـابلةً لمـا يَـحُلّها[١١] مـن المـعاني المعقولة؛ بل أمثالها إنّما تقارنها[١٢] معانٍ معقولةٌ ترتسم بها[١٣] لا هي، بل القابلُ لهما

---

١) ط، ق: مهيّته.
٢) د: كذلك.
٣) د، ف: يعقله.
٤) د: أن يكون.
٥) د، ط: لم‌يمتنع.
٦) ط: إيّاها.
٧) د: وكان.
٨) د، ط: الصورة المادية.
٩) د، ق: يعقل.
١٠) د: أنّها.
١١) ط: يحلّها.
١٢) أ، د، ف: يقارنها.
١٣) د: يرتسم بها.

جميعاً. وليس[١] أحدهما أولى بأن يكون مرتسماً بالآخر[٢] من الآخر به، ومقارنتُهما غير مقارنة الصورة والمتصوِّر. وأمّا وجودها الخارج[٣] فمادّيّ.

لكنّ المعنى الذي كلامنا فيه جوهرٌ مستقلّ بقوامه ــ على حسب ما فرضناه ــ، إذا قارنه معنىً معقولٌ كان له بالإمكان جَعْلُه متصوَّراً.

[٢١] وهم وتنبيه

أو لعلّك تقول: إنّ هذا الجوهر وإن كان لا مانع له بحسب ماهيّته النوعيّة[٤]، فله مانعٌ من حيث شخصيّته التي ينفصل بها عن المرتسم ــ مِن معناه ــ في قوّة عاقلة تعقله[٥].

فيكون جوابك: إنّ هذا الاستعداد لتلك الماهيّة[٦] إن كان من لوازم الماهيّة[٧] ــ كيف كانت ــ فقد سقَط تشكُّكُك[٨].

وإن كان إنّما تكتسبه[٩] عند الارتسام[١٠] في العقل ــ فيكون الاستعداد إنّما يستفاد مع حصول الاكتساب له ــ فيكون: لم يكن استعدادٌ للشيء[١١] حتّى حصل فاستَعدَّ له، أو لم يكن استعدادٌ للشيء[١٢] وقد كان ذلك الشيء وحَدث[١٣]. وهذا كلّه محال.

فيجب إذن أن يكون هذا الاستعداد قبل المقارنة، فهو للماهيّة[١٤]. بلى[١٥] لعلَّ

---

١) ط: فليس.
٢) ف: في الآخر.
٣) ط، ف: في الخارج، ق: الخارجي.
٤) ط، ق: مهيته النوعية.
٥) أ، د، ق: يعقله.
٦) ط، ق: المهية.
٧) ط، ق: المهية.
٨) د: تشكّك به، ف: شكّك.
٩) أ، د، ف: يكتسبه.
١٠) د: عن الارتسام.
١١) أ، د: استعداد لشيء؛ ف: استعداداً للشيء.
١٢) أ، د: استعداد لشيء، ف: استعداداً للشيء.
١٣) ف: وجد.
١٤) ط، ق: للمهية.
١٥) ط، ق: بل.

الاستعدادات الخاصّةَ[١] لبعضِ ما يقارن، تَتْلو[٢] المقارنةَ الأُولى.

وكذلك فاعلم أنّ لماهيّة[٣] المعنى الجنسيّ استعداداً لكلّ فصلٍ له، فإن لم يكن له خروج إلى الفعل فلِمانعٍ يطول الكلام فيه؛ فكيف في المعنى المحقَّق النوعيّ؟.

[٢٢] تنبيه

إنّك إذا حصّلتَ ما أصّلْتُه لك*، علمت أنّ كلَّ شيء مّا[٤] من شأنه أن يصير صورة معقولة ـ وهو قائم الذات ـ فإنّه من شأنه أن يعقل[٥]، فيلزم من[٦] ذلك أن يكون من شأنه أن يَعقل ذاتَه.

وكلُّ ما من شأنه أن يجب له ما من شأنه، ثمّ يكون من شأنه أن يعقل[٧] ذاتَه؛ فواجب له[٨] أن يعقل[٩] ذاتَه. وهذا وكلّ ما يكون من هذا القبيل، غير جائز عليه التغيير والتبديل[١٠].

---

١) أ: الخاصيّة.

٢) أ، د: يتلو.

٣) ط، ق: لمهية.

*) يُشير إلى ما بيّنه في الفصول المتقدّمة (١٩، ٢٠ و ٢١) من هذا النمط.

٤) د، ف: كلّ شيء.

٥) ط: أن تعقل.

٦) أ: فلزم، د: فيلزم.

٧) ط: أن تعقل.

٨) ق: فواجب.

٩) ط: أن تعقل.

١٠) ف: التغير والتبديل.

تكملة النمط [الثالث]

بذكر الحركات عن النفس

[١] تنبيه

لعلّك الآن تشتهي[١] أن تسمع كلاماً في القوى النفسانيّة، التي تصدر عنها أعمال وحركات؛ فلتكن[٢] هذه الفصول من ذلك القبيل.

[٢] إشارة

أمّا حركات حفظ البدن وتوليده فهي تصرّفات في مادّة الغذاء، لتحال[٣] إلى المشابهة سدّاً لِبَدل ما يتحلّل؛ أو لتكون[٤] مع ذلك زيادةً في النشوء[٥] على تناسب مقصود محفوظ في أجزاء المغتذي[٦] في الأقطار، يتمّ بها الخلق؛ أو ليُختزل من ذلك فضلٌ يُعدّ[٧] مادّةً ومبدءاً[٨] لشخص آخر.

وهذه ثلاثة أفعال لثلاث قُوىً[٩]:

---

١) ق: تشتهي الآن.
٢) د، ط، ف، ق: فليكن.
٣) أ، د، ط: ليحال.
٤) أ، د، ط، ف: ليكون.
٥) أ، ف، ق: النشو.
٦) ط: المتغذى.
٧) ط: تعدّ.
٨) أ: أو مبدءاً.
٩) ط، ق: لثلاثة قوى.

أُولاها[١]: «الغاذية»؛ وتخدمها[٢] الجاذبةُ للغذاء، والماسكةُ للمجذوب إلى أن تهضمه الهاضمة المُهْرِية، والدافعةُ للثُّفْل.

والثانية: «القوّة المُنْمِية» إلى كمال النشوء[٣]، فإنّ الإنماء غير الإسمان.

والثالثة: «القوّة المولِّدة للمثل»[٤]، وتنبعث بعد فعل القوّتين مستخدمةً لهما[٥].

لكنّ النامية تقف أوّلاً؛ ثمّ تقوى[٦] المولِّدة مَلاوةً[٧]، فتقف أيضاً[٨]؛ وتبقى[٩] الغاذية عمّالةً إلى أن تعجز[١٠]، فيحلّ الأجل.

[٣] إشارة

وأمّا الحركات الاختياريّة فهي أشدّ نفسانيّةً، ولها مبدأ عازم مجمِع[١١] مُذعناً ومنفعلاً عن خيال أو وهم أو عقل، تنبعث منها[١٢] «قوّة غضبيّة» دافعة للضارّ، أو «قوّة شهوانيّة» جالبة للضّروريّ[١٣] أو النافع الحيوانيّين[١٤]. فيطيع ذلك ما انبثَّ في العضل من القوى المحرّكة[١٥] الخادمة لتلك الآمرة[١٦].

[٤] إشارة

الجسم الذي في طباعه ميل مستدير فإنّ حركاته من الحركات النفسانيّة، دون الطبيعيّة[١٧].

---

١) أ، د: أولها.
٢) د: يخدمها.
٣) أ، ف، ق: النشو.
٤) أ: والثالثة المولّدة للمثل.
٥) د: مستخدماً لهما، ق: مستخدمة لها.
٦) د، ط: يقوى.
٧) ف: ملاءة.
٨) أ: ثم تقف أيضاً.
٩) د: وبقي.
١٠) د: أن يعجز.
١١) د: مبدأ عازم.
١٢) ط: بها منها.
١٣) أ: جلابة للضروري، د: جذابة للضروري.
١٤) د: الحيوانين. ف: الحيوانيتين.
١٥) ط: القوة المحركة.
١٦) ف: بتلك الآمرة.
١٧) د: الطبعة.

وإلّا لكان بحركة واحدة يميل بالطبع عمّا يميل إليه بالطبع؛ ويكون طالباً بحركته[١] وضعاً مّا بالطبع في موضعه، وهو تارك له هارب منه[٢]بالطبع[٣]. ومن المحال أن يكون المطلوب بالطبع متروكاً بالطبع، أوالمهروب منه[٤] بالطبع مقصوداً بالطبع؛ بل قد يكون ذلك في الإرادة[٥]، لتصوُّر عرضٍ مّا يوجب اختلاف الهيئات[٦].

فقد بان أنّ حركته نفسانيّة إراديّة.

[٥] مقدّمة

المعنى الحسّيّ إلى مثله تتّجه[٧] الإرادة الحسيّة، والمعنى العقليّ إلى مثله تتّجه[٨]الإرادةُ العقليّة.

وكلُّ معنىً يُحمل على كثيرٍ غيرِ محصور فهو عقليّ؛ سواء كان معتبراً بواحد شخصيّ كقولك: «ولدآدم»، أو غير معتبر كقولك: «إنسان»[٩].

[٦] إشارة

حركة الجسمِ الأوّل بالإرادة ليست لنفس الحركة، فإنّها ليست من الكمالات الحسّية ولا العقليّة؛ وإنّما تُطلب[١٠] لغيرها.

وليس الأُولى لها إلّا الوضع[١١]؛ وليس بمعيّن موجود، بل فرضيّ؛ ولا بمعيّن

---

١) ف: لحركته.
٢) ط: هارب عنه، ف: وهارب عنه.
٣) ق: بحذف «بالطبع».
٤) أ، ف: المهروب عنه.
٥) ط: ذلك الإرادة.
٦) د: الهيأة.
٧) ط، ف: يتّجه.
٨) ط، ف، ق: يتّجه.
٩) د، ط: الإنسان.
١٠) د: بطلب.

فرضيّ تقف[١] عنده، بل معيّن كلّي[٢]. فتلك إرادة عقليّة[٣]، وتحت هذا سِرّ.

[٧] تنبيه

الرأي الكلّي لاينبعث منه شيء مخصوص جزئيّ؛ فإنّه لايتخصّص[٤] بجزئيّ منه دون جزئيّ آخر[٥]، إلّا بسبب مخصّص لامحالة يقترن به[٦]، ليس هو وحده.

والمريد[٧] من الحيوان بقوّته الحيوانيّة للغذاء إنّما يريده ويُتخيَّل له غذاءٌ جزئيّ، فتنبعث[٨] منه إرادة حيوانيّة جزئيّة[٩]، وهناك يطلب الغذاء بحركته. وإنّما يُتخيَّل له على الجهة الجزئيّة[١٠]؛ وإن كان لو حصل له شخص آخر[١١] بدلَه لميكرهه[١٢]، بل قام مقامه. فليس ذلك دليلاً على أنّه كان ذلك[١٣] متمثّلاً عنده.

وكذلك في قطع المسافة يُتخيَّل له حدود جزئيّة، إيّاها يقصد. وربّما كان ذلك التخيّل مقطوعاً، وربّما كان متجدِّدَ الوجود نحواً مّا تجدُّد[١٤] الحركة المستمرّة على الاتّصال؛ وذلك لايمنع الشخصيّة والجزئيّة في التخيُّل، كما لايمنع في الحركة.

ولمثل[١٥] هذا ما يتخصّص[١٦] الإرادة بشيء جزئيّ حتّى يكون؛ والإرادة[١٧] الكلّية مقابلُها[١٨] مراد كلّي، ولايجب له تخصّص جزئيّ[١٩].

---

١) أ، د، ط: يقف.
٢) ق: بمعيّن كلّي.
٣) ط، ف: فتلك الإرادة عقلية.
٤) د: لايخصّص.
٥) أ: دون آخر.
٦) أ: يقرن به، د: تقترن به.
٧) ف: فالمريد.
٨) د، ف: فينبعث.
٩) د، ف: جزئية حيوانيّة.
١٠) أ، د: جهة الجزئية.
١١) أ: شخصي له.
١٢) أ: لميكن نفسه.
١٣) د: بحذف «ذلك».
١٤) أ: تحدد.
١٥) ط: بمثل.
١٦) أ: تتخصّص.
١٧) ق: حتّى يكون الإرادة.
١٨) ق: يقابلها.
١٩) ط، ف، ق: تخصيص جزئيّ.

ونحن أيضاً فربما قضينا قضاءً كلّياً من مقدّمات كلّية فيما يجب أن يُفْعَل[١]، ثمّ أتبعناها قضاءً جزئيّاً ينبعث منه[٢] شوقٌ وإرادة متعيّنان[٣] ضرباً من التعيّن الوهمي؛ فتنبعث[٤] القوّة المحرِّكة إلى حركات جزئيّة، تصير هي مرادة[٥] لأجل المراد الأوّل.

[٨] موعد وتنبيه[٦]

أمّا الشيء الذي يَتشوَّقه الجِرمُ الأوّل في حركته الإراديّة[٧] فموعدُ بيانه بعد ما[٨] نحن فيه*. إلّا أنّك يجب أن تعلم أنّه لن يتحرّك[٩] متحرّكٌ إرادي، إلّا لطلب شيء أن يكون[١٠] للطالب أولى وأحسن من أن لا يكون، إمّا بالحقيقة، وإمّا[١١] بالظنّ، وإمّا بالتخيُّل العبثيّ، فإنّ فيه[١٢] ضرباً خفيّاً من طلب اللذّة.

والساهي والنائم إنّما يفعل وهو يتخيّل[١٣] لذّةً مّا، أو[١٤] تبديل حالٍ مّا مملولة[١٥]، أو إزالة[١٦] وصبٍ مّا؛ فإنّ النائم يتخيّل[١٧] وأعضاؤه أيضاً قد تطيع تحريكه عن[١٨] تخيُّله، لاسيّما في حالة تكون[١٩] بين النوم واليقظة، أو في الشيء الضروريّ كالتنفّس[٢٠]، أو في الشيء الذي يصير كالضروريّ، كمن يَرى في منامه

---

١) أ، ق: أن نفعل.
٢) أ، ط، ف: منها.
٣) أ، د: متعيّنين.
٤) ط، ف: فتنبعث منه.
٥) ط: مراداً.
٦) ف: موعدة وتنبيه، ق: وهم وتنبيه.
٧) ط: الحركة الارادية.
٨) ط: فيما (بدل «بعد ما»).
*) سيأتي في الفصل العاشر والحادي عشر من النمط السادس.
٩) أ: لم يتحرّك، د: يتحرّك.
١٠) أ: لأن يكون.
١١) د: أو.
١٢) د: فيها.
١٣) د: يخيّل.
١٤) أ: و.
١٥) ف: حالة مّا مملولة، ق: حالة مّا مملولة له.
١٦) أ، ف: وإزالة.
١٧) أ: متخيّل.
١٨) أ: من.
١٩) أ، د، ط، ف: يكون.
٢٠) ط، ف: كالنّفس.

شيئاً مُخيفاً جدّاً[١] أو حبيباً جدّاً، فربّما انزعج للهرب أو الطلب[٢].

واعلم أنّ «التخيّل» شيء، و«الشعورَ بالتخيّل أنّه هو ذا يتخيّل»[٣] شيء، و«انحفاظ ذلك الشعور في الذكر» شيء؛ وليس يجب أن يُنكَر وجود التخيّل لأجل فقد أحد الآخرَين[٤].

---

١) ف: سبباً مخوفاً جدّاً.

٢) د، ط: للطلب، ف: الطرب.

٣) د، ط، ف: تخيّل.

٤) ف: فقدان أحد الأمرين.

النمط الرابع

في الوجود وعلله

[١] تنبيه

إنّه[١] قد يغلب على أوهام الناس أنّ الموجود هو المحسوس، وأنّ ما لا يـناله الحسّ بجوهره ففَرْضُ وجوده محال، وأنّ ما لا يتخصّص بمكان أو وضع[٢] بذاتـه ـ كالجسم ـ أو بسبب ما هو فيه ـ كأحوال الجسم ـ فلا حظّ له من الوجود.

وأنت يتأتّى[٣] لك أن تتأمّل نفس المحسوس، فتعلمَ منه[٤] بطلان قول هؤلاء؛ لأنّك ومَن يستحقّ أن يخاطَب تعلمان أنّ هذه المحسوسات قد يـقع عـليها اسـم واحد، لا على سبيل[٥] الاشتراك الصرف، بل بحسب معنىً واحدٍ مثل اسم الإنسان؛ فإنّكما لاتشكّان في أنّ وقوعه على زيد و عمرو بمعنى واحدٍ موجود.

فذلك المعنى الموجود لايخلو إمّا أن يكون بحيث يناله الحسّ، أو لايكون. فإن كان بعيداً من أن يناله الحسّ فـقد أخـرج التـفتيش مـن المـحسوسات مـا ليس بمحسوس، وهذا أعجب!!

وإن كان محسوساً فله لامحالة وضعٌ وأيْن ومقدارٌ معيَّن وكيف معيَّن، لا يـتأتّى

---

١) ط: اعلم أنّه.

٢) أ: بوضع، ف: موضع.

٣) ط: تتأتّى.

٤) أ: بحذف «منه».

٥) أ، د، ط: بحذف «سبيل».

أن يُحسّ ـبل ولا أن يُتخيّل ـ إلّا كذلك، فإنّ كلّ محسوس وكلّ متخيّل فإنّه يتخصّص[١] لامحالة بشيء من هذه الأحوال. وإذا كان كذلك لم‌يكن ملائماً لما ليس بتلك الحال، فلم‌يكن مقولاً على كثيرينَ مختلفينَ[٢] في تلك الحال.

فإذن الإنسان من حيث هو واحد الحقيقة[٣]، بل من حيث حقيقته الأصليّة التي لاتختلف[٤] فيها الكثرة[٥]؛ غيرُ محسوس، بل معقولٌ صرف. وكذلك الحال في كلّ كلّي.

[٢] وهم وتنبيه

ولعلّ[٦] قائلاً منهم يقول: إنّ الإنسان ـمثلاًـ إنّما هو إنسان من حيث له أعضاء[٧] مِن يدٍ[٨] وعينٍ وحاجبٍ وغير ذلك، ومن حيث هو كذلك فهو محسوس.

فنُنبّهه ونقول[٩]: إنّ الحال في كلّ عضوٍ[١٠] ـممّا ذكرتَه أو تركتَه[١١]ـ كالحال في الإنسان نفْسِه.

[٣] تنبيه

إنّه لو كان كلُّ موجود بحيث يدخل في الوهم والحسّ[١٢] لكان الحسّ والوهم

---

١) ط: يختصّ، ق: يخصص.
٢) أ، ف: يختلفون.
٣) د: واحد بالحقيقة.
٤) د، ط: لايختلف.
٥) ق: الكثرة إلّا بالعدد.
٦) أ: فلعلّ.
٧) أ، د: أعضاؤه.
٨) د: يد ولسان.
٩) ط: ونقول له، ف: فنقول.
١٠) ق: كلّ عضو كلّي.
١١) أ: وتركته.
١٢) د: في الحس والوهم.

يدخلان في الحسّ والوهم، ولكان العقل الذي هو الحَكم الحقُّ[١] يدخل في الوهم.

ومن بعد هذه الأُصول فليس شيء[٢] من العشق والخجل والوجل والغضب والشجاعة والجبن، ممّا يدخل في الحسّ والوهم؛ وهي من علائق الأُمور المحسوسة. فما ظنّك بموجودات إن كانت خارجة الذوات عن درجة المحسوسات[٣] وعلائقها؟.

[٤] تذنيب

كلّ حقّ فإنّه[٤] من حيث حقيقته الذاتيّة ـ التي بها هو حقٌّ[٥] ـ فهو متّفق واحد غير مشار إليه، فكيف ما به ينال[٦] كلّ حقٍّ وجوده؟.

[٥] تنبيه

الشيء قد يكون معلولاً باعتبار ماهيّته[٧] وحقيقته، وقد يكون معلولاً في وجوده. وإليك أن تعتبر ذلك بالمثلّث مثلاً، فإنّ حقيقته متعلّقة بالسطح والخطّ الذي هو ضِلعه، ويقوّمانه من حيث هو مثلّثٌ وله حقيقة المثلّثيّة، كأنّهما علّتاه المادّيّة والصوريّة.

وأمّا من حيث وجوده فقد يتعلّق بعلّة أُخرى أيضاً غير هذه، ليست هي علّة تُقوِّم مثلّثيّته وتكون[٨] جزءاً من حدّها. وتلك هي العلّة الفاعليّة، أو الغائيّة[٩] التي

---

١) ق: الحاكم الحق.
٢) ف: الشيء.
٣) ط، ق: درجات المحسوسات.
٤) أ: فهو.
٥) ط:التي هو بها حق.
٦) أ: ماينال به.
٧) أ، ف: بحسب اعتبار ماهيته، د: بحسب اعتبار الماهيّة.
٨) د، ط، ف: يكون.
٩) ق: العلّة الغائية.

هي علّة فاعليّة لعلّية العلّة الفاعليّة[١].

[٦] تنبيه

اعلم أنّك قد تفهم[٢] معنى المثلّث وتشكّ[٣] هل هو موصوف بالوجود في الأعيان، أم ليس؟ بعد ما تمثّل عندك أنّه من خطّ وسطح[٤]، ولم يتمثّل لك أنّه موجود في الأعيان[٥].

[٧] إشارة

العلّة الموجِدة للشيء ـ الذي له عِللٌ مقوِّمة للماهيّة[٦] ـ علّةٌ لبعض تلك العِلل كالصورة، أو لجميعها في الوجود، وهي[٧] علّة الجمع بينهما[٨].

والعلّة الغائيّة ـ التي لأجلها الشيء ـ علّة بماهيّتها[٩] ومعناها لعلّية العلّة الفاعليّة، ومعلولة لها في وجودها؛ فإنّ العلّة الفاعليّة علّةٌ مّا لوجودها إن كانت من الغايات التي تحدث بالفعل، وليست علّة لعلّيتها ولا لمعناها.

[٨] إشارة

إن كانت علّةٌ أُولى فهي علّةٌ لكلّ وجود، ولِعلّةِ حقيقةِ كلّ وجود[١٠] في الوجود.

[٩] تنبيه

كلّ موجود إذا التُفِت إليه من حيث ذاته ـ من غير التفات إلى غيره ـ فإمّا أن

---

١) أ، د: علّة فاعلية للعلّة الفاعلية.
٢) أ، د، ف: تفهم.
٣) ط: تشكّ أنّه.
٤) ق: سطح وخط.
٥) أ: مع زيادة «أم لا».
٦) ط، ق: للمهية.
٧) أ، د: هو.
٨) ف: بينها.
٩) ط، ق: بمهيّتها، ف: لماهيّتها.
١٠) ط، ق: كلّ موجود.

يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه، أو لا يكون. فإن وجب فهو الحقُّ بذاته[١] الواجبُ وجوده من ذاته، وهو القيّوم.

وإن لم يجب لم يجز أن يقال: «إنّه ممتنع بذاته»[٢] بعد ما فرض موجوداً. بلى[٣] إن قُرن باعتبار ذاته شرطٌ مثلُ شرط «عدم علّته» صار ممتنعاً[٤]، أو مثل شرط «وجود علّته» صار واجباً؛ و[٥] إن لم يُقرن بها شرط ـ لا حصول علّة[٦] ولا عدمُها ـ بقي له في ذاته الأمر الثالث ـ وهو الإمكان ـ، فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع.

فكلّ موجود إمّا واجب الوجود بذاته[٧]، وإمّا ممكن الوجود بحسب ذاته.

[١٠] إشارة

ما حقُّه في نفسه الإمكان فليس يصير موجوداً من ذاته، فإنّه ليس وجودُه مِن ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن؛ فإن صار أحدهما أولى فلحضور شيء، أو غيبته. فوجود كلّ ممكن الوجود هو من غيره.

[١١] تنبيه[٨]

إمّا أن يتسلسل[٩] ذلك إلى غير النهاية، فيكون كلّ واحد من آحاد السلسلة ممكناً في ذاته؛ والجملةُ متعلِّقة بها[١٠]، فتكون غيرَ واجبة أيضاً، وتجب بغيرها[١١].

---

١) ط: الحق الأوّل بذاته.
٢) أ: يمتنع بذاته.
٣) أ، د، ف: بل.
٤) أ: من هنا إلى رقم (٥) ساقطة.
٥) أ، ف: وأمّا.
٦) ق: شرط حصول علّة.
٧) ق: لذاته.
٨) ط: بحذف «تنبيه».
٩) ق: أن يتم.
١٠) أ: معلّقة بها.
١١) ف، ق: لغيرها.

ولنزد هذا بياناً[١].

[١٢] شرح[٢]

كلُّ جملةٍ كلُّ واحد منها معلول فإنّها تقتضي علّة خارجة عن آحادها. وذلك لأنّها إمّا أن لا تقتضي علّة أصلاً، فتكون واجبة غير معلولة؛ وكيف يتأتّى هذا وإنّما يجب بآحادها؟!

وإمّا أن تقتضي علّة هي الآحاد بأسرها، فتكون معلولةً لذاتها، فإنّ تلك[٣] والجملة والكلَّ شيء واحد. وأمّا الكلّ بمعنى «كلّ واحد» فليس تجب[٤] به الجملة.

وإمّا أن تقتضي[٥] علّة هي بعض الآحاد، وليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعضٍ إن كان[٦] كلُّ واحد منها معلولاً، لأنّ علّته أولى بذلك.

وإمّا أن تقتضي علّةً خارجة عن الآحاد كلِّها، وهو الباقي.

[١٣] إشارة

كلُّ علّةِ جملةٍ هي غيرُ شيء من آحادها، فهي علّة أوّلاً للآحاد ثمّ للجملة. وإلّا فلتكن[٧] الآحاد غيرَ محتاجة إليها، فالجملة إذا تمّت بآحادها لم تحتج إليها[٨]؛ بل[٩] ربّما كان شيء مّا علّةً لبعض الآحاد دون بعض[١٠]، فلم يكن علّة للجملة على الإطلاق.

---

١) د، ق: لهذا بياناً.
٢) ط: إشارة.
٣) ط: تلك العلّة. ف: تلك الجملة، ق: تلك الآحاد.
٤) د، ط، ف: فليس يجب.
٥) أ: أن تكون تقتضي.
٦) أ، ف: إذا كان، د: إذ كان.
٧) د، ق: فليكن.
٨) د، ف: لم يحتج إليها.
٩) أ: بلى.
١٠) ف: دون البعض.

[١٤] إشارة

كلُّ جملة مرتّبة(١) مِن عِلل ومعلولات على الولاء(٢) وفيها علّةٌ غيرُ معلولة، فهي طَرف؛ لأنّها إن كانت وسطاً(٣) فهي معلولة.

[١٥] إشارة(٤)

كلُّ سلسلةٍ مرتّبة(٥) مِن علل ومعلولات ـ كانت(٦) متناهية أو غير متناهية ـ فقد ظهر أنّها إذا لم يكن فيها إلّا معلولٌ، احتاجت إلى علّة خارجة عنها، لكنّها تتّصل بها(٧) لامحالة طرفاً. وظهر أنّه إن كان فيها ما ليس بمعلول فهو طرف ونهاية.

فكلّ سلسلة تنتهي(٨) إلى واجب الوجود بذاته.

[١٦] إشارة(٩)

كلّ أشياء تختلف بأعيانها وتتّفق في أمر مقوِّم لها، فإمّا أن يكون ما تتّفق فيه(١٠) لازماً من لوازم ما تختلف به(١١)، فيكون للمختلفات(١٢) لازمٌ واحد، وهذا غير منكر؛ وإمّا أن يكون ما تختلف به(١٣) لازماً لما تتّفق فيه، فيكون الذي يلزم(١٤) الواحد مختلفاً متقابلاً، وهذا منكر.

---

١) د، ط: مترتبة.
٢) أ، د: الولاّ.
٣) أ: وسطى.
٤) ق: تنبيه.
٥) د، ط، ق: مترتبة.
٦) ط، ق: سواء كانت.
٧) د، ط، ف: يتّصل بها.
٨) د، ط: ينتهي.
٩) أ، ش: تنبيه.
١٠) ق: تتفق به.
١١) ف: فيه.
١٢) ف: فتكون المختلفات.
١٣) أ: فيه.
١٤) د: يلزمه.

وإمّا أن يكون ماتتّفق فيه عارضاً عَرَض لما تختلف به[١]، وهذا غير منكر[٢]؛ وإمّا أن يكون ما تختلف به[٣] عارضاً عَرَض[٤] لما تتّفق فيه، وهذا أيضاً غير منكر.

[١٧] إشارة

قد يجوز أن تكون ماهيّة الشيء[٥] سبباً لصفة من صفاته؛ وأن تكون صفة له[٦] سبباً لصفة أُخرى، مثل الفصل للخاصّة.

ولكن لايجوز أن تكون الصفة التي هي[٧] الوجود للشيء إنّما هي بسبب ماهيّته التي[٨] ليست هي الوجود[٩]، أو بسبب صفة أُخرى؛ لأنّ السبب متقدّم في الوجود، ولا متقدّم بالوجود[١٠] قبل الوجود.

[١٨] إشارة

واجب الوجود المتعيّن إن كان[١١] تعيُّنه ذلك لأنّه واجب الوجود، فلا واجب وجود غيره.

وإن لم‌يكن تعيُّنه لذلك ـ بل لأمر آخر ـ فهو معلول، لأنّه إن كان واجب الوجود لازماً لِتعيُّنه كان الوجود[١٢] لازماً لماهيّة غيره[١٣]، أو صفة[١٤]؛ وذلك محال.

وإن كان عارضاً فهو أولى بأن يكون لِعلّةٍ.

---

١) أ، ق: فيه.
٢) أ، ف، ق: أيضاً غير منكر.
٣) أ، ط، ف: فيه.
٤) د: بحذف «عرض».
٥) د: ماهيّة للشيء؛ ط، ق: مهية الشيء.
٦) ق: صفته له.
٧) د: على.
٨) ط: مهيته التي، ق: مهية الشيء.
٩) أ، ف: من الوجود.
١٠) د: ولا كلّ متقدم بالوجود.
١١) د: كانت.
١٢) أ: صار واجب الوجود؛ د، ف: صار الوجود.
١٣) ط، ق: لمهية غيره.
١٤) ف: صفته.

وإن كان ما يتعيّن به(١) عارضاً لذلك فهو لِعلّة، فإن كان ذلك وما يتعيّن به ماهيّته واحداً(٢) فتلك العلّة علّة لخصوصيّةٍ مّا لذاته يجب وجوده، وهذا محال(٣). وإن كان عروضه بَعد تعيُّن أوّل سابق(٤)، فكلامنا في ذلك.

وباقي الأقسام محال*.

[١٩] فائدة

اعلم(٥) من هذا أنّ الأشياء التي لها حدّ نوعيّ واحد، فإنّما تختلف بعِلل أُخرى(٦)؛ وأنّه إذا لم يكن مع الواحد(٧) منها القوّةُ القابلة لتأثير العلل ـ وهي المادّة ـ لم يتعيّن، إلّا أن يكون(٨) من حقّ نوعها أن يوجد شخصاً واحداً.

وأمّا(٩) إذا كان يمكن في طبيعة نوعها أن تحمل(١٠) على كثيرين، فتعيّن(١١) كلّ واحد بعلّة، فلا يكون سوادان ولا بياضان في نفس الأمر(١٢)، إذا كان لا اختلاف(١٣) بينهما في الموضوع(١٤) وفيما يجري(١٥) مجراه.

[٢٠] تذنيب

قد حصل من هذا أنّ واجب الوجود واحدٌ بحسب تعيُّن ذاته، وأنّ واجب

---

١) د، ف، ق: تعيّن به.
٢) ط: ماهيّة واحدة.
٣) أ: هذا محال.
٤) أ: سابق لكلامنا.
*) وهو أن يكون التعيّن لازماً لوجود الواجب مع كونه معلولاً لغيره.
٥) ف: علم.
٦) د، ط: يختلف بعلل أُخرى، ف: يختلف لعلل أُخرى.
٧) ط: الواحدة.
٨) ط: أن يكون في طبيعة.
٩) أ: فأمّا.
١٠) د، ط، ف: أن يحمل.
١١) د: فيتعيّن، ف: تعيّن.
١٢) أ، د، ف: نفس الأُمور.
١٣) أ: لا خلاف.
١٤) ط، ف: الموضع.
١٥) ق: ومايجري.

الوجود لايقال على كثرة بوجه[١].

[٢١] إشارة

لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء تجتمع، لَوجب بها؛ وكان[٢]الواحد منها أو كلّ واحد منها قبل[٣] واجب الوجود[٤]، ومقوِّماً[٥] لواجب الوجود. فواجبُ الوجود لاينقسم في المعنى ولا في الكمّ.

[٢٢] إشارة

كلُّ مالايدخل الوجود في مفهوم ذاته ـ على مااعتبرنا قبل* ـ فالوجود غير مقوِّم[٦] له في ماهيّته[٧]، ولايجوز أن يكون لازماً لذاته على مابان**. فبقي[٨] أن يكون عن غيره.

[٢٣] تنبيه

كلُّ متعلّق الوجود بالجسم المحسوس، يجب به لا بذاته[٩]. وكلُّ جسمٍ محسوسٍ فهو متكثّر بالقسمة الكمّية، وبالقسمة المعنويّة[١٠] إلى هيولى وصورة. وأيضاً فكلُّ جسمٍ محسوسٍ فستجد[١١] جسماً آخر من نوعه، أو من غير نوعه

---

١) ط، ق: أصلاً.
٢) ف: لكان.
٣) د: بمثل.
٤) أ، ف: الواجب الوجود.
٥) ط: مقوّماً (بحذف الواو).
*) تقدّم في قسم المنطق: الفصل الحادي عشر من النهج الأوّل.
٦) ق: غير متقوّم.
٧) ط، ق: مهيته.
**) تقدّم في الفصل السابع عشر من هذا النمط.
٨) د، ط: فيبقى.
٩) د: لالذاته.
١٠) أ: القسمة المعنوية، ق: المعنوية.
١١) ف: سيجد.

إلّا باعتبار جسميّته.

فكلُّ جسمٍ محسوسٍ وكلُّ متعلّقٍ به[١] معلولٌ.

[٢٤] إشارة

واجب الوجود لايشارك شيئاً من الأشياء في ماهيّة[٢] ذلك الشيء، لأنّ كلّ ماهيّة[٣] لما سواه مقتضية لإمكان الوجود.

وأمّا الوجود فليس بماهيّة لشيء[٤]، ولا جزءاً من ماهيّة شيء[٥]. أعني: الأشياء التي لها ماهيّة[٦] لايدخل الوجود في مفهومها[٧]، بل هو طارٍ عليها[٨].

فواجب الوجود لايشارك شيئاً من الأشياء في معنىً جنسيّ، ولا نوعيّ. فلايحتاج[٩] إلى أن ينفصل عنها[١٠] بمعنىً فصليّ[١١] أوعرضيّ، بل هو منفصل بذاته. فذاتُه ليس لها حدٌّ، إذ ليس لها جنس وفصل[١٢].

[٢٥] وهم وتنبيه

ربما ظُنّ أنّ معنى «الموجود لا في موضوع» يعمّ الأوّلَ وغيرَه عمومَ الجنس، فيقع تحت جنس الجوهر.

وهذا خطأ، فإنّ[١٣] «الموجود لا في موضوع» ـالذي هو كالرسم للجوهرـ

---

١) ط، ف: كلّ متعلّق الوجود به.
٢) ط، ق: مهية.
٣) ط، ق: مهية.
٤) أ: بماهيّة شيء؛ ط، ق: بمهية لشيء.
٥) أ: لماهيّة شيء؛ ط، ق: من مهية شيء.
٦) ط، ق: مهية.
٧) د: مفهوماتها.
٨) د، ف: طارئ عليها.
٩) أ، ف: فلايحتاج إذن.
١٠) ط: عنه.
١١) ف: لمعنى فصليّ.
١٢) ف: ولا فصل.
١٣) ط، ق: لأنّ.

ليس يُعنى به: الموجودُ بالفعل وجوداً لا في موضوع، حتّى يكون من[١] عَرف أنّ زيداً هو في نفسه جوهرٌ عَرف منه أنّه موجود بالفعل أصلاً؛ فضلاً عن كيفيّة ذلك الوجود.

بل معنى[٢] ما يحمل على الجوهر ـ كالرسم ـ وتشترك[٣] فيه الجواهر النوعيّة عند القوّة ـ كما تشترك[٤] في الجنس ـ هو: إنّه ماهيّة[٥] وحقيقةٌ إنّما يكون وجودها لا في موضوع. وهذا الحمل يكون على زيد وعمرو لذاتيهما[٦]، لا لعلّة[٧]. وأمّا «كونه موجوداً بالفعل» ـ الذي هو جزء من «كونه موجوداً بالفعل لا في موضوع» ـ فقد يكون له بعلّة[٨]، فكيف المركّب منه ومن معنى زائد؟.

فالّذي يمكن أن يُحمل على زيد ـ كالجنس ـ ليس يصحّ حملُه على واجب الوجود أصلاً، لأنّه ليس ذا ماهيّة[٩] يلزمها هذا الحكم، بل الوجودُ الواجبُ له كالماهيّة لغيره[١٠].

واعلم أنّه لمّا لم يكن «الموجود بالفعل» مقولاً على المقولات المشهورة ـ كالجنس ـ لم يصر بإضافة معنى سلبيّ إليه جنساً لشيء، فإنّ «الموجود» لمّا لم يكن من مقوّمات الماهيّة[١١] ـ بل من لوازمها ـ لم يصر بأن يكون «لا في موضوع» جزءاً من المقوّم[١٢] فيصيرَ مقوّماً؛ وإلّا لصار بإضافة المعنى الإيجابيّ إليه جنساً للأعراض التي هي موجودة في موضوع.

---

١) ق: أنّ من.
٢) ط: نعني.
٣) ط، ف: يشترك.
٤) د، ط، ف: يشترك.
٥) ط، ق: مهية.
٦) ط: لذاتها.
٧) ق: لا بعلّة.
٨) ط: لعلّة.
٩) ط، ق: ذامهية.
١٠) ط، ق: كالمهية لغيره.
١١) أ، د، ف: مقوّمات الماهيات.
١٢) د: جزائى المقوّم.

[٢٦] تنبيه[١]

«الضدُّ» يقال عند الجمهور[٢] على «مساوٍ في القوّة مُمانعٍ». وكلّ ما سوى الأوّل فمعلول[٣]، والمعلول[٤] لا يساوي المبدأ الواجب. فلا ضدّ للأوّل من هذا الوجه.

ويقال عند الخاصّة لـ«مشارك[٥] في الموضوع معاقب غير مجامع، إذا كان في غاية البُعد طباعاً». والأوّل لا تتعلّق[٦] ذاتُه بشيء، فضلاً عن الموضوع[٧]. فالأوّل لا ضدّ له بوجه.

[٢٧] تنبيه

الأوّل لا ضدّ له، ولا نِدَّ له[٨]؛ ولا جنس له، ولا فصل له. فلا حَدَّ له[٩]، ولا إشارةَ إليه إلّا بصريح العرفان العقليّ.

[٢٨] إشارة

الأوّل معقول الذات قائمها؛ فهو قَيّوم، بَريء عن العلائق والعُهَد والموادّ وغيرها ممّا يَجعل الذات بحال زائدة[١٠]. وقد عُلم أنّ ما هذا حكمه فهو عاقل لذاته، معقول لذاته[١١] *.

---

١) ط، ف: إشارة.
٢) أ، د، ف: عند الجمهور يقال.
٣) د: فمعلول له، ق: معلول.
٤) أ: بحذف «والمعلول».
٥) أ: عند الخاصّ على مشارك، ف: عند الخاصّ لمشارك.
٦) ط: يتعلّق.
٧) د: الموضع.
٨) ط، ف: لا ندّ له، ولا ضدّ له.
٩) د، ف، ق: ولا حدّ له.
١٠) أ: في حال زائدة.
١١) ق: بحذف «معقول لذاته».
*) تقدّم في الفصل التاسع عشر من النمط الثالث.

[٢٩] تنبيه

تأمَّلْ كيف لم‌يَحتجْ بياننا لثبوت الأوّل ووحدانيّته وبرائته عن الصمات، إلى تأمُّلٍ لغير نفس الوجود؟ ولم‌يَحتجْ إلى اعتبارٍ من خَلْقه وفِعْله، وإن كان ذلك دليلاً عليه؟ لكنّ هذا الباب أوثق وأشرف[١]، أي: إذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به[٢]الوجودُ من حيث هو وجود، وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود.

وإلى مِثل هذا أُشير في الكتاب الإلهيّ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[٣] *. أقول: إنّ هذا[٤] حُكمٌ لقومٍ، ثمّ يقول: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾. أقول: إنّ هذا حُكم الصِّدِّيقين[٥] الّذين يَستشهدون به، لا عليه.

---

١) ف: أشرف وأوثق.

٢) د: يشهد به.

٣) أ، د: بحذف «حتّى يتبيّن لهم أنّه الحقّ».

*) القرآن الكريم: فصّلت، الآية: ٥٣.

٤) أ، ف: أقول: هذا.

٥) أ، ف: حكم للصدّيقين.

النمط الخامس

في الصُنع والإبداع

[١] وهم(١)

إنّه قد يسبق(٢) إلى الأوهام العاميّة أنّ تعلُّق الشـيء الذي يسـمّونه «مـفعولاً» بالشيء الذي يسمّونه «فاعلاً»، هو من جهة المعنى الذي يسمّي به العامّةُ(٣) المفعولَ مفعولاً، والفاعلَ فاعلاً. وتلك الجهة أنّ ذلك أُوجِد وصُنِع وفُعِل، وهذا أَوْجَد وصَنَع وفَعَل(٤). وكلُّ ذلك يرجع إلى أنّه قد حصل للشيء مِن شـيء آخـر وجـودٌ بَـعدَ مالم يكن.

وقد يقولون: إنّه إذا أُوجِدَ(٥) فقد زالت الحاجة إلى الفاعل، حـتّى أنّـه لو فُـقد الفاعل جاز أن يبقى المفعول موجوداً، كما يشاهدونه من فقدان البنّاء وقوام البِناء.

وحتّى أنّ كثيراً منهم لايتحاشى أن يقول: «لو جاز على الباري العدمُ لَما ضَـرّ عدمُه وجودَ العالَم»، لأنّ العالم عنده إنّما احتاج(٦) إلى الباري في أن أوجده ـ أي: أخرجه من العدم إلى الوجود ـ حتّى كان بذلك فاعلاً؛ فـإذْ(٧) قـد فَـعَل وحـصل له

---

١) ف: وهم وتنبيه.
٢) د، ط: قد سبق.
٣) أ: به يسمّي العامّة. ف: به يسمّي العاميّة.
٤) أ: فعل وصنع.
٥) أ: وجد.
٦) ط: يحتاج.
٧) ط، ق: وإذ.

الوجود عن العدم، فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن العدم حتّى يحتاج إلى الفاعل؟.

وقالوا: لو كان يفتقر إلى الباري تعالى[١] من حيث هو موجود، لكان كلُّ موجود مفتقراً إلى موجِد آخر[٢]؛ والباري أيضاً[٣]، وكذلك إلى غير النهاية.

ونحن نوضح الحال في كيفيّة ما[٤] يجب أن يُعتقد في هذا[٥].

[٢] تنبيه

يجب علينا أن نحلّل معنى قولنا: «فَعل» و«صَنع» و«أوجد»[٦] إلى الأجزاء البسيطة من مفهومه، ونحذف منه[٧] ما دخوله في الغرض دخولٌ عرضيّ.

فنقول: إذا كان شيء[٨] من الأشياء معدوماً ثمّ إذا هو موجود[٩] بعد العدم بسبب شيء مّا، فإنّا نقول له: «مفعول». ولا نبالي الآن[١٠] كان أحدهما محمولاً عليه الآخرُ مساوياً أو أعمّ أو أخصّ؛ حتّى يحتاج مثلاً إلى أن يزاد فيقال: موجودٌ بَعد العدم بسبب ذلك الشيء بتحرّكٍ[١١] من الشيء، ومباشرة[١٢] وبآلة، وبقصد اختياريّ أو غيره، أو بطبع أو تولّد[١٣] أو غير ذلك، أو بشيء[١٤] من مقابلات هذه. فلسنا نلتفت الآن إلى ذلك، على أنّ الحقّ أنّ هذه أُمور زائدة على كون الشيء مفعولاً.

والذي يقابله ويكون بسببه، فإنّا نقول له: «فاعل».

---

١) ق: الباري.
٢) د: الموجود آخر، ط: موجود آخر.
٣) د: والباري تعالى أيضاً. ف، ق: والباري أيضاً موجود.
٤) ط، ق: كيفية ذلك وفيما.
٥) ق: هذا الباب.
٦) د، ق: صنع وفعل وأوجد.
٧) أ، د، ط، ف: ويحذف منه.
٨) د: شيء مّا.
٩) أ: أُوجد.
١٠) ف: لأن.
١١) ق: وبتحرّك.
١٢) ط: بمباشرة.
١٣) د، ط: بتولّد.
١٤) أ: شيء.

والدليل على هذه المساواة: أنّه لو قال[١] قائل: «فعل بـآلة»[٢] أو «بـحركة» أو «بقصد»[٣] أو «بطبع»، لم‌يكن أورد شيئاً ينقض كونَ الفعل فعلاً، أو يَتضمّن تكريراً في المفهوم. أمّا[٤] النقض فمثلاً لو كان مـفهوم «الفـعل» يـمنع عـن[٥] أن يكـون بالطبع[٦]. وأمّا التكرير فمثلاً لو كان مفهوم «الفعل» يدخل فيه الاختيار، فإذا قال: «فَعل بالاختيار» كان كأنّه قال: «إنسانٌ حيوانٌ».

فإذا[٧] كان مفهوم «الفعل» هذا أوكان بعضَ مفهوم «الفعل»[٨]، فـليس يـضرّنا ذلك[٩] في غرضنا. ففي مفهوم «الفعل» وجودٌ؛ وعدمٌ؛ وكونُ ذلك الوجود بعد العدم، كأنّه صفةٌ لذلك الوجود محمولة عليه[١٠]. فأمّا العدم فلن يتعلّق[١١] بفاعلٍ وجود المفعول. وأمّا «كون هذا الوجود موصوفاً بأنّه بَعد العدم» فليس بفعل فاعل[١٢] ولا جَعلِ جاعلٍ، إذ هذا الوجود لمثل[١٣] هذا الجائز العدم لايمكن أن يكون إلّا بعد العدم.

فبقي أن يكون تعلّقه من حيث هو هذا الوجود إمّـا وجـود مـا ليس بـواجب الوجود، وإمّا وجود ما يجب أن يسبق وجوده العدم.

[٣] تكملة وإشارة

فالآن لِنعتبر[١٤] أنّه لأيّ الأمرين[١٥] يتعلّق؟ فنقول: إنّ مفهوم «كونه غير واجب

---

١) أ: إن قال.
٢) ط: إنّه فعل بآلة.
٣) ط: بحذف «أو بقصد».
٤) أ: فأمّا.
٥) أ، ق: بحذف «عن».
٦) ط: مع زيادة «فإذا قال: «فَعل بالطبع» كان كأنّه قال: فَعل، مافَعل».
٧) أ، د، ط: وإذا.
٨) ط: مفهوم الفعل هذا.
٩) أ، د: فليس ذلك يضرّنا.
١٠) ط: محمول عليه.
١١) أ: فلم‌يتعلّق.
١٢) أ، ف: لفعل فاعل.
١٣) د: مثل، ط: موصوفاً لمثل.
١٤) أ، د، ف: والآن لنعتبر، ق: فالآن ليعتبر.
١٥) د، ق: بأيّ الأمرين.

الوجود[١] بذاته ـ بل بغيره ـ» لايمنع[٢] أن يكون على أحد قسمين: أحدهما «واجب الوجود[٣] بغيره دائماً»، والثاني «واجب الوجود بغيره وقتاً مّا»[٤]؛ فإنّ هذين يُحمل عليهما «واجبُ الوجود بغيره»[٥]، ويُسلب عنهما «واجب الوجود بذاته»[٦] ـ من حيث المفهوم ـ أو يَمنعَ شيء مِن خارج.

وأمّا «مسبوق العدم» فليس له إلّا وجه واحد، وهو[٧] في مفهومه أخصّ من مفهوم الأوّل. والمفهومان جميعاً يُحمل عليهما «التعلّق بالغير»[٨].

وإذا كان مَعنيان أحدهما أعمُّ من الآخر ويُحمل على مفهوميهما[٩] معنىً، فإنّ ذلك المعنى للأعمِّ بذاته وأوّلاً[١٠]، وللأخصِّ بعده؛ لأنّ ذلك المعنى لايلحق الأخصّ إلّا وقد لحق الأعمّ، من غير عكس؛ حتّى لو جاز هاهنا أن لايكون «مسبوق العدم» يجب وجوده بغيره ـ ويمكن له في حدّ نفسه ـ لم يكن هذا التعلُّق. فقد بان أنّ هذا التعلّق هو بسبب الوجه الآخر.

ولأنّ هذه الصفة دائمة الحمل على المعلولات ليس في حال الحدوث فقط، فهذا التعلّق[١١] كائن دائماً. وكذلك لو كان لكونه مسبوقَ العدم، فليس هذا الوجود إنّما يتعلّق حال[١٢] مايكون بَعد العدم فقط، حتّى يستغني بعد ذلك[١٣] عن ذات الفاعل.

[٤] تنبيه

الحادث بعد مالم يكن، له قَبلٌ لم يكن فيه. ليس كقبليّة «الواحد» التي هي على

---

١) د: من هنا إلى رقم (٣) ساقطة.
٢) د، ط: لايمتنع.
٤) ق: وقتاً.
٥) ق: لغيره.
٦) ق: لذاته.
٧) د، ط: فهو.
٨) د: تعلّق بالغير.
٩) ط: مفهومهما.
١٠) ط، ف: بذاته أوّلاً.
١١) أ: وهذا التعلّق.
١٢) ق: في حال.
١٣) ط: بذلك.

«الاثنين»، التي قد يكون بها ما هو قَبلٌ وما هو بَعدُ معاً في حصول الوجـود؛ بـل قبليَّتُه قبل لاتثبت[١] مع البَعْد. ومثل هذا ففيه أيضاً تجدُّدُ بَعديَّةٍ بعد قبليَّةٍ باطلة.

وليس[٢] تلك القبليّة هي[٣] نفس العدم، فقد يكون العدم بعد؛ ولا ذات الفاعل، فقد يكون قبل ومع وبَعد. فهي[٤] شيء آخر لايزال فيه تجدُّد وتصرُّم على الاتّصال.

وقد علمت أنّ مثل هذا الاتّصال ـالذي يـوازي الحـركات فـي المـقادير ـ لن يتألّف[٥] من غير منقسمات[٦] *.

[٥] إشارة

ولأنّ التجدّد لايمكن إلّا مع تغيُّر حالٍ، وتغيُّرُ الحالِ لايمكن إلّا لذي قوّة تغيّرِ حالٍ ـأعني: الموضوع ـ؛ فهذا الاتّصال[٧] إذن متعلّق بحركة ومتحرِّك ـأعني: بتغيُّر ومتغيِّر[٨] ـ، لاسيّما ما يمكن فيه أن يتّصل ولا ينقطع، وهي الوضعيّة الدوريّة.

وهذا الاتّصال يحتمل التقدير، فإنّ «قبلاً» قد يكون أبعد و«قـبلاً» قـد يكـون أقرب؛ فهو كمٌّ مقدِّر للتغيُّر. وهذا هو الزمان؛ وهو كميّة الحركة لا من جهة المسافة، بل من جهة التقدّم والتأخّر اللذين لايجتمعان.

[٦] إشارة

كلّ حادث[٩] فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود، فكـان[١٠] إمكـان وجـوده

---

١) أ، د: قبلية قبل لايثبت، ف: قبليّه قبل أيضاً لاتثبت. ٢) ط: ليست.

٣) أ، ف: هو.

٤) أ، ط، ف: فهو.

٥) ق: لم يتألف.

٦) أ: عن غير منقسمات، ق: من غير المنقسمات.

*) تقدّم في الفصل الخامس من النمط الأوّل.

٧) د: فهذه الاتّصال.

٨) أ: بحذف «و متغيّر».

٩) أ: كلّ حال حادث.

١٠) أ، ط: وكان.

حاصلاً. وليس هو قُدرة القادر عليه، وإلّا لكان إذا قيل في المحال: «إنّه غير مقدور عليه، لأنّه غير ممكن في نفسه» فقد قيل: «إنّه غير مقدور عليه، لأنّه غير مقدور عليه» أو[١] «إنّه غيرُ ممكن في نفسه، لأنّه غير ممكن في نفسه»!! فبيِّن إذن أنّ هذا الإمكان غيرُ كون القادر عليه قادراً عليه[٢].

وليس شيئاً معقولاً بنفسه يكون[٣] وجوده لا في موضوع، بل هو إضافيّ؛ فيفتقر[٤] إلى موضوع.

فالحادثُ تتقدَّمه[٥] قوّةُ وجودٍ، وموضوعٌ.

[٧] تنبيه[٦]

الشيء قد يكون[٧] بَعد الشيء من وجوه كثيرة، مثل البعديّة الزمانيّة والمكانيّة. وإنّما نحتاج[٨] الآن مِن الجُملة إلى ما يكون باستحقاق الوجود، وإن لم يمتنع أن يكونا[٩] في الزمان معاً.

وذلك إذا كان وجود هذا عن آخر، ووجودُ الآخر ليس عنه. فما استحقّ هذا الوجود إلّا والآخر حصل[١٠] له الوجود ووصل إليه الحصول[١١]؛ وأمّا الآخر فليس يتوسّط هذا بينه وبين ذلك الآخر[١٢] في الوجود، بل يصل إليه الوجود لا عنه؛ وليس يصل إلى ذلك إلّا مارّاً على الآخر. وهذا مثل ما تقول[١٣]: «حرّكتُ يدي

---

١) ق: و.
٢) د: «قادراً عليه» ساقطة.
٣) د: يكون في.
٤) د: مفتقر.
٥) أ، ط، ف: يتقدّمه.
٦) ط: بحذف «تنبيه».
٧) أ، ف: يكون.
٨) د، ط: يحتاج.
٩) أ: وإن لم يكن يمنع أن يكونا، د: إن لم يمتنع أن يكون.
١٠) أ، د: محصّل.
١١) أ، د: واصل إليه الحصول، ق: وصل إليه الوجود.
١٢) د: و بين الآخر.
١٣) د: تقول.

فتحرّك المفتاح» أو «ثمّ تحرّك المفتاح»[١]، ولاتقول: «تحرّك المفتاح[٢] فتحرّكت يدي» أو «ثمّ تحرّكت يدي»؛ وإن كانا معاً في الزمان[٣]. فهذه بَعديَّة بالذات[٤].

ثمّ أنت تعلم أنّ حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متخلّياً عن غيره، قبل حاله من غيره قبليّةً بالذات. وكلّ موجود عن غيره يستحقّ العدم لو انفرد[٥]؛ أو لا يكون له وجود لو انفرد[٦]، بل إنّما يكون له الوجود[٧] عن غيره. فإذن لايكون له وجودٌ[٨] قبل أن يكون له وجود، وهو[٩] الحدوث الذاتيّ.

[٨] تنبيه[١٠]

وجود المعلول متعلِّق بالعلّة من حيث هي على الحال[١١] التي بها تكون[١٢] علّةً مِن طبيعةٍ أو إرادةٍ أو غيرِ ذلك أيضاً، من أُمور تحتاج[١٣] إلى أن تكون[١٤] من خارج ولها مدخل في تتميم كون العلّة علّة بالفعل. مثلُ الآلةِ، حاجة النجّار إلى القدوم؛ أو المادّةِ، حاجة النجّار إلى الخشب؛ أو المعاون، حاجة النشّار إلى نشّار آخر؛ أو الوقت، حاجة الأدَميّ[١٥] إلى الصيف؛ أو الداعي[١٦]، حاجة الآكل إلى الجوع؛ أو[١٧] زوالِ مانع، حاجة الغسّال إلى زوال الدَّجْن.

وعدم المعلول متعلّق بعدم كون العلّة على الحالة[١٨] التي هي بها علّةٌ بالفعل؛

---

١) ق: من هنا إلى رقم (٢) ساقطة.
٣) د: وإن كان معاً في الزمان، ف: وإن كانا في الزمان معاً.
٤) أ: في الذات.
٥) ط: بحذف «لو انفرد»، د: من هنا إلى رقم (٦) ساقطة.
٧) أ، ف: عبارة «إنّما يكون له الوجود» ساقطة. ط: من هنا إلى رقم (٨) ساقطة.
٩) د: وهذا هو.
١٠) د، ط: بحذف «تنبيه».
١١) د، ق: الحالة.
١٢) د: تكون بها.
١٣) د، ف: يحتاج.
١٤) أ: أن تكون؛ د، ط:إلى أن يكون.
١٥) د، ش، ق: الآدِميّ.
١٦) أ، ط: أو إلى الداعي.
١٧) ط: أو إلى.
١٨) د: الحال.

سواء[١] كان ذاتها موجودة[٢] لا على تلك الحالة، أو لم‌يكن موجودةً أصلاً[٣]. فإذا لم‌يكن شيء معوق[٤] من خارج، وكان[٥] الفاعل بذاته موجوداً و لكنّه[٦] ليس لذاته علّة؛ توقّف وجودُ المعلول على وجود الحالة المذكورة. فإذا وُجدت[٧] ـ كانت طبيعة أو إرادة جازمة أو غير ذلك ـ وجب وجودُ المعلول، وإن لم‌تُوجَد[٨] وجب عدمُه. وأيّهما فُرِض أبداً كان ما بإزائه أبداً، أو[٩] وقتاً مّا كان وقتاً مّا.

وإذا جاز أن يكون شيء متشابه الحال في كلّ شيء[١٠] وله معلولٌ، لم‌يَبعد أن يجب عنه سرمداً؛ فإن لم‌يُسمَّ هذا مفعولاً ـ بسبب أن لم‌يتقدَّمه[١١] عدم ـ فلا مضايقة[١٢] بعد ظهور المعنى.

[٩] تنبيه

«الإبداع» هو أن يكون من الشيء وجودٌ لغيره متعلّق به فقط، دون متوسّط مِن مادّة أو آلةٍ أو زمانٍ. وما يتقدّمه عدمٌ زمانيّ لم‌يستغن عن متوسّط.

فالإبداعُ[١٣] أعلى رتبة من التكوينِ والإحداثِ.

[١٠] تنبيه وإشارة

كلّ شيء لم‌يكن ثمّ كان، فبيّنٌ في العقل الأوّل أنّ ترجُّحَ[١٤] أحدِ طرفي إمكانِه

---

١) أ: بحذف «سواء».
٢) أ، د: موجوداً.
٣) أ، د، ف: موجوداً أصلاً.
٤) أ: معوقاً.
٥) أ: فكان.
٦) ط: لكن.
٧) د: وجد فيه.
٨) أ، ف: لم‌يوجد.
٩) د، ط: و.
١٠) د: كلّ حال.
١١) أ: أنّه لم‌يتقدّمه.
١٢) ف: فلا مضايقة في الأسماء.
١٣) د، ط، ف: والإبداع.
١٤) د: أن يرجح.

صار أولى بشيء وبسبب[١]، وإن كان قد يمكن العقلُ[٢] أن يذهل عن هذا البَيِّن[٣] ويفزعَ إلى[٤] ضروب من البيان.

وهذا الترجيح والتخصيص[٥] عن ذلك الشيء إمّا أن يقع وقد وجب عن السبب؛ أو بعدُ لم يجب، بل هو في حدّ الإمكان عنه ـ إذ لا وجه للامتناع عنه ـ، فيعود الحال في طلب سبب الترجيح[٦] جذعاً ولا يقف[٧]. فالحقُّ أنّه يجب عنه.

[١١] تنبيه

مفهوم أنّ علّةً مّا بحيث يجب[٨] عنها «أ» غير مفهوم أنّ علّةً مّا بحيث يجب عنها «ب»[٩]. وإذا كان الواحد يجب[١٠] عنه شيئان، فمن حيثيّتين مختلفتي المفهوم مختلفتي الحقيقة[١١]؛ فإمّا أن تكونا من مقوّماته، أو من لوازمه، أو بالتفريق[١٢].

فإن فُرِضَتا[١٣] من لوازمه عاد الطلب[١٤] جَذعاً؛ فينتهي[١٥] إلى حيثيّتين من مقوّمات العلّة، مختلفتين[١٦] إمّا للماهيّة[١٧]، وإمّا لأنّه موجود، وإمّا بالتفريق.

فكلُّ ما[١٨] يلزم عنه اثنان معاً ليس أحدهما بتوسّط الآخر[١٩]، فهو منقسم الحقيقة.

---

١) أ: وسبب، ف: أو بسبب.
٢) د: في العقل، ق: للعقل.
٣) ط: بحذف «البيّن».
٤) أ: يفرع إلى، ط: يفرغ على.
٥) أ: الترجّح والتخصّص.
٦) أ: الترجّح.
٧) ط، ق: لم يقف.
٨) د: من هنا إلى رقم (١٠) ساقطة.
٩) د، ط: يجب عنه «ب».
١١) أ، ف: ومختلفتي الحقيقة.
١٢) أ، ش، ف: بحذف «أو بالتفريق».
١٣) د: فرضنا، ط: فرضناه.
١٤) ط: المطلوب.
١٥) ط: فتنتهي.
١٦) د: مختلفتي المفهوم.
١٧) د: أو للماهيّة.
١٨) أ: وكلّ ما.
١٩) أ: بتوسّطٍ.

[١٢] أوهام وتنبيهات

[مذاهب أقوام]

قال قوم: «إنّ هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه». لكنّك إذا تذكّرت ما قيل[١] في شرط واجب الوجود*، لم تجد هذا المحسوس واجباً[٢]؛ وتلوت قوله تعالى: ﴿لَا أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾**، فإنّ الهُويّ في حظيرة الإمكان أُفولٌ مّا.

وقال[٣] آخرون: «بل هذا الموجود المحسوس معلول»، ثمّ افترقوا:

فمنهم من زعم أنّ أصله وطينته غير معلولين، لكنّ صيغته[٤] معلولة. وهؤلاء[٥] قد جعلوا في الوجود واجبين، وأنت خبير باستحالة ذلك.

ومنهم من جَعل وجوبَ الوجود لضدّين، أو لعدّة أشياء؛ وجعَل غير ذلك من ذلك. وهؤلاء في حُكم الّذين من قبلهم[٦].

[مذاهب المتكلّمين]

ومنهم مَن وافق على أنّ واجب الوجود واحد، ثمّ افترقوا:

فقال فريق منهم[٧]: «إنّه لم يَزل ولا وجود لشيء عنه، ثمّ ابتدأ وأراد وجود شيء عنه. ولولا هذا لكانت أحوالٌ متجدّدةٌ مِن أصنافٍ شتّى في الماضي لا نهاية لها موجودةً بالفعل؛ لأنّ[٨] كلّ واحد منها وُجد، فالكلّ وُجد؛ فيكون لما لا نهاية له

---

١) ق: قيل لك.

*) تقدّم في النمط الرابع (في الفصول ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧).

٢) ط: هذا المحسوس واجباً لذاته، ف: هذا الشيء المحسوس واجباً.

**) القرآن الكريم: الأنعام، الآية: ٧٦.

٣) د: وقد قال.

٤) د، ف: صنعته، ط: صنيعته.

٥) ف، ق: فهؤلاء.

٦) أ، د: الّذين قبلهم.

٧) أ: فقال فريق.

٨) أ: ولأنّ.

مِن أُمور متعاقبة كلّيةٌ منحصرة في الوجود». قالوا: «وذلك محال. وإن لم‌تكن كلّيةً حاصرةً لأجزائها معاً فإنّها في حكم ذلك.

وكيف يمكن أن تكون[١] حالٌ مِن هذه الأحوال توصَف بأنّها لاتكون إلّا بَعد مالانهاية له، فتكون موقوفة على مالانهاية له، فيقطع[٢] إليها ما لانهاية له؟!

ثمّ كلّ وقت يتجدّد يزداد[٣] عدد تلك الأحوال، وكيف يزداد عدد[٤] مالانهاية له؟».

ومِن هؤلاء من قال: «إنّ العالم وُجد حين كان أصلح لوجوده»[٥]. ومنهم من قال: «لم‌يمكن[٦] وجوده إلّا حين وجد»[٧]. ومنهم من قال: «لايتعلّق وجودُه بحينٍ ولا بشيء آخر[٨]، بل بالفاعل[٩]؛ ولا يُسأل عن لِمَ».

فهؤلاء هؤلاء.

[مذهب الحكماء]

وبإزاء هؤلاء قوم من القائلين بوحدانيّة الأوّل، يقولون[١٠]: إنّ واجب الوجود بذاته واجب الوجود[١١] في جميع صفاته وأحواله الأوّلية له. وإنّه لم‌يتميّز[١٢] في العدمِ الصريحِ حالٌ الأولى به فيها[١٣] أن لايوجِد شيئاً، أوبالأشياءِ أن لاتوجَد عنه أصلاً؛ وحالٌ بِخلافها.

---

١) د، ط، ق:أن يكون.
٢) د، ط، ق: فينقطع.
٣) د: نزداد، ط: يزاد.
٤) أ: يزداد، د: نزداد.
٥) د: من هنا إلى رقم (٧) ساقطة.
٦) ط، ف: لايمكن.
٨) أ: وشيء آخر، د: وبشيء آخر.
٩) د: الفاعل.
١٠) ط: ويقولون.
١١) د: عبارة «بذاته واجب الوجود» ساقطة.
١٢) أ، ف: لن يتميّز.
١٣) ف: فيها به.

ولا يجوز أن تسنح إرادة متجدِّدة إلّا لداعٍ[١]، ولا أن تسنح جزافاً. وكذلك لايجوز أن تسنح طبيعة أو غير ذلك بلا تجدُّد حال؛ وكيف تسنح[٢] إرادةٌ لحالٍ[٣] تجدّدت، وحالُ ما يتجدّد[٤] كحالِ ما تُمهَّد[٥] له التجدُّدُ فيتجدَّد؟

وإذا لم يكن تجدُّدٌ، كانت حالُ ما لم يتجدّد[٦] شيء حالاً واحدةً مستمرّةً على نهج واحد[٧]. وسواء جعلت التجدُّد لأمرٍ تيسَّر، أو لأمرٍ زالَ. مثلاً كحُسْن من الفعل وقتاً مّا تيسَّر، أو معيَّن، أو غير ذلك ممّا عُدّ؛ أو كقُبحٍ كان يكون له، أو كان[٨] قد زال[٩]؛ أو عائق أو غير ذلك كان فزال[١٠].

قالوا: فإن كان[١١] الدّاعي إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة الخير و الجود، هو كونُ المعلول مسبوقَ العدم لامحالة؛ فهذا الدّاعي ضعيفٌ، و[١٢] قد انكشف لذوي الإنصاف[١٣] ضعفُه. على أنّه قائم في كلّ حالٍ، ليس في حالٍ أولى بإيجاب السبق منه في حالٍ[١٤].

وأمّا «كون المعلول ممكن الوجود في نفسه، واجب الوجود بغيره»[١٥] فليس يناقض كونَه دائم الوجود بغيره، كما نُبِّهت عليه*.

وأمّا «كون غير المتناهي كلّاً موجوداً، لكون كلّ واحد وقتاً مّا موجوداً» فهو توهّم خطأ، فليس إذا صحّ على كلّ واحدٍ حكمٌ صحّ على كلّ محصّل[١٦]، وإلّا لكان

---

١) د: بداعٍ.
٢) ق: تسنح له.
٣) د، ق: بحال.
٤) أ: تجدّد.
٥) أ: يمتدّ؛ ط، ف: يمهّد.
٦) ط: لم يتجدّد له.
٧) د: منهج واحد.
٨) د، ط، ف: لو كان.
٩) ط، ف: فزال، ف: من هنا إلى رقم (١٠) ساقطة.
١١) د: وإن كان.
١٢) أ، د: بحذف الواو.
١٣) ق: لذى الإنصاف.
١٤) أ: أولى بإيجاب السبق من حال.
١٥) ف: لغيره.
*) تقدّم في الفصل الثالث من هذا النمط.
١٦) د: على محصّل، ف: على كلّ حصل

يصحّ أن يقال: «الكلّ من غير المتناهي يمكن[١] أن يدخل في الوجود، لأنّ كلّ واحد يمكن[٢] أن يدخل في الوجود»، فيحمل الإمكان[٣] على «الكلّ»، كما حمل على[٤] «كلّ واحد».

قالوا: ولميزل غيرُ المتناهي من الأحوال التي يذكرونها معدوماً، إلّا شيئاً بعد شيء. وغيرُ المتناهي المعدومُ قد يكون فيه أكثر وأقلّ، ولايثلم ذلك كونها غير متناهية[٥] في العدم.

وأمّا «توقُّفُ الواحد منها على أن يوجَد قبله مالانهاية له، أواحتياجُ شيء منها إلى أن يقطع إليه[٦] مالانهاية له» فهو قول كاذب؛ فإنّ معنى قولنا: «كذا توقّف[٧] على كذا» هو أنّ الشيئين وُصِفا معاً بالعدم، والثاني لميكن يصحّ وجوده[٨] إلّا بَعد وجودِ المعدوم الأوّل. وكذلك الاحتياج.

ثمّ لميكن ألبتّة ولا في وقت من الأوقات يصحّ أن يقال: «إنّ الأخير[٩] كان متوقّفاً على وجود مالانهاية له، أو محتاجاً إلى أن يقطع إليه[١٠] مالانهاية له»؛ بل أيّ وقت فرضت، وجدت بينه وبين كون الأخير[١١] أشياء متناهية. ففي[١٢] جميع الأوقات هذه صفته، لاسيّما و«الجميع» عندكم و«كلّ واحد» واحدٌ.

فإن عنيتم[١٣] بهذا التوقُّف: «أنّ هذا لم يوجد[١٤] إلّا بعد وجود أشياء[١٥] كلُّ واحد منها في وقت آخر، لايمكن أن يُحصى عددُها؛ وذلك محال» فهذا هو[١٦]

---

١) د: ممكن.
٢) د: ممكن.
٣) د: بحذف «الإمكان».
٤) أ، ط: كما على، ف: كما يحمل على.
٥) ق: ولايثلم ذاك في كونه غير متناهٍ.
٦) ق: أن ينقطع إليه.
٧) ط، ف، ق: توقّف كذا.
٨) ط: بحذف «وجوده».
٩) ف: الآخر.
١٠) ق: أن ينقطع إليه.
١١) أ: بين الآخر، د: بين الأخير.
١٢) أ: وفي.
١٣) د: وإن عنيتم.
١٤) د: لايوجد.
١٥) د: الأشياء.
١٦) أ: بحذف «هو».

نفس المتنازَع فيه: أنّه ممكن أو غير ممكن؟ فكيف يكون مقدّمة في إبطال نفسه؟! أبِأنْ يغيّر[١] لفظها تغييراً[٢] لايتغيّر به المعنى؟!

قالوا: فيجب من اعتبار ما نبّهنا عليه أن يكون الصانعُ الواجب الوجود، غيرَ مختلف النِسَب إلى الأوقاتِ و[٣] الأشياء الكائنة عنه كوناً أوّليّاً وما يلزم ذلك الاعتبار[٤] لزوماً ذاتيّاً؛ إلّا ما يلزم مِن اختلافاتٍ تلزم[٥] منها، فيتبعها التغيُّر.

فهذه هي المذاهب، وإليك الاختيار[٦] بعقلك ـ دون هواك ـ بعد أن تجعل[٧] واجب الوجود واحداً.

---

١) ط: أو بأن تغيّر، ف: أبأن يتغيّر.
٢) أ، ط، ق: تغيّراً.
٣) أ: في.
٤) أ، ق: يلزم ذلك، د: يلزم من ذلك.
٥) أ، د، ط، ف: يلزم.
٦) أ: الاعتبار.
٧) ف: أن يجعل.

النمط السادس

في الغايات ومباديها

و[1] في الترتيب

١) أ، د، ق: بحذف الواو.

[١] تنبيه[١]

أتعرف ما «الغنيّ»؟ الغنيّ التامّ هو الذي يكون غيرَ متعلّق بشيء خارجٍ عنه في أُمور ثلاثة: في ذاته، وفي هيئات متمكّنة من ذاته، وفي هيئات كماليّة إضافيّة لذاته.

فمن احتاج إلى شيء آخر خارج عنه[٢] حتّى يتمّ له ذاتُه، أو حالٌ متمكّنة من ذاته ـ مثل شكل أو حسن أو غير ذلك ـ، أو حال لها[٣] إضافةٌ مّا[٤] ـ كعلم أو عالميّة أو قدرة أو قادريّة ـ؛ فهو فقيرٌ محتاج إلى كسب[٥].

[٢] تنبيه

اعلم أنّ الشيء الذي إنّما يحسن به أن يكون عنه شيء آخر[٦]، ويكون ذلك أولى وأليق[٧] من أن لايكون؛ فإنّه إذا لم‌يكن عنه ذلك[٨] لم‌يكن ما هو أولى وأحسن مطلقاً[٩]، وأيضاً لم‌يكن ما هو الأولى والأحسن به[١٠] مضافاً. فهو مسلوبُ

---

١) د، ط: بحذف «تنبيه».

٢) ف: خارجاً عنه.

٣) د: حال متمكّنة لها، ق: حاله لها.

٤) د: إضافية مّا.

٥) أ، ف: يحتاج إلى كسب، ق: محتاج إلى الكسب.

٦) ف: شيء آخر عنه.

٧) أ، د، ط: أليق به.

٨) ط: ذلك عنه.

٩) ط: أحسن به مطلقاً.

١٠) ط، ق: أولى وأحسن به.

كمالٍ مّا يفتقر(١) فيه إلى كسب.

[٣] تنبيه*

فما أقبح مايقال من(٢) أنّ الأُمور العالية تحاول أن تفعلَ شيئاً لما تحتها؛ لأنّ ذلك أحسن بها، ولتكونَ فعّالة للـجميل، وأنّ ذلك(٣) مـن المـحاسن والأُمـور اللائـقة بالأشياء الشريفة!! وأنّ الأوّل الحقّ يفعل شيئاً لأجل شيء، وأنّ لفعله لمّية!!(٤)

[٤] تذنيب**

أتعرف ما «المَلِكُ»؟ المَلِكُ الحَقُّ هو الغنيّ الحقّ مطلقاً؛ ولايستغني عنه شيء في شيء؛ وله(٥) ذات كلّ شيء، لأنّ منه(٦) أو ممّا منه ذاتَه. فكلّ شيء غـيرِه فـهو له مملوك، وليس له إلى شيء فقر.

[٥] تنبيه

أتعرف ما «الجود»؟ الجود(٧) إفادة ماينبغي لالِـعوضٍ(٨). ولَـعلّ(٩) مـن يـهب السكّين(١٠) لمن لاينبغي له(١١)، ليس بجواد. ولعلّ مَن يهب ليستعيض، مُعامِل وليس

---

١) ط: مفتقر.

*) انظر هامش عنوان الفصل اللاحق.

٢) د: فما أقبح من.

٣) د: فإنّ ذلك.

٤) د، ط: لميّه.

**) قال الحكيم الطوسيّ في شرحه: «سياق الكلام يقتضي أن يوسم هذا الفصل بالتنبيه، والذي قبله بـالتذنيب. ولاشكّ في أنّ التقديم والتأخير سهو، وقع من الناسخين.».

٥) أ: به.

٦) د: لأنّه منه؛ ط، ف: لأنّ كلّ شيء منه.

٧) د، ط، ف: الجود هو.

٨) أ: لابعوض.

٩) أ، د، ف: فلعلّ.

١٠) أ: للشكر.

١١) ق: لاينبغي.

بجواد(١).

وليس العِوض كلُّه عيناً؛ بل وغيره حتّى الثّناء، والمدح، والتخلّص من المذمّة، والتوصّل إلى أن يكون على الأحسن أوعلى ماينبغي. فمن جاد ليَشرُف، أو ليُحمَد، أو ليحسن به ما يفعل؛ فهو مستعيضٌ غيرُ جواد.

فالجواد الحقّ(٢) هو الذي تفيض منه الفوائدُ لا لشوقٍ منه وطلبٍ قصديّ لشيء(٣) يعود إليه. واعلم أنّ الذي يفعل شيئاً لو لم يفعله قبّح به(٤)، أو لم يحسّن منه؛ فهو بما يفيده مِن فِعله متخلّص.

[٦] إشارة

والعالي لايكون طالباً أمراً لأجل السافل، حتّى يكون ذلك(٥) جارياً منه مجرى الغرض(٦)؛ فإنّ ما هو غرض(٧) لقد يتميّز عند الاختيار مِن نقيضه(٨). ويكون عند المختار أنّه أولى وأوجب؛ حتّى أنّه لو صحّ أن يقال فيه: «إنّه أولى في نفسه وأحسن» ثمّ(٩) لم يكن عند الفاعل أنَّ طلبَه وإرادتَه أولى به وأحسن(١٠)، لم يكن غرضاً.

فإذن الجوادُ والملكُ الحقّ لا غرض له، والعالي لا غرض له في السافل.

[٧] تنبيه(١١)

كلّ دائم حركة بإرادة فهو متوقّع أحد الأغراض المذكورة الراجعة إليه، حتّى

---

١) د، ط: فليس بجواد.
٢) ق: فالجواد.
٣) ط: طلب قصديّ.
٤) أ: لقبح به.
٥) د: حتّى يكون.
٦) أ: مجرى كونه لغرض.
٧) أ: لغرض.
٨) ط: عن نقيضه.
٩) ط: و.
١٠) ق: أحسن به.
١١) أ، د، ش، ف: تتميم.

كونه متفضّلاً أو مستحقّاً للمدح. فما جلَّ عن ذلك ففِعْلُه[١] أجلّ من الحركة والإرادة.

[٨] وهم وتنبيه[٢]

اعلم أنّ ما يقال من «أنّ فِعل الخير واجب حسَن في نفسه» شيء لا مدخل له في أن يختاره الغنيّ إلّا أن يكون الإتيان بذلك الحسَن ينزِّهه ويمجِّده ويزكّيه، ويكون تركُه ينقص منه ويثلمه؛ وكلُّ هذا[٣] ضدّ الغِنَى.

[٩] إشارة

لاتجد إن طلبتَ مخلصاً إلّا أن تقول: إنّ تمثُّل النظام الكلّي في العلم السابق مع وقته الواجب اللائق، يفيض منه[٤] ذلك النظام على ترتيبه في[٥] تفاصيله معقولاً فيضانه؛ وذلك هو العناية.

وهذه جملة ستُهدى سبيل تفاصيلها[٦] *.

[١٠] تنبيه

قد تبيَّن لك** أنّ الحركات السماويّة[٧] قد تتعلّق بإرادةٍ مّا كلّيّة[٨]، وبإرادة جزئيّة[٩]. وتعلم أنّ مبدأ الإرادة الكلّية المطلقة الأُولى يجب أن يكون ذاتاً عقليّةً

---

١) ق: بفعله.
٢) ط: بحذف «وهم وتنبيه».
٣) د، ق: كلّ ذلك.
٤) د: يفيض.
٥) أ، ف، ق: و.
٦) أ، د، ف: تفصيلها.
*) سيأتي تفسير العناية في الفصل الثاني والعشرين من النمط السابع.
**) تقدّم في الفصل السابع من تكملة النمط الثالث.
٧) أ: السمائية.
٨) أ، ف: بإراده كلّية.
٩) ط: بإرادة مّا جزئية.

مفارقة*؛ فإن كانت مستكملةَ الجوهر بفضيلتها، لم‌يصحبها فقرٌ؛ فكانت إرادة[١] ممّا يشبه العناية المذكورة.

وأنت تعلم أنّ المراد الكلّيّ ليس ممّا يتجدّد ويتصرّم على انقطاع، أو على اتّصال؛ بل إمّا أن يكون محصّل الطبيعة أو معدومها. والأُمور الدائمة لايجوز أن يقال[٢]: لم‌يزل شيء لها[٣] مفقوداً ثمّ حصل؛ ولايجوز أيضاً أن يقال: لم‌يزل حاصلاً[٤] وهو مطلوب؛ بل كلّ كمالاتها حاضرة حقيقة[٥]، ليست جزئيّة ولا ظنّيّة[٦] ولا تخيّليّة[٧].

وليس[٨] نِسبُ أمثال ماذكرناه إلى الأجسام السماويّة[٩]، نِسبَ نفوسنا إلى أجسامنا في أن يحصل منها حيوان واحد ـكما عليه حالنا ـ؛ لأنّ نفس الواحد منّا مرتبطة[١٠] ببدنه من حيث تتمّمه[١١]، لتطلب مبادئ الكمال منه؛ ولولا هذا لكانا جوهرين متباينين. وأمّا نفس السماء فهي[١٢] صاحب الإرادة الجزئيّة[١٣]؛ أو صاحب إرادة كلّية تتعلّق بها[١٤] لتنال[١٥] ضرباً من الاستكمال، إن كان، وفيه سِرٌّ.

[١١] إشارة وتنبيه

ولايمكن أن يقال: «إنّ تحريكها للسماء لداعٍ شهوانيّ أو غضبيّ»، بل يجب أن

---

*) تقدّم في الفصل السادس من تكملة النمط الثالث.

١) أ: وكانت الإرادة. ف: وكانت إرادته.

٢) أ: أن يقال: إنّه.

٣) أ، ق: منها.

٤) د: لها حاصلاً.

٥) أ: حقيقيّة.

٦) ف: جزئية ظنيّة.

٧) أ: أو تخييلية؛ د، ق: ولا تخييلية.

٨) د، ط، ف: وليست.

٩) أ: السمائية.

١٠) أ: منوطة.

١١) د، ط، ف: تتميمه.

١٢) أ، د: فهو.

١٣) د: صاحب إرادة جزئية؛ ط، ف، ق: إمّا صاحب الإرادة الجزئية.

١٤) ط، ق: فيتعلّق بها.

١٥) أ، ط: لينال.

يكون أشبه بحركاتنا عن[١] عقلنا العمليّ. ولابدّ أن يكون[٢] لمعشوق ومختار إمّا ليُنال[٣] ذاته وحاله[٤]، أو ليُنال مايشبههما[٥]. ولو كان للأوّل لوقف إذا نيلَ[٦]، أو طلَبَ المحال؛ وكذلك لو كان لطلب نيل الشِّبْه[٧] من حيث يستقرّ. فهو لِنَيْلِ شِبْهٍ[٨] لايستقرّ.

فلايُنال بكماله إلّا على تعاقب يشبه[٩] المنقطع بالدائم[١٠]. وذلك إذا كان[١١]المتبدّل بالعدد يستبقي نوعه بالتعاقب[١٢]؛ ويكون كلُّ عدد يفرض[١٣] لما بالقوّة[١٤] يكون له خروجٌ بالفعل لامحالة، ولنوعه أو لصنفه حفظٌ بالتعاقب.

فيكون المتشوّق تشبّهاً مّا[١٥] بالأُمور التي بالفعل، من حيث برائتها عن القوّة راشحاً عنه[١٦] الخير الفائض من حيث هو تشبُّه بالعالي، لا من حيث هو إفاضة[١٧] على السافل.

ومبدأ ذلك في أحوال الوضع التي هي هيئات فيّاضة. وإنّما يجري ما بالقوّة فيها[١٨] مجرى الفعل[١٩] بما يمكن من التعاقب.

[١٢] تنبيه

لو كان المتشبّه به واحداً لكان التشبّه في جميع السماويّة واحداً[٢٠]، وهو مختلف.

---

١) ق: من.
٢) أ: فلابدّ أن يكون؛ د، ط، ف: ولابدّ وأن يكون.
٣) أ: لتنال.
٤) ف: أوحاله.
٥) ق: يشبهها.
٦) د، ط، ف: لوقف إذا نال؛ ق: توقف إذا نال.
٧) أ: لنيل التشبّه، ق: لطلب نيل الشبيه.
٨) أ: تشبّه، ق: شبيه.
٩) د: يشبهه؛ ط، ق: تشبه.
١٠) أ: الدائم.
١١) أ، د: وذلك أنّ.
١٢) ط: من التعاقب.
١٣) أ: ينفرض، د: يفترض.
١٤) ط، ف: لما هو بالقوّة.
١٥) د، ط، ش: المتشوّق متشبّهاً مّا.
١٦) أ: راسماً عنه.
١٧) ط: من حيث هي إفاضة، ق: من حيث إفاضته.
١٨) ط: ما بالقوّة.
١٩) أ، د: فيخرج إلى الفعل.
٢٠) أ: جميع السمائيه واحداً، د: جميع السماويّة.

ولو كان لواحدٍ منها[١] بالآخر مشابهة[٢] لَشابَهه[٣] في المنهاج، وليس كذلك إلّا في قليل.

[١٣] وهم وتنبيه

ذهب قوم إلى أنَّ المتشبّه به واحد فقط؛ وأنَّ الحركات كان يجوز فيها أن تكون متشابهة، ولكنّها[٤] لمّا كان سواء لها أن تتحرّك إلى أيّ جهةٍ اتّفقت فُينال الغرضَ بالحركة، ثمّ كان يمكن[٥] لها أن تطلب الحركة على هيأة نفّاعة لما تحت[٦] ـوإن لم تكن الحركة في أصلها لذلك[٧]ـ؛ جَمعتْ بين الحركة لما استدعى منها الحركة من الغرض، وبين جعلها على هيأة نفّاعة.

ونحن نقول: لو جاز أن يتوخّى بهيأة الحركة نفع السافل، جاز[٨] أن يتوخّى بالحركة ذلك[٩] أيضاً؛ وكان لقائلٍ أن يقول: لمّا كان لها أن تتحرّك وأن تسكن، سواء[١٠] لديها الأمران ـمثل جهتي الحركتين[١١]ـ، ثمّ كان[١٢] أن تتحرّك أنفعَ للسافل؛ اختارته[١٣].

بل إذا كان الأصل هو أنّها لاتعمل لأجل السافل ـبل[١٤] إنّما تطلب شيئاً عالياً، فيتبعه نفع ـ فيجب أن تكون[١٥] هيأة الحركة كذلك. وإذا كان كذلك وقع الاختلاف هاهنا بسببٍ متقدّم على ما يتبع الاختلاف من النفع.

---

١) ط: الواحد منها.
٢) ط، ف: مشابهة للآخر.
٣) د: لتشابهت.
٤) ط: ولكن.
٥) د: ثمّ يمكن.
٦) ف: تحته.
٧) ف، ق: كذلك.
٨) ط: لجاز.
٩) د: ذلك بالحركة.
١٠) ق: سوّى.
١١) ط: الحركة.
١٢) ق: ثمّ لمّا كان لها.
١٣) ط، ف: اختار به.
١٤) أ: بحذف «بل».
١٥) أ، د، ط: أن يكون.

فإذن المتشبّه بها أُمور مختلفة بالعدد، وإن جاز أن يكون المتشبّهُ به الأوّلُ واحداً؛ ولأجله تشابهت[١] الحركات في أنّها دوريّة.

[١٤] زيادة تبصرة

الآن ليس لك أن تكلِّف نفسك إصابة كُنه هذا التشبُّه بَعد أن تعرفه بالجملة؛ فإنّ قُوى البشر ـ وهم في عالم الغربة ـ قاصرةٌ عن اكتناه ما دون هذا، فكيف هذا؟!

وجوِّز أنّه إذا كان المحرّك يريد تشبُّهاً ينال منه[٢] على التجدّد أمراً، أن يعرض منه في بدنه انفعالٌ يليق بذلك التشبُّه مِن طلب الدوام؛ كما يعرض في بدنك من انفعالاتٍ تَتبع انفعالَ نفسك.

وأنت إذا طلبتَ الحقَّ بالمجاهدة فيه، فربما لاح لك سرّ واضح خفيّ. فاجتهد واعلم أنّه[٣] كيف يمكن ذلك، وأنّها تكون هيأة تشبه الخيالات ـ لا عقليّة صرفة ـ وإن كانت خيالاتٍ عن عقليّة صرفة بحسب استعداد تلك القوّة الجسمانيّة؟[٤] وأنت عند تلويح المعقولات في نفسك تصيب محاكاةً لها من خيالك بحسب استعدادك، وربّما تأدّت إلى حركات مِن بدنك[٥].

ثمّ إن اشتهيتَ ضرباً آخر من البيان مناسباً لِما كنّا فيه، فاسمع.

[١٥] تنبيه

القوّة قد تكون على أعمال متناهية، مثل تحريك القوّة التي في المَدَرة؛ وقد تكون على أعمال غير متناهية، مثل تحريك القوّة التي للسماء.

---

١) أ: تشابه.
٢) د: ينال به.
٣) أ. د: واعلم، ق: واعلم أنّك.
٤) ط. ف: القوى الجسمانيّة.
٥) ق: في بدنك.

ثمّ تُسمّى الأُولى «متناهية»، والأُخرى «غير متناهية»؛ وإن كانا قد يقالان لغير هذين المعنيين[١].

[١٦] إشارة

الحركات التي تفعل حدوداً و[٢] نُقَطاً هي التي يقع بها الوصولُ والبلوغُ عن محرّكٍ موصِلٍ، يكون في «آن» الوصول[٣] موصلاً بالفعل؛ فإنّ الإيصال ليس مثل المفارقة والحركة وغير ذلك ممّا لايقع في «آن». ثمّ إنّه يزول عنه كونُه موصلاً في جميع زمانِ مفارقة المتحرّك للحدّ؛ وتكون صيرورته غيرَ موصل دفعةً وإن بقي زماناً، لا ككون الشيء مفارقاً ومتحرّكاً.

و«الآن» الذي يصير[٤] فيه غيرَ موصل دفعةً غير «الآن» الذي صار فيه موصلاً دفعةً؛ وبينهما زمانٌ كان فيه موصلاً، وهو زمانُ السكون لامحالة.

فكلُّ حركة في مسافةٍ تنتهي[٥] إلى حدٍّ، تنتهي[٦] إلى سكون؛ فتكون[٧] غيرَ الحركة التي بها يستحفظ الزمان المتّصل. فالحركة الوضعيّة هي التي بها يستحفظ الزمان[٨]، وهي الدوريّة.

[١٧] فائدة

إنّما يجب أن يقال: «صار غير موصل» ولايجب أن يقال مايقولون: «صار مفارقاً»، لأنّ الحركة والمفارقة ـالتي هي الحركة منسوبة إلى ما يتحرّك عنه[٩]ـ

---

١) أ، ق: لغير المعنيين، د: على غير هذين المعنيين.
٢) أ، ف: أو.
٣) أ، د: آن الوصول والبلوغ.
٤) د: صار.
٥) ط: ينتهي.
٦) ط: ينتهي.
٧) د، ط، ف: فيكون.
٨) ف: الزمان المتّصل.
٩) أ، ف: تحرّك عنه.

ليس تقع[١] دفعة، ولا فيهما ما هو أوّل حركة ومفارقة؛ وأن يزول «كونُه موصلاً»[٢] واقعٌ دفعةً[٣].

[١٨] تذنيب

فالحركة التي يجب أن تطلب[٤] حال القوّة عليها ــ من حيث هي غير متناهية ــ هي الدوريّة.

[١٩] إشارة[٥]

اعلم أنّه لايجوز أن يكون جسمٌ ذو قوّةٍ[٦] غيرِ متناهيةٍ يُحرِّك جسماً غيره[٧]، لأنّه لايمكن أن يكون إلّا متناهياً*. فإذا حَرَّك بقوّته[٨] جسماً مّا مِن مبدأ نفرضه حركاتٍ لاتتناهى في القوّة، ثمّ فرضنا أنّه يحرِّك[٩] أصغر مِن ذلك الجسم بتلك القوّة؛ فيجب أن يحرِّكه أكثرَ من ذلك المبدأ المفروض[١٠] **. فتقع[١١] الزيادة التي بالقوّة في الجانب الآخر، فيصير الجانب الآخر متناهياً أيضاً. هذا محال.

[٢٠] مقدّمة

إذا كان شيء مّا يحرِّك جسماً، ولا ممانعة في ذلك الجسم؛ كان قبولُ الأكبر

---

١) أ، ط: ليس يقع، د: ليس تقع عنه.
٢) ف: كونها موصلاً.
٣) أ: واقعاً دفعة.
٤) د، ط: أن يطلب.
٥) د، ط: بحذف «إشارة».
٦) أ: ذا قوّة.
٧) ق: جسم غيره.
*) انظر الفصل الحادي عشر من النمط الأوّل.
٨) د: بقوّة.
٩) ق: أن يحرّك.
١٠) د: أكثر من ذلك عن المبدأ المفروض، ق: أكثر من المبدأ المفروض.
**) أنظر الفصل السادس من النمط الثاني.
١١) د، ط: فيقع.

للتحريك[١] مثلَ قبول الأصغر: لا يكون أحدهما أعصى والآخر أطوع؛ حيث لا معاوقة أصلاً.

[٢١] مقدّمة أُخرى

القوّة الطبيعيّة لجسمٍ مّا إذا حرّكت جسمَها[٢]، ولم يكن في جسمها معاوقة أصلاً؛ فلا يجوز أن يعرض بسبب الجسم تفاوت في القبول، بل عسى أن يعرض ذلك بسبب القوّة.

[٢٢] مقدّمة أُخرى[٣]

القوّة في الجسم الأكبر إذا كانت متشابهة للقوّة[٤] في الجسم الأصغر، حتّى لو فُصِّل من الأكبر مثل الأصغر تشابهت القوّتان بالإطلاق[٥]؛ فإنّها في الجسم الأكبر[٦] أقوى وأكثر، إذ فيها بالقوّة[٧] شبيه تلك[٨] وزيادة.

[٢٣] إشارة

نقول: لا يجوز أن تكون[٩] في جسمٍ من الأجسام قوّةٌ طبيعيّة، تُحرِّك ذلك الجسم بلانهاية. وذلك لأنّ قوّة ذلك الجسم أكثر وأقوى مِن قوّةٍ بعضه لو انفرد[١٠].

وليس زيادة جسمه في القدر تؤثّر[١١] في منع التحريك حتّى تكون[١٢] نسبة

---

١) ط: قبول الأكثر التحريك.
٢) أ: جسماً.
٣) أ: تنبيه.
٤) أ: متشابهة للقوة التي، د: مشابهة للقوة.
٥) ق: بالإطلاق تشابهت القوّتان.
٦) د: في الأكبر.
٧) أ: من القوة.
٨) ط، ف: شبيهة تلك.
٩) ط، ف: أن يكون.
١٠) ط: إذا انفرد.
١١) أ، د، ط: يؤثّر.
١٢) ط، ف: يكون.

المتحرّكيْنِ والمحرّكيْنِ(١) واحدة؛ بل المتحرّكان في حكم ما لا يختلفان، والمحرّكان مختلفان.

فإن حَرَّكا(٢) جسمَيهما من مبدأ مفروض حركاتٍ بغير نهاية(٣)، عرض ما ذكرنا*؛ وإن حُرِّك الأصغر حركاتٍ متناهية، كانت الزيادةُ على حركاتها(٤) على نسبةٍ متناهية، فكان(٥) الجميع متناهياً.

[٢٤] تذنيب

فالقوّةُ المحرِّكة للسماء غير متناهية، و(٦) غير جسمانيّة، فهي(٧) مفارقة عقليّة.

[٢٥] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: قد جعلتَ(٨) السماء تتحرّك عن مُفارِق، وقد كنتَ منعتَ مِن قبل(٩) أن يكون المباشِر للتحريك أمراً عقليّاً صرفاً، بل هو(١٠) قوّة جسمانيّة**.

فجوابك: أنّ هذا الذي ثبت هو محرِّك أوّل، ويجوز أن يكون المُلاصِق للتحريك قوّة جسمانيّة.

---

١) أ، د: المحرّكين والمتحرّكين.
٢) ف: حركتا.
٣) أ: بلانهاية.
*) أي: المحال المذكور في الفصل التاسع عشر من هذا النمط.
٤) ط: حركاته.
٥) أ، ق: وكان.
٦) ش: فهي.
٧) أ: وهي.
٨) د: جعلت.
٩) أ، د، ف: من قبل منعت.
١٠) أ، د، ف: بحذف «هو».
**) تقدّم في الفصل العاشر من هذا النمط.

[٢٦] وهم وتنبيه

و لعلّك تقول: إن جاز ذلك فيكون متناهي التحريك، لا دائم التحريك؛ فيكون لغير هذه الحركة.

فاسمع واعلم أنّه يجوز أن يكون محرِّكٌ غيرُ متناهي التحريك يحرّك شيئاً آخر، ثمّ تصدر(١) عن ذلك الآخر حركاتٌ غير متناهية؛ لا على أنّها تصدر عنه(٢) لو انفرد(٣)، بل على أنّه لايزال ينفعل عن ذلك المبدأ الأوّل و يفعل.

واعلم أنّ قبول الانفعالات الغير المتناهية غيرُ التأثيرِ الغيرِ المتناهي، والتأثير الغير المتناهي(٤) على سبيل الوساطة غيرُ تأثيره على سبيل المبدئيّة؛ وإنّما يمتنع في الأجسام أحدُ هذه الثلاثة فقط*.

[٢٧] إشارة

فالمبدأ(٥) المفارق العقليّ لايزال تفيض منه(٦) تحريكات نفسانيّة(٧) للنفس السماويّة(٨) على هيئاتٍ نفسانيّة شوقيّة، تنبعث منها(٩) الحركاتُ السماويّةُ(١٠) على النحو المذكور من الانبعاث**.

و لأنّ تأثير المفارق متّصل، فما يتبع ذلك التأثيرَ متّصل؛ على أنّ المحرِّك الأوّل

---

١) أ، ف: يصدر.
٢) ف: عنها.
٣) ط: انفرد به.
٤) د: عبارة «والتأثير الغير المتناهي» ساقطة.
*) وهو التأثير الغير المتناهى على سبيل المبدئية.
٥) أ: والمبدأ.
٦) د: يفيض منه.
٧) د: نفسانيّة شوقية.
٨) أ: السمائية.
٩) ط: عنه.
١٠) أ: السمائية، د: السماوية.
**) انظر الفصل الحادي عشر والفصل الرابع عشر من هذا النمط.

هو المفارق، لايمكن[١] غير هذا.

[٢٨] استشهاد

صاحب المشّائين* قد شهد بأنّ مُحرِّك كلّ كرة يحرِّك تحريكاً غيرَ متناهٍ، وأنّه غير متناهي القوّة، وأنّه لايكون بقوّةٍ جسمانيّة. فغفل عنه كثيرٌ من أصحابه، حتّى ظنّوا أنّ المحرِّكات[٢] بَعد الأوّل قد تتحرّك بالعرض، لأنّها في أجسام.

والعجب أنّهم جعلوا لها تصوّرات عقليّة، ولم‌يحضرهم أنّ التصوّر العقليّ غيرُ ممكن لجسمٍ ولالقوّةِ جسمٍ!! فهو غير ممكن لما يتحرّك بذاته، أو يتحرّك بالعرض[٣] ـأي: بسبب متحرّك بذاته ـ.

وأنت إن حقّقت لم‌تستجز أن تقول: «إنّ النفس الناطقة التي لنا متحرّكة بالعرض» إلّا بالمجاز؛ وذلك[٤] لأنّ الحركة بالعرض هي[٥] أن يكون الشيء صار له وضع وموضع بسبب ما[٦] هو فيه، ثمّ يزول[٧] ذلك بسبب زواله عمّا هو فيه الذي هو منطبع فيه.

[٢٩] إشارة

الأوّل ليس فيه حيثيّتان[٨]، لوحدانيّته**؛ فيلزم ـكما علمت***ـ أن لايكون مبدأ

---

١) أ: ولايمكن.

*) هو أرسطو أو أرِسطاطاليس Aristote (٣٨٤ـ٣٢٢ق.م)، فيلسوف يوناني، ومؤسّس مذهب «فلسفة المشائين»؛ أخذ الحكمة عن أفلاطون.

٢) د: المتحركات.

٣) د: متحرّك بالعرض.

٤) أ، د: في ذلك

٥) أ: هو.

٦) ط: بسبب.

٧) ط: يزول عنه.

٨) أ: حيثيتان توجدان.

**) انظر الفصل العشرين من النمط الرابع، والفصول التي تلي من بعده.

***) تقدّم في الفصل الحادي عشر من النمط الخامس.

إلّا لواحد بسيط، اللهمّ إلّا بالتوسّط[١]. وكلّ جسم ـكما علمت ـ مركّب من هيولى وصورة*.

فيتّضح لك أنّ المبدأ الأقرب لوجوده عن اثنين، أو عن مبدأ فيه حيثيّتان؛ ليصحّ أن يكون عنه اثنان معاً؛ لأنّك[٢] علمت أنّه ليس ولا واحدة[٣] من الهيولى والصورة علّة للأُخرى بالإطلاق، ولا واسطة بالإطلاق؛ بل تحتاجان إلى ما هو علّة لكلّ واحدة منهما[٤]، أو لهما معاً**. ولايكونان معاً عمّا لاينقسم بغير توسّط[٥]. فالمعلول الأوّل عقل غير جسم.

و أنت فقد صحّ[٦] لك وجود عدّة عقول متباينة؛ ولاشكّ أنّ هذا المبدَع الأوّل في سلسلتها، أو في حيّزها العقليّ.

[٣٠] تنبيه

قد يمكنك أن تعلم أنّ الأجسام الكريّة العالية، أفلاكها وكواكبها كثيرة العدد.

ويلزمك على أصولك أن تعلم أنّ لكلّ جسم منها ـكان فلكاً مُحيطاً بالأرض[٧] موافق المركز، أو خارج المركز؛ أو فلكاً غير محيط[٨]، مثل التدويرات؛ أو كوكباً ـ شيئاً هو مبدأ حركةٍ مستديرة على نفسه، لا يتميّز الفلك في ذلك عن الكواكب؛ وأنّ الكواكب[٩] تنتقل حول الأرض بسبب الأفلاك التي هي مركوزة فيها[١٠]، لا بأن

---

١) ف: بالتوسيط.

*) تقدّم في الفصل السادس من النمط الأوّل.

٢) أ: بل قد.

٣) أ، ق: ولا واحد.

٤) د، ق: واحد منهما.

**) تقدّم في الفصل التاسع عشر والفصول التي بعده، من النمط الأوّل.

٥) أ: بغير وسط.

٦) د: قد صحّ.

٧) ق: فلك محيط بالأرض.

٨) ط، ف، ق: غير محيط بالأرض.

٩) ق: بحذف «أنّ الكواكب».

١٠) ق: مركزه فيها.

تنخرق لها أجرام الأفلاك.

ويزيدك[١] في ذلك بصيرةً أنّك[٢] إذا تأمَّلتَ حال القمر في حركته المضاعفة وأوْجَيْه، وحال عطارد في أوْجَيْه[٣]، وأنّه لو كان هناك انخراقٌ يوجبه جريان الكواكب أو جريان فلك تدويره؛ لم يعرض ذلك كذلك.

وتعلم أنّها كلّها في سبب الحركة الشوقيّة التشبّهية على قياس واحد[٤]، وتعلم أنّه ليس يجوز أن يقال ماربّما يقال[٥]: «إنّ السافل منها معشوقُه الخاصّ هو ما فوقه»*.

وتعلم أنّها لم تختلف أوضاعُها وحركاتها ومواضعها بالطبع، إلّا وليست من طبيعةٍ واحدةٍ؛ بل هي[٦] طبائع شتّى، وإن جَمَعها[٧] كونُها بحسب القياس إلى الطبائع العنصريّة طبيعةً خامسةً.

فيبقى[٨] لك أن تنظر هل يجوز أن يكون بعضها سبباً قريباً للبعض في الوجود، أم أسبابها تلك الجواهر المفارقة؟ ومن هاهنا توقَّع منّا بيان ذلك[٩] **.

[٣١] هداية

إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل، فإنّما يصدر[١٠] عنه إذا صار شخصه[١١] ذلك الشخص المعيَّن.

---

١) ط: وتزيد.
٢) أ، د: بحذف «أنّك»، ق: فإنّك.
٣) ط: عطارد وأوجيه.
٤) ق: قياس حركة واحدة.
٥) أ: أن يقال.
*) تقدّم في الفصل الثاني عشر من هذا النمط.
٦) أ: بحذف «هي»، ط: من.
٧) أ، ف: أن جميعها.
٨) ط، ق: فبقي.
٩) أ: ذلك لك، د: ذلك كلّه.
**) سيأتي بيان ذلك في الفصول الآتية من هذا النمط.
١٠) أ: صدر.
١١) ط: لشخصه.

فلو كان جسمٌ فلكيّ علّةً لجسمٍ فلكيّ يحويه، لكان إذا اعتبرتَ حال المعلول مع وجود العلّة وجدتَها الإمكان[١]؛ وأمّا[٢] الوجود والوجوب[٣] فبعد وجود العلّة ووجوبها. ولكنّ وجود المحويّ وعدم الخلاء في الحاوي هما معاً.

فإذا اعتبرنا تشخُّص الحاوي العلّة، كان معه للمحويّ[٤] إمكانٌ؛ لأنّ تشخُّصَ العلّة متقدّم في الوجود والوجوب[٥] على تشخُّص المعلول. فلا يخلو إمّا أن يكون عدمُ الخلاء واجباً مع وجوبه، أو غير واجب مع وجوبه.

فإن[٦] كان واجباً مع وجوبه كان الملاء المحويّ واجباً مع وجوبه، وقد بان أنّه يكون ممكناً مع وجوبه. وإن كان غير واجب فهو ممكنٌ في نفسه، واجبٌ بعلّة[٧]؛ فالخلاء غير ممتنع بذاته، بل بسبب؛ وقد بان أنّه ممتنع بذاته*.

فليس شيء من السماويّات[٨] علّةً لما تحته وللمحويّ فيه[٩]. وأمّا أن يكون المحويُّ علّة لما هو أشرف وأقوى وأعظم منه ـ أعني: الحاوي ـ فغيرُ مذهوب إليه بوهم[١٠]، ولا ممكن**.

[٣٢] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: هب أنّ علّة الجسم السماويّ[١١] غيرُ جسم، فلابدّ[١٢] من أن

---

١) أ، ف: في حيّز الإمكان.
٢) أ، د: فأمّا.
٣) أ: الوجوب والوجود.
٤) ق: للمحويّ معه.
٥) ف: الوجوب والوجود.
٦) د: فإذا.
٧) ف: بعلّته، ق: بعده.
*) تقدّم في الفصلين الثلاثين، والحادي والثلاثين من النمط الأوّل.
٨) أ: السمائيات.
٩) ق: بحذف «فيه».
١٠) ق: توهم.
**) سيأتي بيان امتناعه في الفصل السادس والثلاثين من هذا النمط.
١١) أ: السمائيّ.
١٢) ط: فلابدّ لك

إنّه يلزم من غير الجسم[١] حاوٍ ومحويّ، سواء كان عن واحدٍ أو عن اثنين[٢]. ولامحالة أنّ إمكان الخلاء مع وجود الحاوي قد يعرض هاهنا ـكما عرض[٣] فيما مضى ذكره*ـ، لأنّك تجعل للحاوي وجوداً عن علّة[٤] قبل وجود المحويّ.

فاسمع واعلم أنّ الحاوي إنّما كان وجوده يصحب إمكان المحويّ إذا كان علّةً تسبق[٥] المحويّ، فيكون للمحويّ مع وجوده إمكانٌ حين[٦] يتحدّد بوجوده السطح. فلا يجب معه ما يملأه إن[٧] كان معلولاً، بل يجب[٨] بعده.

وأمّا إذا لم‌يكن علّة ـبل كان مع العلّة ـ لم‌يجب أن يسبق تحدُّد سطحه الداخل وجود الملاء الذي فيه، لأنّه[٩] ليس هناك سبق زمانيّ أصلاً. وأمّا الذاتيّ فإنّما يكون للعلّة[١٠]؛ لا لما ليس بعلّة، بل مع العلّة. بل نقول: إنّ الحاوي والمحويّ وجبا معاً عن شيئين.

[٣٣] وهم وتنبيه

أو لعلّك تزيد فتقول: إذا خرج ـعلى الأُصول التي تقرّرت ـ أنّه يوجد[١١] عن غير جسم[١٢] حاوٍ، وآخرُ غير جسمٍ[١٣] يوجد عنه هذا الآخرُ المحويّ؛ فيكون وجوب الحاوي مع وجوب الغير الجسم الآخر بالذات. ولكنّ المحويّ معلول لغير الجسم الآخر، فإنّه إذا اعتبرت له معيّة مع هذا الآخر كان ممكناً؛ فيكون في حال

---

١) ف: غير جسم.
٢) ط: أواثنين.
٣) ط، ق: يعرض.
*) أي: في الفصل السابق.
٤) ق: علّته.
٥) أ، ط: يسبق.
٦) د، ط: حتّى.
٧) ط، ق: إذا.
٨) أ: يجب أن يوجد.
٩) أ: لأن.
١٠) د: العلّة.
١١) ط: قد يوجد.
١٢) أ: غير جسم وجد عنه جسمٌ.
١٣) د: وآخر جسم.

ما يجب الحاوي، فالمحويّ ممكن.

فجوابك: أنّ هذا هو المطلب الأوّل[١] عند التحقيق، وجوابه ذلك بعينه؛ فإنّ المحويّ إنّما هو ممكن بحسب قياسه إلى الآخر الذي هو علّته، وذلك القياس لايفرض[٢] إمكان الخلاء بوجه، إنّما[٣] يفرضه تحدُّد[٤] الحاوي في باطنه.

ثمّ تحدُّد الحاوي لا سبق له على المحويّ. وليس كلّ ما هو بعدَ مع، فهو بعد؛ لأنّ القبليّة والبعديّة إذا كانتا[٥] بحسب العلّيّة والمعلوليّة، فحيث لم‌تكن[٦] علّيّة ولا معلوليّة[٧] لم‌تجب[٨] بعديّة ولا قبليّة[٩]. ولمّا لم‌يجب أن يكون ما مع العلّة علّة، لم‌يجب[١٠] أن يكون ما مع القبل بالعلّية قبلاً، اللهمّ إلّا بالزمان.

[٣٤] وهم وتنبيه

ولعلّك[١١] تقول: إنّ الحاوي والمحويّ جميعاً[١٢] بحسب اعتبار نفسَيهما غيرُ واجبَي الوجود، فخُلوُّ مكانَيهما غير واجب الوجود.

فاسمع أنّ هذين إذا أخِذا معاً مُمكنين لم‌يكن هناك تحدُّد لشيء، ولا مكانٌ إن لم‌يُملأ كان خلاء. إنّما يعرض ما يعرض[١٣] إذا كان محدِّد[١٤]، فيلزم[١٥] مع تحديده أن يكون الحدُّ محيطاً بملاء[١٦] أو غير محيط به[١٧]، فيكون خلاء.

---

١) أ: الطلب الأوّل.
٢) أ: لايعرض؛ ط، ف: لايفرض فيه؛ ق: لايعرض فيه.
٣) ط: وإنّما.
٤) أ: عروضه يتحدّد، ق: يعرضه تحدّد.
٥) أ، ق: كانا، د: كان.
٦) أ: لاتكون؛ د، ط، ف: لم‌يكن.
٧) أ، د: ومعلوليه.
٨) ط: لم‌يجب، ف: لم‌يكن.
٩) ف: قبلية ولابعديّة.
١٠) ط: يجب.
١١) د: أولعلّك.
١٢) ط: جميعاً معاً.
١٣) ط: بحذف «مايعرض».
١٤) ط، ق: محدوداً، ف: محدّداً.
١٥) د: ويلزم.
١٦) أ: فيكون ملاء.
١٧) أ: غير محيط؛ ف، ق: غير محيط بملاء.

[٣٥] إشارة

وهذا القول* واحد بعينه[١]؛ نَسبتَ[٢] التقدُّم إلى صورة الجسم الحاوي، أو[٣] نفسِه التي تكون كصورته، أو إلى جُملته.

[٣٦] تذنيب

قد استبان أنّه ليست الأجسام السماويّة[٤] عِللاً بعضها[٥] لبعض. وأنت أيضاً إذا فكّرتَ مع نفسك[٦] علمتَ أنّ الأجسام إنّما تفعل بصورها[٧]؛ والصور القائمة بالأجسام والتي هي كماليّة لها، إنّما تصدر عنها أفعالُها بتوسُّط ما فيه[٨] قوامها؛ ولا توسُّط للجسم بين الشيء وبين ما ليس بجسم من هيولى[٩] أو صورة، حتّى يوجِدهما أوّلاً فيوجد بهما الجسم.

فإذن الصور الجسميّة[١٠] لا تكون أسباباً لهيوليات الأجسام[١١]، ولا لصورها؛ بل لعلّها تكون مُعِدَّةً لأجسام أُخر لصورٍ ما تتجدّد[١٢] عليها، أو أعراضٍ.

[٣٧] هداية وتحصيل

فقد بان لك أنّ جواهرَ غيرَ جسمانيّة موجودة؛ وأنّه ليس واجب الوجود إلّا

---

*) أي: البرهان على امتناع كون الحاوي علّة للمحويّ، الذي تقدّم في الفصل الحادي والثلاثين.

١) ط: مع زيادة «سواء».
٢) د، ف: نسب.
٣) أ، د، ف: و؛ ط: أو إلى.
٤) أ: السمائية.
٥) ق: بعضها عللاً.
٦) ق: في نفسك.
٧) ق: بصورتها.
٨) ط: فيها.
٩) د: الهيولى.
١٠) د، ط، ق: الصورة الجسمية.
١١) ط، ف، ق: لهيولات الأجسام.
١٢) د، ط، ف: يتجدّد.

واحداً فقط، لايشارِك شيئاً آخر في جنس ولا نوع*. فتكون هذه الكثرةُ من الجواهر الغير الجسمانيّة معلولةً.

وقد علمت أيضاً أنّ الأجسام السماويّة[١] معلولة لعلل غير جسمانيّة[٢]، فتكون هي من هذه الكثرة. وقد علمت أنّ واجب الوجود لايجوز أن يكون مبدأً لاثنين معاً إلّا بتوسّط أحدهما، ولا مبدأً للجسم إلّا بتوسّط**.

فيجب إذن[٣] أن يكون المعلول الأوّل منه جوهراً من هذه الجواهر العقليّة واحداً؛ وأن تكون الجواهر العقليّة الأُخر بتوسُّط ذلك الواحد، والسماويّات[٤] بتوسُّط العقليّات.

[٣٨] زيادة تحصيل

وليس يجوز أن تترتّبَ[٥] العقليّات ترتُّبَها، ويلزمَ الجسم السماويّ[٦] عن آخرها؛ لأنّ لكلّ جسم سماويّ[٧] مبدأً عقليّاً، إذ ليس الجرم السماويّ[٨] بتوسُّط جرم سماويّ.

فيجب أن تكون الأجرام السماويّة[٩] تبتدئ في الوجود مع استمرار باقٍ في الجواهر العقليّة من حيث لزوم وجودها، نازلة في استفادة الوجود مع نزول السماويّات[١٠].

---

*) تقدّم في الفصل الرابع والعشرين من النمط الرابع.

١) أ: السمائية ليست.

٢) أ: لعلل جسمانيّة.

**) تقدّم في الفصل التاسع والعشرين من هذا النمط.

٣) د: فيجب (بحذف «إذن»).

٤) أ: السمائيات.

٥) ق: أن ترتّب.

٦) أ: السمائيّ.

٧) أ: سمائيّ.

٨) أ: الجرم السمائيّ. ط: الجسم السماوي.

٩) أ: السمائية.

١٠) أ: السمائيات.

[٣٩] زيادة تحصيل

فمن الضرورة إذن[١] أن يكون جوهرٌ عقليٌّ، يلزم عنه جوهر عقليّ[٢] وجرمٌ سماويّ[٣]. ومعلومٌ أنّ الاثنين إنّما يلزمان من واحد مِن حيثيّتين[٤]. ولا حيثيّتي اختلافٍ[٥] هناك، إلّا ما[٦] لكلّ شيء منها أنّه بذاته إمكانيّ الوجود[٧]، وبالأوّل واجب الوجود؛ وأنّه يعقل ذاتَه، ويعقل الأوّلَ. فيكون بما لَهُ مِن عقْلِه الأوّلَ[٨] ـ الموجبَ لوجوده ـ وبما لَهُ من حاله[٩] عنده، مبدأً لشيء[١٠]؛ وبما لَهُ من ذاته مبدأً لشيء آخر.

ولأنّه معلولٌ فلا مانع من أن يكون هو مقوَّماً[١١] من مختلفاتٍ[١٢]؛ وكيف لا، وله ماهيَّة إمكانيّة[١٣] ووجود[١٤] من غيره واجب؟

ثمّ يجب أن يكون الأمرُ الصوريّ منه مبدأً للكائن الصوريّ، والأمرُ الأشبه بالمادّة مبدأً للكائن المناسب للمادّة؛ فيكون بما هو عاقل للأوّل ـ الذي وجب به[١٥] ـ مبدأً لجوهر عقليّ، وبالآخر مبدأً لجوهر جسمانيّ. ويجوز أن يكون للآخر[١٦] تفصيل ـ أيضاً ـ إلى أمرين، يصير بهما[١٧] سبباً لصورة ومادّة جسميّتين.

---

١) ق: أيضاً.
٢) د: عقل.
٣) أ: سمائيّ.
٤) ط، ق: جهتين.
٥) أ: لا حيثيّتا اختلاف.
٦) د، ف: ماكان.
٧) د، ق: إمكان الوجود.
٨) ط: للأوّل.
٩) ط: حالة.
١٠) ط، ف: مبدأ الشيء.
١١) ط: متقوّماً.
١٢) د: بمختلفات.
١٣) ط، ق: مهية إمكانيّة.
١٤) ف: وجوده هو.
١٥) أ: وجب عنه.
١٦) ق: للأخير.
١٧) أ، د: بهما يصير.

[٤٠] وهم وتنبيه

و ليس إذا قلنا: «إنّ الاختلاف لايكون إلّا عن اختلاف»[١] يجب[٢] أن يصحّ عكسه، حتّى يكون الاختلافُ الذي في ذات كلّ عقل يُوجب وجودَ مختلف، ويتسلسل إلى غير النهاية[٣]؛ فإنّك تعلم أنّ الموجَب لاينعكس كلّيّاً.

[٤١] تذكير

فالأوّل يُبدِع[٤] جوهراً عقليّاً هو بالحقيقة مبدَعٌ، وبتوسُّطه جوهراً عقليّاً وجرماً سماويّاً[٥]؛ وكذلك عن ذلك الجوهر العقليّ[٦]، حتّى تتمّ[٧] الأجرام السماويّة[٨] وتنتهي إلى جوهر عقليّ لايلزم عنه جرمٌ سماويّ[٩].

[٤٢] إشارة

فيجب أن تكون[١٠] هيولى العالَم العنصريّ لازمة[١١] عن العقل الأخير[١٢]، ولا يمتنع[١٣] أن يكون[١٤] للأجرام السماويّة[١٥] ضرب مِن المعاونة فيه، ولا يكفي ذلك في استقرار[١٦] لزومها ما لم تقترن بها الصور[١٧].

---

١) ق: الاختلاف.
٢) ط: وجب.
٣) أ، د: غير نهاية.
٤) ط: مبدع.
٥) أ: سمائياً.
٦) د: الجوهر العقل.
٧) د: يتمّ.
٨) أ: الأجرام السمائية.
٩) أ: سمائيّ.
١٠) د، ط، ف: أن يكون.
١١) أ، د، ط، ق: لازماً.
١٢) ط: من العقل الأخير.
١٣) أ، ط: ولايمنع.
١٤) أ، ق: أن تكون.
١٥) أ: السمائية.
١٦) د: استقران.
١٧) ط: الصورة.

وأمّا الصور فتفيض أيضاً من ذلك العقل؛ ولكن تختلف في هيولاها بحسب ما يختلف من استحقاقها لها، بحسب استعداداتها المختلفة. ولا مبدأ لاختلافها[١] إلّا الأجرام السماويّة[٢] بتفصيل ما يلي جهة المركز ممّا يلي جهة المحيط؛ وبأحوال[٣] تدقّ عن إدراك الأوهام تفاصيلها، وإن فَطَنتْ لجملتها[٤]. وهناك توجد صُور العناصر.

وتجب[٥] فيها بحسب اختلاف نِسَبها[٦] من السماويّة[٧] ومن أُمور منبعثة[٨] من السماويّة[٩]، امتزاجاتٌ مختلفة الإعدادات[١٠] لقوى تُعدّها.

وهناك تفيض النفوس النباتيّة والحيوانيّة والناطقة[١١]، من الجوهر العقليّ الذي يلي هذا العالَم. وعند الناطقة يقف ترتّب[١٢] وجود الجواهر العقليّة؛ وهي المحتاجة إلى الاستكمال[١٣] بالآلات البدنيّة، وما يليها من الإفاضات العالية[١٤].

وهذه الجملة وإن أوردناها[١٥] على سبيل الاقتصاص[١٦]، فإنّ تأمُّلك ما[١٧] أعطيتُه من الأُصول يهديك سبيلَ تحقُّقها من طريق البرهان.

---

١) ط، ف، ق: لاختلافاتها.
٢) أ: السمائية.
٣) أ: وأحوال.
٤) أ، ف: بجملتها.
٥) د، ط، ف: ويجب.
٦) أ: بحسب اختلاف نسبتها؛ د، ف: بحسب نسبها.
٧) أ: السمائية.
٨) ق: منطبعة.
٩) أ، د: عن السمائية، ف: عن السماوية.
١٠) ط: الاعتدادات.
١١) ف: الناطقية.
١٢) ط، ف: ترتيب.
١٣) ق: الاستكمالات.
١٤) ق: العقلية.
١٥) د، ق: أوردنا.
١٦) ط: الاقتناص.
١٧) د: ممّا.

النمط السابع

في التجريد

[١] تنبيه

تأمَّلْ كيف ابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف حتّى انتهى إلى الهيولى؛ ثمّ عاد من الأخسّ فالأخسّ إلى الأشرف فالأشرف، حتّى بلغ النفس الناطقة والعقلَ المستفاد!

ولمّا كانت النفسُ الناطقة التي هي موضوعٌ مّا للصُّور المعقولة غيرَ منطبعة في جسم[١] تقوم به، بل إنّما هي[٢] ذات آلة بالجسم؛ فاستحالة الجسم عن أن يكون آلةً لها[٣] وحافظاً للعلاقة معها[٤] بالموت لايضرّ جوهرها[٥]، بل يكون باقياً بما هو مُفيد الوجود[٦] من الجواهر الباقية[٧].

[٢] تبصرة

إذا كانت النفس الناطقة[٨] قد استفادت ملكةَ الاتّصال بالعقل الفعّال، لم‌يضرّها

---

١) د، ط، ف: الجسم.
٢) د: بل هي.
٣) أ، ف: له.
٤) أ، ف: معه.
٥) أ: لايضرّ جوهره، ق: لاتضرّ جوهره.
٦) د، ط، ف: مستفيد الوجود.
٧) د: جواهر الباقية.
٨) د: النفوس الناطقة.

فقدانُ الآلات؛ لأنّها تعقل بذاتها ـكما علمت ـ لا بآلتها*.

ولو عقلتْ بآلتها لكان[١] لايعرض للآلة كلالٌ ألبتّة إلّا ويعرض للقوّة[٢] كلال، كما يعرض لامحالة لقُوى الحسّ والحركة. ولكن ليس[٣] يعرض هذا الكلال؛ بل كثيراً مّا تكون القوى الحسّيةُ والحركيّةُ في طريق الانحلال، والقوّةُ العقليّة إمّا ثابتة وإمّا في[٤] طريق النموّ والإزدياد.

وليس إذا كان يعرض لها مع كلال الآلة كلال، يجب أن لايكون لها فعل بنفسها؛ وذلك لأنّك علمت أنّ استثناءَ عينِ التالي لاينتج.

وأزيدك بياناً فأقول: إنّ الشيء قد يعرض[٥] له من غيره ما يشغله عن فعل نفسه، فليس[٦] ذلك دليلاً على أنّه لا فعل له في نفسه. وأمّا إذا وجد وقد لا يشغله[٧] غيرُه ولايحتاج إليه[٨]، دلّ[٩] على أنّ له فعلاً بنفسه.

[٣] زيادة تبصرة

تأمّل أيضاً أنّ[١٠] القوى القائمة بالأبدان يكلّها[١١] تكرّرُ الأفاعيل[١٢] لاسيّما القويّة، وخصوصاً إذا أتبعت فعلاً[١٣] فعلاً على الفور؛ وكان الضعيف[١٤] في مثل تلك الحال[١٥] غيرَ مشعوربه، كالرائحة الضعيفة إثر القويّة. وأفعال القوّة العاقلة قد

---

*) تقدّم في الفصلين الثاني والخامس من النمط الثالث.
١) ف: لكانت.
٢) ف: للقوّة العاقلة.
٣) ط: وليس.
٤) ق: على.
٥) ط: إذا عرض.
٦) د: وليس.
٧) أ: قد لايشغله (بحذف الواو). د: فلا يشغله.
٨) ط، ف: فلا يحتاج إليه.
٩) ف: فدلّ.
١٠) أ: بحذف «أنّ».
١١) ط: تكلّها.
١٢) ق: تكرار الأفاعيل
١٣) ط: اتّبع فعل.
١٤) ط: فكان الضعيف. ق: وكان ضعيفاً.
١٥) أ: في تلك الحال.

تكون كثيراً بخلاف ما وُصِف[١].

[٤] زيادة تبصرة

ماكان فِعْلُه بالآلة ولم‌يكن له فِعْل خاصّ، لم‌يكن له فِعْل[٢] في الآلة. ولهذا[٣] فإنّ القوى الحسّاسة[٤] لاتدرِك[٥] آلاتِها بوجه، ولا تدرِك[٦] إدراكاتِها بوجه؛ لأنّها لا آلات لها إلى آلاتها وإدراكاتها، ولا فِعل لها إلّا بآلاتها. وليست القوى العقليّةُ كذلك، فإنّها تعقل كلَّ شيء.

[٥] زيادة تبصرة

لو كانت القوّة العقليّة[٧] منطبعةً في جسمٍ ـ من قلب أو دماغ ـ لكانت دائمةَ التعقُّل له[٨]، أوكانت لاتتعقّله[٩] ألبتّة؛ لأنّها إنّما تتعقّل[١٠] بحصول صورة المتعقّل لها[١١]، فإن استأنفت تعقُّلاً بعدَ مالم‌يكن، فيكون قد حصل لها صورة المتعقّل بعد مالم‌يكن لها.

و[١٢] لأنّها مادّيّة، فيلزم أن يكون مايحصل لها من صورة المتعقّل من مادّته موجوداً في مادّته[١٣] أيضاً؛ ولأنّ حصوله[١٤] متجدّد، فهو غير الصورة التي لم‌تزل له في مادّته لمادّته بالعدد. فيكون قد حصل في مادّة واحدة مكنوفة[١٥] بأعراضٍ

---

١) أ: ذكر.

٢) د: عبارة «خاصّ، لم‌يكن له فعل» ساقطة.

٣) د: وهذا.

٤) ط: الجسمانيّة.

٥) د: من هنا إلى رقم (٦) ساقطة.

٧) د: القوى العقلية، ق: القوّة العاقلة.

٨) أ: دائمة العقل له.

٩) أ: لاتعقله، ق: لايعقله.

١٠) أ، ط: نعقل.

١١) ط: الصورة المتعلّقة لها.

١٢) ق: بحذف الواو.

١٣) د: بحذف «موجوداً في مادّته».

١٤) ق: حصولها.

١٥) ق: مكتونة.

بأعيانها صورتان لشيء واحد معاً، وقد سبق بيان فساد هذا*.

فإذن هذه الصورة ـ التي بها تصير[١] القوّةُ المتعقِّلة متعقِّلة لآلتها[٢] ـ تكون الصورة التي للشيء الذي فيه القوّة المتعقّلة، والقوّة المتعقّلة[٣] مقارنة لها دائماً. فإمّا أن تكون تلك المقارنة توجب التعقّل دائماً، أو لا تحتمل[٤] التعقّل أصلاً؛ وليس ولا واحد من الأمرين بصحيح.

[٦] تكملة لهذه الإشارات[٥]

فاعلم مِن هذا أنّ الجوهر العاقل منّا، له أن يعقل بذاته. ولأنّه أصلٌ، فلن يكون مركّباً من قوّةٍ قابلة للفساد مقارنة لقوّة الثبات. فإن أُخذت لا على أنّها أصل، بل كالمركّب مِن شيء كالهيولى وشيء كالصورة؛ عمدنا[٦] بالكلام نحو الأصل من جُزئيه[٧]. والأعراض وجودها[٨] في موضوعاتها[٩]، فقوّةُ فسادِها وحدوثها هي في موضوعاتها[١٠]؛ فلم يجتمع فيها تركيب.

وإذا كان كذلك لم تكن[١١] أمثالُ هذه في أنفسها قابلةً للفساد، بعد وجوبِها بعللها[١٢] وثباتِها بها.

[٧] وهم وتنبيه

إنّ قوماً من المتصدّرين يقع عندهم أنّ الجوهر العاقل إذا عقل صورة عقليّة، صار

---

*) تقدّم في الفصل التاسع عشر من النمط الرابع.

١) ط: تصير بها.

٢) أ: لآلته.

٣) د: «القوّة المتعقّلة» ساقطة.

٤) د، ط، ف: لا يحتمل.

٥) ف: تكملة للإشارات، ق: تكملة لهذه الإشارة.

٦) ق: عهدنا.

٧) د: الأصيل من جزئه.

٨) ط: وجوداتها.

٩) أ: موضوعها.

١٠) أ: موضوعها.

١١) أ، ف: لم يكن.

١٢) د: وجودها بعللها، ف: وجوبها لعللها.

هو هي[١].

فلنفرض الجوهر العاقل عقل[٢] «أ» وكان[٣] هو ـعلى قولهم ـ بعينه[٤] المعقول من «أ»[٥]؛ فهل هو حينئذ[٦] كما كان عندما[٧] لم يعقل «أ»، أو بطل منه ذلك؟ فإن كان كما كان، فسواء عَقل «أ» أو لم يعقلها.

وإن كان بطل منه ذلك، أبَطَلَ على أنّه حال له، أو على أنّه ذاته؟ فإن كان على أنّه حال له[٨] والذاتُ باقية، فهو كسائر الاستحالات، ليس على ما[٩] يقولون. وإن كان على أنّه ذاته، فقد بطل ذاته وحدث شيء آخر، ليس أنّه صار هو شيئاً آخر. على أنّك إذا تأمّلتَ هذا أيضاً علمت أنّه يقتضي هيولى مشتركة، وتجدُّدَ مركّبٍ لا بسيط.

[٨] زيادة تنبيه

وأيضاً إذا عقل «أ» ثمّ عقل «ب»، أيكون كما كان عندما عقل «أ» ـحتّى يكون سواء عقل[١٠] «ب» أو لم يعقلها ـ، أو يصير شيئاً آخر، ويلزم منه ما[١١] تقدّم ذكره؟

[٩] وهم وتنبيه[١٢]

وهؤلاء أيضاً قد يقولون: «إنّ النفس الناطقة إذا عقلت شيئاً، فإنّما تـعقل ذلك الشيء باتّصالها بالعقل الفعّال»، وهذا حقّ. قالوا: «واتّصالها بالعقل الفعّال هـو أن تصير هي[١٣] نفس العقل الفعّال؛ لأنّها تصير العقل المستفاد، والعقل الفعّال هو نفسه

١) أ، ق: هو.
٢) ق: إذا عقل.
٣) ف: فكان.
٤) أ: نفسه.
٥) أ، د: الألف.
٦) ق: حينئذ موجود.
٧) د: حينما.
٨) أ: حاله، ق: حالة.
٩) ط: ليس هو على ما، ف: ليس كما.
١٠) ق: حتّى يكون سوى.
١١) أ، د: يلزم ما.
١٢) ط، ف: وهم آخر وتنبيه.
١٣) أ: أن تصير.

يتّصل بالنفس، فيكون[١] العقل المستفاد».

وهؤلاء بين أن يجعلوا العقلَ الفعّال متجزّياً[٢]، قد يتّصل منه شيء دون شيء؛ أو يجعلوا اتّصالاً واحداً، به تُجعَل[٣] النفسُ كاملةً واصلةً إلى كلّ معقول. على أنّ الإحالة في قولهم: «إنّ النفس الناطقة هي العقل المستفاد حين ما يتصوّر به»[٤] قائمة.

[١٠] حكاية

وكان لهم رجل يُعرَف[٥] بـ«فَرْفُريوس»*، عمل في العقل والمعقولات كتاباً[٦] يثني عليه المشّاؤون، وهو حشَف[٧] كلّه. وهم يعلمون من أنفسهم أنّهم لايفهمونه، ولا فرفريوس نفسه.

وقد ناقضه مِن أهل زمانه رجلٌ، وناقَض هو ذلك المناقِضَ بما هو أسقطُ من الأوّل.

[١١] إشارة

اعلم أنّ قول القائل: «إنّ شيئاً مّا[٨] يصير شيئاً آخر، لا على سبيل الاستحالة من حال إلى حال، ولا على سبيل التركيب مع شيء آخر ليحدث منهما[٩] شيء ثالث؛

---

١) أ، ق: فيكون.
٢) ف: متجزّئاً.
٣) ف: يجعل.
٤) د: يتصوّرونه.
٥) د: بحذف «يعرف».
*) هو فرفوريوس Porphurios (٢٣٣ـ٣٠٤م)، فيلسوف من أتباع الأفلاطونيّة الجديدة، تلميذ أفلوطين، وله كتاب إيساغوجي.
٦) ط: والمعقول كتاباً، ق: والمعقولات.
٧) أ: سخف حشف.
٨) أ، د، ف: شيئاً.
٩) أ، د: ليحدث.

بل على أنّه كان شيئاً واحداً، فصار واحداً آخر»[١] قولٌ شعريٌّ غير معقول؛ فإنّه إن كان كلّ واحد[٢] من الأمرين موجوداً، فهما اثنان مُتميّزان.

وإن كان أحدهما غيرَ موجود، فقد بطل الذي كان موجوداً[٣] إن كان المعدومُ قبلُ وحدَث[٤] شيء آخر، أو لم‌يحدث أن[٥] كان المفروض ثانياً[٦] ومصيراً إيّاه.

وإن كانا معدومين، فلم‌يصر أحدهما الآخر؛ بل إنّما يجوز أن يقال[٧]: «إنّ الماء صار هواءً» على أنّ الموضوع للمائيّة خلع المائيّه ولبس الهوائيّة، و[٨] مايجري هذا المجرى.

[١٢] تذنيب

فيظهر لك من هذا أنّ كلّ ما يَعقل فإنّه ذات موجودة، تتقرّر[٩] فيها الجلايا العقليّة تقرُّرَ شيء في شيء آخر.

[١٣] تنبيه

الصور العقليّة قد يجوز بوجهٍ مّا أن تستفاد من الصور الخارجة، مثلاً كما نستفيد[١٠] صورة السماء من السماء. وقد يجوز أن تسبق[١١] الصورة أوّلاً إلى القوّة العاقلة، ثمّ يصير لها وجود من خارج؛ مثل مانعقل[١٢] شكلاً، ثمّ نجعله[١٣] موجوداً.

---

١) ط، ق: شيئاً واحداً آخر.
٢) ف: كلٌّ.
٣) أ، د: بحذف «الذي كان موجوداً».
٤) ف، ق: حدوث.
٥) ف: فأن.
٦) أ: المفروض ثابتاً، د: بالفرض ثانياً.
٧) ق: أن يكون.
٨) أ، ف: أو.
٩) د، ط، ف: يتقرّر.
١٠) ط، ف: تستفيد.
١١) ف، ق: أن يسبق.
١٢) د: أن نعقل؛ ط، ف: ماتعقل.
١٣) ط، ف: تجعله.

ويجب أن يكون ما يعقله واجب الوجود مِن الكلّ[١] على الوجه الثاني.

[١٤] تنبيه

كلّ واحد من الوجهين قد يجوز أن يحصل مِن سببٍ[٢] عقليّ مصوِّرٍ لموجود الصورة[٣] في الأعيان أو غير موجودها بعدُ، في جوهرٍ قابلٍ للصّور المعقولة. ويجوز أن يكون للجوهر العقليّ من ذاته، لا من غيره؛ ولولا ذلك لذهبت[٤] العقول المفارقة إلى غير النهاية.

وواجب الوجود يجب أن يكون له ذلك من ذاته.

[١٥] إشارة

واجب الوجود يجب أن يعقل ذاتَه بذاته ـ على ما تحقّق[٥] * ـ، ويعقل ما بعده من حيث هو علّة لما[٦] بعده و[٧] منه وجودُه، ويعقل سائر الأشياء من حيث وجوبها في سلسلة الترتيب النازل[٨] مِن عنده طولاً وعرضاً.

[١٦] إشارة

إدراك الأوّل للأشياء[٩] من ذاته في ذاته، هو أفضل أنحاء كون الشيء مدرِكاً ومدرَكاً. ويتلوه إدراكُ الجواهر العقليّة للأوّل[١٠] بإشراق الأوّل، ولما بعده منه[١١] من ذاته.

---

١) أ: في الكلّ.
٢) ق: مسبب.
٣) ط: الصور.
٤) ف: لذهب.
٥) أ: حقّق.
*) تقدّم في الفصل الثامن والعشرين من النمط الرابع.
٦) د: علّة ما.
٧) أ، ف: بحذف الواو.
٨) ق: النازلة.
٩) د: الأشياء.
١٠) ق: الأوّل.
١١) أ: ولما بعده.

وبعدهما الإدراكات النفسانيّة التي هي نقشٌ ورَشْم[١] عن طابعٍ عقليّ[٢]، متبدّدُ المبادي[٣] والمناسب.

[١٧] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: إن كانت المعقولاتُ لاتـتّحد بـالعاقل[٤] ولا بـعضُها مـع بـعض ـلما ذكرتَ[٥]ـ، ثمّ قد سلَّمتَ أنّ واجب الوجود[٦] يَعقل كلَّ شيء؛ فليس واحداً حقّاً، بل هناك كثرة.

فنقول: إنّه لمّا كان يعقل[٧] ذاتَه بذاته، ثمّ يلزم قيّوميّته عقلاً بذاته لذاته أن يعقل الكثرة؛ جاءت الكثرة[٨] لازمة متأخّرة، لا داخلة فـي الذات مـقوِّمة[٩]؛ وجـاءت أيضاً على ترتيب. وكثرة اللوازم مـن الذات ـمـباينة أو غـير مـباينةـ لاتـثلم[١٠] الوحدة.

والأوّل تعرض[١١] له كثرة لوازم إضافيّة وغير إضافيّة، وكثرة سلوب؛ وبسبب ذلك كثرةُ الأسماء[١٢]؛ لكن لا تأثير لذلك في وحدانيّة ذاته.

[١٨] إشارة

الأشياء الجزئيّة[١٣] قد تُعقَل كما تُعقَل الكلّيات، من حيث تجب بأسبابها منسوبة

---

١) ف: رسم.
٢) ط، ف، ق: طابع عقليّ.
٣) ط، ق: متبدّد المبادئ.
٤) د: بالعقل.
٥) ف: كما ذكرت.
٦) أ: الواجب الوجود.
٧) د، ف، ق: تعقل.
٨) د: عبارة «جاءت الكثرة» ساقطة.
٩) ط: متقوّمة بها؛ ف، ق: مقوّمة بها.
١٠) ط: لاتثلم.
١١) أ، د، ف: يعرض.
١٢) أ: أسماء.
١٣) أ: الجزوية.

إلى مبدأ نوعه[١] في شخصه تتخصّص به[٢]؛ كالكسوف الجزئيّ[٣]، فإنّه قد يُعقَل وقوعُه بسبب توافي أسبابه الجزئيّة[٤] وإحاطة العقل بها، وتعقلها كما تعقل الكلّيات[٥].

وذلك غير الإدراك الجزئيّ الزمانيّ لها، الذي يحكم أنّه وقع الآن أو قبله، أو يقع بعده؛ بل مثل أن يعقل[٦] أنّ كسوفاً جزئياً[٧] يعرض عند حصول القمر ـ وهو جزئيٌّ مّا[٨] ـ وقتَ كذا ـ وهو جزئيٌّ مّا[٩] ـ في مقابلة كذا.

ثمّ ربّما وقع ذلك الكسوف، ولم يكن[١٠] عند العاقل الأوّل إحاطة بأنّه وقع أو لم يقع، وإن كان معقولاً له على النحو الأوّل؛ لأنّ هذا إدراك[١١] آخر جزئيّ[١٢] يحدث مع حدوث المدرَك، ويزول مع زواله. وذلك الأوّل يكون ثابتاً الدهر[١٣] كلّه، وإن كان علماً بجزئيّ[١٤]؛ وهو أنّ العاقل لأنّ[١٥] بين كون القمر[١٦] في موضع كذا وبين كونه[١٧] في موضع كذا، يكون[١٨] كسوف معيَّن في وقتٍ[١٩] من زمانٍ[٢٠] أوّل الحالَين محدودٍ، عَقْلُه[٢١] ذلك أمرٌ ثابت قبل كون الكسوف[٢٢] ومعه وبعده.

[١٩] تنبيه وإشارة

قد تتغيّر الصفات للأشياء على وجوه:

---

١) أ: نوعها.
٢) ط: بحذف «تتخصّص به»، ف: متخصّص به.
٣) أ: الجزويّ.
٤) أ: الجزويّة.
٥) أ: الجزويات.
٦) ف: أن تعقل.
٧) أ: جزوياً.
٨) أ: جزويّ مّا.
٩) أ: جزويّ مّا.
١٠) ق: لم تكن.
١١) د: لإدراك.
١٢) أ: جزويّ.
١٣) ق: ثابت الدهر.
١٤) أ: بجزويّ.
١٥) ق: العاقل الأوّل يعقل أنّ، ف: العاقل يعقل أنّ.
١٦) د: بين القمر.
١٧) د: ومن كونه.
١٨) ق: بحذف «يكون».
١٩) ق: وقت معيّن.
٢٠) د: وفي زمان.
٢١) ق: عقلي و.
٢٢) ط: قبل الكسوف.

منها: مثل أن يسودّ الذي كان أبيض، وذلك باستحالة[١] صفة متقرِّرة غير مضافة.

ومنها:[٢] مثل أن يكون الشيء قادراً على تحريك جسمٍ مّا، فلو عُدِم ذلك الجسمُ استحال أن يقال: إنّه قادر على تحريكه. فاستحال إذن هو[٣] عن صفته[٤]، ولكن من غير تغيّر[٥] في ذاته؛ بل في إضافته.

فإنّ «كونه قادراً» صفةٌ له واحدة، تلحقها[٦] إضافة إلى أمر كلّيّ مِن تحريكِ أجسام بحالٍ مّا مثلاً لزوماً أوّليّاً ذاتيّاً، ويدخل[٧] في ذلك زيد وعمرو وحجارة[٨] وشجرة[٩] دخولاً ثانياً؛ فإنّه ليس «كونه قادراً» متعلّقاً به الإضافات المتعيّنة تعلُّقَ ما لابدّ منه؛ فإنّه لو لم يكن زيدٌ أصلاً في الإمكان ولم تقع[١٠] إضافةُ القوّة إلى تحريكه أبداً، ما ضرّ ذلك في كونه قادراً على التحريك.

فإذن[١١] أصل «كونه قادراً» لا يتغيّر بتغيُّر أحوال المقدور عليها[١٢] من الأشياء، بل إنّما تتغيّر الإضافات الخارجيّة[١٣] فقط. فهذا القسم كالمقابل للذي قبله.

ومنها: مثل أن يكون الشيء عالماً بأنّ شيئاً ليس، ثمّ يحدث الشيء فيصير[١٤] عالماً بأنّ الشيء أيْس؛ فتتغيّر[١٥] الإضافة والصفة المضافة معاً، فإنّ كونه عالماً بشيء مّا تختصّ الإضافة به[١٦]، حتّى إنّه إذا كان عالماً بمعنى كلّي[١٧] لم يكف ذلك في أن يكون[١٨] عالماً بجزئيّ جزئيّ؛ بل يكون العلمُ بالنتيجة[١٩] علماً مستأنفاً

---

١) ق: كان أبيض لاستحالة.

٢) ط: منها (بحذف الواو).

٣) د، ط، ق: هو إذن.

٤) ط: عن صفة، ف: غير صفة، ق: على صفته.

٥) ق: غير تغيّره.

٦) ط: تلزمها.

٧) ق: فيدخل.

٨) ط، ق: حجر.

٩) د، ط، ق: شجر.

١٠) أ: لم يقع.

١١) ط: فإنّ.

١٢) د، ق: المقدور عنه.

١٣) ط: الخارجة.

١٤) ق: ثمّ يحدث فيصير.

١٥) د: فيتغيّر.

١٦) د: الإضافة.

١٧) ق: لمعنى كلّي.

١٨) أ، د، ف: بأن يكون.

١٩) ق: بالشخصة لشخصه.

تلزمه[١] إضافة مستأنفة وهيأة للنفس مستجدّة[٢]، لها إضافة مستجدّة مخصوصة غير العلم بالمقدّمة وغير هيأة تحقّقها؛ لا[٣] كما كان في كونه قادراً، له بهيأة واحدة إضافاتٌ شتّى.

فهذا إذا اختلف حال المضاف إليه من عدم أو[٤] وجود، وجب[٥] أن يختلف حال الشيء الذي له الصفة؛ لا في إضافة الصفة نفسها فقط، بل وفي الصفة التي تلزمها[٦] تلك الإضافة أيضاً.

فما ليس موضوعاً للتغيّر، لم‌يجز أن يعرض له تبدُّلٌ بحسب القسم الأوّل، ولا بحسب القسم الثالث. وأمّا[٧] بحسب القسم الثاني فقد يجوز في إضافات بعيدة لاتؤثّر في الذات.

[٢٠] نكتة

كونك يميناً وشمالاً[٨] إضافة محضة. وكونك قادراً وعالماً هو كونك في حال متقرّرة[٩] في نفسك، تتبعها إضافة لازمة أو لاحقة؛ فأنت[١٠] بهما ذوحال مضافة، لا ذوإضافة محضة.

[٢١] تذنيب

فالواجب الوجود[١١] يجب أن لايكون علمه بالجزئيّات[١٢] علماً زمانيّاً، حتّى

---

١) د: يلزمه.
٢) ق: وهيأة مستجدة.
٣) ط: إلاّ.
٤) أ، د: و.
٥) ط: ويجب، ق: ووجب.
٦) أ، د، ف: يلزمها.
٧) د: فأمّا.
٨) أ: وشمالاً هو.
٩) ف: حالة متقرّرة.
١٠) د: فإنّك.
١١) د: واجب الوجود، ف: والواجب الوجود.
١٢) أ: بالجزويات.

يدخل فيه الآن والماضي والمستقبل، فيعرض[١] لصفة ذاته أن تتغيّر[٢]؛ بل يجب أن يكون علمه بالجزئيّات على الوجه المقدّس العالي على[٣] الزمان والدهر.

ويجب أن يكون عالماً بكلّ شيء، لأنّ كلّ شيء لازم[٤] ـ بوسط أو بغير وسط[٥] ـ يتأدّى إليه بعينه قَدَرُه الذي هو تفصيل قضائه الأوّل تأدّياً واجباً، إذ كان ما لا يجب لا يكون ـ كما علمت[٦] * ـ.

[٢٢] إشارة

فالعناية هي[٧] إحاطة علم الأوّل بالكلّ، وبالواجب أن يكون عليه الكلُّ حتّى يكون على أحسن النظام[٨]؛ وبأنّ ذلك واجب عنه وعن إحاطته به، فيكون الموجود وفقَ المعلوم على أحسن النظام[٩]، من غير انبعاث قصد وطلب من الأوّل الحقّ[١٠].

فَعِلْمُ الأوّلِ بكيفيّة الصواب في ترتيب وجود الكلّ[١١]، منبعٌ لفيضان الخير في الكلّ**.

[٢٣] إشارة

الأُمور الممكنة في الوجود منها أُمور يجوز أن يتعرّى وجودُها عن الشرّ والخلل

---

١) د: فيفرض.

٢) د، ط: أن يتغيّر.

٣) د، ط، ق: عن.

٤) ط: لازم له.

٥) أ، ف: غير وسط.

٦) د: كما قد علمت.

*) تقدّم في الفصل العاشر من النمط الخامس.

٧) أ، ط، ف، ق: هو.

٨) ط: من هنا إلى رقم (٩) ساقطة.

١٠) د: الحقّ الأوّل.

١١) ق: وجوب الكلّ.

**) قد تقدّم بعض الكلام في معنى العناية، في الفصل التاسع من النمط السادس.

والفساد أصلاً؛ وأُمور[١] لايمكن أن تكون[٢] فاضلة فضيلتها، إلّا وتكون[٣] بحيث يعرض منها شرٌّ مّا عند ازدحامات الحركات ومصادمات المتحرّكات. وفي القسمة أُمور شرّيّة إمّا على الإطلاق، وإمّا بحسب الغلبة.

وإذا كان الجود المحض[٤] مبدأً لفيضان الوجود[٥] الخيريّ الصواب، كان وجود القسم الأوّل واجباً فيضانه؛ مثل[٦] وجود الجواهر العقليّة وما يشبهها.

وكذلك القسم الثاني يجب فيضانه، فإنّ في أن لايوجَد[٧] خير كثير ولا يُؤتى به ـ تحرّزاً من شرّ قليل ـ شرّاً كثيراً. وذلك مثل خلق النار، فإنّ النار لاتفضل[٨] فضيلتها ولاتكمل معونتها[٩] في تتميم الوجود[١٠] إلّا أن تكون بحيث تؤذي وتؤلم ما تتّفق[١١] لها مصادمتُه من[١٢] أجسام حيوانيّة.

وكذلك الأجسام الحيوانيّة لايمكن أن تكون لها[١٣] فضيلتها، إلّا أن تكون بحيث يمكن أن تتأدّى أحوالُها في حركاتها وسكوناتها[١٤] ـ وأحوال مثل النار في تلك أيضاً ـ إلى اجتماعات ومصاكّات مؤذية؛ وأن تتأدّى أحوالها وأحوال الأُمور التي في العالم، إلى أن يقع لها خطأً في عقدٍ[١٥] ضارٍّ في المعاد وفي الحقّ، أو[١٦] فَرْطُ هيجانٍ غالب عامل من شهوة أو غضب ضارٍّ في أمر المعاد.

وتكون القوى المذكورة لاتغني غناها[١٧] أو تكونَ بحيث يعرض لها عند

---

١) ط، ف: ومنها أُمور.
٢) د، ط، ف: أن يكون.
٣) د، ط، ف: يكون.
٤) أ، ق: الوجود المحض؛ ف: الجواد المحض.
٥) ط: الجود.
٦) ق: بمثل.
٧) ط: أن لايوجد منها.
٨) ط، ف: لايفضل.
٩) ف: مؤونتها.
١٠) ق: تكميل الوجود.
١١) أ، د، ف: يتّفق.
١٢) ط، ق: في.
١٣) د: بحذف «أن تكون لها»؛ ط، ف، ق: أن يكون لها.
١٤) د: سكناتها.
١٥) أ، د، ط: خطأ عقد.
١٦) ط: إذ.
١٧) د: غناءها.

المصاكّات[١] عارض خطأ[٢] وغلبة هيجان[٣]؛ وذلك في أشخاصٍ أقلّ من أشخاص السالمين، وفي أوقات[٤] أقلّ من أوقات السلامة.

ولأنّ هذا معلوم في العناية الأُولى، فهو كالمقصود بالَعرض. فالشرّ[٥] داخل في القَدَر بالعرض[٦]، كأنّه مثلاً مرضيٌّ به بالعرض[٧].

[٢٤] وهم وتنبيه

ولعلّك تقول: إنّ أكثر الناس الغالب عليهم الجهل و[٨] طاعة الشهوة والغضب، فلِمَ صار هذا الصنف منسوباً فيهم إلى أنّه نادر؟!

فاسمع أنّه كما أنّ أحوال البدن في هيأته ثلاثة[٩]: حالُ البالغ في الجمال والصحّة، وحالُ المتوسّط في الجمال والصحّة[١٠]، وحالُ القبيح والمِسْقام أو السقيم[١١]، والأوّل والثاني ينالان من السعادة العاجلة البدنيّة[١٢] قسطاً وافراً أو معتدلاً[١٣] أو يسلمان؛ كذلك حال النفس في هيأتها ثلاثة[١٤]:

حال البالغ في فضيلة العقل والخُلْق، وله الدرجة القصوى في السعادة الأُخرويّة[١٥]؛ وحالُ من ليس له ذلك[١٦] لاسيّما في المعقولات، إلّا أنّ جهله ليس على الجهة الضارّة في المعاد[١٧]، وإن كان ليس له كثير ذُخر[١٨] من العلم جسيم

---

١) ط، ف، ق: المصادمات.
٢) أ، ق: خطاء.
٣) ط: أو غلبة هيجان.
٤) أ: وأوقات.
٥) ط: والشرّ.
٦) ق: من هنا إلى رقم (٧) ساقطة.
٨) أ: أو.
٩) أ، ف: هيأة ثلاثة، ط: هيئات ثلاثة، ق: هيئاته ثلاث.
١٠) أ: حال ماليس كذلك؛ ف، ق: حال من ليس ببالغ فيهما.
١١) د: السقيم والمسقام، ط: المسقام والسقيم.
١٢) ا: العاجلية البدنيّة، ق: البدنيّة العاجلة.
١٣) ط: وافراً معتدلاً.
١٤) د، ط: هيئاتها ثلاثة، ق: هيأتها ثلاث.
١٥) د: الآخرية، ق: الآخرة.
١٦) د: تلك.
١٧) ط: من المعاد.
١٨) أ: كبير ذخر.

النفع[١] في المعاد، إلّا أنّه في[٢] جملة أهل السلامة ونيل حظٍّ مّا من الخيرات الآجلة[٣]؛ وآخَرُ كالمِسْقام و[٤] السَّقيم، هو[٥] عُرْضَة الأذى في الآخرة.

وكلّ واحد من الطرفين نادر؛ والوسط[٦] فاشٍ غالب، وإذا[٧] أُضيفَ إليه الطرف الفاضل صار لأهل النجاة غلبة وافرة.

[٢٥] تنبيه

لايَقعنَّ[٨] عندك أنّ السعادة في الآخرة نوع واحد. ولايقعنّ عندك أنّها لاتُنال أصلاً إلّا بالاستكمال[٩] في العلم، وإن كان ذلك يجعل نوعها نوعاً أشرف.

ولا يَقعنَّ عندك أنّ تفاريق الخطايا باتكة لعصمة النجاة. بل إنّما يُهلِك الهلاكَ السرمد ضربٌ من الجهل، وإنّما[١٠] يُعرِّض للعذاب المحدود ضرب من الرذيلة وحدّ منه؛ وذلك في أقلّ أشخاص الناس.

ولا تُصغ إلى من يَجعل النجاة وقفاً على عدد، ومصروفة[١١] عن أهل الجهل والخطايا صَرفاً إلى الأبد. واستوسِعْ رحمة اللّه[١٢]، وستسمع لهذا فضلَ بيان*.

[٢٦] وهم وتنبيه

أو[١٣] لعلّك تقول: هلّا أمكن أن يَبرأ[١٤] القسم الثاني عن[١٥] لحوق الشرّ؟!

---

١) ق: له بسببه جسم النفع.
٢) ط، ق: من.
٣) ط: خيرات الآجلة.
٤) ف، ق: أو.
٥) ط: وهو.
٦) ف: فالوسط.
٧) د: فإذا.
٨) ط: ولايقعنّ.
٩) د، ط، ف: باستكمال.
١٠) ف: فإنّما.
١١) ط: عدد، مصروفة.
١٢) د: اللّه عزّوجلّ، ق: اللّه تعالى.
*) سيأتي في الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، من النمط الثامن.
١٣) ف: و.
١٤) ف: أن تبرأ، ق: أن يرئ.
١٥) ق: من.

فيكون جوابك: أنّه لو بَرِئَ عن أن يلحقه ذلك لكان شيئاً غير هذا القسم، وكان القسمَ الأوّل، وقد فرغ عنه[١]. وإنّما هذا القسم في أصل وضعه ما[٢] ليس يمكن أن يكون الخير الكثير يتعلّق به، إلّا وهو بحيث يلحقه شرٌّ بالضرورة عند المصادمات الجارية[٣]؛ فإذا برئ عن هذا فقد جُعِل غير نفسه، وكأنّ[٤] النار جُعِلت[٥] غير النار والماء غيرَ الماء.

وتركُ وجود هذا القسم ـوهو على صفته المذكورة[٦]ـ غير لائق بالجود، على ما بيّنّاه[٧] *.

[٢٧] وهم وتنبيه

و لعلّك تقول أيضاً[٨]: فإن كان القَدَرُ فلِمَ العقابُ؟!

فتأمّل جوابه: إنّ العقاب للنفس على[٩] خطيئتها ـكما ستعلم**ـ هو كالمرض للبدن على نَهَمه؛ فهو لازم من لوازم ما ساق إليه الأحوال الماضية التي لم يكن من وقوعها بُدّ، ولا من[١٠] وقوع ما يتبعها.

وأمّا أن يكون[١١] على جهة أُخرى من مبدأ له[١٢] من خارج[١٣]، فحديثٌ آخر. ثمّ إذا سُلِّم مُعاقِب[١٤] من خارج فإنّ ذلك أيضاً يكون[١٥] حسَناً، لأنّه قد كان يجب

---

١) ق: عنك.
٢) ف: ممّا.
٣) ط، ف، ق: الحادثة.
٤) د، ط، ف، ق: وكان.
٥) د: خلقت؛ ط، ق: قد جعلت.
٦) ق: الصفة المذكورة.
٧) أ، د، ف: بيّنّا.
*) تقدّم في الفصل الثالث والعشرين من هذا النمط.
٨) أ، د: أيضاً تقول.
٩) ق: عن.
**) سيأتي في الفصل الحادي عشر من النمط الثامن.
١٠) ق: ولابدّ من.
١١) ط، ق: وأمّا الذي يكون.
١٢) ط، ق: مبتدئ له.
١٣) أ: آخر خارج (بحذف «من»).
١٤) ق: معاقباً.
١٥) أ: يكون أيضاً.

أن يكون التخويف موجوداً في الأسباب التي تثبت[١]، فينفع[٢] في الأكثر.

والتصديق تأكيد للتخويف؛ فإذا[٣] عرض من أسباب القَدَر أن عارض واحد[٤] مقتضى التخويف والاعتبار، فركب الخطأ[٥] وأتى بالجريمة؛ وجب التصديق لأجل الغرض العامّ، وإن كان غيرَ ملائم لذلك الواحد ولا واجباً[٦] من مختار رحيم، لو لم يكن هناك[٧] إلّا جانب المبتلى بالقَدَر، ولم تكن[٨] في المفسدة الجزئيّة له مصلحة كلّية عامّة كثيرة. لكن لا يُلتفَت[٩] لِفْت الجزئيّ لأجل الكلّي؛ كما لا يُلتفَت[١٠] لِفْت الجزء لأجل الكلّ، فيُقطَع عضو ويؤلَم لأجل البدن بكلّيّته ليَسلم.

وأمّا ما يُورَد من حديث الظلم والعدل، ومن حديث أفعال يقال: إنّها من الظلم، وأفعال مقابلة لها، ووجوب[١١] ترك هذه والأخذ بتلك ـ على أنّ ذلك من المقدّمات الأوّليّة ـ؛ فغير واجب[١٢] وجوباً كلّيّاً[١٣]، بل أكثره من المقدّمات المشهورة التي جمع[١٤] عليها ارتياد المصالح[١٥]، ولعلّ فيها ما يصحّ بالبرهان بحسب بعض الفاعلين. وإذا حقّت[١٦] الحقائق فليُلتفَت[١٧] إلى الواجبات، دون أمثالها؛ وأنت قد عرفت[١٨] أصناف المقدّمات في موضع آخر[١٩] *.

---

١) د: ثبتت.

٢) ط، ف: فتنفع، ق: فيتفع.

٣) ق: وإذا.

٤) ف: عرض واحد، د: عارض.

٥) ق: الخطايا.

٦) ف: لا واجب.

٧) د: هنالك.

٨) أ: لم يكن.

٩) أ: لا نلتفت.

١٠) أ: لا نلتفت.

١١) ق: وجب.

١٢) د: بغير الواجب.

١٣) أ: وجوباً أوّلياً.

١٤) ط: أجمع.

١٥) ط: أرباب المصالح.

١٦) ط، ف، ق: حقّقت.

١٧) أ: فلنلتفت.

١٨) ط، ق: فقد عرفت.

١٩) ق: موضعها.

*) تقدّم في الفصل الأوّل من النهج السادس.

النمط الثامن

في البهجة والسعادة

[أ] وهم وتنبيه

إنّه قد يسبق إلى[1] الأوهام العامّية أنّ اللذّات القويّة المستعلية هي الحسّيّة، وأنّ ما عداها لذّاتٌ ضعيفة، وكلُّها خيالات غير حقيقيّة.

وقد يمكن أن يُنبَّه مِن جملتهم مَن له تمييزٌ مّا، فيقال له: أليس ألذّ ما تصفونه[2] من هذا القبيل هو المنكوحات والمطعومات وأُمور تجري مجراها؟ وأنتم تعلمون أنّ المتمكِّن من غلبةٍ مّا ولو في أمر خسيس[3] -كالشطرنج والنرد- قد يعرض له مطعوم ومنكوح[4]، فيرفضه لما يعتاضه مِن لذّة الغلبة الوهميّة؛ وقد يعرض[5] مطعوم ومنكوح[6] لطالب العفّة والرياسة[7] مع صحّة جسمه[8] في صحبة حَشَمه[9]، فَينفض[10] اليدَ منهما مراعاة للحُشْمة، فتكون[11] مراعاة الحُشْمة آثرَ وألذّ لا محالة هناك مِن المنكوح والمطعوم[12].

---

١) د: يسبق، ط: سبق إلى.

٢) د، ف: يصفونه.

٣) د: خسيس بئيس.

٤) ق: منكوح يطالب.

٥) ق: وقد يعرض له.

٦) أ: من هنا إلى رقم (٨) ساقطة.

٧) ف: الرئاسة.

٨) ق: جسمية.

٩) ق: من رقم (٨) إلى هنا ساقطة.

١٠) ق: فينقبض.

١١) أ، د: فيكون.

١٢) ق: المطعوم والمنكوح.

وإذا عرض[١] للكرام من الناس الالتذاذُ بإنعامٍ[٢] يُصيبون موضعَه، آثروه على الالتذاذ[٣] بمشتهىً حيوانيٍّ[٤] متنافسٍ فيه، وآثروا فيه غيرَهم على أنفسهم مُسرعين إلى الإنعام به. وكذلك[٥] فإنّ كبير النفس يستصغر الجوعَ والعطش[٦] عند المحافظة على ماء الوجه؛ ويستحقر هولَ الموت ومفاجأةَ العطَب[٧] عند مناجزة المبارزين؛ وربّما اقتحم الواحدُ على عددٍ دَهْم مُمتطياً ظَهْرَ الخطر، لما يتوقّعه مِن لذّةِ الحمد ولو بَعد الموت، كأنّ[٨] تلك تصل[٩] إليه وهو ميِّتٌ.

فقد بان أنّ اللذّاتِ الباطنة مستعلية على اللّذات الحسّية. وليس ذلك في العاقل فقط، بل وفي العُجْم من الحيوانات؛ فإنّ مِن كلاب الصيد ما يقتنص على الجوع، ثمّ يُمسكه على صاحبه، وربّما حَمله إليه؛ والمرضعة[١٠] من الحيوانات تُؤثر ما ولَدَتْه على نفسها[١١]، وربّما خاطرتْ محاميةً عليه أعظمَ من مخاطرتها في ذات حمايتها نفسَها[١٢].

فإذا كانت اللذّات الباطنة أعظمَ من الظاهرة ـ وإن لم تكن عقليّة ـ فما قولك في العقليّة؟!

[٢] تذنيب

فلا ينبغي أن نستمع إلى قول من[١٣] يقول: إنّا لو حُصِّلنا على جملة لا نأكل فيها[١٤] ولا نشرب[١٥] ولا ننكح[١٦]، فأيَّة سعادةٍ[١٧] تكون لنا؟!

والذي يقول هذا فيجب أن يُبصَّر ويقال له: يا مسكين! لعلّ الحال التي للملائكة

---

١) أ: اعترض.
٢) د: من هنا إلى رقم (٣) ساقطة.
٤) د: بمشتهىً حيوانياً، ق: بمشتهى حيوان.
٥) د، ط، ف: ولذلك.
٦) أ: بحذف «يستصغر الجوع والعطش».
٧) د: مفاجات العطب.
٨) د، ط، ف، ق: كان.
٩) د، ط، ف، ق: ذلك يصل.
١٠) أ، د، ف: الراضعة.
١١) ق: أنفسها.
١٢) د، ط، ق: أنفسها.
١٣) أ: إلى من.
١٤) د: لاننكح فيها.
١٥) ط، ف: ولانشرب فيها.
١٦) د: ولا نأكل.
١٧) أ، ط: فأيّ سعادة.

وما فوقَها ألذُّ وأبهجُ وأنعم من حال الأنعام، بل كيف يمكن أن يكون لأحدهما[١] إلى الآخر نسبة يُعتدّ بها؟!

[٣] تنبيه

إنّ اللذّة هي إدراك[٢] ونيل لوصول ما هو عند المدرِك كمال وخير، من حيث هو كذلك. والألم هو إدراك[٣] ونيل لوصول ما هو عند المدرِك آفة وشرّ.

وقد يختلف الخير والشرّ بحسب القياس: فالشيء الذي هو عند الشهوة خيرٌ هو مثل المَطْعم الملائم[٤] والمَلْبس الملائم[٥]؛ والذي هو عند الغضب خيرٌ فهو الغلبة؛ والذي هو عند العقل خيرٌ فتارة وباعتبار فالحقّ، وتارة وباعتبار[٦] فالجميل. ومن العقليّات نيلُ الشكر، ووفور المدح والحمد والكرامة؛ وبالجملة[٧] فإنّ هـمم ذوي العقول في ذلك مختلفة.

وكلُّ خير بالقياس إلى شيء مّا فهو الكمال الذي يختصّ به، وينحوه باستعداده الأوّل[٨]. وكلّ لذّة[٩] فإنّها تتعلّق بأمرين: بكمالٍ خيريّ، وبإدراكٍ له من حيث هو كذلك.

[٤] وهم وتنبيه

ولعلّ ظانّاً يظنّ أنّ من الكمالات والخيرات ما لا يُلتذّ به اللذّةَ التي تُناسب مبلغه، مثل الصحّة والسلامة، فلا يُلتذّ بهما ما يُلتذّ بالحُلو وغيره[١٠].

---

١) أ: بل كيف لأحدهما.
٢) ط: إدراك الشيء.
٣) أ: والألم إدراك.
٤) أ، ط: الملايم.
٥) أ، ط: الملايم.
٦) د: واعتبار.
٧) ق: بحذف «وبالجملة».
٨) أ: استعداده الأوّل.
٩) أ: فكلّ لذّه.
١٠) أ: بحذف «وغيره».

فجوابه ـبعد المسامحة والتسليم ـ: أنّ الشرط كان حصولاً وشعوراً[١] جميعاً، ولعلّ المحسوسات إذا استقرّت لم يُشعَر بها. على أنّ المريض والوَصِب[٢] يجد عند الثُؤوب إلى الحالة الطبيعيّة مغافصة غيرَ خفيّ التدريج، لذّةً عظيمةً.

[٥] تنبيه

واللذيذ قد يصل فيُكرَه كراهيّةَ بعض المرضى للحُلْو[٣]، فضلاً عن أن لا يشتهي[٤] اشتهاء شائقاً[٥]. وليس ذلك طاعناً فيما سلف؛ لأنّه ليس خيراً في تلك الحال[٦]، إذ ليس يَشعر به الحسُّ[٧] من حيث هو خير.

[٦] تنبيه

إذا[٨] أردنا أن نستظهر في البيان ـمع غناء ما سلف عنه إذا لُطِّف لفهمه[٩]ـ زدنا فقلنا[١٠]: «إنّ اللذّة[١١] إدراكٌ كذا من حيث هو كذا، ولا شاغل ولا مُضادَّ للمدرِك»، فإنّه إذا لم يكن سالماً فارغاً أمكن أن لا يشعر بالشرط.

أمّا غير السالم فمثلُ عليل المِعدة إذا عاف الحُلْوَ، وأمّا غير الفارغ فمثل المُمتلئ جدّاً يَعاف الطعامَ اللذيذ. وكلّ واحد منهما إذا زال مانعُه عادت لذّته وشهوته[١٢]، وتأذّى بتأخّر ما هو الآن يكرهه.

---

١) أ، ف: حصول و شعور.
٢) أ: المريض الوصب.
٣) ق: الحلو.
٤) ط، ف: عن لا يشتهي.
٥) أ: سابقاً، ف: شائعاً.
٦) ق: الحالة.
٧) أ: به بالحسّ، ف: الحسّ.
٨) أ، د، ف: إن.
٩) د: في فهمه.
١٠) ط، ق: وقلنا.
١١) ط: اللذّة هي، ق: اللذّة هو.
١٢) ق: بحذف «و شهوته».

[٧] تنبيه

وكذلك قد يحضر السبب المُؤلم[١] وتكون القوّة الدرّاكة[٢] ساقطة، كما في قرب الموت من المرضى[٣]؛ أو مَعوقةً كما في الخَدَر؛ فلا يتألّم به[٤]. فإذا انتعشت[٥]القوّةُ أو زال العائق، عظم الألم.

[٨] تنبيه

إنّه قد يصحّ إثبات لذّةٍ مّا يقيناً؛ ولكن إذا لم يقع المعنى الذي يُسمّى «ذوقاً»، جاز أن لا نجد[٦] إليها شوقاً. وكذلك[٧] قد يصحّ ثبوت أذىً مّا يقيناً؛ ولكن إذا لم يقع المعنى الذي يُسمّى[٨] بـ«المقاساة»، كان في الجواز أن لا يقع عنها بالغُ الاحتراز.

مثال الأوّل: حالُ العِنّين خِلقةً عند لذّة الجماع، ومثال الثاني: حال من لم يُقاسِ وَصْبَ الأسقام عند الحِمْية.

[٩] تنبيه

كلُّ مستلذٍّ به فهو سبب كمالٍ[٩] يحصل للمدرِك، هو بالقياس إليه خير.

ثمّ لا نشكّ[١٠] في أنّ الكمالات وإدراكاتها متفاوتة: فكمال الشهوة مثلاً[١١] أن يتكيّف العضو الذائق بكيفيّة الحلاوة مأخوذةً عن مادّتها، ولو وقع مثل ذلك لا عن

---

١) أ، د، ق: المولم.
٢) ف: المدركة.
٣) ق: بحذف «من المرضى».
٤) ط: فلا يتألّم.
٥) ط، ف: انبعثت.
٦) ط، ق: أن لا يجد.
٧) ق: ولذلك.
٨) أ، د: المعنى المسمّى.
٩) أ: بسبب كمال.
١٠) ط، ف: لا يشكّ.
١١) ق: مثل.

سببٍ خارج كانت اللذّة قائمة؛ وكذلك الملموس والمشموم و نحوهما. وكمال القوّة الغضبيّة أن تتكيّف النفسُ بكيفيّة غلبةٍ أو كيفيّة شعورٍ بأذىً يحصل في المغضوب عليه. وكمال الوهم[١] التكيّف بهيأةِ ما يرجوه، أو ما يذكره. وعلى هذا حال[٢] سائر القوى.

وكمال الجوهر العاقل أن تتمثّل[٣] فيه جليَّةُ الحقّ الأوّل قدرَ ما[٤] يمكنه أن ينال منه ببهائه[٥] الذي يخصّه؛ ثمّ يتمثّل فيه الوجود كلُّه[٦] على ما هو عليه مجرّداً عن الشوب، مبتدءاً فيه[٧] بَعد الحقّ الأوّل بالجواهر العقليّة العالية[٨]، ثمّ الروحانيّة السماويّة[٩] والأجرام السماويّة[١٠]، ثمّ ما بعد ذلك؛ تمثُّلاً لايمايز الذاتَ. فهذا هو الكمال الذي يصير به الجوهر العقليّ بالفعل، وما سلف هو[١١]الكمال الحيوانيّ.

والإدراك العقليّ خالص إلى الكنه عن الشوب، والحسّيّ شوب كلُّه. وعدد تفاصيل العقليّ لايكاد يتناهى[١٢]؛ والحسّيَّة محصورة[١٣] في قلّة، وإن كثرت فبالأشدّ[١٤] والأضعف.

ومعلومٌ أنّ نسبة اللذّة إلى اللذّة نسبة المدرَكِ إلى المدرَك، والإدراكِ إلى الإدراك. فنسبة اللذّة العقليّة إلى الشهوانيّة نسبة جليّة الحقّ الأوّل وما يتلوه إلى مثل[١٥] كيفيّة الحلاوة، و[١٦] نسبة الإدراكين[١٧].

١) أ: والوهم.
٢) أ: هذا، د: هذا الحال.
٣) ف: أن يتمثّل.
٤) ق: قدراً ما.
٥) ق: نهايته.
٦) ق: الوجود فيه كليه.
٧) د، ط: مبتدياً فيه، ق: مبتدء فيه.
٨) أ: بالجواهر العالية، ق: بالجواهر العقلية.
٩) أ: الروحانيّة السمائية، ط: الروحانيات السماوية.
١٠) أ: السمائية.
١١) د: فهو.
١٢) أ: لايكاد تتناهى.
١٣) أ: والحسيّ محصور.
١٤) أ: فالأشدّ.
١٥) د، ف: نيل.
١٦) ط، ف، ق: وكذلك.
١٧) د: الادراكين لذلك.

[١٠] تنبيه

الآن إذا كنتَ في البدن وفي شواغله وعوايقه[١] فلم‌تَشتَق[٢] إلى كمالك المناسب[٣]، أو لم‌تتألّم بحصول ضدّه؛ فاعلم أنّ ذلك منك، لا منه؛ وفيك من أسباب ذلك بعض ما نُبِّهتَ عليه*.

[١١] تنبيه

واعلم أنّ هذه الشواغل ـ التي هي كما علمت من أنّها انفعالات وهيئات تلحق النفسَ[٤] بمجاورة البدن[٥] ـ إن تمكّنتْ بعد المفارقة[٦] كنتَ بعدها كما كنت[٧] قبلها؛ لكنّها تكون كآلام[٨] متمكّنة كان عنها شغل، فوقع إليها فراغ، فأُدْرِكت[٩] من حيث هي منافية.

وذلك الألم المقابل لمثل[١٠] تلك اللذّة الموصوفة ـ وهو[١١] ألم النار الروحانيّة ـ فوق ألم النار الجسمانيّة.

[١٢] تنبيه

ثمّ اعلم[١٢] أنّ ما كان[١٣] من رذيلة النفس من جنسِ نقصان الاستعداد للكمال الذي يُرجَى بعد المفارقة، فهو غير مجبور؛ وما كان بسبب غواشٍ

---

١) د: وفي عوابقه؛ ط، ق: وعوائقه.
٢) ف، ق: ولم‌تشتق.
٣) ف: الكمال المناسب.
*) يشير إلى ما تقدّم في الفصل الثامن من هذا النمط.
٤) أ: تلحق. ط: تلحق للنفس.
٥) ـ، ق: لمجاورة البدن.
٦) أ: قبل المفارقة.
٧) أ، د: أنت. ط: كنت أنت.
٨) د، ق: كالآلام.
٩) ط: وأُدركت.
١٠) ق: بمثل.
١١) أ، د: وهي؛ ط: هو.
١٢) ق: بحذف «ثمّ اعلم».
١٣) ط: كانت.

غريبة(١) فيزول(٢)، ولا يدوم بها(٣) التعذّب(٤).

[١٣] تنبيه

واعلم أنّ رذيلة النقصان إنّما تتأذّى بها(٥) نفسٌ شَيِّقة(٦) إلى الكمال، وذلك الشوق تابع(٧) لتنبُّهٍ يفيده الاكتساب(٨).

والبُلْه بجَنْبَةٍ(٩) من هذا العذاب، وإنّما هو للجاحدين والمُهمِلين والمُعرِضين عمّا أُلمِعَ به إليهم من الحقّ. فالبَلاهة أدنى إلى الخلاص من فطانة بتراء(١٠).

[١٤] تنبيه

والعارفون المتنزّهون(١١) إذا وُضِع عنهم دَرَنُ(١٢) مقارنة البدن وانفكّوا عن(١٣) الشواغل، خلصوا إلى عالَم القدس والسعادة، وانتقشوا(١٤) بالكمال الأعلى، وحصلت(١٥) لهم اللذّة العُليا(١٦) وقد عرفتَها*.

[١٥] تنبيه

و ليس(١٧) هذا الالتذاذ مفقوداً من كلّ وجه والنفسُ في البدن؛ بل المُنغمِسون في

---

١) أ، ط: غواشي غريبة، ق: عوارض غريبة.
٢) أ، د: فيزول.
٣) د: ولايدوم به، ف: ولا يبقى بها.
٤) ط، ق: التعذيب.
٥) د: يتأذى به.
٦) ف، ق: النفس الشيّقة.
٧) ق: مانع.
٨) أ: الاكتسابات.
٩) أ، ق: بجنبه.
١٠) أ، د: بترآ.
١١) ط: المنزّهون.
١٢) أ، ف: وزر.
١٣) أ: من .
١٤) ق: فانتقشوا.
١٥) أ: خلصت.
١٦) ط: العلياء.
*) تقدّم في الفصل التاسع من هذا النمط.
١٧) أ: فليس.

تأمّل الجبروت المُعرِضون عن الشواغل يُصيبون ـوهُمْ في الأبدان ـ مِن هذه اللذّة حظّاً وافراً، قد يتمكّن منهم فيشغلهم[١] عن كلّ شيء.

[١٦] تنبيه

و النفوس السليمة التي هي على الفطرة[٢] ولم تُفظظها[٣] مباشرةُ الأُمور الأرضيّة الجاسية، إذا سمعتْ ذكراً روحانيّاً يُشير[٤] إلى أحوال المفارقات غشيها غاشٍ شائق[٥] لا يُعرف[٦] سببه، وأصابها وجد مُبرح[٧] مع لذّة مفرّحة[٨] يُفضي[٩] ذلك بها[١٠] إلى حيرة ودهش.

وذلك للمناسبة، وقد جُرِّب هذا تجريباً شديداً؛ وذلك من أفضل البواعث. ومن كان باعثه إيّاه[١١]، لم يَقنع إلّا بتتمّة الاستبصار؛ ومن كان باعثه طلب الحمد[١٢] والمنافسة، أقنعه ما بلّغه الغرض.

فهذه[١٣] حال لذّة العارفين.

[١٧] تنبيه

وأمّا البُلْه فإنّهم إذا تنزّهوا، خلصوا من البدن إلى[١٤] سعادةٍ تليق بهم. ولعلّهم[١٥] لا يستغنون فيها عن معاونة جسم يكون موضوعاً لتخيُّلات لهم، ولا يمتنع[١٦] أن

---

١) ق: فيشتغلهم.

٢) أ: التي على الفطرة.

٣) ف، ق: لم يُفظظها.

٤) ق: مسيراً.

٥) أ: سائق.

٦) ط: لانعرف.

٧) أ: مبرج.

٨) د، ف: مفرّجة.

٩) د: يقضي، ق: يقتضي.

١٠) ط، ق: بها ذلك.

١١) ق: إيّاها.

١٢) ق: طلب الخير.

١٣) ق: فهذا.

١٤) د: وأمّا البله فإنّهم إذا وصلوا إلى.

١٥) أ: فلعلّهم.

١٦) أ: ولا يمنع.

يكون ذلك جسماً سماويّاً[١] أو ما يشبهه. ولعلّ ذلك يُفضي بهم آخر الأمر إلى الاستعداد للاتّصال المُسعِد[٢] الذي للعارفين.

فأمّا التناسخ[٣] في أجسام من جنس ما كانت فيه فمستحيل[٤]، وإلّا لَاقتضى كلّ مزاج نفساً تفيض إليه[٥]، وقارنتها[٦] النفس المستنسخة؛ فكان لحيوان واحد نفسان.

ثمّ ليس يجب أن يتّصل كلّ فناء بكون؛ ولا أن يكون عددُ الكائنات من الأجسام عددَ ما يفارقها من النفوس؛ ولا أن تكون[٧] عدّة نفوس مفارقة تستحقّ بدناً واحداً فتتّصل به[٨]، أو تتدافع عنه[٩] متمانعة[١٠]. ثمّ أبسِطْ هذا، واستَعِنْ[١١] بما تجده في[١٢] مواضع أُخر لنا[١٣].

[١٨] إشارة

أجلُّ مبتهج بشيء هو الأوّل بذاته؛ لأنّه أشدّ الأشياء إدراكاً لأشدّ الأشياء كمالاً، الذي هو بريء[١٤] عن طبيعة الإمكان والعدم ـ وهما منبعا الشرّ ـ؛ ولا شاغل له عنه.

والعشق الحقيقيّ هو الابتهاج بتصوّر حضرة[١٥] ذاتٍ مّا. والشوق هو الحركة إلى تتميم هذا الابتهاج، إذا كانت الصورة[١٦] متمثّلة من وجه كما تتمثّل[١٧] في الخيال،

---

١) أ: سمائياً.
٢) د: للاتصال المستعدّ، ق: للإيصال المستعدّ.
٣) د: التناسخي.
٤) ق: فيستحيل.
٥) ق: عليها.
٦) أ: وقارنها.
٧) ق: بحذف «أن تكون».
٨) ط، ف، ق: فيتّصل به.
٩) ط، ف، ق: يتدافع عنه.
١٠) ق: ممانعة.
١١) د: استغن.
١٢) ق: من.
١٣) أ: موضع آخر لنا.
١٤) د: بعرى، ق: بري.
١٥) د، ق: حضرت.
١٦) ط، ق: الصور.
١٧) أ، د، ف: بتمثل.

غيرَ متمثّلة من وجه كما يتّفق أن لاتكون[١] متمثّلة في الحسّ، حتّى يكون تمام التمثُّل الحسّيّ[٢] للأمر الحسّيّ[٣]. فكلّ مشتاق[٤] فإنّه قد نال شيئاً مّا، وفاتَه شيء[٥]. وأمّا العشق فمعنى آخر[٦].

والأوّل عاشق لذاته معشوق لذاته، عُشِق من غيره أو لمیُعشَق[٧]. ولكنّه ليس لايُعشَق من غيره؛ بل هو معشوق لذاته من ذاته، ومن أشياء كثيرة غيره.

ويتلوه المبتهجون به، وبذواتهم من حيث هم مبتهجون به؛ وهم الجواهر العقليّة القدسيّة. وليس[٨] يُنسَب إلى الأوّل[٩] ولا إلى النائلين[١٠] من خُلّص أوليائه القُدْسيّينَ، شوقٌ.

وبعد المرتبتين مرتبة العشّاق المشتاقين[١١]؛ فهم من حيث هم عشّاق قد نالوا نيلاً مّا، فهم[١٢] ملتذّون؛ ومن حيث هم مشتاقون فقد يكون لأصناف منهم أذىً مّا، ولمّا كان الأذى من قِبَله كان أذىً لذيذاً؛ وقد تُحاكي[١٣] مثلَ هذا الأذى[١٤] من الأُمور الحسّيّة محاكاةً بعيدةً جدّاً، حالُ[١٥] أذى الحِكَّة والدغدغة[١٦]؛ فلربّما خَيَّل ذلك شيئاً بعيداً منه[١٧].

ومثل هذا الشوق مبدأ حركةٍ مّا؛ فإن كانت تلك الحركة مخلِّصة إلى النيل بطل الطلب، وحَقّت[١٨] البهجة. والنفوس البشريّة إذا نالت الغِبْطةَ

---

١) د: أن لايكون، ط: أن تكون.
٢) ق: التمثيل الحسيّ.
٣) د: بحذف «للأمر الحسيّ».
٤) د، ط: وكلّ مشتاق.
٥) ط، ف: شيء مّا.
٦) ف: فشيء آخر.
٧) أ، د: لميعشق من غيره.
٨) ق: فليس.
٩) ط، ف: الأوّل الحقّ.
١٠) أ: التاليين، ف: التالين.
١١) أ: العشاق والمشتاقين.
١٢) ق: هم.
١٣) د، ف: وقد يحاكي، ق: وقد يحاذي.
١٤) ق: هذه الأذى.
١٥) أ: بحذف «حال».
١٦) د: الدغدغة والحكّة.
١٧) أ، د: منه بعيداً.
١٨) د: حقّه.

العُليا[١] في حياتها الدنيا، كان أجلّ أحوالها أن تكون عاشقة مشتاقة، لاتخلص عن علاقة الشوق، اللهمّ إلّا في الحياة الأُخرى.

وتتلو[٢] هذه النفوسَ نفوس بشريّة[٣]، متردّدة بين جهتَيْ الربوبيّةِ والسفالةِ على درجاتها[٤]. ثمّ تتلوها[٥] النفوس المغموسة في عالم الطبيعة المنحوسة، التي لا مفاصل لرقابها المنكوسة.

[١٩] تنبيه

فإذا نظرتَ في الأُمور وتأمّلتَها وجدتَ لكلّ شيء من الأشياء الجسمانيّة كمالاً يخصّه، وعشقاً إراديّاً أو طبيعيّاً لذلك الكمال[٦]، وشوقاً طبيعيّاً أو إراديّاً[٧] إليه إذا فارقه[٨]؛ رحمةً من العناية الأُولى على النحو الذي هي به[٩] عناية.

وهذه[١٠] جملة، وتجد[١١] في العلوم المفصّلة لها تفصيلاً[١٢].

---

١) د: العليآء.

٢) أ، ط، ف، ق: ويتلو.

٣) ط، ف: نفوس أُخرى بشرية.

٤) ف: درجاتهما، ق: درجاتهم.

٥) أ، ط، ف، ق: يتلوها.

٦) ق: أو طبيعيّاً كذلك.

٧) أ: إرادياً أو طبيعياً.

٨) أ، ف: إذاما فارقه، د: إذا فارقته، ط: فإذا فارقه.

٩) ف: الذي به.

١٠) أ، ط، ف، ق: فهذه.

١١) د، ف: ستجد.

١٢) د، ف، ق: تفصيلات.

النمط التاسع

في مقامات العارفين

[١] تنبيه

إنّ للعارفين مقامات ودرجات يخصّون بها[١] في حياتهم الدنيا، دون غيرهم؛ فكأنّهم وهُم في جلابيب من أبدانهم، قد نضوها وتجرّدوا عنها إلى عالم القدس. ولهم أُمور خفيّة فيهم، وأُمور ظاهرة عنهم؛ يستنكرها من ينكرها، ويستكبرها من يعرفها؛ ونحن نقصّها عليك.

وإذا قَرَع سمعَك فيما يقرعه، وسُرِد عليك فيما تسمعه قصّةٌ لسلامان وإبسال؛ فاعلم أنّ سلامان مثل ضرب لك، وأنّ إبسالاً مثل ضرب لدرجتك في العرفان إن كنت من أهله؛ ثمّ حَلِّ الرمز إن أطقتَ.

[٢] تنبيه

المُعرِض عن متاع الدنيا وطيّباتها، يُخصّ باسم الزاهد؛ والمواظب على نَفْل العبادات[٢] من القيام والصيام ونحوهما، يخصّ باسم العابد؛ والمُنصرِف[٣] بفكره[٤]

---

١) د، ف: بها وهُمْ.

٢) أ: ثقل العبادات، ط، ف، ق: فعل العبادات.

٣) أ، ط، ف، ق: المتصرّف.

٤) ط: لفكره.

إلى قدس الجبروت[١] مستديماً لشروق نور الحقّ في سرّه، يخصّ باسم العارف.

وقد يتركّب بعض هذه مع بعض.

[٣] تنبيه

الزهد عند غير العارف معاملةٌ مّا، كأنّه يشتري بمتاع الدنيا متاع الآخرة؛ وعند العارف تنزُّهٌ مّا عمّا يشغل سرَّه عن الحقّ، وتكبُّرٌ على كلّ شيء غير الحقّ.

والعبادة عند غير العارف[٢] معاملةٌ مّا، كأنّه يعمل في الدنيا لأجرة يأخذها في الآخرة، هي الأجر والثواب. وعند العارف[٣] رياضةٌ مّا لهِمَمه وقُوى نفسِه المتوهّمة والمتخيّلة، ليَجُرَّها[٤] بالتعويد عن جناب الغرور[٥] إلى جَناب الحقّ[٦]، فتصيرَ مسالمةً للسرّ الباطن[٧] حينما[٨] يَستجلي[٩] الحقَّ لاتنازعه[١٠]، فيخلص السرُّ إلى الشروق الساطع؛ ويصير ذلك ملكة مستقرّة، كلّما شاء السرُّ أطلع إلى نور الحقّ غير مزاحم[١١] من الهمم، بل[١٢] مع تشييع منها له؛ فيكون بكلّيّته منخرطاً في سلك القدس.

[٤] إشارة[١٣]

لمّا لميكن الإنسان بحيث يستقلّ وحده بأمر نفسه إلّا بمشاركة آخرَ من بني

---

١) ق: عالم الجبروت.
٢) د: غير المعارف.
٣) د: غير المعارف.
٤) ف: لتجردها.
٥) ط: حُباب الغرور.
٦) د: الحقّ والسرور.
٧) ط: لسرّ الباطن.
٨) أ، د، ق: حين ما.
٩) د: تستجلي.
١٠) ط، ف، ق: لاينازعه.
١١) ط: من غير مزاحم.
١٢) ق: عن الهمم، بل؛ د: من الهمم والقوى.
١٣) ف: تنبيه.

جنسه[١]، وبمعارضة ومعاوضة[٢] تجريان بينهما، يفرغ[٣] كلٌّ واحد منهما[٤] لصاحبه عن مهمٍّ لو تولّاه بنفسه لَازدحم على الواحد كثير، أو[٥] كان ممّا يتعسّر إن أمكن؛ وجب أن يكون[٦] بين الناس معاملةٌ وعدلٌ يحفظه شرع، يفرضه شارع متميّز باستحقاق الطاعة[٧]، لاختصاصه بآيات تدلّ على أنّها من عند ربّه؛ ووجب أن يكون للمُحسِن والمُسِيء جزاء من عند القدير الخبير.

فوجب معرفة المجازي والشارع، ومع المعرفة[٨] سبب حافظ للمعرفة؛ ففُرِضَت عليهم العبادة المذكِّرة للمعبود، وكُرِّرَت[٩] عليهم ليُستحفَظ التذكير بالتكرير، حتّى استمرّت الدعوة إلى العدل المقيم[١٠] لحياة النوع[١١].

ثمّ زِيدَ لمُستعمِليها بَعد النفع العظيم في الدنيا، الأجرُ الجزيل في الأُخرى[١٢]؛ ثمّ زِيدَ للعارفين مِن مُستعمِليها، المنفعةُ التي خُصُّوا بها فيما هم مُوَلّون وجوههم شطره.

فانْظُرْ إلى الحكمة ثمّ[١٣] الرحمة والنعمة[١٤]، تلحظ جناباً تبهرك عجائبه!! ثمّ أقِمْ واسْتَقِمْ[١٥].

[٥] إشارة

العارف يريد الحقّ الأوّل[١٦] لا لشيء غيره، ولا يُؤثِر شيئاً على عرفانه.

وتعبُّدُه له فقط؛ ولأنّه مستحقّ للعبادة، ولأنّها نسبة شريفة إليه؛ لا لرغبة أو

---

١) ط، ق: بني نوعه.
٢) أ، ف: وبمعاوضة ومعارضة.
٣) أ، ق: يفرع.
٤) أ: كلّ منهما.
٥) د، ف: و.
٦) ط: أن تكون.
٧) د: باستحقاقه.
٨) د: ومع معرفة.
٩) ف: فكرّرت.
١٠) أ: المقيمة.
١١) ق: بحيوة النوع.
١٢) ط، ق: الآخرة.
١٣) ط، ق: ثمّ إلى.
١٤) ف: ثمّ النعمة.
١٥) ف: فاستقم.
١٦) ق: الأوّل لذاته.

رهبة[١]. وإن كانتا[٢] فيكون المرغوب فيه أو المرهوب عنه[٣] هو الداعي، وفيه المطلوب؛ ويكون الحقّ ليس[٤] الغاية، بل الواسطة إلى شيء غيره هو[٥] الغاية، وهو المطلوب دونه.

[٦] إشارة

المستحلّ[٦] توسيط الحقّ[٧] مرحوم من وجه، فإنّه لم يطعم[٨] لذّة البهجة به[٩] فيستطعمها[١٠]؛ إنّما معارفته[١١] مع اللذّات المُخدَجة، فهو حنون إليها غافل عمّا وراءها. وما مَثَلُه بالقياس إلى العارفين إلّا مَثَل الصبيان بالقياس إلى المُحنَكين؛ فإنّهم لمّا غفلوا عن طيّبات يحرص عليها البالغون واقتصرت بهم المباشرة على طيّبات اللعب، صاروا يتعجّبون من أهل الجدّ إذا ازْوَرُّوا عنها[١٢] عائفين لها[١٣] عاكفين على غيرها.

كذلك[١٤] من غَضّ النقصُ بصرَه عن مطالعة بهجة الحقّ، أعلق كفّيه[١٥] بما يليه من اللذّات: لذات الزُور[١٦]، فتركها في دنياه عن كره؛ وما تركها إلّا ليستأجل أضعافها. وإنّما يعبد اللّه[١٧] ويطيعه ليخوّله[١٨] في الآخرة شبعةً منها[١٩]،

---

١) ق: لالرغبته أو رهبته.
٢) أ: فإن كانتا.
٣) أ، ط: المهروب عنه، ق: المرهوب منه.
٤) د، ف: ليس هو.
٥) أ: وهو.
٦) د: المستحيل.
٧) ط، ف: توسّط الحق.
٨) ق: لم تطعم.
٩) ق: لذّة البهجة.
١٠) ق: فيستعظمها.
١١) أ: معارفه، ق: معارقته.
١٢) أ: ازورّوا.
١٣) ق: عانفين.
١٤) ط: وكذلك.
١٥) ف: كتفيه.
١٦) ق: من اللذّات الزور.
١٧) د: اللّه سبحانه.
١٨) ف: لينخوله.
١٩) أ: شبعه منها

فيُبعث[١] إلى مطعم شهيّ ومشرب هنيّ[٢] ومنكح بهيّ؛ إذا[٣] بُعثر عنه فلا مَطمح لبصره في أُولاه وأُخراه[٤]، إلّا إلى لذات قَبقَبه وذَبْذَبه[٥].

والمستبصر بهداية القدس في شُجون الإيثار[٦] قد عرف[٧] اللذّة الحقّ، وولّى وجهَه سمتَها[٨]، مترحّماً[٩] على هذا المأخوذِ عن رُشْده إلى ضدّه، وإن كان ما يتوخّاه بكدّه مبذولاً له بحسب وعده[١٠].

[٧] إشارة

أوّل درجات حركات العارفين[١١] ما يسمّونه هم «الإرادة». وهو ما يعتري المستبصرَ باليقين البرهانيّ، أو[١٢] الساكنَ النفس إلى العقد الإيمانيّ، من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى؛ فيتحرّك[١٣] سرّه إلى القدس لينال من رَوح الاتّصال. فما دامت درجته هذه فهو مُريد.

[٨] إشارة

ثمّ إنّه لَيحتاج[١٤] إلى الرياضة. والرياضة موجَّهة[١٥] إلى ثلاثة أغراض:

الأوّل: تنحية[١٦] ما دون الحقّ عن مُسْتَنّ الإيثار[١٧].

---

١) أ: فيبعثه، ط: فينبعث.
٢) ق: هنيء.
٣) ف: وإذا.
٤) أ: آخرته.
٥) ف: قبقبة وذبذبة.
٦) أ، د: شجون واجب الإيثار.
٧) ط: فقد عرف.
٨) ط: نحو سمتها.
٩) ف: مسترحماً.
١٠) أ: حسب وعده.
١١) ق: درجات العارفين.
١٢) أ: و.
١٣) أ: فيتحوّل.
١٤) أ: يحتاج.
١٥) ط. ف: متوجّهة.
١٦) د: تنحيته.
١٧) ف: متن الايثار.

والثاني: تطويع النفس الأمّارة للنفس المطمئنّة، لتنجذب[١] قوى التخيّل والوهم[٢] إلى التوهّمات المناسبةِ للأمر القدسيّ، منصرفةً عن التوهّمات المناسبة للأمر السفليّ.

والثالث: تلطيف السرّ للتنبُّه[٣].

والأوّل يُعين عليه الزهد الحقيقيّ.

والثاني تُعين[٤] عليه عدّة أشياء: العبادة المشفوعة بالفكرة[٥]؛ ثمّ الألحانُ المستخدمة لقوى النفس، الموقِعةُ لما لُحِّن به[٦] من الكلام موقعَ القبول من الأوهام[٧]؛ ثمّ نفسُ الكلام الواعظ من قائلٍ زكيّ[٨]، بعبارة بليغة ونغمة رخيمة وسَمْت رشيد.

وأمّا الغرض الثالث فيُعين عليه الفكر اللطيف؛ والعشقُ العفيف الذي تأمر به[٩] شمائل المعشوق[١٠]، ليس سلطان الشهوة.

[٩] إشارة

ثمّ إنّه إذا بلغت به الإرادة والرياضة حدّاً مّا عنَّت له خَلَساتٌ من إطلاع نور الحقّ عليه لذيذةٌ، كأنّها بروق تُومض إليه ثمّ تخمد عنه؛ وهي المسمّى[١١] عندهم «أوقاتاً».

وكلّ «وقت»[١٢] يكتنفه وَجْدان[١٣]: وَجْد إليه، ووَجْد عليه.

---

١) ط، ف: لينجذب.
٢) ق: التوهم.
٣) ف، ق: للتنبيه.
٤) أ، ف: يعين.
٥) ق: بالفكر.
٦) أ، ط: لحّن بها.
٧) ط: الأذهان.
٨) ف: ذكيّ.
٩) أ: تأمن فيه.
١٠) أ، د، ق: شمايل المعشوق.
١١) د: هي المسمّاة، ف: هو المسمّى.
١٢) ق: فكلّ وقت.
١٣) د: يكتنفه وجدان، أ: يكتنفه.

ثمّ[1] إنّه لَتكثر[2] عليه هذه الغواشي إذا أمعن في الارتياض.

[١٠] إشارة

ثمّ[3] إنّه لَيتوغّل[4] في ذلك حتّى يغشاه[5] في غير الارتياض؛ فكلّما[6] لمح شيئاً عاج منه إلى جناب القدس، يتذكّر[7] من أمره أمراً فغشيه غاشٍ، فيكاد يرى الحقّ في كلّ شيء.

[١١] إشارة

ولعلّه إلى هذا الحدّ تستعلي[8] عليه غواشيه، ويزول هو[9] عن سكينته، فيتنبّه[10] جليسُه لاستيفازه عن قراره[11]. فإذا طالت عليه الرياضة[12] لم تستفزّه[13] غاشية، وهُدِي للتلبيس فيه.

[١٢] إشارة

ثمّ إنّه لتبلغ به الرياضة مبلغاً ينقلب له «وقته»[14] سكينةً، فيصير المخطوف مألوفاً والوميض شهاباً بيّناً[15]؛ وتحصل له[16] معارفة مستقرّة[17] كأنّها صحبة

---

١) د: بحذف «ثمّ».
٢) د، ف: ليكثر.
٣) ط: بحذف «ثمّ».
٤) أ: ليُوغِل، ش: ليُوغِل وليتوغّل.
٥) ق: تغشاه.
٦) ط: وكلّما.
٧) ف: فتذكر.
٨) أ، ف: يستعلي.
٩) ف: يزول.
١٠) أ: ويتنبّه، ق: فينبّه.
١١) ط: فراره.
١٢) أ، ف: طالت الرياضة.
١٣) د، ف، ق: لم يستفزّه.
١٤) ش: وفده.
١٥) ش، ق: ثبتاً.
١٦) د، ط: يحصل له، ف: تبلغ له.
١٧) أ، ف: معارفه مستقرّة.

مستمرّة، ويستمتع فيها ببهجته؛ فإذا انقلب عنها انقلب حيران[١] أسفاً.

[١٣] إشارة

ولعلّه إلى هذا الحدّ يظهر عليه ما به، فإذا تغلغل في هذه المعارفة قلّ ظهوره عليه[٢]؛ فكان وهو غائب حاضراً، وهو ظاعن[٣] مقيماً.

[١٤] إشارة

ولعلّه إلى هذا الحدّ إنّما تتيسّر[٤] له هذه المعارفة أحياناً، ثمّ يتدرّج[٥] إلى أن يكون له متى شاء.

[١٥] إشارة

ثمّ إنّه لَيتقدّم[٦] هذه الرتبة، فلايتوقّف أمره إلى مشيّته[٧]؛ بل كلّما لاحظ شيئاً لاحظ غيره[٨]، وإن لم تكن[٩] ملاحظته للاعتبار؛ فيسنح[١٠] له تعريجٌ عن عالم الزور إلى عالم الحقّ مستقرّ به[١١]، ويحتفّ حوله الغافلون.

[١٦] إشارة

فإذا عَبَر الرياضةُ إلى النيل صار سرُّه مرآة مَجْلُوَّة مُحاذياً بها[١٢] شطر الحقّ،

---

١) أ: خسران، ف: خَسران.
٢) أ، ق: بحذف «عليه».
٣) د: طاعن.
٤) أ، د، ش، ف: تتسنّى.
٥) ق: تتدرّج.
٦) ق: ليقدم.
٧) ف: مشيئته.
٨) د: عبرة.
٩) د: وإن لم يكن.
١٠) أ: فسنح.
١١) أ: مستقرّ، ط: فيستقرّ به.
١٢) أ، د: محاذى بها.

ودرّت عليه اللذّات العُلى؛ وفرح بنفسه لما بها[١] من أثر الحقّ، وكان له نـظرٌ إلى الحقّ ونظرٌ إلى نفسه، وكان بعدُ متردّداً.

[١٧] إشارة

ثمّ إنّه ليغيب عن نفسه، فيلحظ جناب القدس فقط؛ وإن لحظ[٢] نفسه فمن حيث هي لاحظة[٣]، لا من حيث هي بزينتها[٤]. وهناك[٥] يحقّ الوصول.

[١٨] تنبيه

الالتفات إلى ما تنزّه[٦] عنه شغلٌ، والاعتداد بما هو طوع[٧] من النـفس عـجزٌ، والتبَجُّح[٨] بزينة الذات من حيث هي للذات[٩] ـوإن كانت[١٠] بالحقّ ـ تيهٌ، والإقبال بالكلّية[١١] على الحقّ خلاص.

[١٩] تنبيه[١٢]

العرفانُ مُبتدِئٌ[١٣] من تفريق ونَفْض[١٤] وترك ورَفْض؛ مُمعِنٌ في جمعٍ[١٥]، هو جمع[١٦] صفات الحقّ[١٧] للذات المريدة بالصدق[١٨]؛ مُنْتَهٍ إلى الواحد؛ ثمّ وقوفٌ.

---

١) د، ق: فيها.
٢) ف: فإن لحظ.
٣) ق: لاحظ.
٤) ف: زينتها.
٥) د: وهنالك.
٦) أ، د: ينزّه. ق: يتنزّه.
٧) د، ق: طوّع.
٨) ف: التبَخْبُح.
٩) أ، ف: لذات. ط: الذات.
١٠) د، ط، ف: كان.
١١) أ، ف: بالكنه.
١٢) ط: إشارة.
١٣) أ: مبتدي، ط: مبتدء.
١٤) أ: نقض.
١٥) د، ق: جميع، ف: جمع ما.
١٦) د: بحذف «هو جمع»؛ ط، ف، ق: هو جميع.
١٧) ط: بحذف «الحق».
١٨) ف: المريد الصدق.

[٢٠] تنبيه[١]

مَن آثَر العرفان للعرفان فقد قال بالثاني. ومن وجد العرفان كأنّه لايجده، بل يجد المعروفَ به؛ فقد خاض لُجّة الوصول.

وهناك[٢] درجات ليست أقلّ من درجات ماقبله[٣]، آثرنا فيها الاختصار؛ فإنّها لايُفهمها الحديث، ولا تشرحها العبارة، ولايكشف المقال عنها[٤] غير الخيال. ومن[٥] أحبّ أن يتعرّفها[٦] فليتدرّج إلى أن يصير من أهل المشاهدة ليس[٧] المشافهة، ومن الواصلين إلى العين دون السامعين للأثر.

[٢١] تنبيه

العارف هَشّ بَشّ بَسّام؛ يُبجِّل الصغير من تواضعه مثل ما[٨] يُبجِّل الكبير، وينبسط[٩] من الخامل مثل ما ينبسط[١٠] من النَّبِيه.

وكيف لايَهَشّ، وهو فرحان بالحقّ وبكلّ شيء ـ فإنّه يرى فيه الحقّ ـ؟! وكيف[١١] لايُسوّي[١٢]، والجميع عنده سواسية أهل الرحمة قد شغلوا[١٣] بالباطل؟!

---

١) ط: إشارة.

٢) أ، ق: وهنالك.

٣) ف: قبلها.

٤) أ: المقال منها، ف: منها المقال.

٥) ف: فمن.

٦) ط، ق: أن يعرفها.

٧) ف: دون.

٨) ط، ق: كما.

٩) أ: يبسط.

١٠) أ: يبسط.

١١) ق: فكيف.

١٢) ط، ف، ق: لايستوي.

١٣) أ: فقد شغلوا.

[٢٢] تنبيه

العارف له أحوال لايحتمل(١) فيها الهَمْس من الحَفِيف، فضلاً عن سائر الشواغل الخالجة؛ وهي في أوقات انزعاجه بسرّه إلى الحقّ، إذا تاح(٢) حجاب من نفسه أو من حركة سرّه، قبل الوصول.

فأمّا عند الوصول فإمّا شغل له(٣) بالحقّ عن(٤) كلّ شيء، وإمّا سعة للجانبين لسعة القوّة. وكذلك عند الانصراف في لباس الكرامة، فهو أهشّ خلق اللّه(٥) ببهجته.

[٢٣] تنبيه

العارف لايَعْنيه التجَسُّس والتحَسُّس(٦). ولايستهويه(٧) الغضب عند مشاهدة المنكر(٨)، كما تعتريه الرحمة؛ فإنّه مستبصر بسرّ اللّه(٩) في القَدر.

وإذا(١٠) أمر بالمعروف أمر برفق ناصح، لا بعُنْف معيِّر؛ وإذا جسم المعروفُ فربّما غار عليه من غير أهله.

[٢٤] تنبيه

العارف شجاع، وكيف لا وهو بمعزل عن تقيّة الموت؟! وجواد، وكيف لا وهو بمعزل عن محبّة الباطل؟!

---

١) د: لايتحمّل.
٢) أ، ش: باح.
٣) أ، ق: شغل.
٤) ق: من.
٥) د: اللّه سبحانه، ف: اللّه تعالى.
٦) أ: التجسيس، ط: التحسّس والتجسّس.
٧) د: لايستويه.
٨) أ: هذا المنكر.
٩) ف: لسرّ اللّه.
١٠) د، ط، ق: فإذا، ف: وأمّا إذا.

وصفّاح، وكيف لا ونفسه أكبر من أن تخرجها[١] زلّة بشر[٢]؟! ونسّاء للأحقاد، وكيف لا وذكره[٣] مشغول بالحقّ؟!

[٢٥] تنبيه

العارفون قد يختلفون في الهِمَم بحسب ما يختلف فيهم من الخواطر، على حكم[٤] ما يختلف عندهم من دواعي العِبر: فربّما[٥] استوى عند العارف القَشْف والتَّرَف، بل ربّما آثر القشف. وكذلك ربّما استوى عنده التَّفل والعِطر؛ بل ربّما آثر التفل، وذلك[٦] عندما يكون الهاجس بباله استحقار ما خلا الحقّ.

وربّما صَغَى[٧] إلى الزينة وأحبّ من كلّ جنس عقيلتَه، وكره الخِداج والسَّقَط؛ وذلك عندما يعتبر[٨] عادته من صحبة الأحوال الظاهرة. فهو يرتاد البهاء في كلّ شيء، لأنّه مزيّة حُظْوة[٩] من العناية الأُولى[١٠]، وأقرب إلى أن يكون من قبيل[١١] ما عكف عليه بهواه.

وقد يختلف هذا في عارفَيْن، وقد يختلف[١٢] في عارف بحسب وقتَيْن.

[٢٦] تنبيه

والعارف ربّما ذهل فيما يصار به إليه، فغفل عن كلّ شيء[١٣]؛ فهو في حكم من

١) أ، ط: أن يخرجها؛ د، ف: أن تجرحها.
٢) ط: ذلّة بشر.
٣) ف، ق: سرّه.
٤) ف: حسب حكم، ق: حسب.
٥) د، ط: وربّما.
٦) د: كذلك.
٧) ف، ق: أصغى.
٨) ط: تعتبر.
٩) أ، د، ق: خطوة.
١٠) ف: منها العناية الأُولى.
١١) ف: أن يكون قبل.
١٢) ف: بحذف «قد يختلف»، ق: قد يختلف هذا.
١٣) د: بحذف «عن كلّ شيء».

لايكلَّف. وكيف[١] والتكليف لمن يعقل التكليف حال ما يعقله، ولمن اجترح بخطيئته[٢] إن لم يَعقل التكليف؟!

[٢٧] إشارة

جلّ جناب الحقّ عن[٣] أن يكون شريعة لكلّ وارد، أو يطلع عليه[٤] إلّا واحد بعد واحد[٥]. ولذلك فإنّ ما يشتمل عليه هذا الفنّ ضحكة للمُغفَّل، عبرة للمُحصِّل؛ فمن سمعه فاشْمَأزّ عنه فليتّهم نفسَه لَعلّها[٦] لا تناسبه، و«كلٌّ ميسَّرٌ لِما خُلِقَ له»*.

---

١) ق: وكيف لا

٢) أ: بخطيته.

٣) أ: بحذف «عن».

٤) ف: أو أن يطلع إليه.

٥) ق: واحداً بعد واحد.

٦) ف: فلعلّها.

*) حديث نبويّ، وقد ورد في المجامع الروائية، منها: بحار الأنوار، ٤ /٢٨٢ و ١٤٤/٦٧، صحيح البخاري: ٤٨/٨ و ٢١٥، صحيح مسلم: ٤٨/٨.

النمط العاشر

في أسرار الآيات

[١] إشارة

إذا بلغك أنّ عارفاً أمسك عن القوت المرزوء(١) مدّةً غير معتادة، فأسْجِح(٢) بالتصديق، واعتبر(٣) ذلك من(٤) مذاهب الطبيعة المشهورة.

[٢] تنبيه

تذكّر أنّ القوى الطبيعيّة التي فينا إذا شُغِلَت(٥) عن تحريك الموادّ المحمودة بهضم الموادّ الرديّة(٦)، انحفظت الموادّ المحمودة قليلة التحلّل(٧) غنيّة عن البدل. فربّما انقطع عن صاحبها الغذاء مدّةً طويلة لو انقطع مثله في غير حالته(٨) -بل(٩) عُشْر مدّته- هلك، وهو مع ذلك محفوظ الحياة(١٠).

---

١) د: المرزوّ، ف: المرزق، ق: المرزوء له.

٢) ق: فاستجح .

٣) ف: فاعتبر.

٤) أ: في.

٥) ط، ف، ق: اشتغلت.

٦) ف: الرديئة.

٧) ق: قليلة التحليل.

٨) د: غيرحاله؛ ط، ق: غيرحالته هذه.

٩) ق: بل في.

١٠) أ: محمود الحياة، ف: محفوظ القوّة.

[٣] تنبيه

أليس قد بان لك أنّ الهيئات السابقة إلى النفس قد تهبط منها[١] هيئات إلى قوى بدنيّة[٢]، كما قد تصعد[٣] من الهيئات السابقة إلى القوى البدنيّة[٤] هيئات تنال ذات النفس؟* وكيف لا[٥]، وأنت تعلم ما يَعتري مُستشعِرَ الخوف من سقوط الشهوة وفساد الهضم والعجز عن أفعال طبيعيّة كانت مُوَاتية؟!

[٤] إشارة[٦]

إذا راضت النفس المطمئنّة قوى البدن، انجذبت خَلْف النفس في مهمّاتها[٧] التي تنزعج[٨] إليها؛ احتيجَ إليها، أو لم يُحتَج. فإذا اشتدّ الجذبُ اشتدّ الانجذاب[٩]، فاشتدّ[١٠] الاشتغال عن الجهة المولّى عنها، فوقفت[١١] الأفعال الطبيعيّة المنسوبة إلى قوّة[١٢] النفس النباتيّة، فلم يقع من التحلُّل إلّا دون ما يقع في حالة المرض.

وكيف لا، والمرض الحارّ[١٣] لا يعرى عن التحليل[١٤] ـ للحرارة ـ وإن لم يكن لتصرّف الطبيعة[١٥]؟ ومع ذلك ففي أصناف المرض[١٦] مُضادٌّ مسقِط للقوّة[١٧]، لا وجود له في حال الانجذاب المذكور.

---

١) ف: منها هاهنا.
٢) د: إلى رقم (٤) ساقطة.
٣) ط، ق: تصعد.
*) تقدّم في الفصل السادس من النمط الثالث.
٥) ق: فكيف لا.
٦) ف: تنبيه.
٧) أ: مهمّاته.
٨) أ: ينزعج، ط: تزعج.
٩) ط: بحذف «اشتدّ الانجذاب».
١٠) د، ف، ق: واشتدّ.
١١) ط: فوقعت، ف: وقفت.
١٢) ق: قوى.
١٣) ط، ق: المرض الحادّ.
١٤) ط، ق: التحلّل.
١٥) ط: كتصرّف الطبيعة.
١٦) أ: ففي المرض.
١٧) ط، ق: للقوة و.

فللعارف[١] ما للمريض من اشتغال الطبيعة عن المادّة، وزيادةُ أمرين: فقدان تحليل مثل سوء المزاج الحارّ، وفقدان المرض المضادّ للقوّة؛ وله معنى ثالث، و[٢] هو السكون البدنيّ من[٣] حركات البدن، وذلك نعم المعين.

فالعارف أولى بانحفاظ قوّته، فليس ما يُحكى لك[٤] من ذلك بمضادٍّ[٥] لمذهب الطبيعة[٦].

[٥] إشارة

إذا بلغك[٧] أنّ عارفاً أطاق بقُوَّته فعلاً أو تحريكاً أو حركة يخرج[٨] عن وسع مثله، فلا تتلَقَّهُ بكلّ ذلك الاستنكار[٩]؛ فلقد تجد إلى سببه سبيلاً في اعتبارك مذاهب الطبيعة[١٠].

[٦] تنبيه

قد يكون للإنسان ـ وهو على اعتدال من أحواله ـ حدٌّ من المُنَّة محصور المنتهى[١١] فيما يتصرّف فيه ويحرّكه؛ ثمّ تعرض[١٢] لنفسه هيأةٌ مّا، فتنحطّ قوّتها عن ذلك المنتهى حتّى يعجز عن عُشر ما كان مسترسلاً فيه، كما يعرض له[١٣] عند خوف أو حزن؛ أو تعرض لنفسه هيأةٌ مّا، فيتضاعف[١٤] منتهى مُنَّته حتّى يستقلّ به

١) أ: فللعارفين.
٢) أ، د، ق: بحذف الواو.
٣) أ: من حال.
٤) أ، د: مايحكى.
٥) أ، د، ف: مضادّاً.
٦) د: لمذاهب الطبيعة، ط: لمذهب الطبيعيّة.
٧) ف: بلغت.
٨) د: تخرج.
٩) ق: ذلك إلى الاستنكار.
١٠) ف: لمذاهب الطبيعة.
١١) ق: محصورة المنتهى.
١٢) أ: يعرض.
١٣) أ: يعرض، ط: تعرض له.
١٤) ط: فتتضاعف، ق: فتضاعف.

بكنه قوّته، كما يعرض[١] له في الغضب أو المنافسة، وكما يعرض[٢] له عند الانتشاء المعتدل، وكما يعرض[٣] له عند الفرح المطرب.

فلا عجبَ لو عنّت للعارف هِزَّة ـ كما تعنّ[٤] عند الفرح ـ فأولت القوى التي له[٥] سلاطةً، أو غشيَتْه عِزَّة[٦] ـ كما تغشى[٧] عند المنافسة ـ فاشتعَلَت[٨] قواه حميّةً. وكان ذلك أعظم وأجسم ممّا يكون عند طرب[٩] أو غضب؛ وكيف لا، وذلك بصريح الحقّ ومبدأ القوى وأصل الرحمة؟!

[٧] إشارة[١٠]

إذا[١١] بلغك أنّ عارفاً[١٢] حدَّث عن غيب فأصاب متقدِّماً ببُشْرى أو نذير، فَصدِّقْ ولا يتعسّرَنّ عليك الإيمان به؛ فإنّ لذلك في[١٣] مذاهب الطبيعة أسباباً معلومة.

[٨] إشارة

التجربة والقياس متطابقان على أنّ للنفس الإنسانيّة أن تنال من الغيب نيلاً مّا في حال المنام[١٤]؛ فلا مانع عن[١٥] أن يقع مثل ذلك النيل في حال اليقظة[١٦]، إلّا ما كان إلى زواله سبيل ولارتفاعه إمكان.

---

١) ط: تعرض.
٢) ط: تعرض.
٣) ط: تعرض.
٤) أ، ف: يعنّ.
٥) ط، ف: التي تعرض له.
٦) د، ق: غيرة.
٧) أ، ف، ق: كما يغشى؛ ط: بحذف «كما تغشى».
٨) ط: فاشتغلت.
٩) أ، د: عن طرب.
١٠) ط: تنبيه.
١١) ف: وإذا.
١٢) ق: بلغك عن عارف أنّه.
١٣) ط: من.
١٤) ط، ف: حالة المنام.
١٥) د، ط، ق: من.
١٦) ط: حالة اليقظه

أمّا[١] التجربة فالتسامع والتعارف يشهدان بـه[٢]، وليس أحـد مـن النـاس إلّا وقد جرّب ذلك[٣] في نفسه[٤] تجارب ألهمتْه التصديق؛ اللهمّ إلّا أن يكون أحدهم فاسدَ المزاج، نائِمَ قُوى التخيّل والتذكُّر[٥].

وأمّا القياس فاستَبْصِر فيه من تنبيهات.

[٩] تنبيه

قد علمت فيما[٦] سلف أنّ الجزئيّات[٧] منقوشة في العالم العقليّ نقشاً[٨] على وجه كلّيّ*. ثمّ قد نُبِّهتَ[٩] لأنّ[١٠] الأجرام السماويّة[١١] لها نفوس ذوات إدراكات جزئيّة، وإرادات جزئيّة تصدر عن رأي جزئيّ؛ ولا مانع لها عن[١٢] تصوّر اللوازم الجزئيّة لحركاتها الجزئيّة من الكائنات عنها في العالم العنصريّ**.

ثمّ إن كان ما يُلوِّحه ضرب من النظر مستوراً[١٣] إلّا على الراسخين في *الحكمة المتعالية* ـ أنّ لها بعد العقول المفارقة التي هي لها[١٤] كالمبادي، نفوساً ناطقة غـير منطبعة في موادّها، بل لها معها علاقةٌ مّا كما لنفوسنا[١٥] مع أبداننا، وأنّها[١٦] تنال بتلك العلاقة كمالاً مّا ـ حقّاً[١٧]، صار للأجسام السماويّة[١٨] زيادة معنى في ذلك،

---

١) ف: وأمّا.
٢) د: بها.
٣) ق: بحذف «ذلك».
٤) ط: في حقّ نفسه.
٥) أ، د، ف: والذكر.
٦) ف: ممّا.
٧) ق: الجزويات.
٨) ق: بحذف «نقشاً».
*) تقدّم في الفصل السابع من تكملة النمط الثالث.
٩) د، ط، ف: قد تنبّهت.
١٠) ط، ف، ق: أنّ.
١١) أ: الأجرام السمائية، ف: الأجسام السماوية.
١٢) ط: من.
**) تقدّم في الفصل العاشر من النمط السادس.
١٣) أ، ش: مستور.
١٤) أ: التي لها.
١٥) ط: للنفوس.
١٦) ف: وإنّما.
١٧) أ: بحذف «حقّاً».
١٨) أ: السمائية، ق: الجماديه.

لِتظاهُرِ رأي جزئيّ وآخر كلّيّ.

ويجتمع لك ممّا نبّهنا عليه أنّ للجزئيّات(١) في العالم العقليّ نقشاً على هيأة كلّيّة؛ وفي العالم النفسانيّ(٢) نقشاً على هيأة جزئيّة(٣) شاعرة بالوقت، أو(٤) النقشان معاً*.

[١٠] إشارة

ولنفسك أن تنتقش بنقش ذلك العالَم بحسب الاستعداد وزوال الحائل، وقد علمت(٥) ذلك**. فلا تستنكرنّ أن يكون بعض الغيب ينتقش فيها(٦) من عالَمه؛ ولَأزيدنّك استبصاراً***.

[١١] تنبيه

القوى النفسانيّة متجاذبة متنازعة: فإذا هاج الغضب شغل النفس عن الشهوة، وبالعكس. وإذا(٧) تجرّد الحسّ الباطن(٨) لِعَمله شُغِل عن الحسّ الظاهر، فيكاد(٩) لا يسمع ولا يرى(١٠)؛ وبالعكس.

وإذا(١١) انجذب الحسّ الباطن إلى الحسّ الظاهر أمال العقل آلته(١٢)، فانبتّ دون

---

١) ق: للجزويات.
٢) أ: العالم السُّفليّ، ق: العالم النفسيّ.
٣) أ: جزوية.
٤) ش، ق: و.
*) أُنظر الفصل الرابع عشر من النمط السادس.
٥) أ: قد علمت، د: فقد علمت.
**) تقدّم في الفصل الثامن من هذا النمط.
٦) أ: فيه.
***) سيأتي في الفصول التالية.
٧) ف: فإذا.
٨) أ: تجرّد الباطن، ق: تحرّك الحسّ الباطن.
٩) د: فكاد.
١٠) د، ف: لايرى ولايسمع.
١١) ط: فإذا.
١٢) أ، د: أضلّ العقل إليه؛ ش، ط: أمال العقل إليه؛ ش: أضلّ العقل آلته.

حركته الفكريّة التي يفتقر[١] فيها كثيراً إلى آلته. وعرض أيضاً[٢] شيء آخر، وهو أنّ النفس أيضاً[٣] تنجذب إلى جهة الحركة القويّة، فتخلّى[٤] عن أفعالها التي لها[٥] بالاستبداد.

وإذا استمكنت النفس من ضبط الحسّ الباطن تحت تصريفها[٦]، خارت[٧] الحواسّ الظاهرة أيضاً، ولم يتأدّ عنها[٨] إلى النفس ما يُعتدّ به.

[١٢] تنبيه

الحسّ المشترك هو لوح النقش الذي إذا تمكّن منه صار النقش في حكم المشاهَد[٩]. وربّما زال الناقش الحسّيّ عن الحسّ وبقيت صورته هُنَيْهَةً[١٠] في الحسّ المشترك[١١]، فبقي في حكم المشاهَد[١٢] دون المتوهَّم. وليُحْضِر ذُكْرُك ما قيل لك في أمر القطر النازل خطّاً مستقيماً وانتقاش[١٣] النقطة الجوّالة محيط دائرة[١٤] *.

فإذا تمثّلت[١٥] الصورة في لوح الحسّ المشترك صارت مشاهدة؛ سواء كان[١٦] في ابتداء حال ارتسامها فيه من المحسوس الخارج، أو بقائها مع بقاء المحسوس، أو ثباتها بعد زوال المحسوس، أو وقوعها فيه لا مِن قِبَل المحسوس إن أمكن.

---

١) ط، ق: تفتقر.
٢) ق: بحذف «أيضاً».
٣) ف: أيضاً إنّما.
٤) ف: فتتخلّى.
٥) أ: هي.
٦) د، ق: تصرّفها.
٧) أ، ش: حارت .
٨) د: منها.
٩) ف، ق: المشاهدة.
١٠) ق: وهيأته.
١١) د: في الحسّ.
١٢) ق: المشاهدة.
١٣) ط: وفي انتقاش.
١٤) ف: محيطة دائرة.
*) تقدّم في الفصل التاسع من النمط الثالث.
١٥) ط: فإذن تمثّلك.
١٦) ط: كانت.

[١٣] إشارة

قد يشاهد قوم من المرضى والممرورين صوراً محسوسة ظاهرة حاضرة، ولا نسبة لها إلى محسوس خارج. فيكون انتقاشها إذن من سببٍ باطن، أو سببٍ مؤثّر[١] في سبب باطن[٢].

والحسّ المشترك قد ينتقش أيضاً من الصور الجائلة[٣] في معدن التخيّل والتوهّم، كما كانت هي أيضاً تنتقش في معدن التخيّل والتوهّم من لوح الحسّ المشترك؛ و[٤]قريباً ممّا يجري بين المرايا المتقابلة.

[١٤] تنبيه

ثمّ إنّ[٥] الصارف عن هذا الانتقاش شاغلان:

حسّيٌّ خارج: يشغل لوح الحسّ المشترك بما يرسمه فيه عن غيره، كأنّه يَبُزُّه عن الخيال بَزّاً ويغصبه منه غصباً[٦].

وعقليٌّ باطن، أو وهميّ باطن: يضبط التخيّل عن الاعتمال[٧] متصرّفاً فيه بما يَعْنيه[٨]، فيشغل[٩] بالإذعان له عن التسلّط على الحسّ المشترك. فلا يتمكّن من النقش فيه؛ لأنّ حركته ضعيفة، لأنّها تابعة لا متبوعة.

وإذا سكن[١٠] أحد الشاغلَيْن بقي[١١] شاغل واحد؛ فربّما عجز عن الضبط،

---

١) ط: بسبب مؤثر.
٢) د: في باطن.
٣) ق: الحايلة.
٤) د: بحذف الواو.
٥) ف: إنّ هذا
٦) ط: عنه غصباً، ق: غصباً.
٧) ف: على الاعتدال.
٨) د: بعينه.
٩) ط. ق: فيسعل. ف: ويشغل.
١٠) ط: فإذا سكن، ف: وإذا شغل.
١١) د: وبقي.

فتسلّط(١) التخيّل على الحسّ المشترك، فلوّح فيه الصورَ محسوسة مشاهَدة.

[١٥] إشارة(٢)

النوم شاغل للحسّ الظاهر شغلاً ظاهراً.

و(٣) قد يَشغل(٤) ذاتَ النفس أيضاً في الأصل(٥) بما ينجذب(٦) معه إلى جانب الطبيعةِ، المستهضمة للغذاء المتصرّفة فيه، الطالبةِ للرّاحة عن الحركات الأُخرى(٧)، انجذاباً قد دُلِلتَ عليه؛ فإنّها إن استبدّت بأعمال نفسها شغلتْ الطبيعةَ عن أعمالها شغلاً مّا(٨) ـعلى ما نُبِّهتَ عليه*ـ، فيكون من الصواب الطبيعيّ أن يكون للنفس انجذابٌ مّا إلى مظاهرة الطبيعة شاغلٌ. على أنّ النوم أشبه بالمرض منه بالصحّة.

وإذا(٩) كان كذلك كانت القوى المتخيّلة الباطنة قويّة السلطان، ووجدتْ الحسَّ المشترك معطّلاً؛ فلوَّحتْ فيه النقوش المتخيّلة مشاهَدة، فرُئِيَ(١٠) في المنام أحوال(١١) في حكم المشاهدة(١٢).

[١٦] إشارة

وإذا(١٣) استولى على الأعضاء الرئيسة مرض انجذبت النفس كلَّ الانجذاب إلى جهة المرض، وشغَلها ذلك عن الضبط الذي لها، فضعف أحد الضابطَين؛

---

١) ط: فيسلّط، ف: فيتسلّط.
٢) د، ق: تنبيه.
٣) ق: بحذف الواو.
٤) ط: قد تشغل.
٥) أ، د: ذات النفس في الأصل أيضاً، ف: ذات النفس في الأصل.
٦) د: يتجذب، ط: تنجذب.
٧) ط: الأُخر.
٨) د: شغلاً.
*) تقدّم في الفصل الحادي عشر من هذا النمط.
٩) د، ف: فإذا.
١٠) ط: فترى، ق: فرأى.
١١) ق: في النوم أحوالاً.
١٢) ف: المشاهد.
١٣) أ: فإذا.

فلميُستنكر(١) أن تلوح(٢) الصور المتخيّلة في لوح الحسّ المشترك، لفتور أحد الضابطَيْن.

[١٧] تنبيه

إنّه كلّما كانت النفس أقوى قوّةً كان انفعالها(٣) عن المجاذبات(٤) أقلّ، وكان ضبطها للجانبين أشدّ؛ وكلّما كانت(٥) بالعكس كان ذلك بالعكس.

وكذلك كلّما كانت النفس أقوى قوّةً كان اشتغالها بالشواغل أقلّ، وكان يفضل(٦) منها عن الجانب الآخر(٧) فَضْلَةٌ أكثر؛ فإذا كانت شديدة القوّة كان هذا المعنى فيها قويّاً. ثمّ إذا كانت مرتاضة، كان تحفّظُها عن مضادّات الرياضة وتصرّفُها في مناسباتها أقوى.

[١٨] تنبيه

وإذا(٨) قلّت الشواغل الحسّية وبقيت شواغل أقلّ، لميبعد أن تكون(٩) للنفس فَلَتات، تخلص(١٠) عن شغل التخيّل إلى جانب القدس؛ فانتقش فيها(١١) نقش من الغيب، فساح إلى عالم التخيّل وانتقش(١٢) في الحسّ المشترك.

وهذا في حال النوم أو في حال مرضٍ مّا، يشغل(١٣) الحسَّ ويوهن التخيُّلَ؛ فإنّ

---

١) أ: فلميستمكن.
٢) أ: أن يلوّح.
٣) ط: انفعالها بالشواغل أقلّ وكان.
٤) ط، ش: المحاكيات.
٥) ق: وكذلك كلّما كانت، ف: وكلّما كان.
٦) ط، ق: تفضل.
٧) ط: للجانب الآخر.
٨) د، ط: إذا، ف: فإذا.
٩) أ، د، ق: أن يكون.
١٠) د: يخلّص.
١١) ق: فيه.
١٢) د: وانقش.
١٣) د: يشتغل.

التخيّل قد يوهنه المرض؛ وقد توهنه[١] كثرة الحركة، لتحلّل الروح الذي هو آلته[٢]؛ فيسرع إلى سكونٍ مّا وفراغٍ[٣]. فتنجذب[٤] النفس إلى الجانب الأعلى[٥] بسهولة.

فإذا طرأ على النفس نقشٌ انزعج التخيّل إليه، وتلقّاه أيضاً. وذلك إمّا لمُنبِّه من هذا الطاري[٦] وحركة التخيّل بعد استراحته أو وهنه، فإنّه سريع[٧] إلى مثل هذا التنبّه؛ وإمّا لاستخدام النفس النطقيّة[٨] له طبعاً، فإنّه من معاوِني النفس[٩] عند أمثال هذه السوانح. فإذا[١٠] قَبِله التخيّل حال تزحزح الشواغل عنها، انتقش في لوح الحسّ المشترك.

[١٩] إشارة

وإذا[١١] كانت النفس قويّة الجوهر تسَعُ للجوانب المتجاذبة[١٢]، لم يبعد أن يقع لها[١٣] هذا الخَلْس والانتهاز في حال اليقظة[١٤]؛ فربّما نزل الأثر إلى الذُكر[١٥] فوقف هناك.

وربّما استولى الأثر فأشرق في الخيال إشراقاً واضحاً، واغتصب الخيال لوحَ الحسّ المشترك إلى جهته[١٦]، فرسم ما انتقش فيه[١٧]، لاسيّما والنفس الناطقة

---

١) أ، ف: وقد يوهنه.
٢) ف: الذي آلته.
٣) ف: فراغ مّا.
٤) أ، ف: فينجذب، ق: تنجذب.
٥) ط: جانب الأعلى.
٦) ف: الطارئ.
٧) ط: سريع الحركة.
٨) د: الناطقية، ف: الناطقة.
٩) ط: فإنّه معاون للنفس، ف، ق: فإنّه من معاون النفس.
١٠) ق: وإذا.
١١) ف: فإذا.
١٢) ط، ق: الجوانب المتجاذبة.
١٣) أ: لها مثل.
١٤) ق: حالة اليقظة.
١٥) د: المذكَر.
١٦) ف: جهة.
١٧) ف: فيه منه.

مظاهرة له غير صارفة عنه[١]؛ مثل ما قد يفعله التوهّم في المرضى والممرورين، وهذا[٢] أولى.

وإذا فَعل هذا صار الأثر مُشاهَداً مُبصَراً[٣]، أو هتافاً أو غير ذلك؛ وربّما تمكّن مثالاً موفور الهيأة[٤]، أو كلاماً محصَّل النظم[٥]؛ وربّما كان في أجلّ[٦] أحوال الزينة[٧].

[٢٠] تنبيه

إنّ القوّة المتخيّلة جُبِلَت[٨] محاكيةً لكلّ ما يليها من هيأة إدراكيّة أو هيأة مزاجيّة، سريعة التنقّل[٩] من شيء[١٠] إلى شبهه أو إلى ضدّه[١١]،وبالجملة إلى ما هو منه[١٢] بسبب. وللتخصيص أسباب جزئيّة لامحالة، وإن لم‌نحصّلها[١٣] نحن بأعيانها.

ولو لم تكن هذه القوّة على هذه الجِبْلة، لم‌يكن لنا[١٤] ما نستعين به في انتقالات الفكر مُستلِيحاً[١٥] للحدود الوسطى وما يجري مجراها بوجه، وفي تذكّر أُمور منسيّة، وفي مصالح أُخرى.

فهذه القوّة[١٦] يُزعِجها كلّ سانح إلى هذا الانتقال أو تضبطَ. وهذا الضبط إمّا لقوّة من معارضة النفس؛ أو لشدّة[١٧] جلاء الصورة المنتقشة فيها[١٨] حتّى يكون قبولها

---

١) أ، د: غير صارفة.
٢) ق: هذه.
٣) أ: منتظراً؛ د، ق: منظوراً.
٤) أ: موثر الهيأة، ط: موفوراً لهيأة.
٥) ف: يحصل النظم.
٦) ش: أجلى.
٧) أ، د: أحوال الرتبة.
٨) ق: جعلت.
٩) د: سريعة النقل.
١٠) أ، د: الشيء.
١١) ط: أو ضدّه.
١٢) ط: هو صفة منه.
١٣) ف: لم‌نخلصها.
١٤) د: لها.
١٥) أ، د، ف: مستنتجاً.
١٦) ق: وهذه القوه.
١٧) د: شدّة.
١٨) ف: الصور المنتقشة فيها.

شديد الوضوح[١] متمكّنَ التمثّل، وذلك صارفٌ عن التلَدُّد والتردُّد ضابطٌ للخيال في موقف ما يلوح فيه بقوّة، و[٢] كما يفعل الحسّ أيضاً ذلك[٣].

[٢١] إشارة

فالأثر الروحانيّ السانح للنفس في حالَتَيِ النوم واليقظة[٤] قد يكون ضعيفاً، فلايحرِّك الخيالَ والذُكر، ولايبقى[٥] له أثر[٦]. وقد يكون أقوى من ذلك، فيحرّك الخيال، إلّا أنّ الخيال يُمعن في الانتقال ويُخلّي عن الصريح[٧]؛ فلا يضبطه[٨] الذُكر، وإنّما يضبط[٩] انتقالات التخيّل ومحاكياته[١٠]. وقد يكون قويّاً جدّاً، وتكون[١١] النفس عند تلقّيه رابطة الجَأْش، فترتسم[١٢] الصورة في الخيال[١٣] ارتساماً جليّاً؛ وقد تكون[١٤] النفس بها مَعنيّة[١٥]، فيرتسم[١٦] في الذكر ارتساماً قويّاً ولا يتشوّش[١٧] بالانتقالات.

وليس إنّما يعرض لك ذلك[١٨] في هذه الآثار فقط، بل وفيما تباشره من[١٩] أفكارك يقظان؛ فربّما انضبط فكرك في ذكرك. وربّما[٢٠] انتقلت عنه[٢١] إلى أشياء متخيّلة تنسيك مهمّك، فتحتاج إلى أن تحلِّل[٢٢] بالعكس

---

١) د: شديد الرسوخ.
٢) ق: بحذف الواو.
٣) ق: بحذف «ذلك».
٤) أ: حالي النوم واليقظة.
٥) ق: فلايبقى.
٦) ط، ق: أثر فيهما، ف: أثرهما.
٧) ف: التصريح.
٨) ق: فلايضبط.
٩) ط: تضبط.
١٠) ط، ف: محاكاته.
١١) د، ق: يكون.
١٢) أ، د، ف: فيرتسم.
١٣) أ: الصورة، ط: الصور في الخيال.
١٤) أ، ق: وتكون.
١٥) ف: معينه.
١٦) ط: فترتسم.
١٧) د: لاتتشوّش.
١٨) ق: كل ذلك.
١٩) أ، ق: في.
٢٠) ق: فربما.
٢١) أ، د: نقلت عنه، ف: انقلب عنه.
٢٢) ق: إلى تحلّل.

وتصيرَ(١) عن السانح المضبوط إلى السانح الذي يليه منتقلاً عنه إليه، وكذلك إلى آخر؛ فربّما(٢) اقتنص ما أضلّه من مهمّه الأوّل؛ وربّما انقطع عنه، وإنّما يقتنصه(٣) بضرب من التحليل والتأويل.

[٢٢] تذنيب

فما كان من الأثر الذي فيه الكلام مضبوطاً في الذُكر في حال يقظة أو نوم(٤) ضبطاً مستقرّاً، كان إلهاماً أو وحياً صُراحاً أو حُلُماً، لايحتاج إلى تأويل أو(٥)تعبير.

وماكان قد بطل هو وبقيت محاكياته(٦) وتواليه، احتاج إلى أحدهما ـ وذلك يختلف بحسب الأشخاص والأوقات والعادات(٧) ـ: الوحي إلى تأويل، والحُلُم إلى تعبير(٨).

[٢٣] إشارة

إنّه قد يستعين(٩) بعض الطبايع(١٠) بأفعال تعرض(١١) منها للحسّ حيرة، وللخيال وقفة؛ فتستعدّ القوّة المتلقّية للغيب تلقّياً صالحاً؛ وقد وُجّه الوهم إلى غرض بعينه(١٢)، فيتخصّص(١٣) بذلك قبوله. مثل ما يُؤثَر عن قوم من الترك(١٤) أنّهم إذا

١) ط: يصير.
٢) ط: وربّما.
٣) ط: اقتنصه.
٤)د: اليقظة والنوم، ف: اليقظة أوالنوم.
٥) د: و.
٦) ط: محاكاته.
٧) ط: من هنا إلى رقم (٨) ساقطة.
٩) أ، ط: قد تستعين.
١٠) د، ف: الطبائع.
١١) ف: يعرض.
١٢) ط: يعنيه، ف: يعينه.
١٣) د: فتخصّص.
١٤) ط: الأبدال، ف: الأتراك.

فزعوا إلى كاهنهم في تقدمة معرفة[١]، فزع هُوَ إلى شدٍّ حثيث جدّاً، فلايزال يلهث فيه حتّى يكاد يُغشى عليه؛ ثمّ ينطق بما يُخيَّل إليه[٢]، والمستمعة[٣] يضبطون ما يلفظه ضبطاً[٤] حتّى يبنوا[٥] عليه تدبيراً.

ومثل ما يشغل بعض من يُستنطَق في هذا المعنى بتأمّل شيء شفّاف[٦] مُرعِش للبصر برَجْرَجَته[٧]، أو مُدْهِش إيّاه بشفيفه[٨]؛ ومثل ما يشغل[٩] بتأمّل لَطْخ[١٠] من سواد برّاق، و[١١] بأشياء تَتَرَقْرَق، و[١٢] بأشياء تَمُور. فإنّ جميع ذلك ممّا يشغل الحسّ[١٣] بضرب من التحيّر[١٤]، وممّا يحرّك الخيال تحريكاً محيِّراً[١٥] كأنّه إجبار[١٦] لا طبع؛ وفي حيرتهما اهتبال[١٧] فرصة الخلسة المذكورة.

وأكثر ما يؤثّر هذا ففي[١٨] طباع من هو بطباعه إلى الدهش أقرب، وبقبول الأحاديث المختلطة أجدر، كالبُلْه من الصبيان[١٩]. وربّما أعان على ذلك، الإسهابُ في الكلام المختلط[٢٠]، والإيهامُ لمسيس الجنّ، وكلُّ ما فيه تحيير[٢١] وتدهيش.

وإذا[٢٢] اشتدّ توكّل الوهم بذلك الطلب، لميلبث أن يعرض ذلك الاتّصال؛ فتارة يكون لَمَحانُ الغيب[٢٣] ضرباً من ظنّ قويّ؛ وتارة يكون شبيهاً بخطاب من جنّيٍّ، أو

---

١) أ: تقدمه معرفه، ق: تقدمه معرفة.
٢) د: تخيّل إليه.
٣) ط: والمستقيمة، ق: والمستمعون.
٤) أ، د: مايُمْليه حفظاً.
٥) أ: يبتنوا، ف: نبهوا.
٦) ف: شيء من شفاف.
٧) د: بترجرجه.
٨) د: لشفيفه، ق: شفيفه.
٩) أ، ق: يشتغل، ط: يشغل الحسّ.
١٠) أ، ق: لطح.
١١) ق: أو.
١٢) ق: أو.
١٣) د: الحواس.
١٤) ق: التخيل.
١٥) ط: مجبراً.
١٦) أ، ق: اختيار.
١٧) ق: اهتيال.
١٨) أ، د، ط: في.
١٩) ط: كالبله والصبيان.
٢٠) أ: المخلط، د: المختلطة.
٢١) ط، ق: تحيّر.
٢٢) د: فإذا.
٢٣) ق: لمحات الغيب، ط: بلحان الغيب.

هُتاف[١] من غائب؛ وتارة يكون مع ترائي[٢] شيء للبصر مُكافحةً، حتّى يشاهد[٣]صورة الغيب[٤] مشاهدة.

[٢٤] تنبيه

اعلم أنّ هذه الأشياء ليس سبيل القول بها و[٥] الشهادة لها، إنّما هي ظنون إمكانيّة صِيرَ إليها من أُمور عقليّة فقط، وإن كان ذلك أمراً معتمداً لو كان؛ ولكنّها تجارب لَمّا ثبتت طُلِبَت[٦] أسبابها.

ومن السعادات المتّفقة لمحِبّي الاستبصار[٧] أن تعرض لهم هذه الأحوال[٨] في أنفسهم، أو[٩] يشاهدوها مراراً متوالية في غيرهم؛ حتّى يكون ذلك تجربةً في إثبات أمر عجيبٍ له كونٌ وحجّة[١٠] وداعياً إلى طلب سببه. فإذا اتّضح جسمت الفائدة[١١]، واطمأنّت النفس إلى وجود تلك الأسباب، وخضع الوهم فلم‌يعارِض العقلَ[١٢] فيما يَرْبَأُ رَبْأَهُ منها[١٣]؛ وذلك من أجسم الفوايد[١٤] وأعظم المهمّات.

ثمّ إنّي لواقتصصتُ جزئيّات هذا الباب فيما شاهدناه وفيما حكاه مَن صدَّقناه، لَطال الكلام؛ ومن لم‌يصدِّق الجملة، هان عليه أن لايصدِّق أيضاً[١٥] التفصيل.

---

١) ط: هاتف.
٢) د: ترى من، ف: ترائي من.
٣) ق: تشاهد.
٤) ق: صور الغيب.
٥) ط: بحذف الواو.
٦) ط: لمّا يثبت طلب، ف: لمّا ثبت طلب.
٧) ط، ف: لمجيء الاستبصار.
٨) ق: هذه الأُمور والأحوال.
٩) ق: و.
١٠) د: كون وصحّة، ط: كوناً وحجّة.
١١) أ: تجسمت الفائدة؛ ط، ف: جسمت الفائدة به.
١٢) د، ط: ولم‌يعارض العقل، ف: فلم‌يعارض للعقل.
١٣) ط، ف: ربأة منها.
١٤) ف: الفوائد.
١٥) ق: بحذف «أيضاً».

[٢٥] تنبيه

و لعلّك قد تبلغك[١] عن العارفين أخبار تكاد تأتي[٢] بقلب العادة، فتبادر إلى التكذيب. وذلك مثل ما يقال: إنّ عارفاً استسقى للناس فسُقوا، أو استشفى لهم[٣] فشُفوا، أو[٤] دعا عليهم فُخسِف بهم و[٥] زُلْزِلوا أو هلكوا بوجه آخر، أو[٦] دعا لهم فصُرِف عنهم الوباء والمُوتان والسيل[٧] والطوفان[٨]، أو خشَع[٩] لبعضهم سبُعٌ، أو لم ينفرّ عنه طير[١٠]، و[١١] مثل ذلك ممّا لا يأخذ في طريق الممتنع الصريح.

فتوقَّفْ ولا تعجلْ، فإنّ لأمثال هذه[١٢] أسباباً في أسرار الطبيعة، و[١٣] ربّما يتأتّى[١٤] لي أن أقتصّ[١٥] بعضها عليك.

[٢٦] تذكرة وتنبيه[١٦]

أليس قد بان لك أنّ النفس الناطقة ليست علاقتها مع البدن علاقة انطباع، بل ضرباً من العلايق آخر؟[١٧] * وعلمت أنّ تمكّن هيأة[١٨] العقد منها[١٩] وما يتبعه[٢٠]

---

١) د، ط، ف: قد يبلغك.
٢) ط: تكاد تأبى، ف: يكاد تأتي.
٣) أ، د: بحذف «لهم».
٤) ف: و.
٥) د: فخسف أو، ق: فخسف بهم أو.
٦) أ، ف، ق: و.
٧) د، ق: أوالسيل؛ أ، ط: والسعير.
٨) أ، د، ق: أوالطوفان.
٩) ف: خضع.
١٠) ط، ق: طائر.
١١) د، ط: أو.
١٢) ط، ق: هذه الأشياء.
١٣) أ، د: بحذف الواو.
١٤) أ: تأتى.
١٥) ف: أن أقصّ.
١٦) ق: تنبيه.
١٧) ط، ف: علايق أخر، ق: التعلّق الآخر.
*) تقدّم في النمط الثالث (الفصول: ٣ و ٥ و ١٦ و...)، والنمط السابع (الفصول: ٢ و ٣ و ٤ و ٥).
١٨) ط: هيأة تمكّن.
١٩) ط، ف، ق: العقل منها.
٢٠) د: ممّا يتبعه، ف: ممّا يتبعها.

قد يتأدّى[١] إلى بدنها مع مباينتها له[٢] بالجوهر*؛ حتّى أنّ وَهْمَ الماشي على جذع معروض[٣] فوق فضاء، يَفعل في إزلاقه ما لايفعله وَهْمٌ مثله والجذعُ على قرار، ويتبع[٤] أوهام الناس تغيّر مزاج مدرَّجاً[٥] أو دفعة، و[٦] ابتداء أمراض أو إفراق منها.

فلاتستبعدنّ أن تكون[٧] لبعض النفوس ملكة يتعدّى[٨] تأثيرها بدنَها[٩]، وتكون[١٠] لقوّتها كأنّها نفسٌ مّا للعالَم. وكما تؤثّر[١١] بكيفيّة مزاجيّة تكون قد أثّرت بمبدأ لِجميعِ[١٢] ما عَدّدتُه**؛ إذ مباديها[١٣] هذه الكيفيّات، لاسيّما في جرمٍ صار أولى به لمناسبة تخصّه مع بدنه، لاسيّما وقد علمت أنّه ليس كلّ مسخِّن بحارٍّ ولا كلّ مبرِّد ببارد.

فلا تستنكرنّ[١٤] أن يكون لبعض النفوس هذه القوّة، حتّى تفعل[١٥] في أجرام أُخر تنفعل عنها[١٦] انفعالَ بدنه. ولا تستنكرنّ أن يتعدّى[١٧] عن قواها الخاصّة إلى قوى نفوس أُخرى تفعل فيها، لاسيّما إذا كانت شحذت[١٨] ملكتَها بقهر قواها البدنيّة التي لها، فتقهر شهوةً أو غضباً أو خوفاً من غيرها.

---

١) ط: قد تتأدّى.

٢) ف: لها.

*) أُنظر الفصل السادس من النمط الثالث.

٣) أ، ط: مفروض.

٤) ط: تتبع.

٥) أ: تدرّج، د: تدرّجاً، ق: مدرّج.

٦) د: دفعاً و؛ ط، ق: دفعة أو.

٧) د، ف: أن يكون.

٨) أ: تتعدى.

٩) أ، د: بتأثيرها بدنها.

١٠) ط، ف، ق: يكون.

١١) أ، د: يؤثّر.

١٢) ط، ف: لمبدأ جميع.

**) أي: في الفصل المتقدّم.

١٣) أ: بمبادئها.

١٤) أ: فلاتستنكر، ف: ولاتستنكرن.

١٥) ف: يفعل.

١٦) أ، ق: عنه.

١٧) أ: لاتستنكر أن تتعدّى.

١٨) ط: إذا شحذت.

[٢٧] إشارة

هذه القوّة ربّما كانت للنفس بحسب المزاج الأصليّ[١]، لما يفيده من هيأة نفسانيّة تصير[٢] للنفس الشخصيّة تشخّصَها[٣]. وقد تحصل[٤] لمزاج يحصل[٥]؛ وقد تحصل[٦] بضرب من الكسب يجعل النفس كالمجرّدة لشدّة الزكاء[٧]، كما تحصل[٨] لأولياء اللّه الأبرار.

[٢٨] إشارة

والذي[٩] يقع له هذا[١٠] في جبلّة النفس، ثمّ يكون[١١] خَيِّراً رشيداً مزكّياً لنفسه؛ فهو ذو معجزةٍ من الأنبياء أو كرامةٍ من الأولياء. وتزيده تزكيته لنفسه[١٢] في هذا المعنى زيادةً على مقتضى جبلّته، فيبلغ المبلغ الأقصى.

والذي يقع له هذا ثمّ يكون شرّيراً ويستعمله في الشرّ، فهو الساحر الخبيث[١٣]. وقد ينكسر[١٤] قدر نفسه من غَلْوائه في هذا المعنى، فلا يلحق شَأوَ الأزكياء فيه[١٥].

---

١) أ: الأصليّ الذي، د: الأصل الذي.
٢) أ: يصير.
٣) أ: بشخصيتها، ف: لتشخصها.
٤) د: يحصل، ط: تحصل لها.
٥) د: المزاج محصّل، ط: بمزاج يحصل، ق: المزاج يتمرن.
٦) د، ف: وقد يحصل.
٧) ف: الذكاء.
٨) أ، ف: يحصل.
٩) أ، د، ط: فالّذي.
١٠) د: تقع له هذه.
١١) ط، ق: تكون.
١٢) د، ف: تزكية لنفسه.
١٣) ط: بحذف «الخبيث».
١٤) ط، ف: وقد يكسر.
١٥) د: شيئاً والأزكياء فيه، ف: شيئاً والأذكياء.

[٢٩] إشارة

الإصابة بالعين تكاد أن تكون[١] من هذا القبيل. والمبدأ فيه حالة نفسانيّة مُعجِبة تُؤثِّر نَهْكاً في المتعجَّب منه بخاصيّتها[٢].

وإنّما يستبعد هذا من يفرض أن يكون المؤثِّر في الأجسام ملاقياً، أو مُرسِلَ جزءٍ، أو مُنفِذَ كيفيّةٍ في واسطة. ومن تأمّلَ ما أصّلناه، استسقط[٣] هذا الشرط عن درجة الاعتبار.

[٣٠] تنبيه

إنّ الأُمور الغريبة تنبعث في عالم الطبيعة من مبادئ ثلاثة[٤]:

أحدها: الهيأة النفسانيّة المذكورة.

و ثانيها: خواصّ الأجسام العنصريّة، مثل جذب المغناطيس للحديد[٥] بقوّة تخصّه.

و ثالثها: قُوىً سماويّة[٦]، بينها وبين أمزجة أجسام أرضيّة مخصوصة بهيئات وضعيّة[٧]، أو بينها وبين قُوى نفوسٍ أرضيّة مخصوصةٍ بأحوال فعليّةٍ[٨] أو انفعاليّةٍ، مناسبةٌ تستتبع حدوثَ آثار غريبة.

و السحر من قبيل القسم الأوّل[٩]، بل[١٠] المعجزات والكرامات؛ والنيرنجات من قبيل القسم الثاني؛ والطلسمات من قبيل القسم الثالث.

---

١) ط، ف: يكاد أن يكون.

٢) أ، د، ط: بخاصيته.

٣) ق: أسقط.

٤) ف، ق: مبادٍ ثلاثة.

٥) أ: الحديد.

٦) أ: سماية.

٧) د: بهيأة وضعية، ق: هيات وضعية.

٨) أ: ملكية؛ ط، ف: فلكية فعلية.

٩) ط: قبيل الأوّل.

١٠) د. و.

[٣١] نصيحة

إيّاك(١) أن يكون تكيُّسك وتبرُّؤك عن العامّة هو أن تنبري(٢) مُنكِراً لكلّ شيء، فذلك طيش وعجز. وليس الخُرْق في تكذيبك ما لم تستبن لك(٣) بعدُ جليَّته(٤)، دون الخُرْق في تصديقك بما(٥) لم تقم(٦) بين يديك بيّنتُه(٧)؛ بل عليك الاعتصام بحبل التوقّف. وإن أزعجك(٨) استنكار ما يُوعاه(٩) سمعك ما لم تتبرهن استحالته لك، فالصواب لك(١٠) أن تُسرِّح أمثال ذلك إلى بقعة الإمكان، ما لم يَذُدْك عنها(١١) قائم البرهان.

واعلم أنّ في الطبيعة عجايب(١٢)، وللقوى العالية الفعّالة(١٣) والقوى السافلة المنفعلة اجتماعاتٍ على غرايب(١٤).

---

١) ف: إياك و.
٢) أ: أن تتبرى، ف: أن تنبرئ.
٣) أ، د: بحذف «لك».
٤) ق: جليّه.
٥) ف: ما
٦) أ، ط: لم يقم.
٧) ف، ق: بيّنة.
٨) ط: فإن أزعجك.
٩) د: يرعاه.
١٠) أ: والصواب لك، ف، ق: فالصواب.
١١) أ، د: لم يذده عنك، ف: لم يذدك عنه.
١٢) أ: عجايباً، ف: عجائب.
١٣) ط: للقوى الفعّالة العالية، ق: في القوى العالية الفعّالة.
١٤) ف: غرائب.

خاتمة و وصيّة

أيّها الأخ! إنّي قد مخضت[١] لك في هذه *الإشارات*[٢] عن زبدة الحقّ، وألقمتُك قَفِيَّ الحِكَم في لطايف[٣] الكلم؛ فصُنْه[٤] عن المبتذلين، والجاهلين[٥]، ومن لم يُرزَق الفطنة الوقّادة والدُّربة والعادة، وكان صَغاه مع الغاغة، أو كان من ملحدة هؤلاء المتفلسفة ومِن هَمَجهم.

فإن وجدتَ مَن تثق بنقاء سريرته واستقامة سيرته، وبتوقّفه عمّا يتسرّع إليه الوسواس، وبنظره إلى الحقّ بعين الرضا والصدق؛ فآتِه[٦] ما يسألك منه مدرّجاً مجزّءاً مفرّقاً، تستفرس ممّا[٧] تُسلِفه لما تستقبله[٨]؛ وعاهِدْه بالله وبأيمان لا مخارج لها، ليجري فيما تؤتيه[٩] مجراك متأسّياً بك. فإن أذعتَ هذا العلم و[١٠] أضعته، فالله بيني وبينك، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾*.

---

١) د: قدمحضت.
٢) ق: الإشارات والتنبيهات.
٣) ط، ف: لطائف.
٤) ط: فضنّه.
٥) ف: الجاهلين والمبتذلين.
٦) أ: فأته.
٧) ط: يستفرس ممّا، أ: تستفرس ما، د: تستفرس بما.
٨) د: يستقبله.
٩) ف: يأتيه.
١٠) د، ط، ف: أو.
*) القرآن الكريم: النساء، الآية: ٨١، ١٣٢، ١٧١؛ الأحزاب، الآية: ٣، ٤٨.

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة

الآيات الكريمة

الأحاديث الشريفة

فهرس الأعلام

فهرس الألفاظ المنطقيّة

فهرس الألفاظ الفلسفيّة

فهرس الألفاظ العرفانيّة

مصادر التحقيق

١. *القرآن الكريم*.

٢. *أعيان الشيعة*، العلامة السيد محسن الامين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

٣. *بحار الانوار*، العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت.

٤. *تاريخ الحكماء*، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي.

٥. *دائرة المعارف*، المعلم بطرس البستاني، دار المعرفة ـ بيروت.

٦. *الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة*، العلامة الشيخ آغا بزرگ الطهراني، طبع بيروت.

٧. *رسائل الشيخ الرئيس ابن سينا في أسرار الحكمة المشرقية*، وقد اعتنىٰ بتصحيحه ميكائيل بن يحيىٰ المهرني، طبع بمدينة ليدن سنة ١٨٩٤م.

٨. *الشفاء*، الشيخ الرئيس ابن سينا، تحقيق جمع من الأساتذة، تحت إشراف الدكتور إبراهيم مدكور، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي (١٤٠٥هـ).

٩. *صحيح البخاري*، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن البخاري الجعفي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠. *صحيح مسلم* (الجامع الصحيح)، للإمامِ أبي‌الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيشابوري، دار الفكر بيروت.

١١. *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، ابن أبي أصيبعة، إصدار دار الفكر، بيروت ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

١٢. *مسند أحمد*، أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.

١٣. ***المنجد***، قسم الأعلام (في الأدب والعلوم، معجم لأعلام الشرق والغرب)، فردينان توتل، طبع دار المشرق ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٤. ***منطق المشرقيين***، الشيخ الرئيس ابن سينا، عنيت بتصحيحه ونشره المكتبة السلفية ـ القاهرة.

١٥. ***النجاة***، الشيخ الرئيس ابن سينا، طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، سنة ١٣٣١هـ.

١٦. ***وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان***، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلّكان، حققه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت.

١٧. ***أرسطو عند العرب***، عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثانية ١٩٧٨، وكالة المطبوعات، الكويت.

١٨. ***أسرار التوحيد في مقامات الشيخ أبي سعيد***، محمد بن منوّر بن أبي‌سعيد، باهتمام دكتر ذبيح الله صفا، طبع امير كبير، طهران ١٣٦١.

١٩. ***شرح الإشارات***، الحكيم الطوسي، طبع طهران.

٢٠. ***شرح الإشارات***، الامام فخر الدين الرازي (مخطوط).

٢١. ترجمة قديم ***الإشارات والتنبيهات*** (بالفارسية)، عبد السلام الفارسي، طبع طهران.

فهرس المواضيع التفصيلي

[علم المنطق]

[علم الطبيعة و ما قبله]

الفهارس